

دليل مقدم الطلب النهائي المقترح لـ gTLDs الجديدة ملخص التعليقات العامة

المصادر:

عمليات نشر التعليقات العامة (12 نوفمبر 2010-15 يناير 2011). يمكن العثور على نص التعليقات الكامل على موقع الويب <http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/comments-5-en.htm>

التعليقات العامة

دعم برنامج gTLD الجديدة

النقاط الرئيسية

- جادل الداعمون أن gTLDs الجديدة تعمل بشكل عام على تعزيز التنافسية واختيار المستهلك والابتكار وقد تساعد على ازدهار الأعمال التجارية الجديدة.
- بينما يجادل داعمون آخرون أنه في حين كونه غير كامل، فإن مقترح AG (المجموعة الاستشارية) النهائي الحالي قوي بما فيه الكفاية لدعم بدء عملية تقديم طلبات gTLD الجديدة. هذا وأن العناصر التي لا تزال تشكل قلقاً ما يمكن التعامل معها وإصلاحها ضمن الجدول المقترح.

ملخص التعليقات

إحدى مبادئ ICANN الرئيسية تكمن في توفير المنافسة لمساحة السجل. فسوف تعمل TLDs الجديدة على جلب الابتكار واختيار المستهلك وتوفير أسعار أقل. منذ خمس أعوام مضت كانت المعركة قد جرت - بحيث خسر المجتمع ضد TLD وتوصلت الأغلبية العظمى من المجتمع إلى إجماع على أنه ينبغي تقديم TLDs الجديدة. فقد أعلن مجلس ICANN — مع GAC إلى جانبه — موافقته في يونيو 2008 وقد كان ذلك القرار الصحيح. القوات ضد TLD كانت تحاول منع رغبة المجتمعات واختيار المستهلك والابتكار ولا عجب أنهم قد قاموا بعمل محاولاتهم الأخيرة عشية الموافقة النهائية. ولذا يجب قمع وإجهاض محاولاتهم وجهودهم. لقد أخذت خطة التنفيذ التي أعدتها ICANN في الاعتبار المواقف المتعددة للإدخالات من النتائج الخاصة بالأفراد والهيئات. وقد قامت ICANN بإجراء عدد لا يحصى من التغييرات على الدليل خلال العملية ووضحت قرارها طوال فترات التعديل هذه. هذا وإن الاختلاف على أحد الإدخالات لا يعني أنه قد تم تجاهله. كم من الدراسات الاقتصادية تلزم لإظهار أن هناك طلباً على TLDs الجديدة؟ لعل التجربة الواقعية لنصف مليون من أسماء CO. خلال ثلاثة أشهر تعدّ دليلاً كافياً. لقد حان الوقت للمضي قدماً بالعملية-- فإن الدليل جاهز للعمل به ولقد دام انتظارنا لفترة طويلة جداً. دي. شيندلر (5 ديسمبر 2010).

في حين كونه غير كامل، فإن مقترح AG (المجموعة الاستشارية) النهائي الحالي قوي بما فيه الكفاية لدعم بدء عملية تقديم طلبات gTLD الجديدة. حيث أن AG ستتطور عندما تنجح العملية للأمام. لقد حان الوقت لأن نضع الـ AG قيد الاختبار عبر الموافقة عليه بحيث يمكننا المضي قدماً بالجدول الزمني المقترح الذي حددته ICANN لبدء gTLD الجديدة، الأمر الذي سيعمل على خلق مزيد من التنافسية في الأسواق وزيادة الفوائد التي تعود على المستهلكين. حلول الشبكة (8 ديسمبر 2010).
Demand Media ديماند ميديا (إعلام الطلب) (8 ديسمبر 2010). AFNIC (9 ديسمبر 2010). AusRegistry.
Domain Dimensions دومين ديمانشنز (أبعاد أسماء النطاق) (9 ديسمبر 2010).

تدعم NCUC البدء الفوري لبرنامج تقديم الطلبات لـ gTLDs الجديدة. بحيث أن العناصر التي لا تزال تشكّل قلقاً (مثل IO) يمكن التعامل معها وإصلاحها ضمن الجدول المقترح. NCUC (10 ديسمبر 2010).

حان الوقت لوضع الحاجة الملحة لإثبات ما هو غير متوقع جانباً والسماح للابتكار والتقدم بأن يزدهروا. في اجتماعات ICANN يتم تطوير سياسات مستندة إلى الإجماع. ولكن حتى العاميين الماضيين سمعنا أصوات عدد من الخصوم الذين يريدون حماية أنفسهم بحيث يطلبون دراسة بعد الأخرى التي تثبت حاجة المستهلك للإبداع والابتكار. وفي معرض الاستجابة فقد تم التعبير عن العديد من التشابهات الجزئية. هل قام الأخوان رايت بعمل دراسة السوق للحصول على دلائل رقمية قوية للطلب على الطيران من قبل المستهلكين؟ وبالنظر للخلف، فإلى أي مدى تعتبر تلك الدراسة دقيقة؟ ماذا عن الابتكارات والاختراعات الخاصة بالدراجة؟ أو مدى حاجة المستهلك إلى جهاز iPhone؟ خوان كالي، رئيس co. قال "من خلال امتدادات النطاق الجديدة، فإن الإبداع قد يكمن على يمين النقطة. يتوجب على السجلات الابتكار والتجديد لكي تدوم." إي. برويس (6 ديسمبر 2010).

هذا وتدعم RySG تقديم gTLDs جديدة وتعتقد أن الوقت قد حان للسماح للمزيد من المنافسة في سوق العمل. وتعتقد RySG أيضاً أن هناك قضايا معينة قامت بتمييزها في تعليقاتها والتي تحتاج إلى التعامل معها وحلها، كما وتأمل بأن تقوم ICANN بتوفير حرية العمل بها للسماح بمزيد من التعديلات على AG حتى إلى ما بعد اجتماع كارتاخينا إذا لزم الأمر. كما أن RySG مستعدة بالفعل للاشتراك مع طاقم عمل ICANN لضمان توفر حلول لتلك القضايا مع عدم التأثير على الجدول الزمني المخطط له لجولة gTLD الجديدة. مع العلم أن استخدام المجموعة القانونية "TDG" قد يكون المنبسط لحل تلك القضايا في إطار زمني مناسب. RySG (7 ديسمبر 2010).

gTLDs الجديدة تعدّ أساساً جيداً للابتكار. فإن هذا التغيير سيفيد المستخدمين من الأفراد والعلامات التجارية خاصةً على نحو لم نشهده من قبل في DNS. كما سيكون مالكو العلامات التجارية من أكبر المنتفعين، حيث سيكون بمقدورهم استخدام نطاق المستوى الأعلى الخاص بهم لإدارة وجودهم على الإنترنت. فعندما يتوقع المستخدمون إيجاد موارد إنترنت على "company"، فإن الحاجة إلى حماية العلامة التجارية وإمكانية إرباك المستخدم ستقل إلى حد كبير. كما يجب علينا التفكير في إمكانية توفير عدد كبير من النطاقات في المجمل المنافسة لـ .com، فإنه من غير الممكن فهم هذه القضية من خلال دراسة تقديمات TLD المحدودة للغاية والقديمة. Tucows (8 ديسمبر 2010).

تم إجمالاً الاتفاق على أن الفوائد الخارجية لبرنامج gTLD تتجاوز التكاليف الخارجية. ولكل gTLD فردي جديد، فإن الشيء الصحيح الواجب عمله هو التركيز على إجراء الوقاية في الحالات التي قد تكون فيها تكاليف خارجية. فمن الخطأ إيقاف برنامج gTLD بالكامل بسبب القلق من الأمور الخارجية من بعض gTLDs المحتملين. دبليو. ستوب (10 ديسمبر 2010). إف. كروجر (10 ديسمبر 2010).

يجب على ICANN المضي قدماً ببرنامج gTLD الجديد بحيث يمكن توسيع نطاق الاستقادات من تواصل الإنترنت لتصل إلى أماكن أخرى مثل أفريقيا. فهناك العديد من الأسباب القوية والملزمة بحاجة أفريقيا لـ africa gTLD. وهذا هو الوقت المناسب لحدوث ذلك. DotConnectAfrica دوت كونكت أفريقيا (13 ديسمبر 2010).

ستقوم gTLDs الجديدة بخلق فرص للابتكار والإبداع بالإضافة إلى فرص عمل متعددة ومشكلة، بحيث تعمل كل منها على خلق بيئة تنافسية. كما وستجلب gTLDs الجديدة المزيد من الأمن للإنترنت من خلال مطلب الاستفادة من DNSSEC. يرجى عدم السماح بأي تأخير آخر. الرجاء بدء فترة الاتصالات بحيث يبدأ العمل فوراً. إي. برويس (6 يناير 2011).

يجب متابعة gTLDs الجديدة وبدون تأخير حيث أنها ستجلب وتخلق فرص للابتكار والعديد من الفوائد الأخرى. وبشكل خاص فإنها ستعمل على خلق "TLDS المستندة إلى السبب"، أي التي ستكون للمصلحة العامة والكبرى على مستوى العالم. DotGreen دوت غرين (9 يناير 2011).

معارضة برنامج gTLD الجديدة

النقاط الرئيسية

- لقد جادل النقّاد أن هذا البرنامج لا يخدم المصلحة العامة، وأن المخاطر تفوق الفوائد وأن ICANN تفتقر إلى الدعم العام الكافي. وقد عارض البعض أيضاً فكرة تقديم عدد "غير محدود" من TLDs.
- فيما عبّر نقاد آخرون عن قلقهم فيما يخص القضايا الشاملة والهامة والتي من بين أمورٍ أخرى تتلخص في عدم تناول بشكلٍ كامل قضية عدم القدرة على تضمين حمايات قوية للعلامة التجارية.

ملخص التعليقات

إن ICANN تسعى لبرنامج gTLD الجديدة لمصلحتها الشخصية وتلك التي تخص بعض الأشخاص "من الداخل" وليس من أجل المصلحة العامة، كما وأن هؤلاء الأشخاص سيستفيدون بشكل مباشر من الخطط القصيرة الأمد ولكنها تهدد استقرار نظام التسمية الخاص بالإنترنت على المدى البعيد والتي ستفرض أيضاً ضغوطات خارجية على المشغلين من أطراف ثالثة (من خلال الارتباك المتزايد وتكاليف التسجيل الوقائية). يعدّ "الابتكار" الناتج عن gTLDs الجديدة مجرد أسطورة لا وجود لها. لم ينذر الجمهور طلباً لـ TLDs جديدة. إن الـ TLDs الجديدة السابقة (مثل name، asia، و jobs، و travel). تعدّ إخفاقاً من قبل الجمهور. تحتاج ICANN إلى الرجوع للوراء واعتبار مقترحات مثل مفهوم المزايدة التنافسية الموصى به من قبل DOJ (أي عمليات المناقصة لتشغيل TLDs الجديدة لفترات محددة وبأقل تكلفة ممكنة للمستهلكين)، أو المقترح الخاص بنا "TLDs المتصاعدة" الذي يستخدم المفهوم القانوني لحقوق الارتقاء لضمان التخصيص العادل لـ TLDs الجديدة مع الأخذ في الاعتبار بشكل كامل حقوق الملكية الحالية لمسجلي النطاق. جي. كيريكوس (13 نوفمبر 2010). جي. كيريكوس (24 نوفمبر 2010). AIPLA (6 ديسمبر 2010).

يجب على ICANN والمجلس الخاص بها عمل ما هو صحيح وإيقاف العبث بمستقبل DNS. يجب على ICANN التوقف عن التصرف كشركة مبتدأة بحيث تحاول السعي وراء الكسب التجاري، وتذكر أنها قد أنشئت لخدمة المصلحة العامة. هناك الكثير من الحديث حول صياغة P2P DNS بسبب عدم الرضا من ICANN والحديث كذلك عن إنشاء "مناطق سياسة الاستجابة". وهذا أمر قد يهدد الأمان والاستقرار وقد يكون غير متسق مع إمكانية حل النطاقات العالمية بسبب قوائم الحظر التي ستخطى جذور ICANN. إن DAGv5 ليس حتى قريب من "عمل ما هو صحيح" ولذا يجب تركها. جي. كيريكوس (16 يناير 2011).

وزارة التجارة (DOC) تتحكم بشكل مطلق بأي TLDs جديدة التي تدخل منطقة الجذر. إن استمرت ICANN في السعي في المسار الحالي بالغ الخطورة لتقديم gTLDs الجديدة، فإننا ندعو NTIA و DOC و DOJ و GAC لوضع نهاية لخطّة ICANN مع ترك خيار تفكيك ICANN عبر إنهاء تعاقب IANA مفتوحاً والعودة بالعمل الوظيفي داخلياً مرة أخرى. يجب على ICANN هجر عملها الحالي على gTLDs الجديدة والبحث بشكل مناسب عن جميع آليات التخصيص الممكنة قبل تبني أية قرارات نهائية. يجب على DOC رفض محاولة زيادة عدد TLDs الجديدة (عدا تلك التي حصلت على إجماع بالدعم العام مثل IDN ccTLDs)، وحتى ذلك الوقت ستستمر العملية التي تتمتع بدعم من قبل جميع أصحاب المصلحة. جي. كيريكوس (13 نوفمبر 2010). جي. كيريكوس (24 نوفمبر 2010).

يجب على DOC/NTIA/DOJ أن تفتح منتدى التعليق الرسمي عبر إشعارات المسجل الفيدرالي والسماح بالتقديرات المباشرة من قبل أصحاب المصلحة في هذا الصدد وحوكمة ICANN بشكل عام. من الممكن أن تكون جلسات الاستماع العامة المتلفزة في واشنطن مفيدة كذلك في التعرف على البدائل المتاحة. DOC/NTIA/DOJ و GAC يجب أن تجبر كل منها ICANN على كتابة المعايير الموضوعية والعلمية والصارمة والتي ستستعد من خلالها للتخلي عن المشروع. وسيعمل هذا على بلورة القضايا الهامة العالقة مع السماح للعلامة بالمضي قدماً وذلك عندما نتمكن من إثبات أننا استوفينا المعايير الخاصة بالإنهاء. من غير المقبول أن تضيق ICANN ملايين الدورات من أموالنا لدعم أجندة تخص مجموعة صغيرة من أشخاص داخليين أو التظاهر بأن الحد الأدنى المطلوب للتعامل مع القضايا العالقة والشاملة قد استوفى. صناعة السياسة الجديدة تتطلب معايير موضوعية. جي. كيريكوس (10 ديسمبر 2010).

معارضة IOC وطلبها لرد ICANN على القضايا المرفوعة. تحافظ IOC على اعتراضها لتقديم gTLDs الجديدة لأنها تعدّ معيبة بطبيعتها وضارة لمالكي العلامات التجارية المشهورة — وبشكل خاص لحاملي الحقوق التي لا تهدف للربح الذين يعتمدون جزئياً على الحماية القانونية. يجب اعتبار توصيات IOC في تعليقاتها كتنازل عن حق IOC للمتابعة ضد ICANN عن الأضرار التي حصلت لـ IOC أو الحركة الأولمبية من تنفيذ نظام gTLD الجديدة المقترح. في حالة كانت هذه القضايا الحساسة لم تحل بعد وفي حالة عدم اختيار ICANN وضع العلامات التجارية الأولمبية على قائمة الأسماء المحجوزة، تكون IOC واللجنة الأولمبية الوطنية التابعة لها مستعدة لتوظيف كل الآليات القانونية والإدارية والتشريعية المتاحة لتحميل ICANN مسؤولية الأضرار الناتجة للحركة الأولمبية. فإن IOC تفضّل حلاً حكيماً بحيث يتم التوصل إليه من خلال الوسائل المشتركة. كما وتطلب IOC كذلك أن تستجيب ICANN للنقاط المرفوعة من قبل IOC في اجتماع وجهاً لوجه أو كتابياً. IOC (29 نوفمبر 2010).

تستمر Microsoft في الاعتراض على تقديم عدد غير محدود من ASCII gTLDs الجديدة. فهي ترى أنها لن تزيد التنافسية ولكن ستزيد من عمليات الاحتيال والخداع والإساءة وعلى الأرجح أنها ستسبب عدم استقرار الإنترنت كقاعدة تجارية، في حين أنها تفرض أعباء مالية هائلة ومتطلبات تخصيص للموارد عملياً على الجهة غير المتعاقدة بأكملها. أي المجتمع التجاري لمقدم طلب غير gTLD. Microsoft (9 ديسمبر 2010).

ومع ذلك ما زالت ICANN مخففة في الرد على القضايا العالقة والشاملة بما يتضمن من بين عدة أمور أخرى، الإخفاق في تضمين حماية قوية للعلامات التجارية وضمان عدم تجاوز تكاليف البرنامج لفوائده حتى بعد نشر خمس مسودات لـ AG. INTA (8 ديسمبر 2010). غرفة التجارة الأمريكية وآخرون. (9 ديسمبر 2010). Microsoft (9 ديسمبر 2010). BBC (10 ديسمبر 2010). RE/MAX (10 ديسمبر 2010). Adobe Systems أنظمة أدوبي (10 ديسمبر 2010). Verizon فيرايزن (10 ديسمبر 2010). IHG (النموذج 5، 10 ديسمبر 2010). LEGO ليغو (11 يناير 2011). VKR (12 يناير 2011). Arla Foods أرلا فودز (11 يناير 2011). Vestas فيستاس (11 يناير 2011).

يجب إيقاف برنامج gTLD الجديد المقترح حتى وجود المستندات المقنعة والكافية والتي تدل على أن تأثير gTLD سيكون بآتاحة المزيد من الابتكار، والخيارات والتغيير في نظام عنوانة الإنترنت. لا يوجد حتى الآن ما يكفي من المستندات التي تدعم الاستنتاج بأن الإنترنت يعاني من عدم كفاية المنافسة في سوق عمل اسم النطاق. فكل ذلك يستند إلى "التوقعات" غير المدعومة. وفي حالة عدم القدرة على إنتاج هذه المستندات التي يبدو أنها مقترحة من قبل استنتاجات دراسة الحالة الاقتصادية، فإنه يتوجب إلغاء برنامج gTLD الجديدة بأكملها. فيبدو أن الوحيدين الذين يدعمون البرنامج هم الذين سيجنون مآلاً منه — أي ICANN والمسجلين. كما وأن مجتمع الإنترنت بما في ذلك المستخدمين الخواص ومالكي العلامة التجارية ليسوا معنيين بالبرنامج. آر. لوندبيك (12 يناير 2011).

الأمر الذي يُعتبر أهم لـ RIAA وآخرون هو وجوب استخدام أي gTLD ذات عنوان موسيقي بطريقة فيها إنتاجية ومسئولية، وليس كوسيلة لتسهيل حقوق النسخ والنشر أو انتهاك العلامة التجارية. فيجب على ICANN تنفيذ التغييرات الملائمة بسرعة على DAG من أجل تناول هذه القضايا الهامة. وتفضل RIAA وآخرون حلاً عملياً لمخاوفها كما وتأمل بتجنب الحاجة إلى تصعيد إضافي للمشكلة. RIAA وآخرون (11 يناير 2011).

جدير بالذكر أن TLDs "السياسية" و"الشركة" تعدّ من الأفكار السيئة للغاية لأنها تضع استقرار الإنترنت على المحك وفي مرحلة معينة قد تجزئه — تلك هي القضايا حول TLDs التي تُغضب الناس في أحيان كثيرة. ومع ذلك فإن toys وcars وsports. وما إلى ذلك، لا يوجد مشكلة فيها حيث أنها تُعرّف قطاعات صناعية. هذا وسيجبر برنامج gTLD الجديدة ICANN على توجيه موارد هائلة للتصدي للمعارك القانونية بدلاً من الحفاظ على البنية التحتية. ونتيجة أخرى تتمثل في هذا الابتكار المزعوم حيث أن الحكومات والشركات والأفراد سيتعين عليهم الدفع لكي يكونوا على ما هم عليه الآن (أي الضريبة). إضافة إلى أن ICANN لا تفعل شيئاً حيال إساءة احتكار VeriSign لأسعار النطاقات. بدلاً من gTLDs الجديدة، لماذا لا تتم المباشرة بالقضية الواضحة حول تعزيز التنافسية وإنهاء الإساءة بالاحتكار التي تؤثر سلباً على الجميع؟ إذا كانت ICANN بالفعل منظمة لا تهدف للربح ذات هدف واحد مشترك يتمثل في توفير بيئة إنترنت عالمية موحدة آمنة ومستقرة، فيجب عليها حينئذ أن توقف عمليات الأموال الكبيرة التي تدعى "الابتكار" وأن تترك الابتكار الحقيقي لرجال الأعمال الموجودين على الإنترنت. Lucas لوكاس (10 يناير 2011).

جدير بالذكر أن عملية GNSO لتقديم gTLDs الجديدة تضر كثيراً بمساحة اسم النطاق والإنترنت ككل ويجب إرسالها مرة أخرى إلى GNSO للمراجعة الدقيقة والصارمة، بدلاً من التوقع من مجلس ICANN محاولة توضيح الـ GAC بمقترحاتها المعيبة على نحو جوهري. بي. تاترسفيلد (15 يناير 2011).

يجب على ICANN التخلي عن برنامج gTLD الجديدة تماماً وفقاً للمقترح الحالي وأن تعمل على ابتكار برنامج جديد يحتوي على الفئات التي ستلبي الأغراض التي تم إنشاء ICANN من أجلها والتأكيد على الالتزامات. ولا يعتبر برنامج gTLD الجديد إلا محاولة لنسخ سجل Dot Com بمستوى TLD لتمكين نقل قيمة 100 تريليون دولار الحالية للإنترنت من المالكين الحاليين إلى الأشخاص الداخليين في ICANN مقابل جزء بسيط من تلك القيمة. وسيتم تفويض العلامة التجارية للشركة TLDs للعام الأول، مما سيؤدي إلى خلق تأثير تحصل فيه كل شركة تستوفي المعايير على نفس الفرصة للحصول على brand TLD التجارية. وهذا سيعني أن العنصر الرئيسي لاسم النطاق سينتقل من يسار النقطة إلى يمين النقطة. بي. فودي (18 يناير 2011).

إجراءات ICANN

النقاط الرئيسية

- جدير بالذكر أن ICANN قامت بتنفيذ تحليل دقيق للالتزامات الواردة بالتأكيد على الالتزامات واتخذت الخطوات المناسبة لتلبية تلك الالتزامات. فإن حالات برنامج gTLD الجديدة في بعض الأحيان تكون عكس الحالات للأطراف المهمة. لكن ذلك لا يعني أن ICANN لا تليي واجباتها الأخرى أو أن الآراء لم تتم مناقشتها على أكمل وجه واعتبارها بشكل جيد.
- هناك جهد مبذول لتحسين الإخبار عن المنطق من وراء قرارات المجلس. وقد تم تحديد ذلك بالفعل لاجتماع المجلس في 25 يناير 2011 وستتم مراجعة ذلك عند المتابعة. المنطق وراء القرارات سيكون مصاحباً للقرارات النهائية من المجلس على برنامج gTLD الجديدة.
- هذا وقد تسلّم المجلس التحديثات حول التعليقات العامة المستلمة حتى اجتماعه في 10 ديسمبر وعليه فقد تم تمديد فترة التعليق إلى 15 يناير.
- الإسهامات من مجموعات أصحاب المصلحة مثل النصيحة المقدمة حول نماذج التنفيذ، هي بالفعل تعتبر هامة وتم اعتبارها من قبل ICANN لفترات طويلة وتطبيقها حيث أمكن.

ملخص التعليقات

التزامات ICANN بالتأكيد على الالتزامات.
يجب على ICANN ضمان أنها تليي الالتزامات الواردة بالتأكيد على الالتزامات (AOC) قبل تنفيذ برنامج gTLD الجديد. وحتى تاريخه هناك فشل كبير في تنفيذ ذلك. فإن التحسينات على عمليات التشغيل التي التزمت بها ICANN في الـ AOC (مثل الشفافية والمسئولية وتطوير السياسة المستندة إلى الحقائق) لم نراها حتى الآن.

في سياق برنامج gTLD الجديد، فإن ICANN أخفقت في الوفاء بالالتزامات في "تقديم تفسير شامل ومسبب للقرارات التي تم اتخاذها والمنطق العقلي من ورائها وموارد البيانات والمعلومات التي اعتمدت عليها ICANN في ذلك السياق." على سبيل المثال، لقد أخفقت ICANN في تقديم تفسير واضح وشامل ومسبب عن كيفية انتقالها للقرار الصادر في 5 نوفمبر 2010 مما سمح بالملكية المشتركة الكاملة. ولضمان خدمة المصلحة العامة، فإن ICANN تحتاج إلى التوثيق الواضح وتفسير القرارات التي تتخذها في كافة القضايا كما تم التأكيد عليها مؤخراً من قبل GAC في خطاب 22 نوفمبر 2010. على الرغم من التزامات ICANN في AOC بالتنازل الكافي للمشكلات قبل تنفيذ برنامج التمديد، فإن ICANN لم تكمل بعد الدراسات الاقتصادية والتحليل لتقييم السؤال الأساسي عن ما إذا كانت استفادة التوسع تفوق التكاليف. كون أنه لا توجد

معلومات عن كيفية إنهاء وتقييم الدراسات الاقتصادية، الأمر الذي يدعو للتساؤل عن مدى مصداقية تأسيس إطار زمني في هذا المفترق. وبافتراض مقدار الموارد التي تم نشرها مؤخراً من ICANN (AG النهائي المقترح ومستندات الدعم) التحليل الشامل والكامل من حكومة الولايات المتحدة التي ستأخذ أكثر من عشرين يوم عمل مخصصة لعملية تعليقات ICANN العامة. واقتراح أن مجلس ICANN في كارناخينا قد يقوم باتخاذ قرارات معلمة تتعلق بتوقييت بدء برنامج gTLD الجديد هو أمر غير واقعي.

NTIA (2 ديسمبر 2010). NCTA (10 ديسمبر 2010). AT&T (10 ديسمبر 2010). بي. تاترسفيلد (10 ديسمبر 2010). الوزارة الدنماركية (10 ديسمبر 2010). CADNA (10 ديسمبر 2010). Adobe Systems. أنظمة أدوبي (10 ديسمبر 2010). IHG (النموذج 5، 10 ديسمبر 2010).

إبدال ICANN لعملية الحوار الحقيقي (خطوة تجاه الاستنتاج دون مزيد من الحوار الفعال) فيما يتعلق ببرنامج gTLD الجديد يمكن أن يوفق بصعوبة بين دعوة AOC أو لـ ICANN "لتقديم تفسير واضح ومسبب للقرارات التي تم اتخاذها وكذلك المنطق العقلي من ورائها وموارد البيانات والمعلومات التي اعتمدت عليها ICANN". يجب أن تعكس سياسات ICANN الإدخال الضروري والمعقول الذي يتم من الهيئات الممثلة ذات المسؤوليات العامة والخبرة الواقعية. مركز WIPO (2 ديسمبر 2010). IACC (9 ديسمبر 2010). CADNA (10 ديسمبر 2010). BBC (10 ديسمبر 2010).

العملية الموسعة المتعلقة باعتبار المجلس بالدليل في 10 ديسمبر تعتبر غير كافية لاعتبارها على نحو كامل للعناصر الجديدة المتضمنة بـ AG النهائي المقترح. والحقيقة أن المجلس يظهر أنه يدفع باتجاه الأخذ في الاعتبار بالدليل قبل أن يكتمل تنصيب أعضاء المجلس الجديد ما يخلق تصوراً أن العملية تنقتر إلى الشفافية والمسئولية الكافية. الموافقة على الدليل في صورته الحالية لا تحدد على نحو كافٍ كافة القضايا الهامة المحددة في AOC، الفقرة 9.3 COA (3 ديسمبر 2010). INTA (8 ديسمبر 2010) Microsoft مايكروسوفت (9 ديسمبر 2010). Time Warner تايم ورنر (9 ديسمبر 2010). مؤسسة الأخبار (9 ديسمبر 2010). NCTA (10 ديسمبر 2010).

أداء ICANN بمسودة AG يوضح الصعوبات التي تحكم من DNS بالمصلحة العامة من خلال هيئة تتلقى التمويل من الرسوم المتعلقة بالزيادة لعمليات تسجيل اسم النطاق والسوائل الوحيدة لتعزيز السياسات من خلال العقود القانونية. وتبدأ ICANN إطلاق مجموعة سجلات gTLD الجديدة بدون قواعد قوية أو إمكانيات لتعزيز وجودها أكثر من أي شيء آخر والمصلحة المالية لـ ICANN في استمرار زيادة عدد أسماء النطاق. RE/MAX (10 ديسمبر 2010).

المنهجية المتكاملة. تحتاج ICANN إلى دمج كل القضايا الرئيسية الهامة في خطة تنفيذ كلية مع تطوير أدوات حامية شاملة لتحديدها. وعملية التجزئة المستخدمة حتى تاريخه في تحديد المشكلات لم يتم إنتاجها حتى الآن مثل هذا القرار. AT&T (10 ديسمبر 2010).

قرار المجلس والشروع بالعملية. فريق مراجعة المسئولية والشفافية (ATRT) يقدم توجيهاً حول نوع العملية التي يجب الاستعانة بها في المتابعة هامة تماماً مثل gTLDs الجديدة. الفقرة 20 من ATRT توصي بتبني المجلس لممارسات التوضيح الصحيح لأساس القرارات وتحديد التعليقات العامة المقنعة التي أدت إلى التوصل للقرار. كما أوصت كذلك بتحديد المجلس للأساس ذي الصلة والتعليقات العامة غير المقبولة في اتخاذ القرار. يجب على مجلس ICANN إكمال هذا النوع من القرار المسبب الذي سيرفض الالتزام بالمسئولية والشفافية ويساعد على ضمان اتخاذ قرار ICANN ودعمه وقبوله من العامة ومجتمع الإنترنت ككل. AT&T (10 ديسمبر 2010). CADNA (10 ديسمبر 2010).

من المعروف أن موجة gTLDs الجديدة تتمتع باحتمالية الحث على الابتكار وتعظيم التنافسية لـ DNS. ومع ذلك، فإنه من الاعتقاد القوي أن المسودة الأخيرة لخطة gTLD الجديدة لـ ICANN لن تلبى التزامات AOC لتحديد حماية المستهلك وحماية الحقوق. الغرفة التجارية الأمريكية وآخرون. (9 ديسمبر 2010).

فرصة التعليق العام ليست ذات معنى. جدير بالذكر أن ICANN مسؤولة عن برنامج gTLD الجديد ولا يبدو أنهم يأخذون في الاعتبار بجدية الأمور التوثيقية الكاملة لعدد الشركات الكبير والأشخاص المهتمين في إنترنت يعمل بشكل وظيفي وجيد وفي نفس الوقت يوفر حماية قانونية لحقوق العلامات التجارية. والفرصة المقدمة من ICANN للتعليقات العامة إنما هي

فرصة مزيفة. الشيء الوحيد الذي ينبثق من البرنامج الجديد المقترح هذا هو المال وليس الاهتمام الخالص بالأداء الوظيفي المثالي للإنترنت. آر. لوندبيك (12 يناير 2011).

التعليق العام - طلب تمديد الوقت. تطلب ICA بكل احترام أن تمدد ICANN فترة التعليق العام على AG النهائي المقترح بواقع أسبوعين كحد أدنى وثلاثة أسابيع إضافية هي الفترة المفضلة. وسوف تساعد عملية تمديد فترة التعليقات 2-3 أسابيع في استحضار ما تم تقديمه للإصدارات السابقة من مقدم الطلب. AG النهائي المقترح يتمتع بمادة جديدة بالفعل وهو ما تعمل عليه ICA لتقدير الموقف والتعرف عليه. العديد من أعضاء ICA في كارتاخينا لاجتماع ICANN يعملون ضد المشاركة في خطاب التعليقات المعلنة الكامل لاعتباره من عضوية ICA قبل تقديمه خلال فترة 4 أيام فقط. يجب أن لا يتداخل أو يعارض طلب تمديد ICA مع الموافقة على AG النهائي من مجلس ICANN الأمر الذي يسمح بفتح إطار الطلب لـ gTLDs الجديدة في ربيع 2011. تأمل ICA أن تكون نهاية فترة التعليقات التي تكون بحلول الـ 10 من شهر ديسمبر لم يتم تحديدها حتى الآن من أجل تسهيل التصويت من مجلس ICANN في كارتاخينا. نهاية فترة التعليقات الحالية ستحدث قبل ساعات فقط من بداية اجتماع المجلس في كولومبيا. وعلى افتراض توفير الوقت وحالات السماح لطاقتهم عمل ICANN فلا توجد طريقة لمقترحات المراجعة والتلخيص الفعال الذي يتم التعبير عنه في الجولة النهائية للتعليقات (معظمها يُقدّم عادة خلال 24 ساعة الأخيرة من فترة التعليقات) لمساعدة المجلس في التعرف عليها قبل التصويت النهائي. وعلى افتراض التعبيرات النهائية للاهتمام من GAC والحكومات الوطنية الفردية فيما يتعلق بعملية سياسة ICANN وكفاية التفسيرات من قرارات السياسة فمن الأهمية بمكان أن يصوت المجلس على AG النهائي ليتم عقدها بطريقة توضح التعامل مع كافة التعليقات المستلمة واعتبارها على نحو جدي. ICA (6 ديسمبر 2010).

سيكون من المناسب تمديد الموعد النهائي لفترة التعليقات إلى أكثر من الموعد الحالي في 10 ديسمبر 2010. ccNSO (9 ديسمبر 2010). إي. برونر وويليامز (10 ديسمبر 2010).

فترة التعليق العام على دليل مقدم الطلب النهائي المقترح (PF-AG) قصيرة جداً - ويلزم طلب مزيد من الوقت الإضافي للتعليقات العامة. وقد خصصت ICANN فقط 28 يوماً لمجتمع أصحاب المصلحة لمراجعة المراجعات والتنقيحات على PF-AG وتحليل كل مستندات الدعم والمستندات الإضافية المنشورة من ICANN. وهي أقصر على نحو كبير من فترات التعليق السابقة التي كانت توفرها ICANN. MarkMonitor مارك مونيتور (2 ديسمبر 2010). MarkMonitor مارك مونيتور (9 ديسمبر 2010).

تُستمد المراجعات على PF-AG على نحو كبير من قرار مجلس ICANN للسماح بالتكامل الرأسي والرحيل الدرامي عن الإصدارات السابقة لـ DAG. إذا كان DAG "نهائي"، فيجب على ICANN حينها توفير الوقت الكافي لأصحاب المصلحة والمجتمع لتمكين المراجعة وتطوير التعليقات الواردة على هذا المستند الهام. ويجب توفير فترة تعليق أطول أو تتجاوز فترات التعليق السابقة لتكون أكثر سماحاً نظراً لأن المجلس والطاقتهم قد حددوا أنهم سيقومون بمقدار التعليقات المتعلقة بالفترات السابقة كقياس للدعم أو الافتقار لـ PF-AG. MarkMonitor مارك مونيتور (2 ديسمبر 2010). MarkMonitor مارك مونيتور (9 ديسمبر 2010). INTA (8 ديسمبر 2010).

والتوقيت الحالي لاجتماع كارتاخينا يقيد بشكل إضافي الوقت المسموح للتعليقات (على نحو غير عملي للحاضرين ليأخذوا في الاعتبار الإدخالات للدوائر الانتخابية المجمع في الاجتماع والمدمجة بالتعليقات خلال فترة نهاية تعليقات ICANN). MarkMonitor مارك مونيتور (2 ديسمبر 2010).

خطط المجلس للقاء في 10 ديسمبر وهو اليوم المستحق فيه التعليقات العامة. من غير الممكن للطاقتهم أن يقوم بتحليل التعليقات وإعداد موجزات مختصرة عن التعليقات والمستندات وتقديمها إلى المجلس في الوقت المطلوب. يتطلب المجلس تقديم المستندات قبل عدة أيام من تصويت المجلس على موضوع محدد. يجب على ICANN أن توفر الوقت الكافي لاعتبار التعليقات العامة قبل اتخاذ القرارات حول جدول تنفيذ دليل الطلب. MarkMonitor مارك مونيتور (2 ديسمبر 2010). MarkMonitor مارك مونيتور (9 ديسمبر 2010). INTA (8 ديسمبر 2010). Microsoft مايكروسوفت (9 ديسمبر 2010). BBC (10 ديسمبر 2010).

جدير بالذكر أن BC مثبثة في أن العديد من الأمور الهامة حول دليل gTLD الجديد تم التخلي عنها على الرغم من ورود تعليقات متكررة عليها من أصحاب المصلحة. وهناك أمثلة متكررة حيث تكون أغلبية التعليقات تدعو للتغيير ولكن الطاقم تجاهل تلك الأغلبية بدون تفسير واضح وكافي. كما أن أعضاء BC مثبطون من استمرار ICANN في التخلي عن تلك

الأمر الهامة حول RPMs الفعالة. يقترح الدليل الحالي إصدار واقعي أقل من مادة RPMs ملخصة بشكل أولي من IRT. المستهلكون والتجار من المحتمل أن يتضرروا من الهجوم الإلكتروني وعمليات الخداع الأخرى التي قد تحدث بالمئات في gTLDs الجديدة خاصة في المستوى الثاني. تدمج BC مرة أخرى التعليقات الخاصة بيوليو 2010 المتعلقة باختلافات/انتقالات/IDNs/التقييم المستند إلى المجتمع للسوق وRPMs. BC (6 ديسمبر 2010). هوجان لوفيلز (9 ديسمبر 2010).

عملية إقرار التكامل الرأسي.
عملية الحصول على قرار التكامل الرأسي (الذي كان القرار الصحيح) مجرد فوضى. يجب على مجلس وطاقم عمل ICANN إمداد المجتمع وGAC بأسباب واضحة ومكتوبة عن هذا القرار. Tucows (8 ديسمبر 2010).

كما أن عملية تغيير المجلس لموقفه عن التكامل الرأسي كانت تمثل خرقاً ولا يوجد سبب منطقي وراء ذلك قد تم تقديمه في حيثيات القرار أو القرار. بي. تاترسفيلد (15 يناير 2011).

GAC. يجب على ممثلي GAC التعرف على ICANN كعملية فعالة. كما سيتم التعامل مع المشكلات التي ستطراً من حين لآخر. الشيء الوحيد الأكيد هو أن المشكلات التي لا تتوقع أن تمثل مشكلة نضعها نصب أعيننا. ويجب على مجتمع ICANN بما يتضمن طاقم العمل والمجلس الاشتراك في جهود استثنائية لإمداد GAC بالمعلومات اللازمة لصياغة ما تكون هناك حاجة إليه. Tucows (8 ديسمبر 2010).

إشعار الحكومة. تحتاج ICANN إلى توضيح الأمثلة التي تعلمها الحكومة وستؤدي إلى إنكار ورفض الطلب والقنوات الرسمية التي تحتاج إلى تقديم هذا الإشعار وأخذ في الاعتبار. CADNA (10 ديسمبر 2010).

AG النهائي المقترح غير مقبول. تطلب ALAC المشكلات الحاسمة محل الاهتمام للمستخدمين النهائيين للإنترنت في عدد من المناطق الرئيسية – مثل قرار حل النزاع ودعم مقدم الطلب والمعارض المستقل ليتم تحديد ذلك بسرعة لتقليل حالات التأخير المتوفرة بالنطاقات الجديدة. كما تطلب ALAC كذلك أن المجلس والطاقم يقومون على تنفيذ عملية مجتمع ICANN أكثر من العوائق أمام ذلك. تؤكد ALAC على أن دور طاقم عمل ICANN هو تنفيذ السياسة المحددة وليس الموافقة أو الاختلاف عليها أو بذل الجهد الحقيقي للكل. يتجاهل AG النهائي المقترح أو ينكر معظم اتفاقات البنية المجتمعية الهامة المقدمة منذ المراجعة الأخيرة؛ تهتم ALAC اهتمامات جدية حول إخلاص تأكيدات ICANN في أن تكون عملية كاملة وتُكذّب دعاوى ICANN لزيادة الشفافية والمسؤولية. ALAC (8 ديسمبر 2010). P-NPOC (9 ديسمبر 2010).

إخفاق عملية ICANN.

مثال على إخفاق العملية هو ما نعتقد أن ملخص التعليقات لـ DAGv4 قد تم إرجاعه بحيث يقوم الطاقم بتحديث التعليقات بعد قرارات مجلس تروندهايم. ربما ما قد يكون أفضل من ذلك هو الحصول على الملخصات سريعاً وتحديد مستند ملخص المشكلة بعد تقديم تروندهايم فقط للتعليقات المتأثرة والمنطق المحدث. بي. تاترسفيلد (10 ديسمبر 2010).

مقترحات gTLD الجديدة تم التعامل معها بحيوية بالعديد من العمليات التي تضعف من ICANN. على سبيل المثال، هناك مشكلات جدية تخص كيفية تعامل ICANN مع التعليق العام ما يعطي انطباعاً بأن الأمور التي تشغل العامة يتم تجاهلها عند الصراع مع الحالة المقدره سلفاً. في حين يفيد مقترح gTLD الجديد على نحو واضح ICANN وبعض الأطراف المتعاقدة فإن المخرجات المحتملة للأطراف الأخرى البرينة تكون غير معقولة. تم تحديد إضعاف العملية كذلك في التوصيات النهائية لفريق مراجعة المسؤولية والشفافية. بي. تاترسفيلد (15 يناير 2011).

تحليل التعليقات

تم التعبير عن بعض التعليقات من وجهة النظر التي تفيد بأن ICANN لم توفى التزاماتها المحددة بموجب التأكيد على الالتزامات أو المشكلات المتعددة التي لم يتم تحديدها على نحو كافي. القسم 9.3 من التأكيد يوفر ما يلي:

سوف تضمن ICANN التفكير في توسيع مساحة نطاق المستوى الأعلى وسيتم تحديد القضايا المتعددة المتضمنة (بما يشمل التنافسية وحماية المستهلك والأمان والاستقرار والمرونة ومشكلات الانتهاك الضار مخاوف السلطات وحماية الحقوق) بشكل جيد قبل عملية التنفيذ.

تقوم ICANN بعمل تحليل كامل بتلك القضايا واتخاذ الخطوات المناسبة للوفاء بتلك الالتزامات. من الهام ملاحظة أن التحديد المناسب لتلك النقاط هو دوماً جزء من عمل ICANN للإعداد لتنفيذ gTLDs الجديدة وليست هناك نقاط جديدة تم تحديدها كجزء من التأكيد على الالتزامات.

يؤثر برنامج gTLD الجديدة سلباً على المجموعات الخاصة بالأطراف المهتمة حتى مع بُعد الهدف. الحالات المقترحة من بعض المجموعات بالبرنامج سيتم معارضتها غالباً من قبل آخرين. والحقيقة أن بعض القرارات التي تم اتخاذها وتمت معارضتها لا تعني أن ICANN لا توفى دورها المطلوب على النحو الموضح في مستندات المخطط واللوائح والتأكيد على الالتزامات لـ ICANN. يتم اعتبار التعليقات بشكل دقيق مع تحليل كل قضية على النحو المحدد بالمستندات.

كما تلتزم ICANN بالإجراءات الاستشارية المستجيبة التي توفر تفسيرات مفصلة لحيثيات القرارات، بما يتضمن كيفية التعامل مع التعليقات وتأثيرها على تطور اعتبارات السياسة والتفسير الكامل والمسبب للقرارات التي تم اتخاذها والمنطق العقلي من ورائها ومصادر البيانات والمعلومات التي اعتمدت عليها ICANN. كما عبّرت العديد من التعليقات عن الرغبة في التعرف على المنطق العقلي للقرارات التي اتخذتها ICANN. فمعظم تلك المعلومات تم تقديمها في مذكرة توضيحية مع تحليل التعليقات العامة وفي العديد من الحالات نص قرارات المجلس. ومع ذلك، فإن هناك من الجهود المبذولة لتحسين الإبلاغ عن تلك المعلومات. وقد تم تحديد ذلك بالفعل لاجتماع المجلس في 25 يناير 2011 وستتم مراجعة ذلك عند المتابعة.

عبّرت بعض التعليقات عن اهتمامها بتاريخ 10 ديسمبر والكشف عن فترة التعليقات على الإصدار النهائي المقترح لدليل مقدم الطلب. أشارت إحدى التعليقات بشكل صحيح إلى أن تلك الفترة أقل من فترات التعليق السابقة. ومع ذلك، فإنها تستند إلى تاريخ التعليقات الواقعية والمناقشات التي دارت والمقدار المحدود للمواد الجديدة. هناك أسباب أخرى إضافية تم ذكرها من التعليقات المستلمة وأنها تتطلب مزيداً من الوقت لتضمين المعلومات الجديدة على التكامل الرأسي (الملكية المشتركة) واجتماع ICANN في كارناخينا واجتماع المجلس في 10 ديسمبر. بشكل خاص، فإن التعليقات تحدد أن المجلس لن يكون لديه الوقت الكافي لمراجعة واعتبار التعليقات المستلمة خلال فترة التعليقات قبل اتخاذ القرار. هذا وقد تسلّم المجلس التحديتات حول التعليقات العامة المستلمة حتى اجتماعه في 10 ديسمبر وعليه فقد تم تمديد فترة التعليق إلى 15 يناير.

اتهمت بعض التعليقات ICANN أنها مندفعة حيال التنفيذ والاهتمام بالمصالح المالية الخاصة بها فقط. وقد أشارت ICANN أن عملية التنفيذ تم تخصيصها وتحديدها بعد حوار مطوّل لأن البرنامج يحتوي على العديد من القضايا الجديدة التي تؤثر على العديد من الأطراف وهي تحتاج إلى العمل معاً مع وجوب اتخاذ قرارات صعبة. هناك العديد من السبل والفرص للاستشارة لتوفير الوقت الكافي للقضايا لاعتبارها وهي تشمل التوافقات التي تم التوصل إليها. وقد أبدت ICANN العديد من الإصدارات حول السمات والمظاهر التي يستند إليها البرنامج على إدخال أصحاب المصلحة وتلك المعكوسة في الدليل. ومع افتراض التاريخ والالتزامات الفوقية فإن نية ICANN تكمن في التوصل إلى قرار بشأن تلك القضايا. من غير المسؤولية استخدام موارد المجتمع لتنفيذ عملية بدون تعمد التعرف عليها تماماً حتى نهايتها.

اقترح أحد التعليقات دمج ICANN لكافة القضايا الهامة في خطة تنفيذ "كلية". والقضايا الأربعة الهامة تتمثل في حماية العلامة التجارية والحد من الإجراءات الضارة والتحليل الاقتصادي وموازنة منطقة الجذر التي يتم تحديدها بشكل متواز بسبب وجود بعض التداخل ولا تفيد الخبرة هنا حيث تكون مختلفة والحلول لأحدها لا يجدي كحلول للمشكلات الأخرى. من الممكن عرض تأثير إجراءات القياس على منطقة أخرى ويتم تنفيذ هذا التحليل في مناقشات المجتمع على تلك القضايا.

يؤكد أحد التعليقات على أن طاقم عمل ICANN يجب أن يؤكد على تنفيذ السياسة المحددة بدلاً من تجاهل أو معارضة التوافق. في الحقيقة فإن السياسة المحددة (أي التوصيات 19 الخاصة بالسياسة لـ GNSO) يتم تنفيذها حالياً وتوجيهها من جانب المجلس. الإسهامات الأخرى من مجموعات أصحاب المصلحة مثل النصيحة المقدمة حول نماذج التنفيذ هي بالفعل قيد الاعتبار على نحو هام وتم اعتبارها طوال عمل ICANN ودمج المجتمع إن أمكن.

الجدول الزمني / النماذج

النقاط الرئيسية

- يؤيد بعض المعلقين نشر دليل مقدمي الطلبات النهائي لدعم طرح المشروع في مايو 2011، بينما تؤيد بعض التعليقات الأخرى التأجيل في الجدول الزمني قائلين بأن كثيراً من الوقت مطلوب لتحديد القضايا المفتوحة (الشاملة) وتقليل النتائج السلبية خاصة في اقتصاد اليوم.
- يرغب مقدمو الطلبات إلى gTLDs الجديدة في رؤية جدول زمني. إذا تم تأجيل البرنامج أكثر من ذلك، فسيؤدي هذا إلى فقد مصداقية ICANN وينبغي أن يكون هناك عواقب بالنسبة للمنظمة.
- يحث كثير من المعلقين ICANN على النظر في مقدمة منفصلة ومحدودة لـ gTLDs الجديدة خلال الدورة الأولى بأسلوب عقلاني ومحكوم من أجل تقليل المخاطر وزيادة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج إلى أقصى حد ممكن.

ملخص التعليقات

القواعد النهائية الكاملة. ينبغي على ICANN كتابة قواعد دليل مقدمي الطلبات النهائية لتكون قادرة على إنجاز الافتتاح للطلبات بالتاريخ المحدد مايو 2011. سوف يسهم هذا الإنجاز بلا شك في تحسين ثقة المجتمع في عمل ICANN. PuntoGAL بونتو غال (7 ديسمبر 2010). DOTZON دوت زون (9 ديسمبر 2010).

ينبغي أن لا يسمح المجلس بأية تأخيرات أخرى وتحسين نافذة تقديم الطلبات بتاريخ 30 مايو 2011 من أجل TLDs الجديدة. DotGreen دوت غرين (9 يناير 2011).

إطار زمني موثوق به. ينبغي على ICANN أن تحدد بأسرع وقت ممكن تاريخاً موثقاً لفترة تقديم الطلبات في الدورة التالية. وهذا أمر بالغ الأهمية لتخطيط أعمال مقدمي الطلبات. وإلا لن تقدم بعض وإن لم يكن أكثر الطلبات على النقيض من قيمة ICANN الأساسية لتقديم وتشجيع المنافسة في تسجيل أسماء النطاقات أينما تعتبر قابلة للتنفيذ وذات فائدة في المصلحة العامة. DOTZON دوت زون (9 ديسمبر 2010). dotKoeln دوت كولن (9 ديسمبر 2010).

لا تتبع مقدمة مرحلية من gTLDs الجديدة. ينبغي على ICANN أن تخفض الالتماسات لطلب "الأسبقية" في المقدمة المرحلية لـ gTLDs الجديدة "الجيدة" أو "بلا مشكلات" أو "التوافقية". وبعيداً عن المصالح الشخصية الواضحة، فإنه من المستحيل معرفة أي الطلبات المقدمة "الجيدة" أو "السيئة" حتى يتم تقديم الطلبات وتقييمها. ينبغي على مجلس وموظفي ICANN عدم اختيار "أفضل" الطلبات على حساب "أسوأها". حيث أظهرت الدورات السابقة أنهم ليسوا جيدين بما فيه الكفاية بخصوص هذا الأمر. Minds + Machines عقول + آلات (10 ديسمبر 2010). إف. كروجر (10 ديسمبر 2010).

التتبع السريع لـ gTLDs الثقافية واللغوية. تم تأجيل الاقتراحات المتفق عليها لمنظمة gTLDs بشكل مفرط نتيجة للتشغيل واسع النطاق وقضايا تطوير السياسة التي لا تعنيهم. سوف تنتج نافذة التتبع السريع لـ gTLDs الثقافية واللغوية بيئة من الثقة داخل عملية تنفيذ دورة متوقعة لدورات طلبات TLD الجديدة. ستمكن مقدمي الطلبات ليكونوا جاهزين للعمل مع أدنى نسبة مخاطرة لسلامة عملية تقديم الطلبات واسعة النطاق وستقوم بنشر الحشود لتقييم عدد أكبر من مقدمي الطلبات في نافذة أوسع. ويعود هذا بالنفع على تحقيق ICANN للثبات التشغيلي. تسعى جميع ccTLDs للاستجابة لحاجيات محددة لدعم المنظمات الثقافية واللغوية الصغيرة. كانت مجتمعاتنا وما زالت تنتظر فتح ICANN للنافذة. نأمل أن نكون قادرين بحلول 2011 على

التسجيل لدى EUS. بدون أية تأجيلات أخرى. رابطة dotEUS (8 ديسمبر 2010). dotScot. دوت سكوت (9 ديسمبر 2010). ECLID (9 ديسمبر 2010).

تعتبر سياسة حجم واحد لجميع gTDLs الجديدة غير فعالة ومن خلال هذا النهج تخسر ICANN صياغة المقدمة المقترحة من gTDLs الجديدة في مصلحة العامة. وبدون الأصناف فيجب أن يكون إطار عمل gTLD الجديدة أكثر تقييداً لتغطية من أجل الاحتمالات كثيراً ممن ليس لها تأثير على الإطلاق على أي واحدة باستثناء فئة واحدة وبالتالي تقديم لوائح ليس لها حاجة وتعقيدات للفئات الأخرى. حيث يثير هذا قلق بالغ في اتفاق المنظمة من القاعدة للقمة حيث يتضح للمراقبين غير المعنيين أن كل فئة مختلفة ستقدم بشكل واضح أشياء خارجية مختلفة وتوفر بشكل واضح مستويات مختلفة من الفوائد الاجتماعية. ويؤدي هذا أيضاً إلى الانطباع الذي هيمنت عليه ICANN من خلال المصالح الراسخة وبهذا فإنه سيتم تنفيذ عملية gTLD الجديدة كحجم واحد ملائم لجميع النهج بغض النظر عن قلق المنظمة. أوضحت الدراسة الاقتصادية الأخيرة (المرحلة الثانية) أنه من المحتمل للفئات المختلفة لـ gTDLs الجديدة أن تختلف في كل من الاحتياجات والفوائد التي من المحتمل أن تقدمها. تثير الحقيقة أن ICANN تعتقد أن باستطاعتها تطبيق رمز VI تسجيل/مسجل للسلوك الذي يثير أسئلة هامة حول صحة تأكيدات ICANN أنها ستكون غير قادرة على تطبيق تناسق الفئات لـ gTDLs الجديدة. بي. تاترسفيلد (15 يناير 2011).

إنشاء مجموعة فائقة—علامة تجارية TLDS. إذا تمت إتاحة العلامات التجارية وتم تطبيقها على مستوى العالم في اتصالات الشركات، فإن المستخدمين سيديركون على الفور أن علامة تجارية يمين النقطة تعتبر عاملاً رئيسياً وبالتالي فإن تضمين علامة تجارية يسار النقطة سلاح على أنه بمثابة علامة تجارية أقل. ولا يمكن لنموذج من طبقة واحدة على يمين النقطة أن يعيد تكرار تعقيدات الشركات حول العالم. بينما يبدو من الوهلة الأولى أنه يقدم حرية أكثر للنطاقات الجديدة فإنه في الواقع يقدم أقل من هذا، فعلى سبيل المثال: إذا كان هناك "dell" و "ibm" فماذا عن "hp"؟ تعتبر HP معيبة بشكل كبير ببساطة لأن علامتها التجارية حرفان، والحرفان محجوزان لرموز الدولة. يعرض نموذج الطبقة الواحدة نظام حيث يمكن أن تكون هناك منظمة واحدة فقط على يمين النقطة دائماً. وهذه تعتبر خطوة تراجع عن النظام القائم الذي يتيح من خلال الإدارة الدقيقة لـ gTDLs الشاملة المنافسة المفتوحة لكيانات متعددة منفصلة كلياً لتتمتع كل منها بمستوى مشابه من العلامات التجارية في المستوى الثاني على يسار النقطة. وماذا أيضاً عن المنظمات التي تتعارض مع المناطق الجغرافية (على سبيل المثال: amazon)؟ أو المنظمات أو العلامات التجارية التي تشارك اسم مع الأماكن التي ربما تحتاج في المستقبل إلى وجود الانترنت؟ أو الشركات التي تم تحديد علامتها التجارية بالفعل مثل "cat"؟ والأكثر أهمية هو تحطيم مجموعة فائقة لقدرة المشغلين الأصغر ومتوسطي الحجم للمنافسة على حقل مستوى التشغيل (بسبب رسوم الطلب البالغة 185 ألف دولار ورسوم لكل عام 25 ألف دولار مطلوبة للتمتع بنفس المستوى من العلامات التجارية للدخول إلى المجموعة الفائقة). وبالنسبة للمبتدئين والمشغلين الصغار فإن تكلفة القبول بميزة هذه العلامات التجارية من المرجح أن تدل على أنها باهظة. بي. تاترسفيلد (15 يناير 2011).

أسماء عامة – إنشاء احتكارات خاصة. وينطبق الأمر ذاته على الشركات brands.، حيث أن الأسماء العامة على يمين النقطة سيتعلق بالذهن أنها الأفضل (على سبيل المثال: news، و shop).، وسيؤدي وجودهم إلى إنشاء سلسلة من الاحتكارات الفردية على مستوى العالم التي ستمنح أولاً لصالح غالبية المميزين اقتصادياً. ماذا يحدث إذا سجلت شركة مايكروسوفت بنطاق search؟ فهذا من شأنه أن يصنف إطار عمل DNS بالكيانات القائمة مع توفير إجراء لارتباك المستهلكين أن يتم تكراره في كل رأس. يظهر منح نطاق gTLD jobs. المشكلات المتعلقة بمنح مواضع احتكار. يعتبر منح TLD الشامل في أي مجال لمقدم الطلب القائم على أو المتحكم فيه من خلال أحد الأشخاص في نفس المجال تغيير للعبة مقارنة مع الأنظمة الحالية التي تتيح لكيانات فردية متعددة المنافسة بشكل عادل في المستوى الثاني من gTDLs و ccTLDs المفتوحة. ولا يتيح قانون العلامة التجارية منح هذه الميزة ولا ينبغي ذلك لـ ICANN. بي. تاترسفيلد (15 يناير 2011).

ينبغي على ICANN فتح نافذة مبكرة من أجل TLDs غير الهامة وغير المعارضة للثقافية اللغوية إذا لم يتم التوصل إلى إجماع شامل حول AGB وبالتالي لن يتم تأخيرهم بشكل مفرط أكثر من هذا كنتيجة قضايا التشغيل الواسعة وتطوير السياسة التي لا تعنيهم. وسيكون هذا الاختبار الأمثل لقواعد المنظمة الحالية القائمة. لا تطالب PuntoGAL بونتو غال بمجموعة محددة من القواعد لفحص الاقتراحات الثقافية واللغوية. حيث لن يتضرر أحد من تلك النافذة المبكرة حتى إن جميع المرشحين و ICANN نفسها سيستفيدون منها. PuntoGAL بونتو غال (14 يناير 2011).

اقترح خطوة بخطوة – اختبار النافذة المبكرة. قدمت CORE لـ ICANN ملحقاً لاقتراح خطوة بخطوة حيث تم عرضه في مرحلة مبكرة من عملية تعليق العامة. يعرض الاقتراح طريقة لاختبار النظام بنافذة مبكرة قائمة على كل من الانتقاء الذاتي لمقدمي الطلبات الذين يعرضون أعلى مستويات التعهدات في المسائل التي لم يتم حلها بعد وأليات المنع لفحص هذا الانتقاء الذاتي. العناصر هي:

- الانتقاء الذاتي لمقدمي الطلبات ليس مقصوداً على أي فئة سبق تحديدها.
- يجب على مقدمي الطلبات أن يقدموا أوصاف مفصلة عن كيفية تحديد القضايا الشاملة العالقة بشكل خاص ويجب أن يكون لديهم آلية مسؤولية؛
- سيكون لكل مجموعة منتظمة داخل ICANN فرصة لمراجعة الطلبات وإذا لزم الأمر رفع "راية حمراء" لمنع الطلب بشكل فعال من المضي قدماً في اختبار النافذة المبكرة. وهذا يعني أن الطلب يكون معلقاً حتى AG النهائي وتنفيذ والموافقة على الوثائق ذات الصلة بشكل فعال.

وبهذه الآلية لن يكون أحداً أسوأ حالاً مما هم عليه اليوم وسيتم السماح لبعض الطلبات بالتحرك والتي ستعتبر خطوة هامة للأمام. أ. أبريل أي أبريل (15 يناير 2011).

الدورات المحدودة والمنفصلة.

أوصت التحليلات الاقتصادية بتاريخ يونيو 2011 بأن تستمر ممارسة ICANN بتقديم gTLDs جديدة في دورات محدودة ومنفصلة. وعلى النقيض تسعى ICANN لتسهيل برنامج يتنبأ بـ 200 إلى 300 (وحتى 1000) في الدورة الأولى. يستدعي التعارض بين النصيحة والتطبيق شرح واف. مركز WIPO (2 ديسمبر 2010).

ينبغي على ICANN ألا تتقدم ببرنامج gTLD واسع مفتوح حتى يتم تطوير الآليات بشكل كامل واختبارها بشكل كافٍ لتحديد الاهتمامات العديدة التي يثيرها البرنامج. إذا كانت ICANN تعتقد بأن مزيداً من التأخير لبرنامج gTLD الجديد غير مقبول، فإنها ينبغي عليها اتباع أحدث نصائح GAC لإبرام برنامج دليبي صغير لعدد محدود جداً من gTLDs مصمم لخدمة المنظمات اللغوية والجغرافية والثقافية. وكما توجي GAC فإن مثل هذا الدليل من الممكن أن يوفر البيانات الفعلية التي يمكن استخدامها "لتنقية وتحسين قواعد الطلبات للدورات التالية". AIPLA (6 ديسمبر 2010). غرفة التجارة الأمريكية وآخرون. (9 ديسمبر 2010). dotScot. دوت سكوت (9 ديسمبر 2010).

ينبغي على ICANN النظر بأسلوب عقلائي ومخطط في مقدمة محدودة ومنفصلة لـ gTLDs الجديدة في الدورة الأولى مقصورة على gTLDs القائمة على المنظمة لكي تقلل من المخاطر وزيادة فوائد البرنامج الاقتصادية والاجتماعية بأكثر شكل ممكن. يتلقى هذا الموقف دعماً متزايداً في منظمة ICANN (على سبيل المثال: GAC ووثيقة إطار العمل الاقتصادي). MarkMonitor مارك مونيتر (9 ديسمبر 2010). مؤسسة الأخبار (9 ديسمبر 2010).

يدعم تقرير المرحلة الثانية الاقتصادي موقف AT&T ومعلقين آخرين أن على ICANN أن تقدم gTLDs الجديدة في دورات محدودة منفصلة وتعطي الأولوية لتقديم AT&T.IDNs (10 ديسمبر 2010).

توصي الوزارة بأخذ نهج أكثر حيطة لتقديم gTLDs الجديدة بالإشارة إلى أن قضية المزايا والعيوب الاقتصادية لتقديمها لتاريخ، لم تناقش بشكل كافٍ بعد. وتقلق الوزارة من أن AG لم تتعهد بتحسينات كافية في هذه المرحلة للعمل كأسس لتقديم gTLDs الجديدة. الوزارة الدنماركية (10 ديسمبر 2010). آر. فيرنانديز (10 ديسمبر 2010).

ينبغي على ICANN أن تأخذ نظرة أعمق عن ما ستقرره وتترك أن الطرح السابق لأوانه لـ gTLDs الجديدة يضع العمل ومنظمات الملكية الفكرية في مخاطرة مالية كبرى. ويتأجيل الطرح سيتاح لها تحليل أفضل للشروط والأكثر أهمية TMC و IHS. URS (النموذج 5، 10 ديسمبر 2010).

في الواقع توصي ICANN في AG النهائي المقترح، أم تقدم TLDS جديدة في دورات منفصلة محدودة. ويمكنها الاستفادة من تجربة هذه الدورة للقيام بأية تنظيمات ضرورية قبل الدورات المستقبلية. وستكون فترة هذه الدورة محدودة لمجموعة منفصلة من الكيانات – التي يمكن أن تلبى معايير محدودة جداً - بسبب العملية والمتطلبات. ستدخل جميع الأسماء التي تقدمت

لهذه الدورة أثناء الممارسة الجذر في الدفعات أو المراحل على مدى فترة طويلة من الزمن. *Domain Dimensions* دومين دايمشنز (أبعاد أسماء النطاق) (9 ديسمبر 2010).

المقدمة المخططة لـ **TLDS الجديدة**. ينبغي على **ICANN** أن تنفذ **gTLDs** جديدة أقل مما تم التخطيط له. ينبغي على **ICANN** تقسيم الطلبات إلى مجموعات – على سبيل المثال: مجموعة أسماء علامات تجارية ومجموعة أسماء جغرافية ومجموعة شاملة. سيجعل كل من العدد الأقل من الأسماء التي تم تنفيذها وإنشاء المجموعات من الممكن تحليل الفوائد والتكلفة للمنظمة باستمرار. تستطيع **ICANN** من خلال تحليل مجموعات اختبار صغيرة لـ **TLDS** أن تكييف المقدمة وفقاً للتكاليف والفوائد التي تمت تجربتها مع المجموعات المختلفة لـ **TLDS**. وهذا سيبيح لـ **ICANN** أن تقدم **TLDS** جديدة بطريقة محكمة لمصلحة مجتمع الإنترنت العالمي. *DIFO* (15 يناير 2011).

مطلوب وقت وجهد إضافي لحماية مالكي العلامات التجارية. تتفق **IOC** مع **GAC** أن على قيادة **ICANN** أن تولي اهتماماً أكثر تضامراً لتقليل تكاليف **gTLDs** الجديدة لمالكي العلامات التجارية. ومن ثم فإنه ينبغي على **ICANN** أن تتغاضى جدولها الزمني الحالي لطرح برنامج **gTLD** الجديد. **IOC** (29 نوفمبر 2010) *AIPLA* (6 ديسمبر 2010). **Adobe Systems** أنظمة أدوبي (10 ديسمبر 2010).

تباين السوق. يجب أن يكون تباين السوق – أي العمل باتجاه **DNS** أكثر دلالة – السبيل باتجاه توسع منظم لـ **DNS**. وأي شيء أقل من هذا سيؤدي إلى تسجيلات مزدوجة وتخبط المستخدم على المدى الطويل. شركاء **RNA** (10 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

كانت **ICANN** تعمل باتجاه تنفيذ التوصيات المتفق عليها في الوقت المحدد. وتعتبر المناقشات المؤقتة الأخيرة بمثابة مناقشات واسعة للمنظمة وأعمال تطوير السياسة الرسمية التي تمت والهدف والقيم الجوهرية لـ **ICANN**. كثير من المشكلات المنبثقة التي أخرجت المقدمة على وشك أن يتم حلها. تم تقديم نماذج تنفيذ خاصة للتصدي لاحتمالية السلوك الجنائي ولتوفير ضمانات علامة تجارية.

نأخذ بعين الاعتبار الإحباط الذي عبر عنه البعض بخصوص تأخيرات تقديم **gTLDs** جديدة. ومن الصعب الموازنة بين المناقشات والحلول للقضايا الهامة المفتوحة من ناحية ومن ناحية أخرى تطوير البرنامج المستمر والاستعداد التشغيلي. تستمر الجهود الملحوظة بفحص وإيجاد حلول لهذه القضايا المفتوحة سوياً مع المنظمة – من خلال مناقشات مثل مشاورات مجلس **GAC** القادم في بروكسل.

تستمر **ICANN** بتقريب تنفيذ البرنامج مع الكد الواجب والخطة لإبرام الطرح بأسرع ما يمكن عملياً جنباً إلى جنب مع حل هذه القضايا.

يستمر طاقم العمل بالتقدم نحو تطوير البرنامج وفي الوقت الحالي العمل مع منظمة الإنترنت العالمية باتجاه مستوى من الإجماع على البرامج التي تبرز القضايا.

تحت كثير من التعليقات **ICANN** على النظر في مقدمة محدودة ومنفصلة لـ **gTLDs** في دورة تقديم الطلبات الأولى. وهذا ما تم اقتراحه: تعتبر دورة تقديم الطلبات الأولى دورة منفصلة بنافاذة محدودة للتسليم مع معايير وإجراءات تم تأسيسها لهذه الدورة كما ورد مفصلاً في دليل مقدمي الطلبات. وهي محدودة ليس فقط بالمتطلبات المتنوعة ولكن بأقصى معدل تفويض كما نوقش في "سيناريوهات معدل التفويض لـ **gTLDs** الجديدة" (انظر - <http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/delegation-rate-scenarios-new-gtlds-06oct10-en.pdf>).

أظهرت كثير من التعليقات مناهج تفضيل لدورة تقديم طلبات محدودة أصغر مثل: الطلبات القائمة على المنظمة "غير المتناقضة". ينبغي ملاحظة أنه تم إجراء الدورات التمهيديّة المحدودة مسبقاً ولا يوجد شرط توصيات سياسة **GNSO** لتكوين عملية التي تعطي الأولوية لفرص تقديم طلبات من نوع على حساب نوع آخر. وعلاوة على ذلك، سيكون تطوير قواعد جديدة

وإجراءات لعملية بقبود عادلة وفعالة تعهد صعب ومعقد — أحد الدروس المستفادة من الدورات السابقة. لن تقوم ICANN باتباع تنفيذ دورة طلبات محدودة بدون اتجاه سياسة واضحة للتوجيه.

الاتصالات

النقاط الرئيسية

- ستتضمن خطة الأربعة أشهر اتصالات gTLD الجديدة/NGOs غير الربحي كمشاهدة في تواصلها.

ملخص التعليقات

NGOs غير الربحية الهادفة إلى التواصل. ينبغي على مجلس ICANN إعطاء تعليمات للموظفين للشمول في حملة الاتصالات لمدة أربعة أشهر التي تهدف إلى التواصل حول برنامج gTLD الجديدة لمنظمات NGOs غير الربحية. ينبغي أن تكون المعلومات حول عملية الطلبات بالإضافة إلى معلومات أخرى هامة للجهات الثالثة الذين من المرجح لم يقوموا بالتقدم لـ gTLD الجديد (على سبيل المثال: إجراءات الاعتراض وRPMS وفرص أخرى للتعليق والمشاركة في العملية على مستوى السياسة). ينبغي أن يشمل التواصل أيضاً معلومات حول الفرص لدعم مقدمي الطلبات. P-NPOC (1 ديسمبر 2010). الصليب الأحمر (9 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

إن الهدف من حملة الأربعة أشهر من اتصالات gTLD الجديدة هو زيادة الوعي العالمي عن برنامج gTLD الجديدة. سيرفع برنامج الاتصالات من الوعي بين الجهات المعنية ومقدمي الطلبات على مستوى العالم عن ماهية وكيفية ومكان وموعد وسبب gTLD الجديدة. وسيتناول مجموعة من المراقبين، إحدى المجموعات غير الربحية. إن هدفنا هو أن نعلم، لذلك تكون الجهات المعنية على وعي ببيانات البرنامج والأشياء التي تحتاج إلى النظر سواء كانت التقدم لـ gTLD الجديدة أو غير ذلك.

مسائل متنوعة / أشياء أخرى

تأكيد Whois. لقد اقترحنا مرات عديدة أن تكون أسماء النطاقات خاضعة لتأكيد WHOIS (بمعنى: إرسال الرموز السرية للعناوين الفعلية للمسجلين) لتقييد إساءة الاستعمال. تجاهلت ICANN هذا المقترح. ومن شأن هذا المقترح أن يحظى بالدعم القوي من جانب دوائر الملكية الفكرية، كذلك دعم معظم مسجلين أسماء النطاقات الشرعيين. وينبغي أن يكون هذا شرط مسبق لأي توسع جديد من جانب TLD. جي. كيريكوس (13 نوفمبر 2010). جي. كيريكوس (10 ديسمبر 2010).

عملية تقديم الطلبات

النقاط الرئيسية

- على الرغم من تأكيد معدل التفويضات للعام بـ 1000 تفويض كحد أقصى، إلا أنه من المتوقع أن يكون معدل التفويض الفعلي أقل من هذا بكثير (315 إلى 340 للعام). تعتبر خطة الاستعداد التشغيلي في وضع تأكيد أنه تم إعداد ICANN لإدارة كمية الطلبات وتطبيق المتطلبات على TLDs القائمة والجديدة.

- لن تكون هناك "تخفيضات في الكمية" في دورة تقديم الطلبات الأولية. وستغطي رسوم التقييم نفقات برنامج gTLD الجديدة فقط بدون الجهود الأخرى. ونعتمد الاستفادة من تجربة الدورة الأولى لصقل هيكل الرسوم وتوفير مساعدات إضافية في الدورات التالية لمقدمي طلبات محددين.
- ولن تواصل ICANN دورة تقديم طلبات محددة بدون توجيه سياسة واضحة من أجل الاسترشاد. إن توصيات سياسة GNSO لا توجه إنشاء العمليات التي تعطي الأولوية لنوع من فرص تقديم الطلبات على حساب نوع آخر. وعلاوة على ذلك، سيكون تطوير قواعد جديدة وإجراءات لعملية بقبود عادلة وفعالة تعهد صعب ومعقد – أحد الدروس المستفادة من الدورات السابقة.

ملخص التعليقات

1000 gTLDs الجديدة للعام.

لا يزال العدد 1000 عدداً مهيماً ليس فقط على المسجلين والمنظمة ولكن على ICANN نفسها للتعامل معه. ترغب CADNA في معرفة إلى أي شيء توصلت الأبحاث والدراسات التي أجريت وملاءمة هذا العدد. ينبغي تقليل العدد بشكل كبير لتجنب المشكلات المحتملة (الموارد الموسعة تجعل ICANN غير قادرة على تطبيق قواعده بشكل صحيح وإنشاء فرص جديدة لمجرمي الإنترنت). CADNA (10 ديسمبر 2010).

الدليل مضلل في قيد 1000 للعام. على الرغم من إصرار ICANN أن "معدل التفويض السنوي" سيكون مقيداً لـ "1000 في العام في جميع الأحوال بغض النظر عن عدد الطلبات التي تلقتها"، فإن هدف ICANN المذكور هو أن هذا القيد سيتم تطبيقه لفترة أقل حتى من عام واحد، وتدع فترة الأعوام العديدة التي يفسر اللفظ "سنوي" عادة على أنه يشير إليها. ومع ذلك، فإن البنود 1.1.2.3 والبنود 1.1.6 توضح أن هدف ICANN هو طرح دورات تقديم طلبات تالية بأسرع ما يمكن وأن الهدف للدورة التالية هو أن تبدأ خلال عام واحد من تاريخ إغلاق الدورة الأولى. وبسبب أن البنود 1.1.2.3 ليس لها إطار زمني مصاحب لها فإن AGs ستكون قادرة خلال الدورات التالية على إملاء معدلات وقبود التفويض الخاصة بهم، إن وجدت أية قبود تطبق على الإطلاق. أيضاً، فإن السرعة التي من المفترض أن تبدأ بها الدورة الثانية تعوق بشكل كامل أي فحص جدير بالاهتمام لنتائج gTLDs المفوض الجديدة. بي. فودي (18 يناير 2011).

الدفعة الأولى (1.1.2.3). ينبغي أن تكون الدفعة الأولى محصورة لعدد أقل بشكل كبير من 500 طلب مقدم لكي نستطيع اختبار الاستعداد التشغيلي لنظم معالجة الطلبات والاعتراض/التنافس المصممة حديثاً. BC ليست وحيدة في دعوتها لقبود أكثر والطرح المنفصل (على سبيل المثال: GAC وتوصيات تقرير ICANN الاقتصادي الأخير). ينبغي أن تتألف حصة كبيرة من الدفعة الأولى من طلبات المنظمة. وتضامناً مع موقفها الثابت من أن زيادة مساحة الاسم ينبغي أن ينشئ قيمة مضافة، فإن BC تؤيد مفهوم منظمة TLDs غير تناقضيه باعتباره السبيل الأمثل لزيادة مساحة الاسم بسبب أنهم أنشأوا هذا النوع من منافسة القيمة المضافة. BC (6 ديسمبر 2010).

الردود أو إرسال قائمة ملاحظات الطلبات. يقرر القسم 1.1.2.2 من الدليل أن ICANN ستقوم بإرسال جميع الطلبات التي تعتبر مكتملة في دفعات وستبدأ فترة تقديم الاعتراضات لهذه الدفعة في نفس الوقت (1.1.2.4). وبالنظر إلى كمية الطلبات الضخمة المحتملة، فإن HKIRC توصي بأن تقوم ICANN بتوفير خدمة ردود أو قائمة بريدية بخصوص تحديثات الطلبات وبالتالي يستطيع مختلف أصحاب المصالح من إعداد وتقديم اعتراضاتهم إذا لزم الأمر بطريقة مؤقتة. HKIRC (22 ديسمبر 2010).

منهجية التجميع (1.1.2.3).

من الضروري أن تقوم ICANN بتفصيل الطريقة الصحيحة التي من المرجح أن يتم استخدام التجميع بها لمساعدة خطة مقدمي الطلبات لإمكانية معالجة الدفعات. تعطي الأوصاف العامة في AG قليل من المعلومات لمقدمي الطلبات عن ما إذا كان يتم التقديم أولاً أم أنه سيتم استخدام طريقة زمنية مماثلة. إذا تم استخدام التقديم أولاً أو الطريقة المماثلة فإن مقدمي الطلبات في حاجة إلى معرفة ذلك متقدماً كثيراً على فتح نافذة الطلبات. RySG (7 ديسمبر 2010).

ينبغي تحديد بوضوح طرق التجميع التي ستستخدم قبل طرح gTLD الجديدة. من الممكن أن تؤثر الطريقة المستخدمة بشكل مادي على الطريقة التي يعد بها مقدمي الطلبات إقراراتهم الخاصة. *MarkMonitor* (النموذج 1، 7 ديسمبر 2010).

لم يتم منح اهتمام كافٍ لإمكانية أن تقوم ICANN بتخصيص عملية التقييم الخاصة بها بالمجموعات أو الدفعات التي تنسم بنفس خصائص الطلبات. *AFNIC* (9 ديسمبر 2010).

الدفعات-الأولوية لـ TLDs الثقافية واللغوية. إذا كانت ICANN تقوم بتكوين دفعات لمعالجة الطلبات، فإن مرشح المنظمة ينبغي أن تكون له الأولوية على المقترح التجاري. ومن الواضح أن المقترحات التي تم تطويرها لتحقيق فوائد تجارية ليس لها مصلحة عامة أكثر من تلك التي شجعتها المنظمات الثقافية واللغوية. يتم تمويل كثير من المقترحات التجارية من المؤسسات الضخمة مما يجعل الحصر في الدفعة الأولى أقل ضرراً. وعلى النقيض من ذلك، فإن *PuntoGAL* بونتو غال ومرشحين ثقافيين ولغويين آخرين سيجدون أنه من الصعب جداً توضيح لمؤيدي منظماتهم أن مقترحاتهم ما زالت في انتظار التقييم. بينما تقوم ICANN بفحص المبادرات التجارية التي لا تلقى دعماً كبيراً بين مستخدمي الإنترنت وستسهم في تحسين التنوع الثقافي عبر شبكة الإنترنت. *PuntoGAL* بونتو غال (7 ديسمبر 2010).

فترة تسليم الطلبات (1.1.1). بالإشارة إلى المناقشة المطولة والموسعة عن *geoTLDs* فإن فترة تسليم 30 يوماً ينبغي أن تكون كافية خاصة إذا كانت نافذة الطلبات التالية ستظهر بعد عام. *dotBERLIN* دوت برلين (9 ديسمبر 2010). *hamburg* (9 ديسمبر 2010). *GMBH* (9 ديسمبر 2010). *AusRegistry* (9 ديسمبر 2010). *Dimensions Domain* أبعاد النطاق (9 ديسمبر 2010). *dotKoeln* دوت كولن (9 ديسمبر 2010). *dotBERLIN* (12 يناير 2011). *DotGreen* دوت غرين (9 يناير 2011).

تخفيض الرسوم-نصوص IDN واللغات الأخرى (1.2.10).

ينبغي على ICANN أن تقوم بتصميم آليات محفزة لإنشاء IDNs ولغات صغيرة أو غير مستخدمة. مثل هذا الحافز من شأنه أن يخفض رسوم الطلب المقدر بنحو 185,000 دولار أمريكي من أجل نسخ IDN الإضافية والترجمات المقدمة للمجموعة. أقر كلا من مجلس وموظفي ICANN أن تكاليف معالجة بعض مقدمي الطلبات سيتم التغاضي عنها عند تقييم مجموعات إضافية من مقدم الطلب نفسه. ينبغي أن يتم تنضيد الرسوم المخفضة ومثل هذا سيؤدي إلى تغطية كامل التكاليف الإضافية من جانب مقدمي الطلبات ولن يتم تحويلها إلى مقدمي طلبات آخرين. إذا كان مقدم الطلب يطلب ترجمات جديدة من gTLD حالي فإنه ينبغي على كل المسجلين أن يكون لديهم خيار تسجيل أسماء المستوى الثاني الخاصة بهم في جميع الاختلافات اللغوية التي يعرضها *BC.TLD* (6 ديسمبر 2010).

ينبغي أن يتم خفض السعر الكلي لمقدمي الطلبات للمنظمة المتقدمين لنفس المجموعة بلغات مختلفة و IDN المعادلة. يمكن دمج هذه الطلبات ضمن طلبات منظمة واحدة كحزمة. وهذا سوف ينتقص من تكاليف ICANN. وسيتوجب تأكيد كل المعلومات ومعايير المنظمة ومتطلبات التسجيل الفنية والبيانات المالية مرة واحدة. الجزء الوحيد بالتكاليف الإضافية المخصصة الذي يتطلب التأكيد هو ما إذا كانت المجموعة المعادلة المترجمة تلبى متطلبات النص الفنية التي حددتها ICANN. *dotMusic* دوت ميوزيك (10 سبتمبر 2010). *شركاء RNA* (10 ديسمبر 2010).

رسوم طلبات NGO/غير الربحية. ينبغي على مجلس ICANN إعطاء توجيهات للموظفين بإنشاء رسوم تقييم/رسوم طلب بحيث تعتبر ملائمة لمنظمات NGOs/غير الربحية. ينبغي أن توضح الرسوم للمنظمات غير الربحية، تكاليف ICANN الفعلية لتوجيه إدارة عملية تقديم الطلبات وينبغي أن لا تشمل حد أقصى لأنشطة ICANN. *P-NPOC* (1 ديسمبر 2010). *الصليب الأحمر* (9 ديسمبر 2010).

الدول النامية-الرسوم. من المتوقع أن تتبنى ICANN سياسة رسوم مقبولة للدول النامية. إن الرسوم الضخمة من شأنها أن تحمد مبادرة الدول النامية للتقدم لـ gTLDs الجديدة. مجتمع الإنترنت بالصين (10 ديسمبر 2010).

تطوير برنامج دعم مقدمي الطلبات.

ينبغي على ICANN إعطاء توجيهات للموظفين بالبداية في تطوير برنامج دعم مقدمي الطلبات. وينبغي أن يتم الإعلان عنه قبل بدء الدورة الأولى. ينبغي نقل ونشر شروط البرنامج على نحو واسع بأسرع ما يمكن للسماح لمقدمي الطلبات بالاستفادة من البرنامج أثناء الدورة الأولى. P-NPOC (1 ديسمبر 2010). الصليب الأحمر (9 ديسمبر 2010).

إذا تم دمج برنامج دعم مقدمي الطلبات مع AG فسيبرز بوضوح مبادرات مقدمي الطلبات من الدول النامية للتقدم لـ gTLDs الجديدة وتشجيع التطوير المتوازن للإنترنت العالمي. مجتمع الإنترنت بالصين (10 ديسمبر 2010).

انظر المجلس لطريقة إجماع JAS (1.2.10). حققت مجموعة عمل شراكة دعم مقدمي الطلبات (JAS) إجماع كبير على قضايا هامة متعددة وهي قيد عمليات الاعتماد الآن في كلا من GNSO و ALAC تحت ALAC المجلس على ضمان أن بياناته الموجزة في هذا الشأن تأخذ بعين الاعتبار بشكل كامل وعادل توصيات مجموعة العمل. ALAC (8 ديسمبر 2010). P-NPOC (9 ديسمبر 2010).

الرسوم المقسمة إلى محتويات التسجيل والقرار. وكما تم اقتراحه مسبقاً ولكن تجاهلته ICANN فإن رسوم النطاق ينبغي أن تكون مقسمة. وحيثما لا يكون لاسم النطاق اسم خادم ولا يحل وقد تم شراؤه لأهداف دفاعية فإن هذا الشخص ينبغي أن يتم التعهد إليه فقط بمكونات التسجيل وليس مكونات القرار. ومن شأن التكلفة الإجمالية لمثل اسم النطاق هذا أن تكون قليلة جداً. تعتبر أسماء النطاقات المسجلة دفاعياً مصدر للتكلفة الصافية للعامة ولكنهم مركز ربح صافي لعمال التسجيل ولـ ICANN. جي. كيريكوس (10 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

بخصوص معدلات التفويض القسوى المتوقعة، فإن بعض التعليقات تطلب البيانات المستخدمة لهذا التحليل. وقد تم نشر هذا على الروابط التالية: <http://www.icann.org/en/announcements/announcement-03mar10-en.htm> و <http://icann.org/en/topics/new-gtlds/delegation-rate-scenarios-new-gtlds-06oct10-en.pdf> وللتعليق العام.

عبرت بعض التعليقات عن أن معدل التفويض المقيد المعروف الذي يحدد 1000 تفويض في العام كحد أقصى كان مرتفعاً جداً لكل من المنظمة والاحتمالية التشغيلية لـ ICANN وحث على تبني قيود أقل. وينبغي ملاحظة أن هذه القيود في موضع كحد أقصى. ومن المتوقع أن يكون معدل التفويض الفعلي أقل بكثير كما سبق ذكره في الوثائق المذكورة مسبقاً. لاحظ أيضاً أن حصة الاستعداد التشغيلي من المشروع هي في موضع ضمان أن ICANN معدة تشغيلياً لإدارة كمية الطلبات وتطبيق المتطلبات على TLDs القائمة. وفقاً للشروط الحالية، فإن ICANN لا تتوقع تغييرات للتخطيط الحالي.

تساءل إحدى التعليقات عما إذا كانت أقصى معدلات تفويض متماشية مع الهدف لطرح دورات تقديم الطلبات التالية بشكل عاجل على ما أمكن. ويعتزم الاستفادة من تجربة الدورة الأولى بينما يتم تجنب التأخيرات للمرحلة التالية من البرنامج. قرار المجلس بشأن اختيار المستهلك والمنافسة والابتكار (انظر -10dec10 http://icann.org/en/minutes/resolutions-10dec10-en.htm) المقدم لتطوير الأهداف المبكر للتبليغ عن المراجعة المدعو لها في تأكيد التعهدات التي تحدث بعد أن كان gTLDs الجديدة في حيز التنفيذ لعام واحد.

قرار (2010.12.10.30) يتطلب مجلس ICANN المشورة من ALAC و GAC و GNSO و ccNSO عن تأسيس التعريف والمقاييس وثلاثة أعوام محددة لتلك المقاييس من أجل المنافسة وثقة العميل واختيار العميل في سياق نظام اسم النطاق، مع تقديم تلك المشورة للمناقشة في اجتماع ICANN الدولي العام بسان فرانسيسكو في الفترة من 13 حتى 18 مارس 2011.

بالإضافة إلى ذلك، كما لوحظ في وثائق معدلات التفويض المذكورة مسبقاً، فإن الصياغة ستستمر أثناء وبعد دورة تقديم الطلبات الأولى لذلك من الممكن أن تستمر المناقشات الأساسية الموسعة ومن الممكن إدارة معدلات التفويض مع تقدم البرنامج.

أظهرت كثير من التعليقات مناهج تفضيل لدورة تقديم طلبات محدودة أصغر مثل: الطلبات القائمة على المنظمة "غير المتناقضة". ينبغي ملاحظة أنه تم إجراء الدورات التمهيدية المحدودة مسبقاً ولا يوجد شرط توصيات سياسة GNSO لتكوين عملية التي تعطي الأولوية لفرص تقديم طلبات من نوع على حساب نوع آخر. وعلاوة على ذلك، سيكون تطوير قواعد جديدة وإجراءات لعملية بقبود عادلة وفعالة تعهد صعب ومعقد – أحد الدروس المستفادة من الدورات السابقة. لن تقوم ICANN باتتباع تنفيذ دورة طلبات محدودة بدون اتجاه سياسة واضحة للتوجيه.

طلبت كثيرا من التعليقات تفصيل أكثر بخصوص عملية التجميع التي من شأنها أن تستخدم في حالة وجود كميات كبيرة من الطلبات. ينبغي ملاحظة أن هذه عملية محتملة وستكون ملائمة فقط في حالة ما إذا تخطت كمية الطلبات ما يمكن تسويته في العملية كما أعد له. سيتم استخدام عملية خارجية لعملية تسليم الطلبات لإنشاء أولوية تقييم. وستتم هذه العملية على أساس نظام الاختيار عبر الإنترنت أو المعايير الموضوعية الأخرى.

يقترح أحد التعليقات أن تقوم ICANN بإعطاء مزيد من الانتباه إلى "تخصيص" عملية التقييم بالمجموعات أو الدفعات التي لها نفس خصائص الطلبات. نحن نوافق. وهذا متوقع لكسب الفاعلية في العملية خلال السماح بتقييم عادل وثابت عبر مجموعة الطلبات.

اقترحت مجموعة من المعلقين بأن تكون فترة تسليم الطلبات 30 يوماً. لم تحدد ICANN مدة هذه الفترة ومع ذلك فإنه من المتوقع أن تأخذ الخطوات اللازمة التي تؤدي إلى وتشمل تسليم الطلب بعض الوقت حتى تكتمل. تعتزم ICANN التأكيد على أن فترة الوقت كافية لمقدمي الطلبات لكي يوفروا انتباه ملائم لهذه الخطوات. ستكون فترة تقديم الطلبات 60 يوماً على الأقل ولن تزيد عن 90 يوماً.

اقترحت بعض التعليقات إدراج وسائل "حزم" الطلبات للسيناريوهات مثل تنوعات IDN أو الترجمات برسوم تقييم مخفضة. لا تتوقع ICANN أن تقوم بإنشاء حزم طلبات مثمثة لأسباب مذكورة مسبقاً. بينما توجد هناك فاعلية في عملية التقييم التي يمكن اكتسابها حيثما يتقدم الطالب لمجموعات متعددة، فإن هذا قد تم تحليله بالفعل إلى عوامل في إنشاء النموذج المالي. إن التثمين الممنوح المفضل لمجموعة الطلبات القائمة على مثل هذه الأسس يعتبر غير متوقع في توصيات سياسة GNSO وتنفيذ مثل هذا المقترح من شأنه أن لا يكون تدريب مستقيم. ينبغي استدعاء أن لا يوجد تخطيط واحداً لواحد لتحديد ما يكون وما لا يكون متنوع أو ترجمة صحيحة للمجموعة؛ وهذا من شأنه أن يضيف تعقيداً ملحوظاً للعملية. وكما لوحظ مسبقاً، فإن مستوى الشك والمخاطرة أعلى في دورة فتح تقديم الطلبات.

كما ورد بتعليق آخر حزمة أسعار لأسماء نطاقات المستوى الثاني في gTLDs الجديدة. ينبغي ملاحظة أن الإجراءات لتسجيل المستوى الثاني هي نوع من السياسة التي أسسها مشغلي TLD.

يقترح أحد التعليقات إنشاء رسوم خاصة لمنظمات NGOs غير الربحية والتي تقرر أن تلك الرسوم ينبغي أن تدل على التكاليف الحقيقية بخلاف الحد الأقصى لأنشطة ICANN الأخرى. يغطي مستوى الرسوم المنشأة تكلفة تشغيل البرنامج وتكاليف تطوير البرنامج وتخصيص بعض الاعتماد المالي لتحديد الأشياء المشكوك فيها. تشمل هذه التكاليف الحد الأقصى المباشر غير التكاليف المخصصة لأنشطة ICANN الأخرى. تقوم خطوات المعالجة والتكاليف المصاحبة لأداء كل تقييم طلب على عدد متوسط من الخطوات لإكمال كل طلب مقدم وعد التغيير وفقاً لنوع TLD أو تقديم المنظمة. وبناءً على ذلك، فإن رسوم الطلبات الحالية من غير المتوقع أن تتغير لدورة تقديم الطلبات الأولى. مع ذلك، وكما ذكر مسبقاً، فإنه من المتوقع أن تؤدي دورات تقديم الطلبات المتتالية إلى ضبط هيكل الرسوم وفقاً للتكاليف السابقة من الدورات السابقة وإلى فاعلية وتأثير عملية تقييم الطلبات والبيانات الأخرى على حسب المتاحة. يمكن إعادة النظر في نموذج الرسوم لدورات تقديم الطلبات المتتالية.

تم بذل كل الجهود للحفاظ على رسوم تقييم مخفضة ما أمكن داخل قيود تشغيل برنامج موثوق. مع إدراك أن هناك احتياجات في الدول النامية، فإنه تقوم الآن مجموعة عاملة مشكلة من ممثلين عن دوائر إنترنت مختلفة بتقييم خيارات لتوفير الدعم لمجموعة محددة من مقدمي الطلبات. تعمل المجموعة حالياً على مراجعة التوصيات التي شملها التقرير الأخير الخاص بها (انظر

من التعليقات لدعم هذه المجموعة. تعمل المجموعة عبر المجموعة العاملة بـ SO/AC والتي تقوم الآن بإعداد توصيات هامة حول كيفية تنفيذ أشكال دعم مقدمي الطلبات خلال البرنامج، ومع ذلك ينبغي توضيح أن تلك المجموعة لا تتبع عملية تطوير سياسة.

يقدم أحد التعليقات اقتراحاً بأنه من المفترض تنظيم رسوم تسجيل أسماء النطاقات ومن ثم فسيكلف تسجيل "دفاعي خالص" لن يستخدم تكلفة أقل من تسجيل اسم نطاق الذي من شأنه أن يقرر إلى موقع عامل. تحتسب أسعار تسجيل اسم النطاق عموماً حسب تقدير مكتب التسجيل ووفقاً للنموذج وقاعدة المسجل. توضح اتفاقات التسجيل الحالية أن سياسات الإجماع لن تفرض أو تحدد سعر خدمات التسجيل. يعتبر هذا النموذج مميزاً وقد تمت مناقشته في تطوير آليات حماية الحقوق. رغم ذلك، فمن شأنه أن يتطلب عمل جاد للتحديد والذي يعتبر تسجيل دفاعي خالص. توجد الآن "سجلات دفاعية" حيث يستمد المسجل أموال أو فوائد أخرى. من الممكن أن تؤدي السجلات الدفاعية دور "صفحات الانتظار" من حيث يستمد الإيراد المحدد. تنمي نقاط السجلات الدفاعية الأخرى لمواقع الويب الرئيسية العمل بتلك المواقع.

اقترح أحد التعليقات بأن تقوم ICANN بتوفير ردود أو قائمة رسائل بريدية مع تحديث حالة الطلبات. وتعتزم ICANN أن تقوم ببتاحة حالات التحديث لكل الطلبات عبر موقعها الإلكتروني وبشكل يجعل الحصول على المعلومات أمر سهل. من المرجح أن تكون التغذية الاسترجاعية للردود بمثابة إضافة مفيدة لهذا الموقع ويتم النظر إليها على أنها آليات لتواصل تلك المعلومات.

التقييم

النقاط الرئيسية

- يوجد عدد من الصعوبات في تقديم أسماء المديرين والشركاء والمسؤولين إضافة إلى التحكم في المساهمين الجدد من مقدمي طلبات gTLD الجديدة. وفي الوقت ذاته، قد يكون هناك بعض مكاسب إضافية لطلبات محددة من أجل توفير مثل هذه المعلومات، إلا أنه من المتوقع أن تفوق التحديات التي تواجه معالجة هذه التعليقات العامة وكذلك ضمان وجود عملية متسقة لجميع مقدمي الطلبات لتفوق الفوائد المحتملة المكتسبة.
- يكون للمقيمين حق الحصول على توضيحات من مقدم الطلب، في الحالات التي يؤثر فيها النظر في التعليقات على نتيجة التقييم.
- تم تصميم قضية التقييم الأمني بغرض الحصول على وصف مفصل من صاحب الطلب حول السياسات الأمنية والإجراءات التي ستطبق في TLD. وتطلب حالياً التعليقات توضيحات بشأن الجوانب المختلفة لهذه القضية والمعايير التي يجري النظر فيها لمراجعة الدليل.
- ترجئ CANN إلى IETF مسائل مثل بناء قواعد TLD اللغوية.

ملخص التعليقات

دور التعليقات العامة (1.1.2.5). توفر AG منهجية التقييم المستقلة (IES) من أجل التفكير ملياً في تعليقات الجمهور في تقييمهم للطلب. وحول كيفية تأثير الوسيط بشكل ملموس في تعليقات الجمهور على نتائج مقدم الطلب. لا تقدم AG اختياراً واضحاً لمقدم الطلب من أجل تنفيذ مثل هذه التعليقات. فإنه ينبغي على AG تحديد منهجية واضحة تستخدمها IES من أجل التفكير ملياً في التعليقات العامة عند تقييم طلب. كما ينبغي أن تعطي AG لمقدم الطلب فرصة الطعن الصريح، مما يسمح لمقدم الطلب باستعراض التعليقات المقدمة "ضد" طلبه في مدة لا تزيد عن خمسة أيام. حيث أن الغرض من ضيق فترة الرد على التعليق هو السماح للطلب الذي نحن بصددده بالبقاء "في الموعد المحدد".

هناك حاجة إلى توضيح حول ما إذا كانت تصريحات والرد أو "الطعن" سوف تؤثر على توقيت التقييم (أي هل سيتأثر مكان الطلب المحاذي وإذا كان الأمر كذلك فما هي المعايير التي سيتم استخدامها لإنشاء مكان جديد محاذي؟)

ينبغي ألا يسمح للخبراء بالنظر في الأدلة والحجج خارج حدود إجراءات الاعتراض والأوراق المقدمة من جانب أطرافها. حيث سيتعارض هذا مع العدالة الأساسية للنظر في الأدلة الاستثنائية. كما ينبغي أن يطبق ذلك فيما يتعلق (بالمقيمين) 1.1.2.5 و 1.1.2.7 (على الرغم من أن الفقرة الثالثة لتسوية المنازعات تقول "قد تكون التعليقات [العامة] ذات صلة بواحد أو أكثر من أسباب الاعتراضات" و"سيكون من الحكمة أن تنظر DRSPs فيها").

RySG (7 ديسمبر 2010). DOTZON دوت زون (9 ديسمبر 2010). dotHOTEL دوت هوتل (10 ديسمبر 2010). dotMusic دوت ميوزيك (10 ديسمبر 2010).

استخدام التعليقات في أساليب الخلاف (1.1.2.8). تهتم RySG بالأسلوب بشرط أنه في حالة وجود تقييم لأولوية المجتمع (الجزء 4 من إجراءات أساليب الخلاف) تقوم ICANN بتوفير التعليقات التي وردت خلال فترة التعليق العام إلى المقيمين مع تعليمات لأخذ المعلومات ذات الصلة في الاعتبار من أجل الوصول إلى الاستنتاجات من خلالها. كما ينبغي على ICANN أن توضح المقصود من "الصلة". ويمكن تفسير هذا الأسلوب أيضاً من قبل البعض، أنه بقصد الإحراز الأعلى في تقييم المجتمع، فإن الآلاف من التعليقات في حاجة إلى الصدور بدلاً من الطلب. وينبغي على أسلوب التوضيح التأكيد على أن اتساع الدعم قد يكون عامل جودة يساعد في توسيع نوعية من التعليقات. RySG (7 ديسمبر 2010). dotBERLIN دوت برلين (9 ديسمبر 2010). hamburg (9 ديسمبر 2010). DOTZON دوت زون (9 ديسمبر 2010). GMBH (9 ديسمبر 2010). dotKoeln دوت كولن (9 ديسمبر 2010).

طول فترة التعليقات. تمتد فترة التعليق الأولية نحو 45 يوماً وتكون قابلة للتديد. من الذي صمم على تمديد فترة التعليق وما هي المعايير التي سيتم استخدامها؟ RySG (7 ديسمبر 2010).

التعريفات المعتمدة مجتمعياً (1.2.3.1). تتطلب عبارة "إجراءات التوضيح الأمني المناسب" إلى توضيح، خصوصاً عند النظر إلى حالة مجموعة عمل HSTLD (أي، كيف ستقاس "المناسب"، ما هي المعايير التي سوف تستخدم؟) RySG (7 ديسمبر 2010).

الامتثال القانوني (1.2 - معلومات لجميع مقدمي الطلبات).

تستحق إزالة كلمة "الإرهاب" من أحدث نسخة من AG، إلا أنها استبدلت بعبارة "الامتثال القانوني" بالصفحة 28 والتي تحتج عليها الولايات المتحدة. OFAC الخاص بوزارة المالية وقوائم SDN لإجراء فحص الطلبات من جميع أنحاء العالم ضد الولايات المتحدة. يعني هذا في جوهره فقط أن اللغة الإنجليزية و IDN الجديدة gTLDs ومقدمي الطلبات من خلالها، أن حكومة الولايات المتحدة وسياساتها الخارجية مقبولة وسوف تنفذ. ويمكن أن يتسبب هذا في خرق لجوهر الإنترنت والتحريض على دعوة الدول ذات السيادة لبدء النظر ليس فقط في خيار مقاطعة gTLDs الجديدة التي تتبع ICANN ولكن دفعها أيضاً للنظر في بدائل عن ICANN الأساسية ونسختها لإدارة الإنترنت. حيث تحتاج ICANN وجميع الأطراف المعنية إلى تقييم للطريقة التي تم بها التعامل مع هذا. مجموعة الإنترنت متعدد اللغات (10 ديسمبر 2010).

ينبغي التخلص من فقرة الالتزام القانوني الجديدة المتواجدة في الدليل. كما ينبغي على ICANN إعادة النظر في اتجاهه ومعالجة مشكلة المحاسبة لتكون قبل الحكومة واحد فقط. وإذا لم تغير هذه الفقرة الجديدة، محاسبة ومساءلة ICANN من قبل حكومة الولايات المتحدة فقط، تكون (AoC) مؤسسة كالفورنيا.

- تعيد فقرة الالتزام القانوني الجديدة الاهتمامات الملحة من قبل العديد من الدول ذات السيادة حول إتاحة التحكم في بلدانهم من قبل دولة واحدة من خلال الإنترنت الحالي. كما تقدم أيضاً مشكلات خطيرة بالنسبة للكثيرين من مشغلي gTLD والدول ذات السيادة التي سوف تجد مثل هذه الشروط غير مقبولة من أجل السماح لها أو لمواطنيها أنفسهم بالمشاركة في gTLDs الجديدة بينما تخضع لقوانين وشروط سياسية تتبع فقط حكومة واحدة.

- تخاطر فقرة الالتزام القانوني الجديدة باستقرار التقنية للإنترنت عموماً ومعرفاتها الفريدة من نوعها. وفي أعقاب إغلاق الموقع من قبل وكالة دائرة الهجرة والجمارك (ICE) التابعة لحكومة الولايات المتحدة، يدعو شخص ما مقدمي خدمات الإنترنت في جميع أنحاء العالم ISPs لإقامة أصول DNS. ICANN كمؤسسة غير ربحية تخضع ICE في أي وقت حتى عند إيقاف TLD.
- والأهم من ذلك أن الاتجاه الجديد يذكر الكثيرين من ذوي السيادة والدول المستقلة والمجتمعات المحلية أن الإنترنت الحالي هو تحت السيطرة العليا لحكومة الولايات المتحدة، من خلال العقود مع ICANN وIANA وأن على هذه الدول قبول التحكم الأجنبي على أراضيها السيادية من أجل السماح لها بتشغيل TLDs في ASCII أو IDNs بلغاتهم المحلية. فعلى سبيل المثال، يتوقع أن تشترك المجتمعات المحلية والبلديات في عدد من طلبات gTLD الجديدة، وحيث يحافظ هؤلاء على السيادة المستقلة فلن يقبلوا أن تخضع أراضيهم وولايتهم القضائية لقوانين دولة أخرى (واحد) ولا المشاركة في عملية الاعتراض.

أي. آل زومان (1 يناير 2011). لجنة TLD العربية (النموذج 1، 16 يناير 2011).

الامتثال القانوني. يعد ادعاء ICANN التزامها المستمر بقانون الولايات المتحدة في نص AG محبداً. وينبغي أن تظل فقرة "الامتثال القانوني" دون تغيير في الصيغة النهائية المعتمدة. وكانت ولا تزال ICANN مؤسسة لا تبغي الربح نشأت في الولايات المتحدة وبالتالي تخضع لقوانينها. كما يعد من الخطأ القول بأن فقرة الامتثال القانوني في AG النهائية المقترحة هي دليل على "سيطرة" حكومة الولايات المتحدة كما يعتبر الجدل الذي يخلط بين امتثال ICANN القانوني لقوانين البلد التي تأسست بها، مع أي اعتبارات سياسية شاملة مضللة وضارة بتطوير ICANN المستمر ككيان متعددة الجنسيات. مشروع لوفيلز *Lawfare* (13 يناير 2011).

وعى للعبث. وينبغي على ICANN جعل العشرات من المقيمين يدركون أنه ستكون هناك محاولات للعبث بقواعد AG للحصول على مزايا ضد المنافسين أو الحصول على موافقة TLD. كما استأجرت مجتمعات وهمية معارضين وعلامة تجارية شبه ضاغطة، وربما يكون هناك سيناريوهات عديدة محتملة. *dotBERLIN* دوت برلين (12 يناير 2011).

الإعانة بالعمل العام والتاريخ الجنائي (2.1.1).

تعترف مارك مونيتور وتقدر النظرة الخاصة بالكيانات التجارية المتداولة في أسواق قمة 25 والتي منحت بالنظر إلى الخلفية الثقافية الثابتة، لكن لم يعد هذا اعتباراً خاصاً بأصحاب الحقوق. *MarkMonitor* مارك مونيتور (النموذج 2، 7 ديسمبر 2010).

ترحب هوجان لوفيلز بهذا الحكم. هوجان لوفيلز (9 ديسمبر 2010).

تعد الثقة الكلية في البورصات من خلال خلفيات المسؤولين والإدارة في غير محلها. وينبغي أن تقوم ICANN على الأقل بفحص ولو رمزي على الشركات المتداولة علناً. *IPC* (9 ديسمبر 2010).

تاريخ فرص التجسيم (2.1.2).

لا يعتبر فحص مقدمي الطلبات ضد UDRP وقواعد البيانات القانونية تدبيراً فعالاً لتحديد فرص التجسيم. الكمية الغالبة من فرص التجسيم غير متنازع عليها وربما غابت عن هذا النهج. توصي مارك مونيتور بأن تقوم شركة مستقلة بإجراء التحقيقات للكشف عن أنماط التعسف بالإضافة إلى UDRP الموحدة وقواعد البيانات القانونية. وتوصي مارك مونيتور أيضاً خلال الاستعراض الوشيك UDRP أن تقوم ICANN بالنظر في إنشاء مخزن موحد لبيانات الشكوى والقرارات والبيانات الهامة الأخرى لجعل هذه العملية فعالة. *MarkMonitor* مارك مونيتور (النموذج 2، 7 ديسمبر 2010).

يسر مايكروسوفت أن تبدأ ICANN في إزالة فرص التجسيم من خلال 3 أو أكثر من القرارات التي حدثت في السنوات الأربع الماضية. *Microsoft* ميكروسوفت (9 ديسمبر 2010).

تؤيد هوجان لوفيلز هذا الحكم وذلك لتحقيق التوازن والذي يقترح مضيفاً أن أي كيان أو شخص شارك في سرقة نموذج من اسم الملكية العكسي من قبل أي مزود UDRP من شأنه أيضاً أن يكون ممنوعاً من طلب. هوجان لوفيلز (9 ديسمبر 2010). *ICA* (9 ديسمبر 2010). أس. باركلي (10 ديسمبر 2010).

يعتبر العلاج المقترح لفرص التجسيم غير متوازن حيث أنه لا يوجد جديد بشأن حظر أحقية gTLD عن المشتكين الذين يسئون بانتظام لعملية UDRP. وينبغي أن تعدل معايير فحص الخلفية لمنع أي فرد أو مؤسسة فقدت نسبة مئوية أو عدد من قرارات UDRP من أن يصبح مؤهلاً ليكون مقدم gTLD الجديدة. وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم (10 ديسمبر 2010).

معايير منع فرص التجسيم (1.2.1).

ينبغي على ICANN أن توسع معايير منع (k) أن تطبق على الشركات الفرعية أو الشركات التابعة لمقدم الطلب. حيث أن صيغة منع فرص التجسيم الحالية تنطبق فقط في حالة إذا كان مقدم الطلب أو أفراد بعينهم مشاركين. وقد تم توثيق فرص التجسيم في الفروع والشركات التابعة للمسجلين والسجلات التي من المحتمل أن تكون ضمن مقدمي الطلبات للحصول على gTLDs الجديدة. BC (6 ديسمبر 2010). Microsoft ميكروسوفت (9 ديسمبر 2010). CADNA (10 ديسمبر 2010).

وينبغي توضيح ذلك في 1.2.1 حيث أن القرارات ذات الصلة هي قرارات معاكسة، وأن عبارة "المشاركة في" تعد غير واضحة. كما ينبغي أن تكون قرارات ذات الأهمية قرارات نهائية. ويمكن حل كل هذه المشكلات باستخدام عبارة "عكس القرارات النهائية". أيضاً، ينبغي تصحيح الأخطاء النحوية "in of" في القسم k الفرعي. جيه. بيريهيل (9 ديسمبر 2010).

ينبغي تعديل القسم 1.2.1 (k) ليعالج بصفة متساوية نمط عدم أحقية إساءة استخدام UDRP أو التقاضي في محاولة لاتخاذ أسماء النطاقات من المسجلين الشرعيين (أي تعديل "تم العثور على وجود نمط من إساءة الاستخدام أو السلوك السيئ أو فرص التجسيم أو اختطاف اسم الملكية العكسي على النحو المحدد في UDRP أو ACPA أو ما يعادلها من تشريعات"). وحيث أن هذا الإجراء يضيف أثراً جديدة للنتائج القديمة وربما لا يكون لدى مقدمي الطلبات حافز كاف للطعن في الأحكام الخاطئة والافتراضية الصادرة في الماضي. كما ينبغي أن يسمح لمقدمي الطلبات بشرح ملاسبات تلك الأحكام، والبرهنة الجيدة على استبعاد مثل هذه النتائج من الاعتبار. وينبغي أن يستند تحديد "النموذج" على مجمل الظروف. ديليو. سيلنزر (10 ديسمبر 2010).

تعريف تاريخ فرص التجسيم جامد وغير منصف. يعد التعريف الجديد في AG النهائية المقترحة هو مشكلة يجب تعديلها. فحرمان كيان من فرصة تشغيل gTLD بسبب ثلاثة قرارات UDRP (معاكسة) هو معيار واسع للغاية وسوف ينحي عن غير قصد وعلى الجانب الآخر مقدمي الطلبات المؤهلين.

فإنه لا يسمح للتحليل المقارن بأسلوب "النموذج" (أي أنه من الصعب أن نستنتج أن انخرط كيان في تاريخ أو نموذج فرص التجسيم عندما كان لديهم مئات أو آلاف من أسماء النطاقات وتم فقد القليل من UDRP أو القليل من الإجراءات المشابهة).

يبدو أن ليس هناك أية أسلوب في هذا القسم الجديد يسمح بتحليل ما إذا كان الكيان قد تصرف بسوء نية أو حاول مرارا وتكرارا إساءة استخدام حقوق العلامات التجارية في الماضي، كما تتمثل المسألة في ما إذا كانوا قد فقدوا ثلاثة أو أكثر من قضايا UDRP. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فرض هذه العقوبات المنفصلة بأثر رجعي لمنع مقدمي الطلبات للحصول على gTLDs الجديدة لم يكن مدروسا من قبل عملية UDRP. كما يعد هذا وحشيا ونتائج عن تغيير بأثر رجعي في العواقب القانونية لجميع قرارات UDRP. عن طريق التناظر، فإن فقدان أية شركة لعدة براءات اختراع متنازع عليها وحقوق نشر أو حالات تعدي على العلامات التجارية لا يمنع تلك الشركة على الإطلاق من طلب حقوق الطبع والنشر الخاصة بها، وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية في المستقبل.

علاوة على ذلك، لا تعتبر الأسلوب المقترح واضح بشأن ما تشكله فرص التجسيم. وحيث لا يوجد تعريف "عالمي" لفرص التجسيم فهل يمكن اتخاذ أي "قرار" (سليبي مفترض) تحت تعريفات عامة للسياسة UDRP و ACPA والقوانين القومية الأخرى التي تعتبر فرص التجسيم؟

وينبغي ألا تسعى ICANN إلى إبعاد مقدم الطلب عن أي شيء عدا مسلسل انتهاكات IP الفظيعة. وينبغي على ICANN الرجوع إلى التعريف DAGv4 "وسوء النية فيما يتعلق بتسجيل اسم النطاق" (أ-د) مع الاستفادة من تعريف التاريخ أو نموذج فرص التجسيم التي لا تنطوي على عدد معين بل هي أقرب ما تكون إلى "وسيلة مألوفة للعملية أو السلوك" الذي يسمح بتحليل المحتوى لكل مقدم طلب.

Demand Media ديماند ميديا (إعلام الطلب) (8 ديسمبر 2010). ICA (9 ديسمبر 2010). وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم (10 ديسمبر 2010).

ومن شأن إتباع نهج أكثر عقلانية، منح الضمان لأصحاب المجال ليفوزوا بـ UDRP (موجب 1 للفوز بسالب 1 عن الخسائر، مع النسبة المئوية من المجموع الكلي لملكية النطاق كقاعدة أساسية لتحديد الاستخدام (على سبيل المثال يمكن أن يقل مؤشر إعلان عدم الأهلية 1٪ صافي بالمقارنة مع مجموع النطاقات المسجلة). وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم (10 ديسمبر 2010).

وينبغي ألا تشكل خسارة UDRP التي تم إرجائها إلى المحكمة الاختصاص الصحيح عقبة ضد مقدم الطلب. ICA (9 ديسمبر 2010).

قدم ICA (في ملحق تعليقاته) أسلوب معدل لنص القسم 1.2.1 (الأهلية) لتنفيذ هذه التغييرات:

- معايير عدم التأهيل التلقائي لفرض التجسيم. اشتراط 3 أو أكثر من UDRP النهائية المناوئة أو القرارات القضائية ضد مقدم طلب فرص التجسيم، يجب أن تكون الغالبية العظمى من هذه القرارات الصادرة ضد مقدم الطلب لتشكّل عدم تأهيله التلقائي. حيث يتمشى تنقيح الاختبار فقط مع معايير عدم التأهيل التلقائي، ولن يقضي على قوة ICANN النسبية لمنع بعض مقدمي الطلبات من الاشتراك في gTLD الجديدة. ICA (15 يناير 2011).
- نطاق القرار "النهائي". توضيح أن قرار UDRP المناوئ والذي تم إرجاؤه في وقت لاحق وفقاً للقانون القومي المعمول به، أو الذي كان موضوع تسوية ما بعد UDRP-، والذي يعترف صاحب الشكوى من خلاله أن المسجل لم يشارك فرص التجسيم، ليس قراراً نهائياً وينبغي ألا يكون هدفاً من أهداف اختبار عدم التأهيل التلقائي. ICA (15 يناير 2011).
- عدم التأهيل التلقائي لاختطاف اسم المجال العكسي. البند الجديد رقم 1 الذي يشترط على مقدم الطلب من خلال قائمة UDRP أن يشترك في 3 أو أكثر من محاولة خطف المجال العكسي (RDNH) مع حدوث واحد على الأقل في الأربع سنوات الماضية، ينبغي أيضاً منعه تلقائياً. ICA (15 يناير 2011).

استعراض سلسلة التشابه (2.2.1).

لم تستجب ICANN تعليقات RySG على AGv4، حيث التركيز ينبغي أن ينصب على خبرة المستخدم الجيدة والتي تكون نموذجاً حيث يتم تعديل السلاسل لتكون مشابهة ولكن بطريقة غير ضارة. حيث ينبغي أن تكون هناك فرصة لتصحيح الأخطاء المحتملة في مثل هذه الحالات بدلاً من القضاء على تلك السلاسل في التقييم الأولي ومن الممكن جداً حدوث تشابه بين سلسلتين ولكن ليس بقصد إثارة البلبلة بدلاً من توفير أفضل خبرة للمستخدم. كما يعتبر الطلب القانوني لمتطلبات تشابه السلسلة التي لا تأخذ في الاعتبار تجربة المستخدم، خطأ فادحاً. RySG (7 ديسمبر 2010).

بينما يوضح اقتراح AG النهائي أن كلمة "مشابهة" تعني السلاسل شديدة المشابهة والتي يمكن أن تؤدي إلى احتمال إرباك المستخدم، كما يطلب المزيد من التوضيحات في شكل أمثلة على ذلك. فعلى سبيل المثال، هل ستعتبر جميع البنوك مشابهة؟ وهل يختلف 3-letter TLDs سوى في حرف واحد؟ وهل تتشابه eco. جداً مع co. أو com.؟ حيث تعتبر الاستثمارات الكبيرة المطلوبة لطلب gTLD الجديدة وفهم الخلاف المحتمل ذات أهمية قصوى لمقدمي الطلبات المحتملين. MarkMonitor مارك مونيٲور (النموذج 2، 7 ديسمبر 2010).

متطلبات السلسلة (2.2.1.3.2). يمثل إدراج منع الشرطات أو الأرقام في السلسلة تغييراً كبيراً في النهج، كما ينبغي إدراج المزيد من التوضيح حول سبب إجراء هذا التغيير في مقترح AG النهائي. MarkMonitor مارك مونيٲور (النموذج 2، 7 ديسمبر 2010).

رموز IDN TLDs الفردية. تكرر HKIRC مواقف التقرير النهائي للمشروع بشأن سياسة الجوانب المتعلقة بتقديم رموز IDN TLDs الفردية من خلال مجموعة عمل ccNSO و GNSO IDN المشتركة المعنية بمسألة رموز IDN TLDs

الفردية. يعتبر العدد الذي لا يحصى من الحروف الصينية ذو معنى في حد ذاته وينبغي قبول رموز IDN TLDs الفردية، إلا أنها يجب ألا تحدث ارتباكاً مشابهاً لواحد أو اثنين من رموز ASCII TLDs. كما ينبغي تحليل رموز IDN TLD الفردية المطلوبة في حالة على حدة وفق عمليات gTLD اعتماداً على النصوص المكتوبة: HKIRC (22 ديسمبر 2010).

الأسماء المحفوظة للعلامات التجارية الأقليمية. قدمت اللجنة الأولمبية الدولية (IOC) تعليقات عديدة تعارض برنامج gTLD الجديدة وتطلب أيضاً حل قيام ICANN بإطلاق الأعداد غير المحدودة من gTLDs أن يتم إحلال أو تسجيل العلامات التجارية الأقليمية بقائمة الأسماء. ولم تتلقى IOC أي رد من ICANN بخصوص هذا الطلب. كما يدعم العديد مستوى خاصاً من الحماية للعلامات التجارية الأقليمية. كما تكرر IOC أن العلامات التجارية الأقليمية والخاصة بالأولمبياد تحتل أعلى قمة الأسماء المحفوظة (الدليل وحدة 2.2.1.2) إضافة إلى المستوى الثاني من قائمة الأسماء المحفوظة (شروط موافقة التسجيل رقم 5). وبقصد التوضيح، يعتبر الإدراج بهذه القائمة عديم الصلة بقائمة العلامات التجارية العالمية أو غرفة مقاصة العلامات التجارية. وتلتزم IOC واللجنة الأولمبية التابعة لها بالعمل مع ICANN و GAC من أجل تنفيذ قائمة العلامات التجارية الأقليمية المحفوظة والتي تشدد على عدم وجود أية رسوم تجارية يكون لها أثر سلبي. IOC (29 نوفمبر 2010).

الأسماء المحفوظة لمنظمات ccTLD الإقليمية (2.2.1.2) يقدم الاقتراح التالي المعروض في جولة التعليقات السابقة والتي لم تأخذها ICANN بعين الاعتبار والذي نكرهه الآن: المنظمات الإقليمية الأربعة لـ ccTLDs (AFTLD و APTLD و CENTR و LACTLD) يجب إضافتها بالفقرة 2.2.1.2 كأسماء محجوزة. تماماً مثل ARIN و LACNIC و AFRNIC و RIPE و APNIC من أجل رقم IP والمنظمات الإقليمية ccTLDs والمشاركة في عملية ccTLDs و ICANN المباشرة. وتتمتع المنظمات الأربعة الإقليمية بأعضاء بمجلس ccNSO وتشارك في مجموعات العمل المختلفة والمعروفة من المجتمع. إي. أي. آهون (13 نوفمبر 2010) اقتباس إي. أي. آهون (النموذج 2، 17 يونيو 2010).

أسماء الصليب الأحمر المحفوظة. في ضوء معاهدة الحماية والتشريع وفي وجود العمل الهام للحركة، يطلب الصليب الأحمر بمجلس يضم الصليب الأحمر والهلال الأحمر والبللورة الحمراء (وأية أطراف آخر من المحتمل أن تشملها المعاهدة أو التشريع) في: (1) قائمة الأسماء المحفوظة المتفق عليها دولياً في AG (أي في 2.2.1.2) و (2) قائمة أسماء المحفوظة من الدرجة الثانية المتفق عليها دولياً والمقدمة وفقاً للشروط الخامس من اتفاقية التسجيل. كما يطالب الصليب الأحمر أولئك الموظفين المنطوقين بالعمل مع متعهدي ICANN TMC دون المنظمات الربحية NGOs بالعمل على تطوير نظام معقول لإضافة أسماء للمنظمات غير الربحية NGOs والعلامات التجارية الخاصة بهذه المنظمات، لقواعد بيانات TMC المنصوص عليها في الأقسام الملائمة لـ AG. الصليب الأحمر (9 ديسمبر 2010).

الأسماء المحفوظة عالية المستوى. يتم جمع سلسلة متطلبات gTLDs (قسم 2.2.1.3.2) بعد النظر في مراجعات RFC 1123 في نموذج المشروع: <http://tools.ietf.org/html/draft-liman-tld-names-04>. فعلى الرغم من أن قائمة الأسماء المحفوظة عالية المستوى الخاصة بالقسم 2.2.1.2 تتضمن خوادم GTLD وخوادم IANA ومحرر RFC وخوادم الجذر. فإن هذه الأسماء غير متاحة لعلامات ASCII TLD طبقاً للمشروع RFC. لا تعد الشروط المستخدمة في هذه الأسماء جزءاً من الرموز المسموح بها والمنصوص عليها في الدليل ALPHA. دي. سيرز (النموذج 2، 30 نوفمبر 2010).

الأسماء المحفوظة الخاصة بـ NGOs غير الربحية. يجب أن يأخذ مجلس إدارة ICANN في الاعتبار طلب تقرير المسائل حول جدوى إضافة أسماء NGOs غير الربحية إلى قائمة الأسماء المحفوظة، والعمل مع هذه المجموعات من أجل تطوير معيار معقول خاص بالتضمين داخل هذه القائمة. P-NPOC (1 ديسمبر 2010). الصليب الأحمر (9 ديسمبر 2010).

سياسة الأمن (مسألة التقييم 35).

ينبغي على مقدمي الطلبات الإشارة إلى معايير معينة من الأمن اعتادوا أن يقوموا على تطبيقها في عمليات التسجيل الخاصة بهم وسلسلة التحكم الكاملة في التسجيلات. حيث سيسمح للمقيمين والمعترضين بمعلومات ذات طابع خاص لتحديد طلبات TLD التي تحتاج إلى مستويات عالية من الأمن مثل الطلبات المالية والخاصة بالمستخدمين التجاريين. BC (6 ديسمبر 2010).

تشكر BITS وتدعم إدراج المسألة 35 المعدلة في AG. BITS (9 ديسمبر 2010).

ينبغي أن تكون ICANN أكثر تحديداً مع المجتمع حسبما تسمح به معاييرهم الأمنية. CADNA (10 ديسمبر 2010).

تظهر المسألة 35 "من حيث لا ندري." حيث لم يكن لها وجود سابق لدى DAG السابقة كما تمثل عملاً ضئيلاً وهداماً مؤيداً من قبل بعض الأطراف التي تنتمي إلى ICANN أكثر من الآخرين.

- ولا يعد الأمن عملاً محدداً، لذلك لا يمكن لمقدمي الطلب ومعاونيهم التنبؤ بنتيجة التقييم.
- لا يعرف على وجه التحديد حتى الآن أن لنتائج العمل الحالي HSTLD في التحكم الخاص أو ISO 27001 علاقة سببية مع المهارة التشغيلية للتسجيل ومجال المهارة التشغيلية للتسجيل إضافة إلى أي تحكم مرشح يمكن أن يكون له تأثير نظري، وليس معروف حتى الآن بأن له تأثير على عمليات التسجيل.
- لا يعد "التبادل المشترك للأعمال والمتطلبات التقنية" ملكية عددية كما يشك في أنه كمية عددية.
- هل تشمل كلمة "ملزمة" الاتفاقيات المساعدة الثنائية أو الاتفاقيات التي تتعاون مع OARC أو CAIDA أو CERTS أو مراكز الامتيازات المشابهة؟
- ينبغي تغيير مصطلح "متطلبات الفشل" إلى "لم يجرب (يظل معرف بصورة جزئية) الخصائص المحددة".
- ينبغي النظر في أسلوب المسألة 44 من أجل الخصائص الاختيارية وقت البدء.
- ينبغي بحد أدنى إزالة "المعيار" المشترك والقيمة المسجلة "2" من DAG.
- ينبغي إزالة الإشارات إلى HSTLD من DAG كما أجمعت HSTLD-AG أن نتاج عملها لم يشر إليها ولم تذكر مع DAG.
- كما ينبغي تغيير أسلوب "فشل" من أجل أن يعكس بعض المعايير "لم يجرب" علاوة على أن "الفشل" ومجموعة الخصائص ينبغي أن تكون اختيارية وقت البدء (واحتمالية الإتاحة في الأوقات التالية).

برونر - ويليامز (النموذج 2، 11 يناير 2011).

معايير أمن gTLDs المالي. تعد BITS على وعي تام بأن قضايا المسؤولية ألزمت ICANN بالامتثال عن الإدارة المباشرة وتنفيذ معايير أمنية عالية. وتطالب BITS بإضافة اللغات التالية بالقسم المسجل للمسألة 35 والخاصة بطلب TLD (في الصفحات A36 إلى 38). حيث ينبغي أن يتم إدخال هذا الأسلوب كجملة أخيرة في المادة 5 (تناسب المعايير الأمنية المطلوبة مع ما يتم تطبيقه من أجل السلاسل): "حيث سيستخدم المقيمون المعايير التي تنشرها صناعة الخدمات المالية من أجل تحديد أن الجانب الأمني المقترح لمقدم الطلب متناسب مع مستوى الثقة الضروري لخدمات gTLDs المالية." وينبغي أن يقدم تضمن هذا الأسلوب واستخدام المجموعة الفردية المعرفة للمعايير الأمنية دليلاً مفيداً لكل مقدمي الطلبات والمقيمين لـ gTLDs المالية المقترحة. BITS (15 يناير 2011).

مجموعة عمل gTLD المالية الأمنية المستقلة. تصر BITS على تكوين مجموعة عمل تركز نشر المعايير الأمنية التي تتناسب مع طبيعة واستخدام gTLDs المالية. BITS (15 يناير 2011).

- تكون العضوية ذات طبيعة عالمية من أجل حشد المشاركين من المنظمين الماليين ومنظمات وضع المعايير إضافة إلى ممثلين من مؤسسات مالية. حيث يتمثل هدف المجموعة في إيجاد مجموعة معايير للتحكم تكون مطلوبة لكل مشغلي gTLD المالية. BITS (15 يناير 2011).

- سوف تطلق BITS مصطلحات تشير مجموعة العمل وتقديم تحديث دوري عام. تخطط BITS للعمل مع فريق ICANN من أجل تقديم معلومات حول استخدام مجتمع ICANN فيما يخص مجموعة العمل، وإمكانية تقديم دليل موجز إضافة إلى جلسة عمل في اجتماعات ICANN أو في أي مكان آخر مناسب. BITS (15 يناير 2011).

- تصر BITS على نشر المعايير الأمنية النهائية من أجل gTLDs المالية، نيابةً عن مجموعة العمل المستقلة والدولية الخاصة بها. ستبلغ BITS مجتمع الخدمات المالية الأوسع بالمعايير الأمنية المؤجلة نشر التجارة الدولية أو الأساليب المشابهة. حيث سيضمن النشر النهائي تعليقات تشرح الأساس المنطقي لكل معيار على حدة. كما تتوقع BITS أن يتم استخدام المنتج من قبل مقيمي طلبات ICANN، وخطط لإثبات الصحة عن طريق منظمات إنشاء المعايير العالمية المناسبة. كما ستطلب BITS ضوابط مالية بقصد تأكيد أن المعايير سوف تواكب أو تفوق ضوابط الأمن والسلامة القومية والدولية. BITS (15 يناير 2011).

الخاصية الأولى الموصى بها من أجل سلسلة gTLD. وجه الانتباه إلى مشكلات محتملة مع gTLDs تحت الخاصية 63 في حالة وجود معيار حرفي واحد (أي 62 صفراً وA). حيث ينبغي على ICANN اشتراط أن تكون الخاصية الأولى في سلسلة gTLD حرفية. وفي هذه الحالة، سوف أقوم بكتابة تعبير عن المصلحة والطلب من أجل استخدام A0. (نقطة A وصفراً) gTLD دليل استخدام مجال الإنترنت العالمي المنظم جغرافياً والمؤلف من موقع معلومات اتصال أساسية يتكون من صفحة واحدة كما يتم تقسيمه إلى أقسام شخصية وحكومية وأخرى خاصة بالأعمال في نفس التصميم الذي يتم استخدامه من خلال دليل هاتف قديم مطبوع. حيث سيكون ذلك مناسباً لـ gTLD في قمة القوائم المرتبة أبجدياً والتي تتبع gTLDs لتكون دليلاً لأسماء المجال. سوف أسمح لأي فرد أو منظمة أو حكومة أو وكالة أو مؤسسة أو عمل الاتصال بمسجل الملكية و A0. وقائمة الدليل ومتابعة الانتقال إلى موقعهم الأساسي أو أية جهة يريدونها. حيث يحتاج الإنترنت إلى محتويات جدول منظم ومتناسك وثابت. والتي تعتمد على أفضل برامج التحسين أو على تكلفة للنقرة الواحدة أو مجموعة النقرات طبقاً لأكثر المواقع الاجتماعية الحالية شهرة. وينتشر إحساس عام بأن أول أو أفضل gTLD ينبغي أن يكون دليلاً لمجال الأسماء. /م. مور (3 ديسمبر 2010).

تفقد UDRP فاعلية سياستها الخارقة. هل تمنع القواعد الحالية "الجامدة" المسجلين الذين فقدوا قرارات UDRP خلال المناسبات المختلفة من طلب TLDs الجديدة؟ كما أن بأسلوب المسودة من 1 إلى 18 نقاط ضعف كبيرة حيث يبدو أنها لن تمنع المسجلين الذين كانوا جزءاً من خسارة UDRP، حيث لن يشمل ذلك المسجل بل الشركة أيضاً (على سبيل المثال، سيشمل ذلك GoDaddy جودادي ضمن تخزين اسم المجال تحت شركة تدعى "Standard Tactics LLC نمط التكتيك ش ذ م م" حيث تبدو ريفية مثل "Demand Domains طلب المجالات" التي فقدت العديد من وسائل الإغلام المطلوبة/eNom). ينبغي مراعاة الخطوات التالية:

- (1) ينبغي إجراء دراسة مستقلة حول مدى فرص التجسيم من قبل المسجلين وشركاتهم لتتنظر في خسارات UDRP وأنظمة PACER في الولايات المتحدة. وينبغي على التحقيقات العامة أن "تكشف النقاب" عن خدمة WHOIS proxy من أجل الإفصاح عن العملاء الحقيقيين كي يحددوا ما إذا كانوا يستخدمون من أجل إخفاء أنشطة فرص التجسيم الخاصة بالمسجلين.
- (2) ينبغي إصلاح الدليل من أجل تأكيد أن تقديم الإنترنت فرص التجسيم من خلال طلب TLDs تتم ملائمتها من خلال أسلوب حقيقي أي إزالة نقاط الضعف التي تتعلق بفرص التجسيم والخاصة بالشركات ذات الصلة.
- (3) معالجة قضية "المعايير" التي يتم قبولها لتكون سجلاً، أي لماذا تقوم ICANN بمنع أطراف محددة من أن يصبحوا مشغلي TLD بينما تسمح لأطراف أخرى أن يكونوا مسجلين دون أية عقوبة مهما كان؟

جي. كيريكوس (14 نوفمبر 2010).

التعديلات الفنية النهائية على تعريف الخدمات المالية. ينبغي إضافة كلمة "نموذجية" بعد كلمة "أنشطة" وقبل كلمة "أنجزت" (الخدمات المالية هي أنشطة نموذجية أنجزت من خلال المنظمات المالية...) حيث تؤكد هذه التغييرات أن مقدم الطلب الذي يطلب خدمة TLD المالية سوف يتبنى معايير أمنية تكون قادرة على حماية العملاء بغض النظر عن حالة مقدم الطلب كمؤسسة مالية. BITS (9 ديسمبر 2010).

توضيحات مالية (المسألة 46، قالب 1). تمت كتابة هذا كيفما يقوم مقدم الطلب ببناء وتشغيل البنية التحتية التقنية وتشغيلها، ولكن سيكون بعض مقدمي الطلبات من مشغلي السجل كطرف ثالث لجوانب المعيار النهائي. ومن الموصى به أن تقوم ICANN ببناء قالب اختياري يسمح لمقدم الطلب بالتعرف على التكاليف غير الأساسية وإرسالها. ويرتكز قالب النموذج المالي الثاني على حل السجل غير الأساسي والذي يوضح كيف أن المقيمين كانوا يريدون أن يرو الخدمات غير الأساسية بالقالب 1 متعاونة. بي. فاوسيت (9 ديسمبر 2010).

ترابط مقدمي الطلبات. ينبغي أن يسمح للطلب لمقدمي الطلب بالتعرف والدخول على الطلبات الإضافية ذات الصلة. حيث سيسمح هذا بوجود الملاحظات التعليلية داخل التوضيحات المتعلقة بالعوائد المشتركة والتكاليف الخاصة بكل الطلبات. بي. فاوسيت (9 ديسمبر 2010).

متطلبات السلسلة. تبرز السلاسل المعتمدة في AG المالية المقترحة بعض الاهتمامات. وباستخدام وثيقة مسودة IETF والتي لم يتكون حولها إجماع واضح، لن تكون بعض المجالات التي كانت متاحة من الناحية الفنية (متاحة من خلال البروتوكول) متوفرة ومسموح بها كسلاسل TLD. يرفض القسم 1.2.1 استخدام عدد من الشروط خلال ASCII TLDs. كما يرفض ذلك TLDs مثل 3.com. الشعارات المشتركة الكبيرة. حيث أنه إذا كان الاهتمام ينصب على القضايا ذات الصلة بالأسماء التي تحتوي على أرقام في نهاياتها وعلامات (RTL) IDN التي تبدأ من اليمين إلى اليسار، فقد تم معالجة ذلك بصورة كافية من خلال قواعد IDN BIDI المتواجدة في *AusRegistry*. IDNA RFCs (9 ديسمبر 2010).

ينبغي أن تطالب النقطة الأساسية 5 قسم 1.3.1 كل مقدمي الطلبات الذين يصرون على السماح بتسجيل IDNs أن ينظروا بصفة كاملة في أية اهتمامات تتعلق بالقضايا المهمة. كما يمكن لعب دور أساسي من خلال عدم إتاحة تسجيلات RTL تحت TLDs (IDN و ASCII) التي تبدأ بأرقام. ولا يوجد سبب كافي من أجل رفض الخطوط الفاصلة، كما كان أسلوب DAGs السابق كافياً لمعالجة أية قضايا محتملة بها. *AusRegistry* (9 ديسمبر 2010).

كان المنطق الوارد 2.1.2 بالقسم الذي على أساسه تم تقييد PVALID غير واضح. ينبغي عدم إنكار أية سلسلة تدرج تحت هذا القسم "لا تعمل من خلال الطلبات" حيث تعد هذه السيناريوهات ممنوعة. *AusRegistry* (9 ديسمبر 2010).

تأثير الأقسام 2.1.3 و 2.1.5، وتقييد للفئات نقاط الترميز المذكورة وأن يكون هناك ملكية مفردة، تمنع شريحة كبيرة من gTLDs الجديدة (IDNs العربية) لا لسبب تقني معقول. *AusRegistry* (9 ديسمبر 2010). *AusRegistry* (10 ديسمبر 2010).

عدم الكشف عن هويته من مقدمي الطلبات. في الوقت الذي لا تزال ICANN تتولى عملية التدقيق في خلفية مقدمي الطلبات، أدخلت تغييراً على عملية الخفض الفعال الجمهور للخروج من هذه العملية عن طريق إزالة من الكشف العلني عن المعلومات حول الإدارة أو المسؤولين أو الشركاء أو السيطرة على المساهمين من مقدمي طلبات gTLD الجديدة (انظر الملحق A نموذج 2، البند 11، خلفية مقدم الطلب "N" لا يدل على نشر العامة). فقد يكون معقولاً أن يتم حجب بعض معلومات الاتصال الخاصة بمقدمي طلبات TLD الجديدة عن الإفصاح العلني، ولكن توسيع تعميم المعلومات لتمتد إلى أسماء المسؤولين أو المديرين أو المساهمين من مقدمي الطلبات لهو جديد تماماً بالنسبة لهذه العملية، ولا مبرر له ويتعارض تماماً مع الشفافية والمساءلة التي يجب أن تعمل ICANN من خلالها مع النظام gTLD الجديد. COA (3 ديسمبر 2010). IPC (9 ديسمبر 2010). RIAA وآخرون (11 يناير 2011).

معاملة جميع مقدمي الطلبات بنفس الطريقة. يعمل الوضع الراهن لتقديم فحص الخلفية بشكل غير عادل (على سبيل المثال تحتاج بعض المدن إلى إجراء فحص خلفية كامل عن طلبات TLD لمدينتهم بينما تعافى الشركات المساهمة المدرجة في السوق). ويوجد خياران لتجنب ذلك: الخيار 1 - يجب أن يتم تقييم جميع مقدمي الطلبات واجتياز فحص الخلفية بنفس الطريقة وبغض النظر عما إذا كانت ضمن 100 شركة العالمية الأعلى أم مؤسسة جدير بالاحترام أم حكومية، أو الخيار 2 - قصر المعافاة من اختبار الخلفية على الحكومة أو الهيئات الحكومية وهي المنظمات المملوكة للحكومة (كأن تكون شركة أو مؤسسة أو جمعية) أو أن يكون للحكومة فيها مساهمة مباشرة أو غير مباشرة في مقدم الطلب. dotBERLIN دوت برلين (12 يناير 2011).

تحليل التعليقات

دور التعليقات العامة (تعليقات الطلب)

تطلب بعض التعليقات الواردة الحصول على مزيد من التفاصيل حول دور تعليقات الجمهور في عملية التقييم. حيث يقترح، على وجه الخصوص، بعض الأطراف أن يمنح مقدم طلب فرصة "لدحض" التعليقات العامة الواردة في الطلب. وينبغي ملاحظة أن مقدم الطلب حر في الرد على التعليقات التي وردت في منتدى التعليق العام في أي وقت. يكون للمقيمين حق الحصول على توضيحات من مقدم الطلب، في الحالات التي يؤثر فيها النظر في التعليقات على نتيجة التقييم.

يقترح تعليق ما أنه لا ينبغي أن تعتبر التعليقات العامة بقرار من لجنة خبراء النزاعات في حالة الإصدار استناداً إلى الاعتراض. يعتبر هذا الاقتراح مثير للجدل: حيث لن يكون ممكناً أو مرغوباً فيه لتقييد الفريق من النظر في المعلومات

المتاحة للجمهور. كما ينبغي ملاحظة أنه في حالة اعتراض المجتمع، على سبيل المثال، تعد عبارات التأييد والمعارضة واحدة من العوامل التي تنظرها اللجنة وهذا يمكن أن يشمل النظر في التعليقات العامة ذات الصلة.

تشتمل بعض التعليقات على قلق إزاء استخدام التعليق العامة من جانب اللجنة في حالة تقييم أولوية المجتمع. وقد اقترح بصفة أساسية أن يدعو منتدى التعليق العام لمزيد من التعليقات لدعم أو معارضة الطلب في محاولة للتأثير على وجهة نظر اللجنة. حيث يقرر النموذج (4) من دليل ما يلي: "يجب أن تكون المعارضة ذات الصلة منطقية، حتى يتم وضعها في الاعتبار. حيث لن تعتبر المعارضات التي من الواضح أنها زائفة ولا أساس لها أو قدمت بغرض العرقلة، ذات أهمية." وتوافق ICANN على أنه لا ينبغي استخدام منتدى التعليق العام كآلية اقتراح وأن التعليمات الصادرة إلى اللجنة ستوضح أن هذه الكمية من التعليقات ليست في حد ذاتها عاملاً حاسماً. ويجري تنقيح الدليل لتوضيح هذه النقطة في مجال تقديم الدعم وكذلك المعارضة.

يسأل تعليق، تحت أي ظروف سيتم تمديد فترة التعليق. ويتخذ هذا القرار من قبل ICANN إذا كان ذلك مطلوباً من جانب الطلبات (أي، إذا تم تمديد أوقات المعالجة وفقاً للقسمة 1.1.2.3) أو تتطلب ظروف أخرى. ولن يكون من الممكن تحديد كل ظرف يمكن أن يحدث فيها مثل هذا على حدة.

معايير ومسألة الأمن

ركزت بعض التعليقات على المراجعات السابقة للمسألة 35 (سياسة الأمن) في معايير التقييم. وطلب معلقون توضيحات بشأن الكيفية التي سيتم بها تحديد مستوى مناسب من الأمن في حالة من سلسلة مع طلبات الثقة الفريدة من نوعها. كما طلبت إيضاحات أيضاً بشأن تفاصيل معايير أمنية محددة. تم تصميم قضية التقييم الأمني بغرض الحصول على وصف مفصل من صاحب الطلب حول السياسات الأمنية والإجراءات التي ستطبق في TLD. ويجري تنقيح الدليل لإدراج هذه التعليقات.

أظهر أحد التعليقات إجراء تنسيق على مسألة الأمن ومعايير النسخة النهائية المقترحة للدليل والتي تظهر من خلال "من حيث لا ندري." ليست هذه هي الحالة: تتشابه فيها التغييرات مع الأسلوب الذي نشر على <http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/draft-evaluation-criteria-30may09-en.pdf>. هذا الأسلوب قد تم اعتباره في السابق كوسيلة لتناول المخاوف عن اعتماد توقعات أمنية مختلفة لنماذج TLD.

يشير تعليق إلى أن الأمن ليس مصطلحاً محددة، وبالتالي تحتوي المسألة على حالة من عدم اليقين. ومن المفهوم أن الأمن يعني أشياء مختلفة لأناس مختلفين. وهناك تحديد "الأمن" عبر مسائل معايير واردة في الدليل. كما تحاول المراجعات الواردة في الدليل توضيح المجالات المشمولة في هذه المسألة. وتشير هذه التعليقات أيضاً أن بعض المصطلحات المستخدمة في المعايير ليست كافية. كما تتم كتابة المعايير لتكون موضوعية قدر المستطاع، على الرغم من أن المعايير الموضوعية البحثية تعتبر غير مؤثرة لأن نماذج الأعمال والمتطلبات الأمنية تختلف عبر TLDs المقترحة.

يظل إطار HSTLD نظرياً وهذا معترف به ووارد في الدليل. ويتم وضع معايير التقييم الخاصة بمسألة الأمن حتى لا يكون هناك مجال لهذا أو غيره من مستويات التوثيق الأمني بحيث يمكن طلبها إذا ما تم تطويرها في المستقبل. يشير أحد التعليقات إلى أن ICANN تلتزم باستخدام المعايير التي طورتها صناعة الخدمات المالية، وتلاحظ أن تشكيل مجموعة عمل مخصصة لهذا المجال لا يزال معلقاً.

ويسأل التعليق عما إذا كانت الموارد "كافية تماماً أو بالكاد"، كما هو مستخدم في معايير التقييم والتي تشمل المساعدة المتبادلة أو اتفاقات تعاون مع مختلف الكيانات. وسيكون الجواب هو نعم، إذا كان بينهم دليل على الالتزام بالموارد، كان من الممكن استخدام مثل هذه الاتفاقيات.

وتقترح بعض التعليقات إجراء تعديلات على المسألة 35 (سياسة الأمن) لتقديم توضيحات أن متطلبات وجود مستوى من الأمن التي تتناسب مع طبيعة طلب السلسلة لن تنطبق على خدمات TLDs المالية أو لتوضيح أن هذه المتطلبات لا تتعلق فقط بالمؤسسات المالية التي يمكن أن تطبقها. ويجري حالياً تطوير توضيحات لهذا الأسلوب في مراجعة الدليل وتعمل ICANN مع قطاع الخدمات المالية الذي يقوم بتطوير معايير لما يسمى العليا خدمات TLDs المالية.

متطلبات السلسلة.

تطرح بعض التعليقات تساؤلات حول التغييرات التي تستند على مراجعات RFC 1123 التي تسري حالياً في IETF. حيث يبدو أن هذه التعليقات تهتم بشأن المسودة (انظر <http://tools.ietf.org/html/draft-liiman-tld-names-04>) علاوة على الدليل. وكما يبدو أن هناك تفسيرات مختلفة RFC 1123 تبرز الحاجة إلى التوضيح. وكما ورد في المسودة فإن صيغة عناوين TLD المسموح بها في DNS ليست قابلة للطلب بصفة واضحة من أجل ترميز IDNs على نحو TLDs.

ولهذا لم تعتمد مراجعات RFC 1123 إلى توفير مواصفات موجزة من صيغ عناوين TLD تستند إلى الصيغة الموثقة الموجود، والحد الأدنى لملاءمة IDNs. حيث تنبثق هذه القواعد التاريخية المتواجدة في هذه الحالة من RFC 1123 التي تنص على أن عناوين نطاقات المستوى الأعلى يجب أن تكون أبجدية.

وعلى الرغم من أنه تم التعبير عن وجهة النظر في IETF وفي أي مكان آخر وهي أن التحديد الإجمالي لصيغة عناوين TLD ينبغي أن يخفف تماماً، كما توجد كمية كبيرة من البرامج التي قد تقدم افتراضات جيدة حول صيغة TLD، حيث أن بهذه الطلبات احتمالية إحداث خلل إذا كانت عناوين TLD في المنطقة الأساسية مختلفة. طبقاً لما هو وارد في المسودة:

لم توضح [RFC0952] ولا [RFC1123] صراحة أسباب هذه القيود. فقد كان من المفترض أن العوامل البشرية كانت موضع اهتمام [RFC1123] يظهر في اقتراح أسباب منع الخلط بين عشري المنقط لعناوين IPv4 وأسماء النطاقات المضيفة. على أي حال، من المعقول أن نعتقد أن القيود قد فرضت على بعض البرامج المنتشرة، والتي ينبغي إجراء تغييرات على قواعدها بحذر.

ترجئ ICANN إلى IETF مسائل مثل بناء قواعد TLD اللغوية. ومن المتوقع أيضاً أن يتم تعديل متطلبات السلسلة في المستقبل لتكون متسقة مع العمل في المستقبل حيث يتم الانتهاء منها بالعمل مع IETF. ويتم تشجيع من لهم مصلحة في هذا المجال للمشاركة من خلال عملية IETF.

لا تؤثر القيود على الأرقام في عناوين TLD المنصوص عليها في سلسلة المتطلبات بهذا الإصدار من الدليل، على توافر IDNs كعناوين TLD. وأثار أحد التعليقات أسئلة حول أمثلة محددة لسلاسل IDN في ضوء مختلف جوانب متطلبات السلسلة، ويجري حالياً تحليل هذا.

يشير تعليق إلى أنه ينبغي على ICANN مراجعة متطلبات السلسلة حتى يتسنى طلب خاصيتها الأولى في TLD لتكون حرفية. وهذه هي بالفعل المتطلبات وفقاً لمتطلبات السلسلة في قسم 2.2.1.3.2 من الدليل.

يؤيد تعليق عمل مجموعة العمل المشتركة (JIG) لكل من ccNSO/GNSO IDN والتي تهتم بخاصية IDN TLDs الفردية. ويمكن الاطلاع على تقرير JIG حول هذا الموضوع على <http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/jas-milestone-report-11nov10-en.pdf>. استناداً إلى عمل مجموعة العمل المستقلة، قررت ICANN أنه يجب أن يكتمل عمل السياسة الإضافية قبل اعتماد IDNs ذات الحرف الواحد.

الأهلية

تقترح عدة تعليقات تغييرات على الاستحقاق وجانب فحص الخلفية من عملية التقييم. كما أيدت بعض التعليقات البند الذي ستعتمد عليه أكبر 25 سوقاً للأوراق المالية العالمية في اجتياز فترة التاريخ الإجرامي لاختبار فحص الخلفية، بينما يعارض البعض الآخر يعارض ذلك. كما اقترح تعليق أن تجري ICANN اختباراً رمزياً على الأقل لمثل هذه الكيانات. كما يعتبر المبدأ الكامن وراء هذا البند هو أن دخول تلك الكيانات الأسواق المالية من خلال فحص دقيق للخلفية (من خلال عملية الإدراج)، لا يعني أنها معفاة من التدقيق بحكم كونها مدرجة في البورصة وبالنظر إلى أن هذه الكيانات التي قد اجتازت بالفعل عملية الفحص، فإن عملية الفحص ليست استثماراً جيداً يدر علينا رسوماً كثيرة كي نكرره مراراً وليس تحقيقاً (مصغراً).

كما وردت تعليقات أخرى حول نقطة فحص الخلفية التي تهتم بتاريخ فرص التسجيل. واقترح تعليق أن UDRP وقواعد البيانات القانونية لن يكون كافياً، واقترح إجراء تحقيقات مستقلة وبالإضافة إلى ذلك. من المهم أن نلاحظ أن المعايير تستند إلى القرارات، علاوة على الادعاءات أو أنواع أخرى من التعليق. كما يعتبر من غير الواضح هل وجدت قرارات المحكمة الإضافية أو UDRP في التحقيق الإضافي. كما كان هناك اقتراح بأن تقوم ICANN بإنشاء مصدر بيانات موحدة لهذه المعلومات، حيث يعتبر هذا التعليق مفيداً وسوف يؤخذ في الاعتبار وتلتزم ICANN بالعمل في هذا الشأن.

وبالنسبة لفرص التسجيل، اقترحت بعض التعليقات أن ثلاثة أو أكثر من القرارات مع واحد آخر تم طلبه خلال السنوات الأربع الماضية يعد مناسباً، في حين اقترح آخرون إجراء تغييرات. كما اقترحت بعض التعليقات وجود مرونة في معايير إنشاء النموذج للسماح بالتقدير ومراجعة الظروف. واقترح تعليق أيضاً أنه يمكن النظر في تاريخ مقدم الطلب عن طريق تحقيق التوازن بين مقدم الطلب الذي ينال ضماناً ليفوز UDRP وفقد الضمان بسبب الخسائر. وشملت اقتراحات أخرى النظر في الجانب الذي لمستته غالبية الحالات، بغض النظر عن العدد الإجمالي.

من المهم أن يكون هناك معيار موضوعي لتجنب تكاليف إضافية وعدم اتساق النتائج المحتملة لاستعراض هذا العرض، وتوفير قدر أكبر من القدرة على التنبؤ بالنسبة لمقدمي الطلبات. حيث تم طلب التعليقات السابقة على هذا القسم بقصد الحصول على معلومات إضافية حول ما يمكن أن يشكل "نموذجاً" من السلوك، مع ترقب أن المعيار ينبغي أن يكون متاحاً لمقدمي الطلبات عموماً. كما تم وضع معيار موضوعي في مكان على الرغم من أنه لا توفر حرية التصرف، حيث تم تضمينه قاعدة عامة، يمكن إعادة النظر إليها إذا اقتضى الأمر ذلك في ظروف استثنائية. وتجدر الإشارة إلى أنه في UDRP يقع عبء الإثبات على المشتكي الذي يجب أن يثبت أن كل من العناصر الثلاثة المطلوبة موجودة. حيث يعمل معيار القرارات الثلاثة أو أكثر مع حدوث واحد أو أكثر في السنوات الأربع الماضية على تفسير بداية السلوك المتكرر والفترة الزمنية ذات الصلة.

اقترحت بعض التعليقات أنه لم يكن عدلاً فرض "عقوبات لا علاقة لها بأثر رجعي" على أساس قرارات UDRP. وتجدر الإشارة إلى أن جميع معايير فحص الخلفية والتي تخص المبادرات السابقة، لا علاقة لها بعملية طلب gTLD. حيث تستخدم قرارات UDRP كدليل في تأسيس نماذج من النشاط.

واقترحت تعليقات أن يتم أخذ نتائج "اختطاف اسم المجال المناوي" (أي استخدام UDRP أو آلية أخرى في سوء النية لمحاولة منع حامل اسم المجال المسجل من اسم المجال) في الاعتبار. وكانت التعليقات في أغلبها مؤيدة لأن يقدم مثل هذا النشاط تفسيراً لخلفية مقدم الطلب. و تتفق مع تحديث أسلوب الدليل ليشمل "اختطاف اسم المجال المناوي".

تشير تصريحات أخرى أنه لم يكن واضحاً بما فيه الكفاية التأكيد على أن القرارات النهائية (أي التي لم يتم أرجائها عبر آليات الاستئناف) ينبغي النظر فيها. وقد تم استيعاب هذا التغيير لتوضيح الأسلوب. وأشارت تعليقات أنه من الواضح أن "قرارات" مشار إليها سيكون قرارات ضد مقدم الطلب. كما تم توضيح هذا في الأحكام المتواجدة هنا.

أشارت بعض التعليقات أيضاً إلى أن معايير فحص نفس الخلفية، ينبغي طلبها على الشركات الفرعية أو الشركات التابعة لمقدم الطلب. وقد اعتبر هذا في تصميم هذه العملية. حيث يجب أن تقتصر العملية على بعض الطرق، لتجنب التعقيد والزيادة الكبيرة في التكاليف. وقد تم تصميم العملية بقصد تركيز العناية الواجبة على طلب الكيان وتحديد القضايا الأساسية الأكثر خطورة.

اقترحت بعض التعليقات إزالة بنود "الإذعان القانوني" من هذا القسم من الدليل. كما اقترح تعليقات أخرى أن المتطلبات التي تخضع فيها ICANN لقوانين US يمكن أن تسبب مشكلات سياسية مع ICANN في بعض البلدان، ويمكن أن تحفز تطوير جذور بديلة. حيث يكمن المقصد من هذا القسم في الشفافية حول هذا الجانب من هيكل ICANN القانوني الحالي. ترى ICANN أنه من المهم الكشف عن هذه المعلومات لمقدمي الطلبات المحتملين، فضلاً عن تفاصيل الخطوات التي ستأخذها ICANN في التعامل مع مثل هذه الحالات (في السعي والحصول على التراخيص). وليس هناك من خيار أمام ICANN سوى الامتثال لهذه القوانين. كما تم دعم نتيجة هذا البند أيضاً في بعض التعليقات.

واقترح تعليق أن تجري ICANN دراسة حول سلوك فرص التسجيل الذي يمارسه المسجلين، والنظر أيضاً في مسألة معايير اعتماد المسجلين. وقد تم دراسة هذه الاقتراحات بشكل جيد، ولكن خارج موضوع دليل مقدم الطلب. تؤكد من فضلك أن المناقشات

بشأن تعزيز عملية اعتماد المسجل متواجدة بالفعل؛ انظر - <http://icann.org/en/announcements/announcement-2-22nov10-en.htm>

يشير تعليق آخر إلى أن السماح للجمهور بالاطلاع على معلومات حول المدراء أو المسؤولين أو المساهمين المسيطرين على مقدمي طلبات gTLD الجديدة لتكون متسقة مع الشفافية والمساءلة والسماح للتعليقات بالحصول على معلومات بعض مقدمي الطلبات لـ ICANN. بينما توجد هناك ميزة لهذا التعليق، فسوف يمثل الكشف عن الأسماء المقترحة تحديات كبيرة لعدد من الأسباب:

- (1) من وجهة نظر معالجة الطلبات،
 - أ. من خلال توفير الاسم فقط دون غيره من المعلومات الشخصية، يوجد احتمال متزايد بأن تتلقى ICANN معلومات مهمة إيجابية كاذبة ولن يكون الجمهور قادراً على إجراء فحص للخلفية إلى حد شبيه بما تقوم به ICANN.
 - ب. يمكن أن تتلقى ICANN عدداً كبيراً من التعليقات حول شخص معين. قد تكون بعض هذه المعلومات إيجابية كاذبة، مثل ما جاء في 1أ، بينما قد تكون تعليقات أخرى شائعات أو تكهنات. كان على ICANN ومموليها إنفاق المزيد من الموارد في تقييم أي التعليقات. ستتطلب مزيداً من التحقيق.
 - (2) يجري فحص الخلفية على أساس المعلومات المتاحة للجمهور فقط. وتوفير معلومات قد لا تكون متاحة للجمهور لمقدم طلب أو فرد واحد لن يسمح بعملية متسقة تتبع في جميع الطلبات. فقد يقدم المعلق، على سبيل المثال، معلومات من خلال فحص خلفية مفصل ومفوض بصفة مستقلة بتكليف يتجاوز مجرد استعراض المعلومات المتاحة للجمهور. حيث لا يجوز على الإطلاق أن تخضع جميع الطلبات لهذا المستوى من الاستعراض النهائي حيث أن تكاليف مثل هذا العمل من فحص الخلفية المفصلة قد تكون محظورة على بعض المعلقين.
 - (3) المقصود من فحص الخلفية أن يكون هناك احتياطات إضافية وألا يتم إحلال بنود قائمة محل بند معلومات كاذبة من قبل مقدمي الطلبات. حيث لا تزال تسمح البنود القائمة لـ ICANN اتخاذ الخطوات اللازمة للتصدي للقلق و/أو رفض الطلب.
 - (4) وهذه ليست مسألة شفافية. حيث يتناول ذلك مسألة التكاليف والمنافع النسبية لنشر معلومات معينة. هل سيتحسن استقرار DNS وأهداف المنافسة إذا تم نشر هذه المعلومات؟ تشير الحجج المذكورة أعلاه إلى أن مخاطر الحصول على معلومات كاذبة وتكاليف التحقق من المعلومات التي وردت علينا تفوق الفوائد. تعتبر الفوائد التي تعود صغيرة جداً لأن فحوصات الخلفية سوف تكشف المعلومات ذات الصلة كما أنه من غير المرجح أن يكشف تعليق علني أن معلومات إضافية متاحة للجمهور.
- تعني الشفافية الوضوح والانفتاح بشأن القرارات المتخذة حول الأعمال و بشأن ما يترتب على تلك القرارات.

وتجدر الإشارة إلى أن التعليقات حول الطلب يمكن الاستمرار في تقديمها من خلال الطلبات ومقدمي الطلبات بما في ذلك المسؤولين المعروفين والمديرين والشركاء والمساهمين في المنظمات صاحبة الطلب.

الأسماء المحفوظة

اقترحت تعليقات عديدة أن يتم وضع الأسماء التي تشبه العلامات التجارية الأولمبية ومنظمات ccTLD الإقليمية الصليب الأحمر في قائمة الأسماء المحفوظة ذات المستوى الأعلى في القسم 2.2.1.2. وقد وضع ذلك في الاعتبار أيضاً فيما يتعلق بمنظمات ccTLD، ومع ذلك، فإن من المقصود أن تبقى قائمة الأسماء المحفوظة ذات المستوى محدودة قدر الإمكان، وتغطي فقط تلك الأسماء التي لها تأثير على بنية DNS التحتية أو التي هي جزء من هيكل ICANN التنظيمي. وتعد

الهيئات المذكورة أعضاء مهمة في مجتمع DNS، ولكن سقوط المزيد في فئة الدوائر التي شكلت ذاتيا وتدير نفسها، ستوسع القائمة إلى حد كبير لتشمل جميع هذه الأسماء المحفوظة.

وفيما يتعلق بإدراج أسماء كيانات محددة في هذه القائمة المحفوظة، فإنه من المفهوم أن لبعض الأسماء حماية قانونية على الصعيد الدولي. حيث يمكن التعامل معها على أسس معارضة. وقد كانت حماية حقوق الأطراف الثالثة اقتراح سياسي رئيسي التي يستند إليه البرنامج. وتدرس ICANN طبيعة هذه الحماية، وما إذا كانت ملائمة وهل ستسمح بزيادة قوائم الأسماء المحفوظة في حالات خاصة مثل التي طلبتها اللجنة الأولمبية الدولية (IOC) والصليب الأحمر الدولي، وكلاهما يمثل المصلحة العامة على الصعيد العالمي. فعلى سبيل المثال، تحمي التشريعات المصطلحات: أولمبي وأولمبياد في 25 بلدا، كما تحميهم المعاهدة في 40 بلدا. (يشير تعليق إلى أنه لم يتم تلقي أي رد من ICANN بشأن حماية العلامات التجارية الأولمبية. وبالفعل قد استجابت ICANN بصفة فردية لهذا التعليق (انظر

مؤخرا مع ممثلي IOC خلال اجتماع ICANN العام في كارتاجينا.) <http://icann.org/en/correspondence/beckstrom-to-lacotte-23mar10-en.pdf> كما تم عقد اجتماع

يقترح تعليق ذو صلة بالموضوع أن ينظر مجلس الإدارة في إصدار تقرير بشأن جدوى إضافة أسماء NGOs غير الربحية إلى قائمة الأسماء المحفوظة. كما تعتبر الاقتراحات بشأن العمل ضمن عملية تطوير سياسات لمعالجة المصالح مرحب بها. وتجدد الإشارة أيضاً إلى أنه من المحتمل أن تطلب اللجنة الاستشارية أو مجلس GNSO إصدار تقرير.

تعليقات أخرى

وطلب تعليق آخر توضيحا لمعيار المسألة 46 (التوضيحات المالية) للحالة التي يختار فيها مقدم الطلب أجزاء خارجية لعمليات السجل الخاص به. حيث يجب على المعيار أن يتعامل مع التكاليف علاوة على الطريقة التي تنفذ بها، إلا أن ICANN ستطلب توضيح ذلك خلال التعليمات أو من خلال تقديم مثال على ذلك.

بينما طلب تعليق السماح "بالدخول" على معلومات الطلب في معيار المشاريع المالية في حالة ما إذا كان مقدم الطلب يخضع لأكثر من طلب واحد. كما يمكن تقديم معلومات توضيحية من هذا النوع في قسم الملاحظات.

يشير أحد التعليقات إلى أنه ينبغي على ICANN توعية المقيمين بالانتهاكات المحتملة للطلب. حيث توافق ICANN وتدخل وهذا في عملية خارج المجلس ستوفرها للمقيمين.

أشار أحد التعليقات أن ICANN لم تستجب لاقتراح سابق من GNSO حول تغيير في سلسلة مراجعات مشابهة للسماح باستثناءات. وقد استجابت ICANN، في الواقع، لتحليل الوارد في التعليقات على المسودة V4 لدليل مقدم الطلب (انظر <http://icann.org/en/topics/new-gtlds/summary-analysis-agv4-12nov10-en.pdf>). وقد أشارت هذه الاستجابة إلى أن الاستثناءات كان ينبغي أن تسير وفق القواعد باستثناءات وفد سلاسل TLD "مشابه بصفة مشوشة" حيث تعتبر قضية معقدة تتطلب مناقشة سياسة إضافية. وينبغي أن تختبر سياسة العمل ما إذا كان ينبغي أن يكون هناك استثناءات "غير ضارة" للمتسابهات (مثل قضايا الملكية المشتركة أو في ضوء السياق). وتعتبر المعايير والمتطلبات اللازمة لتشغيل TLDs المتماثلة بطريقة "غير ضارة" غير واضحة وغير صريحة. كما أن المعايير والمتطلبات الدقيقة اللازمة لتنفيذ مثل هذه الحالات بطريقة واضحة وبشكل لا لبس فيه، يجب أن تكون محددة ويجب أن يتفق عليها المجتمع الأوسع.

وقدمت تعليقات أخرى أمثلة حول السلاسل التوضيحات المطلوبة بشأن الكيفية التي سيتم التعامل معهم من خلالها في مراجعات السلسلة المتشابهة. وليس من الممكن تقديم قواعد للطلبات الافتراضية دون وجود الخبرة الكاملة والموارد التي يتعين استخدامها من جانب الفريق. ومن المعروف أنه قد يرغب مقدمو الطلبات في الحصول على إرشادات إضافية، وهذا هو أحد الأسباب التي جعلت اللوغاريتم متاحة للجمهور لأغراض الاختبارات. علما بأن المبالغ المستردة تتوفر من خلال أسس التنسيق حيث يتم التخلص من الطلب في هذه المرحلة.

أنظمة حماية العلامة التجارية - التعليقات الإجمالية

النقاط الرئيسية

- تم النظر في التعليقات بشكل كامل الواردة من كل قسم من مجتمع ICANN ومجتمع الإنترنت الأوسع نطاقاً في إطار تطوير تقنيات حماية العلامات التجارية الحالية المنصوص عليها في دليل مقدم الطلب.
- تعكس حماية هذه العلامات التجارية التسويات المصاغة بعناية والتي تلقت دعماً واضحاً من قبل GNSO والمجتمعات بشكل عام.
- بالرغم من أن بعض المباحثات تعد كافية إلا أن عمليات حماية العلامات التجارية غير مسبوقه وتهدف إلى خلق توازن بين كل الأطراف المهتمة بالتركيز بشكل رئيسي على حماية حقوق المساهمين والمستهلكين بما في ذلك كلا من المسجلين ومستخدمي الإنترنت.
- تتواصل المناقشات مع الأطراف المعنية من أصحاب المصالح للارتقاء بـ RPMs من أجل زيادة الفاعلية وتقليل التكاليف لأصحاب العلامات التجارية ومستخدمي الإنترنت.

ملخص التعليقات

دعم عمليات حماية AG للعلامة التجارية. تعد مقترحات AG النهائية بأهمية حماية حقوق العلامة التجارية في المستوى الأعلى والمستوى الثاني إضافة إلى الجهود التي تبذلها ICANN والمجتمع المتمثلة في هذه الحماية أمراً يستحق الإشادة. كما أنه لاشك في أن أصحاب العلامات التجارية سيتمتعون بمزيد من الحماية في gTLDs الجديدة أكثر مما يتمتعون به في gTLDs الحالية والعديد من أنظمة ccTLDs. كما تتاح جميع عمليات الحماية هذه لكل أصحاب العلامات التجارية، بما في ذلك أولئك كاللجنة الأولمبية الدولية الذين يسعون لمعاملة خاصة. Demand Media ديماند ميديا (إعلام الطلب) (8 ديسمبر 2010). Domain Dimensions دومين دايمشنز (أبعاد أسماء النطاق) (9 ديسمبر 2010). Minds + Machines عقول + آلات (10 ديسمبر 2010).

تكامل ومصادقية DNS.

فالجهد المبذول لتصميم RPMs ملاءم من أجل توسع غير مسبوق لـ DNS وهو فرصة فريدة لتعزيز تكامل الفضاء. كما أنه لا يمكن لمثل هذا الجهد تغافل المعايير القانونية الدولية القائمة بما في ذلك مجال قانون العلامات التجارية. إضافة إلى كم أن استخدام أو إساءة استخدام العلامات التجارية يسهم وبجزء ضخم من المؤسسة المالية لنظام التسجيل القائم (أو المحتمل في المستقبل). مركز WIPO (2 ديسمبر 2010).

وفي حين تم استثمار الكثير في عملية إنشاء RPMs لـ gTLDs، فإن RPMs الوحيدة التي تعمل لكل الأطراف ستسهم في المصادقية الحقيقية لبرنامج gTLD ICANN الجديد. والفرصة لتحقيق هذا تأتي قبل إصدارها. كما يظل مركز WIPO موجوداً للمشاركة بخبرته مع ICANN. مركز WIPO (2 ديسمبر 2010). AIPLA (6 ديسمبر 2010). MarkMonitor مارك مونيتور (9 ديسمبر 2010).

RPMs غير كافية.

لم يحدث تغيير يذكر في هذا المجال بشأن مقترح AG النهائي لذلك قامت COA بنشره للتعليقات في 21 يوليو. ويوضح الغياب شبه الكامل لدعم النتيجة النهائية بين أعضاء المجتمع مع تزايد التعرض للخطر في هذه المسألة إلى الحد المثبط للهمم أن عملية بلوغ ذلك الهدف والتي وصفها ICANN بأنها انتصار من القاع إلى القمة في عملية تطوير السياسة جاءت بالفشل. وما يزيد الأمور سوءاً أن دعوة ورقة الإطار الاقتصادي لدراسة موضوعية حول إجمالي تكاليف أصحاب العلامات التجارية لبرنامج gTLDs الجديد قد تم التخلص منها بشكل واضح (كبقية خارطة الطريق الاقتصادية) أو على الأقل تم تأجيلها إلى ما بعد إصدار gTLD الجديد، عندما يكون قد فات الأوان للاستفادة من الإصدار في تقليل هذه التكاليف. COA (3 ديسمبر 2010). AIPLA (6 ديسمبر 2010). INTA (8 ديسمبر 2010). IACC (9 ديسمبر 2010). Microsoft ميكروسوفت (9 ديسمبر 2010). IPC (9 ديسمبر 2010). مؤسسة الأخبار (9 ديسمبر 2010). CADNA (10 ديسمبر 2010). BBC (10 ديسمبر 2010). Adobe Systems أنظمة أدوبي (10 ديسمبر 2010).

Verizon فيرايزن (10 ديسمبر 2010). IHG (النموذج 5، 10 ديسمبر 2010). LEGO ليغو (11 يناير 2011). VKR (12 يناير 2011). Arla Foods أرلا فودز (11 يناير 2011). Vestas فيستاس (11 يناير 2011). Telstra تلسترا (23 ديسمبر 2010). Time Warner تايم ورنر (15 يناير 2011). DIFO (15 يناير 2011).

وإذا لم تتحسن RPMs، فستضحي ICANN بمخاوف الأغلبية العظمى وذلك بسبب تدفق الشكاوى الزائدة حول المعنى الجيد بينما الأقلية المضللة ترغب في حماية أقل. كما يقيم عدد من أعضاء MARQUES أو ECTA رغم قلتهم إلا إنهم ذو أهمية، فرصة gTLD الجديد. ويمثل الإخفاق في تعديل توازن حماية العلامات التجارية لصالح حقوق المالكين والرأي العام رادعا للتطبيق وسيقلل من الثقة في ICANN. (10 ديسمبر 2010) MARQUES/ECTA.

كما لا يقدم مقترح AG النهائي أي RPMs في المستوى الأعلى. (10 ديسمبر 2010) AT&T.

ويشوب الجدول الحالي لحماية الحقوق بشكل جوهري افتقاره لمعالجة القضايا الأساسية من بينها:

- (1) إعادة قوة URS وتقديم على الأقل تعليق لأجل غير مسمى للمجال؛
- (2) اعتماد فقد رسوم ذا مغذى لـ URS وإذا ما كانت تعمل على تطبيقه على UDRP؛
- (3) تقديم أمثلة لما يشكل أساساً "لنية حسنة" في البحث عن التوسع بمرور الوقت استجابة لشكاوى URS وأمثلة لنقيضها؛
- (4) الاستفادة من TMC عبر مجموعة كاملة من RPMs للحد من التكلفة والوقت والفصل في إثبات ما هو في كثير من الأحيان أقل المسائل إثارة للجدل: ووجود ما يؤيد صالح حقوق تسجيل العلامات التجارية الوطنية؛
- (5) آلية مجدبة لمنع السلوك الضار على الفور أو إنهائه إذا تعذر المنع؛ و
- (6) خطة لإقامة علاقة مقدمة gTLDs الجديدة وتوضيح الطلب والمنفعة الاجتماعية للسجلات الجديدة المقترحة. (8 ديسمبر 2010) INTA.

خطة ICANN الحالية لـ gTLD الجديد لا تتوافق مع الفقرة 9.3. حيث أن الخطة الحالية لا تزال تحتاج إلى أعمال تجارية للدفع للتسجيلات الدفاعية فربما تتوفر مئات من gTLDs الجديدة بأسعار لا يمكن التحكم فيها من قبل ICANN أو هيئات تنظيمية أخرى. وتقتضي الضرورة مثل هذه التسجيلات الدفاعية لحماية المستهلكين من الاحتيال والارتباك من جانب بعض من المستخدمين المهتمين بحق بالمواقع المخادعة والاحتيال عبر الإنترنت. كما أنه لا يتم تعويض النفقات القانونية وتكاليف اكتساب نطاق للتسجيلات الدفاعية بالقيمة الاقتصادية أو المعلوماتية المحتملة للمسجلين أو لمستخدمي الإنترنت. (6 ديسمبر 2010). AIPLA. (9 ديسمبر 2010). NCTA (10 ديسمبر 2010).

المواصفات 7 ناقصة فيما يتعلق بحماية الحقوق وآليات تسوية النزاع. فهي لا تؤكد توافق "نسيج" تدابير الحماية الموصى بها من قبل IRT ولا تقدم بديلاً كافياً. كما ينبغي النظر في التعليقات الواردة من IPC ومركز WIPO لتكامل مقترح AG النهائي. ويقدم الإصدار الحديث لمرحلة التقرير الاقتصادي الثانية دليلاً يدعم تغييرات أكثر شمولية لـ RPMs لخفض النفقات المرتبطة بـ gTLDs الجديدة لحقوق المالكين. MarkMonitor مارك مونيتر (النموذج 5، 7 ديسمبر 2010).

قائمة العلامات المحمية عالمياً (GPML).

ويجب تطبيق GPML (إذا كانت جيدة بدرجة كافية لـ ICANN وللآخرين وقد اقترحها أيضاً التقرير الاقتصادي للحد من سوء استخدام العلامة التجارية). MarkMonitor مارك مونيتر (النموذج 5، 7 ديسمبر 2010). MarkMonitor مارك مونيتر (9 ديسمبر 2010). Adobe Systems أنظمة أدوبي (10 ديسمبر 2010). LEGO ليغو (11 يناير 2011). VKR (12 يناير 2011). Arla Foods أرلا فودز (11 يناير 2011). Vestas فيستاس (11 يناير 2011). Telstra تلسترا (23 ديسمبر 2010). INTA (14 يناير 2011).

ولخص التقرير الاقتصادي للمرحلة الثانية إلى أن هناك معدداً مرتفعاً من التسجيلات الدفاعية بين معظم العلامات التجارية القيمة، موضحة الحاجة لـ GPML. كما أن هناك صلة مباشرة بين انتهاك العلامة التجارية التي تشمل العلامات التجارية المعروفة والسلوك الضار الذي يضر المستهلكين. وقد طبق السجل المشترك GPML كطريقة لجذب العملاء وإقامة ريادة صناعية فيما يتعلق بـ RPMs. ويجب أن يتم عرضه كأفضل ممارسة تتحد مع كل برامج gTLDs الجديدة. (10 ديسمبر 2010) AT&T.

لزاما على ICANN أن تضم أي منظمة فازت بـ 5 عمليات حماية UDRPs أو أكثر من النوع الذي اقترحتته IRT في GPML، خلال السنوات 3 الأولى على الأقل. كما تسمح هذه الحماية لأي مالك حقوق شرعية من تسجيل الاسم في القائمة شرط أن يكون استخدامه السابق غير مخالف. MARQUES/ECTA (10 ديسمبر 2010).

وكيل الامتثال. يجب أن تحدد ICANN وكالة محترفة لتكون وكيل الامتثال لـ gTLD الجديدة. كما يجب على هذه الوكالة أن تتعهد بتقديم مراجعة امتثال سنوية فيما يخص كل مقدمي الطلب ولديها الحق في أن تدفع لزيارة الموقع غير المعلنة في كل مشغلي تسجيل gTLD الجديدة. ويمكن أن يغطي دخل المزادات العلنية رسوم هذا الوكيل. MARQUES/ECTA (10 ديسمبر 2010).

اللجنة الاستشارية. كما يجب أن تقوم ICANN بإنشاء (مستقل من IPC) لجنة استشارية مدتها 3 سنوات لمراقبة وتزكية التحسينات فيما يتعلق بحماية الحقوق ولتقييم التأثير الاقتصادي لـ gTLDs الجديدة. كما يمكن أن يكون لمركز WIPO دور رئيسي في هذه اللجنة. وعلى اللجنة معالجة مخاوف الأغلبية العظمى من المعلقين إزاء الإصدارات السابقة من الدليل وهم بمعدل 5:1 طالبوا بأغلبية ساحقة بعمليات حماية أكبر. MARQUES/ECTA (10 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

علق العديد على الطبيعة العامة لنظم حماية العلامات التجارية التي شملها برنامج نطاق gTLD الجديد. ويعتقد البعض بأنها كافية إلى حد ما، بينما يعتقد آخرون بأن RPMs الجديدة والتي خضعت للتطوير ليست كافية لحماية أصحاب العلامات التجارية أو الحد من الحاجة للتسجيلات الدفاعية.

وكما تبين سابقا أنه من الضروري أن تعكس ذلك على تسلسل الأحداث التي أفضت إلى تطوير حماية العلامات التجارية الموجودة حاليا في برنامج gTLD الجديد. أما التعليقات التي تتعلق بـ RPMs المحددة فقد نوقشت في مكان آخر في هذه الوثيقة. بينما تستمر المناقشات مع ممثلي مصالح الملكية الفكرية وآخرون. كما أن هناك تغييرات إضافية سيتم اتخاذها لتعزيز عمليات الحماية في الدليل. وتمت مناقشة بعض تلك التغييرات المحددة في مكان آخر من هذه الوثيقة تحت عناوين RPMs المحددة.

وعقب نشر الإصدارات الأولى لدليل مقدم الطلب صرح مجتمع العلامة التجارية بوضوح أنه هناك حاجة لمزيد من أنظمة حماية العلامات التجارية. وتلقت ICANN هذه التعليقات.

في استجابة لذلك قرر المجلس تكوين فريق تنفيذ التوصيات (IRT) للمساعدة على تحديد واقتراح تقنيات حماية الحقوق RPMs من أجل مساهمي العلامات التجارية ضمن برنامج gTLD الجديد (انظر <http://www.icann.org/en/minutes/resolutions-06mar09.htm#07>). ووصف فريق تنفيذ التوصيات IRT نفسه على أنه مجموعة تتألف من 18 فرد ذوي خبرة في حماية العلامات التجارية على الإنترنت.

وبشكل خاص طالب المجلس IRT بتطوير مجموعة من الحلول التي تتعلق بحماية العلامات التجارية وحماية المستهلك بطريقة كانت عملية ومرضية لاهتمامات الآخرين. وتمت دعوة الأطراف الأخرى للاستماع لما قام به IRT، واقتراح حلول وبدء عملية تواصل عامة ممتدة تشمل عقد أحداث إقليمية عديدة حول العالم.

وفي سلسلة اجتماعات وجهاً لوجه، ودعوات المؤتمر، والمشاورات العامة، ومشاركة فريق IRT في مناقشة موضوعية وحادة وتوصيات محددة ومطورة

(<http://icann.org/en/topics/new-gtlds/irt-final-report-trademark-protection-29may09-en.pdf>)،
تعكس "وجهات نظر الأعمال التجارية ومصالح العلامات التجارية بوجه عام." وشملت هذه التوصيات مقترحات بشأن غرفة مقاصدة IP ("غرفة المقاصدة")، ونظام اشتباه سريع موحد ("URS")، وإجراء حل النزاع ما قبل تفويض العلامة التجارية ("PDDRP") وقائمة بالعلامات المحمية عالمياً ("GPML"). كما ظهرت مخاوف مجتمع ICANN الموسع بشكل حالي بخصوص العديد من توصيات IRT.

وعقب تعليق الجمهور الهام من خلال كلا من منتدى التعليق العام والعديد من الاجتماعات المباشرة ظهرت الحاجة إلى تطوير إضافي حول مقترحات IRT لتوازن مصالح المجتمع ككل وأصحاب العلامات التجارية والمسجلين مع فوائد شرعية في نطاقات التسجيل التي قد تكون أيضاً موضوع العلامات التجارية. والتسويات المطلوبة أيضاً في ضوء تنفيذ صعوبات بعض مقترحات IRT.

ويشمل إعادة الدليل تقريبا كل تقنيات حماية العلامة التجارية التي اقترحتها IRT والتي تشمل غرفة المقاصة وURS وPDDRP. كما لم يتم إدخال GPML في ضوء صعوبات التنفيذ مع، المعارضة الهامة لمثل تلك القائمة. وفيما بعد قرر المجلس ما يلي:

لاحظ المجلس أن الاقتراح بإنشاء قائمة للعلامات التجارية المحمية (GPML) عالمياً لم يعتمده مجلس الإدارة في عام (2009)، موضحاً الأسباب الآتية: صعوبة تطوير مقاييس عالمية موضوعية لتحديد أي العلامات التي ستضمها هذه القائمة، كما أن هذه القائمة المثيرة للجدل ستخلق حقوقاً غير قانونية لأصحاب هذه العلامات التجارية، إضافة إلى أن فوائدها ستكون هامشية فقط وذلك بسبب أنها لا تنطبق إلا على عدد محدود من الأسماء وما يتطابق فقط مع هذه الأسماء.

انظر <http://www.icann.org/en/minutes/resolutions-25sep10-en.htm#2.6>

ومن الواضح أن مصالح العلامة التجارية استمرت في دعم GPML قدر الإمكان كـ RPMs محتملة. وبينما تستمر هذه المناقشة لم يحدث أي تقدم ملحوظ أو قرارات تذكر.

وبعد مزيد من التعليق والمناقشة والمراجعة أعاد مجلس الإدارة مقترحات غرفة المقاصة وURS إلى GNSO. وطلب مجلس الإدارة وجهة نظر مجلس GNSO عما إذا كانت توصيات فريق عمل غرفة المقاصة وURS تتسق مع سياسة GNSO المقترحة حول تقديم برامج gTLDs الجديدة، وعما إذا كانت ملائمة وفعالة لتحقيق المبادئ والأهداف المنصوص عليها في GNSO.

واستجابة لطلب مجلس الإدارة حددت GNSO فريق مراجعة لقضايا العلامة التجارية الخاصة ("STI") يتألف من أعضاء من كل مجموعة أصحاب مصلحة، بوجه عام، مع ترشيح المعينين من اللجنة، والـ GAC. أصدرت STI تقريرها النهائي في 17 ديسمبر 2009، حيث شمل مراجعات موصى بها عديدة بشأن مقترحات غرفة المقاصة وURS (انظر <http://www.icann.org/en/announcements/announcement-2-17dec09-en.htm>)، والتي تبنتها GNSO بالإجماع.

إضافة لذلك وجهت ICANN الدعوة إلى المشاركة المجتمعية في عملية مشاورات مفتوحة لاقتراح ومناقشة المراجعات الخاصة من بين أشياء أخرى بـ PDDRP. وتم تكوين هذه المجموعة كمجموعة صياغة مؤقتة ("TDG").

وتم النظر في توصيات IRT ومراجعات STI ومراجعات وتعليقات TDG من كل قسم من مجتمع ICANN ومجتمع الإنترنت الرحب فيما يتعلق بتطوير تقنيات حماية العلامات التجارية الحالية والتي دعا لها دليل مقدم الطلب. كما تعد أنظمة حماية العلامات التجارية تلك غير مسبوقة ومن المقرر أن تخلق توازناً بين كل الأطراف المعنية مع التركيز بشكل رئيسي على حماية المستهلك بما في ذلك كلا من المسجلين ومستخدمي الإنترنت.

وتشمل أنظمة حماية العلامة التجارية تلك والتي تعد حالياً جزءاً من برنامج نطاق gTLD الجديد:

- متطلبات كل السجلات الجديدة لعرض خدمات إدعاءات العلامة التجارية أو شروق فترة الإصدار.
- إنشاء غرفة مقاصة للعلامة التجارية كمستودع مركزي لمعلومات الحقوق مولدا كفاءات لأصحاب العلامة التجارية والسجلات والقائمين على التسجيل.
- تنفيذ URS التي توفر تقنيات تحسين وتقليل التكلفة لإرجاء انتهاك الأسماء.
- متطلبات لجميع مشغلي نطاق gTLD الجديد لتوفير تواصل مع بيانات Whois "الضخمة". وهذا التواصل من شأنه أن يساعد مع بيانات التسجيل تلك الأطراف المسؤولة التي تسعى لأن تكون جزءاً من نشاطات تنفيذ الحقوق.

- إتاحة آلية تسوية نزاع ما بعد التفويض لتي تمكن أصحاب الحقوق من مناقشة نشاط الانتهاك من جانب مشغلي السجل والتي قد يكون حدوثها بعد التفويض.

وبالطبع تستمر سياسة حل نزاع اسم النطاق الموحد (UDRP) لتكون متاحة حيث يسعى المدعون لنقل الأسماء. كما أن الامتثال لقرارات UDRP ضروري بالنسبة لكل برامج gTLDs الجديدة والحالية أيضاً.

ومن المقرر أن تقدم كل التوصيات السابقة سبيلاً غير التسجيلات الدفاعية لأصحاب العلامات التجارية.

تحتوي عملية تقديم الطلبات بذاتها المعتمدة على سياسة النصح على إجراء اعتراضى والذي يمكن من خلاله أن يدعى أصحاب الحقوق انتهاكاً من قبل مسجل TLD. وتمنع الحقوق القانونية الناجحة تسجيل نطاق gTLD الجديد من السير قدماً. ولن يتم تفويض العقد إذا تمكن المعارض من توضيح أنها تنتهك حقوقه.

وفيما يتعلق بالتعليقات حول RPMs المحددة، كما ذكرنا سابقاً، أنه تم التعامل مع التفاصيل في كل ما يتعلق بكل الآليات المتنبأ. كما تستمر المزيد من المناقشات مع مصالح الملكية الفكرية (وأيضاً مع اللجنة الحكومية الاستشارية) ومن المتوقع حدوث تغييرات إضافية استجابة لتلك المناقشات.

وتقدم أحد المعلقين باقتراح أن يعين وكيل الامتثال لإجراء المراجعات والمراقبات. ومن قبيل التذكير، فقد تمت إضافة المواصفات 9 إلى مشروع اتفاق قاعدة التسجيل والذي يقدم للهيئة الداخلية و ICANN أيضاً المراجعات التي تمت. (انظر <http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/draft-agreement-specs-clean-12nov10-en.pdf>). والأكثر من ذلك، أن قسم الامتثال التعاقدى بـ ICANN سيستمر في توسيع وتفعيل قدرات مراجعته حتى يتم تقديم gTLDs الجديدة.

وفي النهاية، اقترح أحد المعلقين أن تقوم ICANN بإنشاء لجنة استشارية مدتها 3 سنوات لمراقبة وتزكية التحسينات فيما يتعلق بحماية الحقوق ولتقييم التأثير الاقتصادي لـ gTLDs الجديدة. وقد تم دراسة مثل هذه اللجنة بالفعل من قبل تأكيد الالتزامات (AoC). ووفقاً لـ AoC، التزمت ICANN بما يلي:

متى ما عملت gTLDs الجديدة (سواء كانت لغة ASCII أو مجموعة الحروف الأخرى) لفترة عام واحد سوف تنظم ICANN عملية مراجعة سوف تفحص مدى تمتع تقديم أو توسيع gTLDs بتعزيز التنافسية وثقة المستهلك واختيار المستهلك إلى جانب كفاية (أ) الطلب وعملية التقييم، و(ب) وضع ضمانات للحد من المشكلات المتضمنة بالتقديم أو التوسيع. ICANN سوف تنظم إجراء مراجعة مستقبلية لتنفيذ الالتزامات السابقة بعد عامين من المراجعة الأولى ثم على فترات تبلغ أربعة أعوام. سيتم تنفيذ المراجعة من خلال أعضاء متطوعين من المجتمع مع تعيين فريق المراجعة ونشره للتعليق العام وسيضمن ذلك ما يلي (أو من يحددهم المرشحون): رئيس GAC والمدير التنفيذي لـ ICANN وممثلين اللجان الاستشارية ذات الصلة والمنظمات الداعمة والخبراء المستقلين. وسيتم الاتفاق على أعضاء فريق المراجعة بشكل مشترك من رئيس GAC (بالتشاور مع أعضاء GAC) ورئيس إدارة ICANN. وسيتم تقديم التوصيات الناتجة للمجلس مع نشرها للتعليق العام. سيتخذ المجلس إجراءات خلال فترة ستة شهور من استلام التوصيات.

انظر <http://www.icann.org/en/documents/affirmation-of-commitments-30sep09-en.htm>

وتوضح AOC الحقيقة بأنه سيتم تأسيس لجنة وتحدد ما الذي سيخضع للتقييم من قبل اللجنة وكيف سيتم تحديد أعضاء تلك اللجنة. وفي الواقع، أن الدعوة لتأسيس وتشغيل فريق مراجعة يتمتع بالشفافية والمساواة، وأيضاً فريق مراجعة Whois وفريق استعراض الاستقرار والأمن والمرونة جاءت من قبل AOC التي ستبلغ بالعملية.

مقاصة العلامة التجارية (المقاصة)

النقاط الرئيسية

- الغرض من تحقق صحة الاستخدام هو تقديم آلية موارد سلسلة لذلك فكل العلامات التي تتلقى نفس نوع المزايا من RPM الخاص تخضع للتقييم بشكل واقعي في نفس المستوى.
- كما أوصت IRT على حد سواء، فقد تبنت وجود قيود لتتناسق مماثل فيما يتعلق بـ sunrise وخدمات ادعاء العلامة التجارية. وتشير توصية إلى أن غرفة المقاصة تشمل عدداً محدوداً من العلامة فضلاً عن النظر في مصطلح رئيسي.
- يجب أن يتحمل الأطراف المستخدمين للخدمات التكاليف. ومن المتوقع أن تؤدي غرفة المقاصة إلى توفير مخدرات لكل الأطراف في الممارسات الحالية.

عام

ملخص التعليقات

غرفة المقاصة ليست علاجاً حقيقياً ولكنها فقط قاعدة بيانات بشكل رئيسي. BC (6 ديسمبر 2010). LEGO ليغو (11 يناير 2011). VKR (12 يناير 2011). Arla Foods أرلا فودز (11 يناير 2011). Vestas فيستاس (11 يناير 2011). والـ TMC ليست RPM ولكن هي قاعدة بيانات. فيجب أن تشترك بشكل أكثر إيجابية مع إجراءات أخرى لوقف انتهاك العلامات التجارية. فهي لا تدعم المطابقات غير الدقيقة (يدعم التقرير الاقتصادي إدراج المطابقات غير الدقيقة). MarkMonitor مارك مونيتر (النموذج 5، 7 ديسمبر 2010). MarkMonitor مارك مونيتر (9 ديسمبر 2010). AT&T (10 ديسمبر 2010). BBC (10 ديسمبر 2010). Adobe Systems أنظمة أدوبي (10 ديسمبر 2010). Verizon فيرايزن (10 ديسمبر 2010). IHG (النموذج 5، 10 ديسمبر 2010).

وخلاصة القول أن المقاصة تكلفة إضافية لأصحاب العلامات التجارية مع فائدة محدودة. Verizon فيرايزن (10 ديسمبر 2010).

وتعد المقاصة خطوة عملية من شأنها أن تؤدي إلى تقليل نفقات حماية العلامة. Demand Media ديماند ميديا (إعلام الطلب) (8 ديسمبر 2010).

وينبغي أن تتوفر المقاصة للمطالبين بموجب UDRP أيضاً، لكل من أغراض التسجيل ضمن gTLDs الجديدة والحالية. NCTA (10 ديسمبر 2010). AutoTrader.com (10 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

يستمر دور مقاصة العلامة التجارية ليكون موضوع التعليق من قبل العديد من الدوائر الانتخابية والمساهمين. ويشكك البعض في دورها، ويقترح البعض بأنها يجب أن تتفاعل مع الطرق الأخرى الحالية لتعزيز العلامة التجارية من أجل المساعدة، وما بين مشكك ومؤيد صرح آخرون بأن المقاصة في شكلها الحالي تعد طريقة فعالة لتخفيض تكاليف حماية العلامة. وتقدر ICANN كل هذه التعليقات، التي تم الاستماع لها والنظر فيها أكثر من مرة. وتحاول المقاصة، في هيتها الحالية، أن توازن بين الجهود الهامة المبذولة لتعزيز حماية العلامة التجارية، بينما تعتنى أيضاً بالمسجلين، وقد يكون الاستخدام الشرعي للكلمات في نطاق الاسم موضوعاً للعلامة التجارية. وبناءً عليه، فخصوعها للتطوير من خلال مشاوررة GAC والتعليقات الأخرى التي وردت حتى اليوم، فالمواقف في مقترحات المقاصة في صياغتها النهائية ستمائل إلى حد كبير التي كانت في المقترح النهائي لدليل مقدم الطلب.

وكما ذكرنا سابقاً، أن الغرض من مقاصة العلامة التجارية الموضح في معظم الإصدارات الحديثة من دليل مقدم الطلب هو أن تكون "مقاصة العلامة التجارية مخزن مركزي للمعلومات التي تتم مصادقتها وتخزينها ونشرها وفقاً لحقوق حاملي العلامة التجارية. وبالمثل، فإن ICANN ستتصل بمزود الخدمة أو المزودين الذين يمنحون حق تقديم مقدم خدمات المقاصة لقبول والتحقق من تصديق وتسهيل نقل المعلومات المتعلقة ببعض العلامات التجارية." (انظر صفحة 249 من مشروع دليل مقدم الطلب على <http://www.icann.org/en/topics/new-gTLDs/draft-rfp-clean-12nov10-en.pdf>). ويمكن هذا المستودع المركزي صاحب العلامة من الاستفادة بكل آليات حماية الحقوق في عمليات ما قبل التفويض. ولهذا تعتبر المقاصة أكثر من قاعدة بيانات والتي اقترحها فريق تنفيذ التوصيات (IRT)، والتي تتألف من أولئك الذين يدعمون مصالح العلامة التجارية.

وتجدر الإشارة إلى أن هدف المقاصة التي اقترحها IRT هو خفض تكاليف أصحاب العلامة التجارية. فضلاً عن تسجيل sunrise أو خدمات مطالب IP في كل gTLD جديدة، ليتمكنوا من تسجيل واحد فقط. وتخدم المقاصة أيضاً كطريقة لـ RPMs: sunrise وخدمات مطالب IP. ومن ثم، فعندما لا يكون RPM في ذاته، تقدم المقاصة مزايا لأصحاب العلامة التجارية: خفض التكلفة وتوحيد RPMs وطريقة لتطبيق RPM.

وإلى ذلك الحد هل هناك أي سؤال عن ما المقصود "بالتحقق من فاعلية" من خلال المقاصة، وتمت معالجة هذه القضية استجابة لتعليقات أخرى أدناه. وباختصار، تشير التحقق من فاعلية وحدها إلى التحقق من أن العلامة التجارية تعمل بالفعل في مجال التجارة، وتحتاج طبقاً للمقترح الحالي لتأمين حماية في خدمات sunrise التي يعرضها مسجل (أو الاستفادة من URS). وليست هناك ضرورة لاستخدام التحقق من الفاعلية في المشاركة في خدمة ادعاءات ما قبل إصدار العلامة التجارية.

وبالرغم من أن مقاصة العلامة التجارية قد تستخدم فيما بعد لأغراض أخرى، وفي هذا الوقت تستخدم فقط مع برنامج gTLD الجديد ولا تتوسع لتشمل طرقاً أخرى مثل UDRP الذي لم يتطور بالترابط مع توصيات سياسة gTLD الجديدة.

الرسوم والتكاليف

ملخص التعليقات

لا يزال معدل التكاليف غير واضح. يجب أن تنشر ICANN، بالعمل مع مزودي الخدمة المختارين، قائمة التكلفة المقترحة قدر الإمكان، لإدراجها في المقاصة وأي حماية أخرى والرسوم المتجددة، لتسهيل تخطيط أصحاب العلامة. (10 ديسمبر 2010) MARQUES/ECTA.

أخفق دليل مقدم الطلب الحالي في معالجة مشاكل مع المقاصة حيث نالت تعليقا كثيرا من قبل CADNA في الماضي. ومن المحتمل أن تنقل المقاصة من الأعباء المالية الواضحة على أصحاب العلامة التجارية. ويجب أن تستعرض ICANN المقاصفاتوترى التغييرات التي يمكن أن تتم لتقديم معلومات أكثر حول المعايير والرسوم وكذلك السلطات القضائية. (10 ديسمبر 2010) CADNA.

ومن حيث المبدأ فمن الجور أن يتحمل أصحاب العلامة أي أو كل تكلفة تقديم البيانات للمقاصة أيضاً وهو بالفعل قد تحمل تكاليف الحصول على تسجيلات العلامة التجارية الوطنية. ويجب أن تسهم السجلات و أمناء السجل في تحمل تكلفة المقاصة لما ستقدمه المقاصة لهم من فوائد ولأنهم (وليس معظم أصحاب العلامة التجارية) المستفيدين الرئيسيين من gTLDs الجديدة بوجه عام. كما يجب أن تتحمل ICANN أيضاً جزءاً من هذه التكلفة حتى وإن كان مبدئياً كاستثمار مقدم يعود من خلال الاستخدام. (10 ديسمبر 2010) BBC.

ويجب أن تتحمل ICANN وسجلاتها وأمناء التسجيل تكاليف تطوير وتشغيل المقاصة. وستعمل المقاصة على تقليل التكاليف الإدارية للسجلات وأمناء التسجيل. وإذا ما ثبتت فاعلية المقاصة فيجب أن تكون تكلفة التسجيل أقل من تكلفة مراقبة gTLDs الجديدة المستقلة (لاسيما أصحاب العلامة التجارية في الدول ذات العملات الضعيفة). (23 ديسمبر 2010) Telstra تلسترا.

يجب أن تكون رسوم إدراج العلامة التجارية في قاعدة بيانات المقاصة في الحد الأدنى لها. وإذا ما اتضح ارتفاع الرسوم لدرجة عالية، فهذا سي طرح هدف المقاصة وهو خفض تكاليف أصحاب العلامة التجارية أرضاً. *Telstra* تلسترا (23 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

تحدثت الكثير من التعليقات عن الجهة المنوط بها الدفع للمقاصة والرسوم التي سيتعين سدادها. كما نظر فريق IRT و STI في هذه القضية واعترفت ICANN بأهميتها. وقد استمعنا ونظرنا في كل التعليقات المتعلقة بهذا المجال واتخذنا قرارات مستندين إليهم جميعاً من كل المساهمين.

وكما أكدت STI وتبينت ذلك بالفعل في آخر إصدار لها من الدليل، بأنه "لابد من تحمل الأطراف المستفيدة من الخدمة للتكاليف. ومن غير المعقول أن تقوم ICANN بتوفير تكاليف تشغيل TC". بغض النظر عما إذا كانت ستتحمل ICANN تكاليف إنشاء المقاصة وستشارك في تلك التكاليف مع المزود (أو المزودين).

وفي حالة عدم تأسيس الرسوم التي سيسددها المزود (المزودين)، توافق ICANN على أن تكون الرسوم الاقتصادية جزءاً من التعويض وعند الاختيار النهائي عندما يتم اختيار المزود من خلال عمليات مزيدة مفتوحة. وفي حالة ما قد يتكبد أصحاب العلامة التجارية بعض التكاليف لتسجيل علاماتهم التجارية في المقاصة، أو احتمال انتهاك علاماتهم التجارية، يسعى أي مالك علامة تجارية لحماية العلامة في المقاصة، وفي بعض الوقت، عليه أن يتكبد تكاليف للقيام بذلك. وفي المستقبل، ستكون غاية أي مجهود هو الحفاظ على تكاليف تقديم RPMS في أدنى مستوى ممكن ومن المعتقد أن المقاصة ستعمل على تخفيض التكاليف على المدى الطويل. وفي الواقع، وبدلاً من أن تضطر للتسجيل وسداد رسم التسجيل لكل sunrise أو خدمات ادعاءات ما قبل الإصدار التي يعرضها كل مشغل gTLD جديد، تحتاج لأن تسجل مرة واحدة فقط في غرفة المقاصة. ولهذا، فعندما تقلل التكلفة الإدارية لمشغلي التسجيل، من المقرر أيضاً أن تكون أقل، بلا زيادة، في العبء المالي على أصحاب العلامات التجارية.

استحقاق الإدراج والحماية

ملخص التعليقات

إعلان/الإعلان/متطلب الشهادة الخطية هو عبء. ولماذا تعد نسخة موثقة من شهادة تسجيل علامة تجارية صالحة أو تسجيل قاعدة بيانات الإنترنت الرسمي لسجل علامة تجارية ذات صلة غير رسمي؟ *BBC* (10 ديسمبر 2010).

"حظر" RPM. يجب أن يقدم عرض خدمة "الحظر" والتي لا تحول لـ TLD إلى سجلات TLD. وقد ذكر تقرير المرحلة الثانية الاقتصادي أن هناك قيمة في السماح لأصحاب العلامات التجارية بحظر استخدام عناصر علاماتهم التجارية بعد فترة sunrise وتعترف بأن بعض من أصحاب العلامات التجارية مهتمين بمنع الأطراف الأخرى من استخدام نطاقات تحتوي على علامات تجارية ولكنهم لا يهتمون باستخدام تلك النطاقات. *EnCirca* (9 ديسمبر 2010). مؤسسة الأخبار (9 ديسمبر 2010).

قانون العلامات التجارية المشتركة. تتوسع المقاصة لتشمل العلامات القانونية المشتركة الموثقة وبشكل رسمي سينظم RPMS الأخرى مثل UDRP و URS والتي تسمح بمطالبات المساعدة التي تعتمد على الحقوق القانونية المشتركة. واعتباراً بالحد الأدنى يجب أن يسمح لمشغلي التسجيل بأن يشمل تلك العلامات في RPM الخاص بهم وأن يعمل على أساس أنهم سيحتاجون البيانات في المقاصة. *IACC* (9 ديسمبر 2010). *MarkMonitor* مارك مونيتور (9 ديسمبر 2010).

يجب أن يتم شمل علامات Dot-TLD.

فمن الظلم أن نستبعد علامات Dot-TLD. والعديد من الأعمال التجارية القائمة على الإنترنت والمنظمات الأخرى دخلت حيز التنفيذ التي تستخدم فقط العلامة التي تندمج مع TLD، مثل GO.COM، ويمكن أن تستثنى العلامات التي تتكون من مصطلح عام تليها TLD من خدمة Sunrise، والتي تعالج العبث المحتمل وإساءة استخدام الاهتمام. بالإضافة إلى، أن كل RPMS الأخرى متباينة بطبيعتها، لذا فن المسجل أو المسجل المقترح يمكن أن يجادل بأنه برغم من تسجيل علامة إلا أنها لا

يمكن أن تعامل كعلامة تجارية ولذلك فمالكها ليس مخولاً بالحماية. NCTA (10 ديسمبر 2010). *AutoTrader.com*. (10 ديسمبر 2010).

وإذا منحت العلامة من قبل هيئة قانونية، وحتى تلك التي تشمل توسعاً، فعلى أي أساس تعتمد ICANN في إعادة تفويض ما أقرت الحكومة فعلياً بصلاحيته؟ مثلاً أن تقول ICANN بأن GoDaddy.com، علامة تجارية قانونية ولن تدرج في المقاصة - لم لا؟ وإذا سجل شخص ما BingBingDeeDee.net كعلامة تجارية، فهناك BingBingDeeDee.net واحدة. فلماذا تسقط المقاصة الحماية؟ إل. تيمونز (نموذج 5، 13 نوفمبر 2010).

مطابقة مماثلة

وتقدم هذه حماية عملية قليلة لأصحاب العلامة كأكثر الأمثلة دلالة على السلوك الضار والجنوم الإلكتروني والتي تتضمن نطاق اسم علامة تجارية بالإضافة إلى مصطلح عام أو وصفي. فعلى أقل تقدير، لا بد وأن تتضمن هذه المطابقة مجموعة ونطاق أسماء تحتوي على نفس العلامة التجارية. IACC (9 ديسمبر 2010). *MarkMonitor* مارك مونيتر (9 ديسمبر 2010).
IPC (9 ديسمبر 2010). *EnCirca*. (9 ديسمبر 2010). *BBC*. (10 ديسمبر 2010). *Adobe Systems* أنظمة أدوبي (10 ديسمبر 2010). *Verizon* فيرايزن (10 ديسمبر 2010). *LEGO* ليغو (11 يناير 2011).
VKR (12 يناير 2011). *Arla Foods* أرلا فودز (11 يناير 2011). *Vestas* فيستاس (11 يناير 2011).

لا يجب أن تبحث المقاصة عن المطابقات المماثلة فقط ولكن أيضاً نطاق الأسماء "المتشابهة بشكل محير". فمن الضروري أن مرجعية المقاصة إلى الفقرات المنصوص عليها في مشروع IRT الأصلي. والسماح بالخضوع لهيئة واحدة فقط في المقاصة غير مؤثر على التكلفة أو كافي أو في أفضل الحالات إفادة لأصحاب العلامة التجارية في محاولة الحماية ضد سوء الاستخدام. وهذا يحتاج إلى تغييره، لاسيما بالنسبة للشركات مثل IHG التي تمتلك أكثر من علامة تجارية ترغب في حمايتها. IHG (النموذج 5، 10 ديسمبر 2010).

ويجب أن تحذر ادعاءات العلامة التجارية المسجلين حول كلا من التسلسلات والمطابقات المماثلة التي تعد حصرية بشكل كامل على علامة تجارية داخل المقاصة. كما يجب أن تكون مطلوبة مع فترة *Sunrise* لتقليل التكاليف على أصحاب حقوق العلامة وألا تقدم ما يثير إساءة الاستخدام. *MarkMonitor* مارك مونيتر (النموذج 5، 7 ديسمبر 2010). هوجان لوفيلز (9 ديسمبر 2010).

كما يجب أن يصدر ادعاء العلامة التجارية لكل مقدم طلب لفترة إما مطابق أو مشابه أو يحتوي على علامة تجارية في المقاصة. *MARQUES/ECTA* (10 ديسمبر 2010).

يجب أن يكون معيار "المطابقة" للعلامة التجارية الموجودة أوسع ليشمل العلامة إضافة إلى الكلمة العامة. وبدون هذه الحماية الإضافية، فإن فاعلية المقاصة ستكون ضعيفة لدرجة كبيرة. وفي البديل، يجب السماح للأسماء التي تتكون من علامة تجارية وكلمة عامة بالتسجيل في *Telstra.TMC* تلتسترا (23 ديسمبر 2010).

يجب إسقاط الإعلام المحدود للعلامات المتطابقة. *EnCirca* (9 ديسمبر 2010).

علامات الكلمة

يملك العديد من أصحاب العلامات التجارية علامات جهاز + وكلمة (مثل علامات الكلمة في العناصر النصية) والتي يحتمل أن تستبعد. *BBC* (10 ديسمبر 2010).

التوضيح ضروري فيما يتعلق، بين القضايا الأخرى، مثل علامات الكلمة بأبجدية غير لاتينية (cf). زيادة نطاق IDN لتسجيلات الاسم) أو تلك التي تحتوي على عناصر تصميم إضافية. مركز WIPO (2 ديسمبر 2010).

متطلب "التقييم الواقعي"

وتعد تسجيلات العلامة التجارية بطلب تقييم واقعي لإثبات استخدام تسجيل العلامة التجارية التي أقرتها المقاصة مراقبة هامة تحتاج إلى تصحيح. وقد استبعد مجلس الإدارة فعلياً في أحدث مقترح نهائي من دليل مقدم الطلب، وفي رغبته للشمولية (ليثبت

خطأ ما افترضناه) كل تسجيل العلامات التجارية في العالم تقريبا من صلاحيتها لحماية Sunrise أو URS، في غياب كامل للفحص من قبل المقاصة بتقديم مطلب جديد وهو أن يشمل التسجيل تقييم الاستخدام. وفي غالبية الدول (أعني دول القانون المدني) تزايدت الحقوق خلال التسجيل، وليس الاستخدام. وحتى في أغلب قوانين العلامة التجارية التي تفيد أن التسجيل هش وبعد عرضة لإلغاء بموجب عريضة الطرف الثالث إذا لم تستخدم لسنوات بعد التسجيل.

تعد تقريبا فريدة في تقييم الاستخدام في كل الحالات التي تسبق التسجيل تقريبا. ولهذا خص مجلس الإدارة مسجلي العلامة التجارية في URS أو أي جدول لـ Sunrise بالولايات المتحدة وحدها بالتميز. وتأمل INTA ألا يكون مجلس الإدارة قد أقر هذه النتائج وحث ICANN على توضيح أن "التقييم الواقعي" يجب أن يتطلب التقييم على أسس مطلقة فقط، كما تنص معظم قوانين دول العلامة التجارية بصلاحيات حقوق العلامة التجارية دون التقييد بالاستخدام لسنوات بعد التسجيل. فأفضل السبل الملائمة ليست أن تتطلب أن تكون العلامة قيد الاستخدام. ومن المقرر أن يعتمد مجلس الإدارة بالعلامات المستخدمة فقط، وكان من المناسب جداً أن يشترط أن يعلن صاحب العلامة أو يؤكد أن العلامة في حيز الاستخدام، وربما تعدل من آلية تحدي Sunrise لتسمح بالتحدي على أساس أن علامة Sunrise لم تكن مستخدمة لفترة من الوقت وأنها قد تخضع للإلغاء بموجب قانون الدوائر القضائية التي تم التسجيل فيها.

INTA (8 ديسمبر 2010). هوجان لوفيلز (9 ديسمبر 2010). MarkMonitor مارك مونيتور (9 ديسمبر 2010). IPC (9 ديسمبر 2010). EnCirca (9 ديسمبر 2010). BBC (10 ديسمبر 2010). RE/MAX (10 ديسمبر 2010).

وإذا تم تقديم دليل الاستخدام للقول بصحة العلامة القانونية، فقد يسبب قلقاً بالغاً إذا ما أتيح هذا الدليل للأطراف الثالثة وقد تكون المعلومات التجارية لهذا الدليل سرية للغاية وحساسة جداً. ويجب ألا ينشر دليل الاستخدام المذكور الذي يهدف إلى تحقيق الصحة القانونية للعلامة بأي طريقة أو إلى أي شخص. BBC (10 ديسمبر 2010).

ويجب توضيح المعنى المقصود بمصطلح "الصحة القانونية" في سياق المقاصة، مع بيان واضح يفيد أن المقاصة نفسها ليست سلطة قانونية مفوضة بمنح حقوق العلامة التجارية. وقد يكون المصطلح البديل "التحقق" خياراً. MARQUES/ECTA (10 ديسمبر 2010).

ولا يبدو واضحاً أن هناك اختلافاً بين خدمات "الصحة القانونية" وخدمات "التقييم". وإذا كان هناك اختلافاً، فلا بد من تحديده. وإن لم يكن هناك اختلافاً، وجب تعديل المصطلحين لإحداث الاتساق بعد ذلك. والقسم 7.4 يجب أن يتم تعديله إلى: "أن يقتضي مزود خدمة مقاصة العلامة التجارية للتحقق من الصحة القانونية تقييماً على أسس مطلقة." IPC (9 ديسمبر 2010).

ويجب أن تحذف أقسام المقاصة 7.3 و7.4 مرجعية التقييم على الأسس ذات الصلة وتقييم إثبات الاستخدام. IPC (9 ديسمبر 2010).

وينتهك القسم 7.3 أيضاً القسم 1.6 بوصف غرض المقاصة. EnCirca (9 ديسمبر 2010).

واستناداً إلى استبيان غير رسمي، يبدو أن العلامات التجارية المسجلة في كل من الولايات المتحدة وكندا والفلبين هي التي تخضع لفحص واقعي كما هو موضح في مقترح دليل مقدم الطلب النهائي، وأن العلامات التجارية المسجلة خارج هذه الدول الثلاث دون تسجيل نظير مؤهل (أي سجلت قبل 26 يونيو 2008) في أحد تلك الدول الثلاث ستستبعد من المشاركة في خدمات Sunrise ونظم الحماية الأخرى المقترحة للعلامات التجارية المسجلة مثل المقاصة URS. وتعتقد IBM أن ICANN لم تقرر استبعاد الكثير من العلامات التجارية المسجلة في العديد من الدوائر القضائية خارج الولايات المتحدة وكندا والفلبين وتطلب من ICANN أن تعيد النظر في هذا التعريف لذا فقد يستطيع أصحاب العلامة التجارية الذين قاموا بعملية حماية العلامة التجارية خارج هذه الدول الثلاث أن يستفيدوا من آليات الحماية الهامة هذه. IBM (10 ديسمبر 2010).

والاقتراح الحالي يعد تمييزاً استبدادياً ضد أصحاب العلامة التجارية الذين يمتلكون تسجيلات داخل دوائر قضائية لا تقييم الاستخدام. فيجب أن يكون التعامل مع كل أصحاب العلامات التجارية على قدم المساواة من قبل المقاصة. ويجب أن يخول الأمر إلي مشغلي السجل لتقرير ما إذا كانوا يرغبون في تقديم فحص عند الإصدار أم لا. MARQUES/ECTA (10 ديسمبر 2010).

يجب أن تكون معايير الاعتراف بالعلامات وفق ادعاءات العلامة التجارية وخدمات Sunrise هي نفسها التي قد تعترف بها العلامات بغض النظر عن المراجعة الواقعية التي تجريها دولة التسجيل. BBC (10 ديسمبر 2010).

راجع نص القسم 7.1.3 كما يلي: يتعين على السجلات الاعتراف بجميع العلامات الكلمائية: "(1) بأن العلامة المسجلة (وليست المقدم لها) والتي كانت خلال فترة قريبة للمعارضة مطبقة في دولة التسجيل؛ ولا تخضع لإجراء إلغاء أو سحب أو معارضة معلقة؛ وأن تكون مستخدمة؛" وسيكون كافياً أن يقوم مالك الحقوق بإعلان بسيط عن الاستخدام. وينبغي حذف الأقسام 7.3 و 7.4 (المستفيضة حالياً). وتهدف هذه المراجعة، التي تتطلب استخدام العلامة التجارية للدخول إلى قاعدة بيانات المقاصة، لخلق تأهيل عالٍ لتخطي العقبات بما يكفي لاستبعاد العشوائية الإلكترونية التي تسعى لتسجيل مصطلحات في المقاصة دون وضع عقبة عالية لا يمكن لأصحاب الحقوق المشروعة أن يتخطوها. قد يمنع طلب الاستخدام بعض من أصحاب العلامات الحقيقية من الاستفادة من فترة sunrise ولكنهم لن يكونوا كثيرين والأرجح أن العشوائية الإلكترونية التي تستهدف العلامات التجارية للمنتجات قيد الإصدار ستقل. BC (6 ديسمبر 2010). هوجان لوفيلز (9 ديسمبر 2010).

وفي ظل وجود معظم أصحاب العلامات التجارية قد نحتاج لأن نلجأ إل التحقق من الصحة القانونية عن طريق مزودي خدمة التحقق بالمقاصة. وهذا من شأنه أن يخلق عبئاً باهظاً على أصحاب العلامات التجارية. وهذا غير معقول وشكل من أشكال الدعم الجائر من جانب مزودي خدمة التحقق بالمقاصة. ويتيح الفرصة أيضاً لتضارب المصالح، ويجب أن يتم تنفيذ تقييم إجراء الدول للمراجعة الواقعية بموجبة تسجيل العلامة التجارية من قبل هيئة مستقلة قدر الاستطاعة. هوجان لوفيلز (9 ديسمبر 2010).

وإذا كان من غير الممكن حل المشكلة بنجاح وذلك لضمان عدم التمييز والتكاليف الإضافية المرتبطة لمالكي علامات تجارية معينة، ومن الجدير بالذكر اكتشاف كبدل تعرض حماية العلامات التجارية من خلال آليات Sunrise إلى شرط زمني حيث العلامات التجارية التي قد سجلت قبل قطع تاريخ معين تحتاج لأن تكون مؤهلة للحصول على الأهلية كما كان الحال في الإصدارات السابقة (asia، tel). كما يجب أن يكون هناك مجالاً للمناورة من قبل سجلات معينة لعلامات تجارية إقليمية وقومية لا اعتبارها تفي بمعيار التقييم الواقعي عند نقطة التسجيل دون تلبية للمتطلبات الثلاث الموضحة في مقترح AG النهائي. هوجان لوفيلز (9 ديسمبر 2010).

وتحاول ICANN أن تكشف أن التقييم الواقعي أثار مشاكل جديدة. كمال يجب أن توضح ICANN أن "التقييم الواقعي" يعني التقييم على أسس مطلقة. Microsoft ميكروسوفت (9 ديسمبر 2010).

ولا يبدو أن العديد من الدوائر القضائية تتطلب استخداماً قبل التسجيل. ويشير التصميم الحالي للمقاصة أن كثير من العلامات التجارية المسجلة بنوايا حسنة ستواجه عمليات تكلفة إضافية محتملة -- وبالأخص SMEs والتي من الممكن ألا تكون قد حصلت على العديد من تسجيلات العلامات التجارية. ويتطلب الاستعراض الدقيق لاقتراح المقاصة معلومات إضافية من أجل تطبيق معايير الاستخدام والرسوم التصورية وأي تمييز، وإذا ما وجدت أي سلطة قضائية أن المقاصة على ما يبدو تعزز الإعفاء من التحقق من الصحة القانونية. مركز WIPO (2 ديسمبر 2010).

وإذا استمرت ICANN في هذا التمييز سيبقى السؤال مطروحاً من سيسقط من قائمة الدول المعنية باستعراض واقعي. كما أنه لا ينبغي أن يقوم مزود خدمة المقاصة أو ICANN بهذه المهمة. والبديل عن ذلك أن تقوم منظمة الطرف الثالث مع الخبرة القانونية المناسبة بتطوير القائمة. MARQUES/ECTA (10 ديسمبر 2010).

الإدراج للأسماء والعلامات التجارية غير الربحية NGOs. ويجب أن يصدر مجلس إدارة ICANN تعليمات لطاقت العمل ومزود أو مزودي المقاصة المعتمدين الذين تم تعيينهم من قبل ICANN بإضافة أسماء المنظمات غير الربحية و NGOs وأي علامات تجارية يمتلكونها لقاعدة بيانات المقاصة دون رسوم. ويجب أن تكون الأسماء والعلامات التجارية التي تم اختيارها لإدراجها (أ) أن تقي بنفس المعيار المشروط للعلامات الأخرى ليتم إدراجها في المقاصة، كما هو منصوص عليه في النموذج 5؛ أو (ب) أن تخضع لإجراء استعراض بديل لإقامة حقوق تعتمد على الاستخدام. P-NPOC (1 ديسمبر 2010). الصليب الأحمر (9 ديسمبر 2010).

العلامات التجارية الأولمبية. يجب أن تشمل المقاصة العلامات التجارية الأولمبية المحمية بالقوانين والمعاهدات المستقبلية. ويعد قصر إدراج الحد القانوني في المقاصة على علامات محددة فقط بموجب المعاهدات القائمة تمييزاً لا مبرر له ضد الألعاب الأولمبية في المستقبل والمدن المضيفة وحقوق العلامة التجارية المطابقة. وتبرير هذا التحديد من قبل طاقم عمل ICANN لمنع إساءة الاستخدام المحتملة يعدّ تبرير دون وجه حق. وعلاوة على ذلك، فلا يوجد أساس منطقي لأن تحمي المقاصة كل العلامات المستقبلية الصالحة من خلال إجراءات قضائية ولكن تتبرأ من حماية العلامات المستقبلية الصالحة من خلال إجراءات تشريعية (أي الحماية القانونية الخاصة للألعاب الأولمبية في المستقبل). وعلى موظفي ICANN إقصاء هذه الفقرة من معايير الإدراج في المقاصة أو الإدراج في المقاصة أو توفيقها وفقاً لذلك. IOC (29 نوفمبر 2010).

.Sunrise

تعد فترات Sunrise أنشطة دخل رئيسية لأمناء السجل، رغم عدم حمايتهم الفعالة للعلامات والمستهلكين المنوطين بخدمتهم. MarkMonitor مارك مونيتور (النموذج 5، 7 ديسمبر 2010).

ولا يوجد بند ينص على حد أقصى للسعر للمساعدة في تخفيض رسوم فترة sunrise. Verizon فيرايزن (10 ديسمبر 2010).

فإن sunrise ليست RPM وليست كافية؛ فهي مجرد وسائل من شأنه تسهيل عملية التسجيلات الدفاعية لمالك العلامة التجارية ولكنها لا تمنع إساءة استخدام التسجيلات. كما نرى خدمات مطالب إجبارية لما قبل إصدار العلامة التجارية، ولكن ستكون هناك حاجة لمستوى أفضل من الحماية عما هو في الوضع الحالي. BBC (10 ديسمبر 2010).

خدمة مطالب العلامة التجارية

وخدمة مطالب العلامة التجارية ذات قيمة محدودة لأنها اختيارية. Verizon فيرايزن (10 ديسمبر 2010).

يجب أن تكون هناك عمليات تسمح لمالكي العلامات التجارية بأن يعترض قبل تسجيل اسم نطاق؛ وهذا سيوفر الوقت والمال ولا يجبر الأطراف على ما تمنحه URS لاحقاً. ويجب أيضاً أن يتم تسجيل قومي واحد لكل علامة على نحو نموذجي في المقاصة. ولكن بما أنه لن يكون هناك إخطاراً لمالك العلامة التجارية بطلب التسجيل ولن تكون هناك فرصة للتواصل مع المسجل قبل التسجيل، قد لا تكون علامة واحدة قومية كافية. BBC (10 ديسمبر 2010).

كما يجب أن يكون لمطالب IP سياسة نزاع والتي يمكن أن يثيرها مالك العلامة التجارية. EnCirca (9 ديسمبر 2010).

قسم 6.4 (د) يجب أن يبقى لتسجيلات sunrise ولكن يجب السماح بمزيد من المرونة لمطالب IP لأنها لا تنتج في تسجيل لمالك العلامة. EnCirca (9 ديسمبر 2010).

ما هي الإجراءات التي يتعين على ICANN اقتراحها لتأكيد حقيقة ضمان المسجل بأن تسجيل واستخدام اسم المجال لن تنتهك الحقوق التي تم الإخطار بها (على سبيل المثال بيان القسم والتقييم المستقل)؟ BBC (10 ديسمبر 2010).

ويجب أن تكون خدمة المطالب إلزامية خلال وجود سجلات gTLD الجديدة، وليس فقط قبل الإصدار. تلسترا (23 ديسمبر 2010).

مطالب العلامة التجارية و Sunrise غير كافية. هذه الخدمات ليست حديثة العهد وموجودة اليوم. ولا تعيق بقدر كاف تسجيلات سوء النية. وكلا التقنيتين قبل الإصدار وتحتاج أيضاً إلى أن تكون بعد الإصدار لتحمل قيمة حقيقية. ويختلف أيضاً فيما يتعلق بأي العلامات التجارية المعترف بها - ومطالب العلامة التجارية المعترف بها من قبل العلامات التجارية المسجلة في الدول التي تجري ما يسمى بالاستعراض الواقعي أو الفحص. ولا يوجد توضيح لهذا الاختلاف، مما يعني أن كل CTMs ومعظم العلامات التجارية الأوروبية القومية مستثناة من خدمة sunrise. LEGO ليغو (11 يناير 2011). VKR (12 يناير 2011). Arla Foods أرلا فودز (11 يناير 2011). Vestas فيستاس (11 يناير 2011).

يجب أن تكون المقاصة مصدر حصري لـ **RPMS**. يجب أن تكون المقاصة الوكيل الوحيد الحصري لكل **RPMS** التي تعرضها **gTLDs** الجديدة حيث أن العلامات التجارية المسجلة ضرورية للحصول على الأهلية. يتعين إضافة اللغة التالية: "إذا أرادت **TLD** أن تقدم أي آلية حماية حقوق تتطلب التحقق من حقوق العلامة التجارية المسجلة من أجل حصول مقدمي الطلب على الأهلية لـ **RPM**، وبعد ذلك يجب أن تستخدم مقاصة العلامة التجارية بشكل حصري لهذا الغرض." ويجب أن تمنع **TLDs** من عرض أي خدمة تحقق اختيارية لـ **sunrise** أو مطالب **IP** تقدمها أيضاً المقاصة. ويجعل المقاصة الوكيل الحصري للتحقق من الصحة القانونية للعلامة التجارية يرأب أيضاً صدعا في المواصفات 7، والتي بالصيغة الحالية لا تمنع أي سلوك سوء نية من السجلات لأن تحديد أي استخدام لـ **RPM** هو أمر اختياري لأصحاب العلامات التجارية. (9 ديسمبر 2010) **EnCirca**.

وتقتضي الضرورة وجود كلا من مطالب العلامة التجارية وعمليات فترة **Sunrise** فيما قبل الإصدار لكل سجل **gTLD**. **MarkMonitor** مارك مونيتور (9 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

المقاصة، اقتراح من قبل **IRT**، تم التصديق عليه من قبل **STI**، تعني احتواء البيانات المعتمدة التي تدعم آليات حماية علامة تجارية معينة. وآليات الحماية هذه متنوعة.

وكانت معايير الدخول إلى المقاصة والتحقق الأجل من الصحة القانونية موضوع التعليق والاستعراض على نطاق واسع. وهذا دليل على أن هناك شيئاً من الإبهام فيما يتعلق بالتقييم الواقعي في وقت تسجيل العلامة التجارية في مقابل التحقق من الاستخدام عن طريق مزود خدمة التحقق بالمقاصة وهذا ما سيتم توضيحه في الدليل. وأيضاً هناك بعض المناقشات حول وجوب أن يشمل دعم المقاصة لـ **RPMS** المطابقات المماثلة للعلامات التجارية. ومرة أخرى في قضية قيمة **sunrise** وخدمات مطالب ما بعد الإصدار. فضلاً عن تزايد بعض المخاوف الإضافية والاعتبارات الموجودة. وتتم مناقشة جميع هذه القضايا أدناه.

وكما لاحظنا وإبلا من التعليقات ينشد فهم وتوضيح "التقييم الواقعي" على النحو المبين في الدليل. وتوضيح العناصر المشروطة من أجل إجراء تقييم واقعي، فقد اعتمد مجلس الإدارة القرار التالي في اجتماعه المنعقد بتاريخ 25 سبتمبر 2010 (انظر <http://www.icann.org/en/minutes/resolutions-25sep10-en.htm#2.6>)، في ذات الصلة كجزء:

التقييم الواقعي: سوف يقدم دليل مقدم الطلب وصفاً ووضوحاً لعملية "التقييم الواقعي" أثناء القيام بعملية التسجيل، وسيحتفظ على الأقل بما تتطلبه المراجعة الواقعية للعلامات من أجل أن يضمن حمايتها تحت مظلة خدمات **sunrise** والاستفادة من **URS**، ويمثل كل منهما فائدة محددة لصالح حاملي العلامة التجارية. وعلى وجه الخصوص، تعد عملية التقييم، سواء تلك التي تتم أثناء عمليات التسجيل أو من قبل أحد مزودي خدمة التحقق، ضرورية حيث تعتمد على الأسس المطلقة واستخدام للعلامة.

وللتقييم الواقعي الخاص بعمليات تسجيل العلامة التجارية ثلاثة متطلبات رئيسية: (1) التقييم على الأسس المطلقة - لضمان أن العلامة التي تم تقديم الطلب عليها تصلح فعلاً كعلامة تجارية؛ (2) التقييم على أسس نسبية - لتحديد ما إذا كانت العلامات المحفوظة سابقاً قد تعيق عملية التسجيل؛ و (3) تقييم الاستخدام - لضمان أن العلامة التي تم تقديم الطلب عليها قيد الاستخدام الحالي. وتتطلب المراجعة الواقعية التي قام بها مزود خدمة التحقق للمقاصة ما يلي:

(1) التقييم على أسس مطلقة و (2) تقييم الاستخدام. وسوف تتم مراجعة أسلوب دليل مقدم الطلب حتى يعكس التوضيحات التي أشرنا إليها سابقاً.

أشار البعض أن الصلاحية المطلوبة من أجل الاستخدام ربما تسفر عن مناهضة معيار المشاركين في معيار التسجيلات. وكما تمت الإشارة إليه سابقاً، فإنه من غير المرجح أن تؤدي هذه المتطلبات إلى مناهضة محتملة. وبخصوص الدولة، يعتبر الغرض من تحقيق صلاحية الاستخدام هو تقديم آلية تحدد الحصول على نفس النوع من الميزة من خلال استخدام **RPM** معين ومقيم بحزم في نفس المستوى.

تستحق كل العلامات التجارية الدولية أو المتعددة التسجيل إضافة إلى تلك التي تحميها الاتفاقيات أو القوانين أو التي أجازتها المحاكم، الإدراج في غرفة المقاصة. علاوة على أن نفس العلامات الدولية تستحق خدمة مطالب العلامة التجارية التي يقدمها أي مشغل لسجل gTLD. بينما يجب إتاحة علامات أخرى للاستخدام كقواعد لسيناريوهات الحماية، حيث سيتيح مقدم خدمة الصلاحية بغرفة المقاصة أو أي مقدم آخر محتمل مثل هذه الخدمات. كما تظل التحقيقات حول ما تتطلبه الصلاحية تحت المراجعة، ذلك الاعتبار الذي سيطلب من خلاله توضيحات مبسطة من أصحاب العلامات التجارية لتحديد أن تلك العلامات قيد الاستعمال وتحت بند الاستخدام التجاري (مثل الإعلانات والعناوين ولقطات الشاشة وغير ذلك). حيث تعد صلاحية الاستخدام حداً مناسباً لعملية sunrise المتواجدة في خدمة sunrise حيث تتميز علامات المعيار على الآخرين. كما ستقل متطلبات "صلاحية الاستخدام" من إمكانية إساءة الاستخدام بصفة جذرية، كما أنها ستضيف مستويات من الحماية لأصحاب العلامات التجارية الشرعية خلال فترة sunrise.

يحث تعليق عل جعل بيانات الصلاحية معلومات ذات طبيعة سرية. على الرغم أنه من المزمع جعل بيانات الاستخدام بيانات تتاح للعامّة. على الرغم من أن دليل الاستخدام المقدم لا يرجح وجود أية قضايا ذات طابع سري.

كما سيكون قانون العلامات التجارية المشتركة في غرفة المقاصة موضع للمناقشات. ومن جانب واحد يرغب أصحاب العلامات التجارية في الحصول على تأكيدات بإمكانية تسجيل علاماتهم ولكنهم في نفس الوقت قلقين من أن التسجيلات المكتسبة القابلة للاحتيال قد تستخدم للتلاعب بالنظام. وقد كان القصد من إجراء المراجعة والمساهمة المقدمة من حاملي أسهم مختلفين هو إنشاء قائمة من المعايير الخاصة للدخول. وفي حالة استخدام معايير موضوعية مثل عمليات التسجيل، فلن يكون هناك مجال للسماح بإدراج قانون العلامات العام والذي لم يتم إقراره قانونياً، وإلا كان علينا أن نتحلى بضبط النفس وسوف تبين النتائج غير المقصودة أنه سنتمتع بمعاملة مقدمي الطلبات المتشابهة الحاليين بصورة مختلفة. وبناءً عليه لن يتم إدراج قانون العلامات العام في غرفة المقاصة.

يثر البعض الحاجة إلى توضيح في نفس وقت الدخول إلى غرفة المقاصة. حيث يجب أن تعمل غرفة المقاصة بكفاءة من أجل تفعيل RPM. حيث يمكن أن تتسبب البيانات التي انتهت مدتها أو غير الصحيحة بغرفة المقاصة في إيذاء أصحاب العلامات التجارية ومقدمي الطلبات وآخرين. وقد تم الاتفاق في النهاية على تأمين إضافي من أجل تأكيد صحة وصلاحية البيانات، إضافة إلى تأكيدات أصحاب العلامات التجارية على صحة المعلومات التي ستتم الموافقة عليها بشكل نهائي. والحقيقة التي لا خلاف عليها، هي أن وجود صورة طبق الأصل من عمليات التسجيل لا يعني بالضرورة أن يكون المسجل المحدد هو نفس الشخص حامل العلامة أو أن المعلومات دقيقة ومحدثة. حيث يعد الإقرار الذي يؤكد صحة العلامة التجارية يستغرق وقتاً وتكلفة أقل مقارنة بعملية استخراج صورة طبق الأصل لعملية التسجيل. ولذلك، سوف يكون هذا مطلوباً. لا يوجد هناك اعتقاد بأن متطلبات الإقرار ستزيد من تكاليف التقديم في نفس الوقت الذي يستلزم أن تساعد في إصلاح الحماية الخاصة بالبيانات والتأكيد على أنها صحيحة وسليمة ومحدثة.

وتشير العديد من التعليقات أن قصر حماية "الأزواج المتطابقة" على متطلبات العلامات التجارية وخدمات sunrise يعد أمراً مقيداً إلى حد بعيد. وفي الوقت الذي تكون فيه هذه الاقتراحات موضوعاً للمناقشات، تتبنى كل من IRT و STI نفس القيود على الأزواج المتطابقة والتي تتعلق بـ sunrise وخدمة مطالب العلامة التجارية. علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي توضيحات الأسماء المبسطة التي تحتوي على علامات غير واسعة الانتشار وتحتاج إلى قيود، إلى معالجات متباينة. كما تقترح المناقشات الحالية أن تتضمن غرفة المقاصة أعداداً محدودة من المدونات تتكون من علامة + مصطلح رئيسي. حيث يظل هذا التوسيع يندرج تحت الاعتبار كعلامات تتلقى حماية بصفتها كخدمة مطالب العلامة التجارية، لكن فقط من أجل توضيح أن المصطلح الرئيسي له علاقة وثيقة بالسوق من جوانب مختلفة، وأن أعداد المدونات الإضافية محدودة بصفة كبيرة (أي يكون العدد المميز الأعلى خمسة).

وقد تم رفع المزيد من الطلبات التوضيحية المتعلقة بضرورة توفير حماية صارمة للأسماء أو العلامات التي يحميها القانون أو المعاهدات. كما تمت حماية المعاهدات أو القوانين التي كانت متواجدة وفاعلة قبل 26 يونيو 2008. وتم تطوير القيود من أجل منع إساءات الاستخدام المحتملة. كما تم أخذ الاقتراح الخاص بإزالة القيود بعين الاعتبار وتم تحديد أنه ذو مغزى كبير في إزالة قيود الوقت من خدمة مطالب العلامة التجارية التي لها مجال واسع، لكنها تحافظ على حمايات sunrise والتي تقدم سوفاً واحدة من خلال تمييز أفضلية على أخرى. ولهذا يمكن أن يشير القسمان 3.2.3، 3.6 و 7.1.2 إلى العلامات التي يحميها القانون والمعاهدات "في الوقت الذي يخضع فيه السوق لغرفة المقاصة من أجل الإدراج".

وتعتبر معاهدة غرفة المقاصة الخاصة من أجل NGO أو المنظمات "غير الربحية" كما اقترح أحد المعلقين، غير ملائمة. كما سيختلف ما يشكل NGO أو المنظمات غير الربحية بسبب أن كون المنظمات NGO أو غير ربحية لا يعني أن أصحاب العلامات معنيين بتلقي معاملات مختلفة غير المنظمات الأخرى. حيث سيضيف هذا مستوى من التمييز يحاول كل حاملي الأسهم استبعاده كيفما أمكن.

أثارت علامة "dot-TLD" (أي "ICANN.ORG" أو "ICANN") التي يجري إدراجها في غرفة المقاصة، وجهات نظر مختلفة. فبينما لا يدرك البعض سبباً لاستبعادهم، نجد آخرين يساندون هذا الاستبعاد. ويعد الغرض الأساسي من إنشاء المقاصة هو أن تكون مكاناً لجمع العلامات التجارية. ولتحقيق أهداف IRT و STI، فقد تم الاستقرار على أن هذه العلامات التي تقوم بوظيفة العلامات التجارية، أعني أنه بالرجوع إلى المصدر، هي ذات العلامات التي ستكون مؤهلة للتضمين. وتم إنشاء العديد من طرق الحماية بغرض منع الإساءة وضمان تحقيق الطلب المحايد لمعايير التحقق بما يتضمن البيانات القابلة للإثبات بموضوعية التي تخدم فيها العلامة أغراض العلامة التجارية. وقد تم إثبات أن بقاء TLDs وحدها لا يخدم وظيفة العلامة التجارية في تحديد المصدر. فبدلاً من إبلاغ المستهلك عن "ماهية" المنتج أو الشخص الذي يقوم بصناعته فإنهم يبلغونه عن مكان شراءه. وحيث أن TLD وحدها لا تشير إلى المصدر ولأن العلامات المسموح لها بالدخول إلى المقاصة والتي تشمل TLD سوف تزيد من احتمالية التشويش والاستخدام الخاطيء والاحتتيال على المستوى الذي تم استبعادهم منه. وسوف يتدارك هذا الاستثناء أيضاً الحاجة إلى تسجيل العلامات التجارية الدفاعية.

وكانت Sunrise وخدمة مطالب العلامة التجارية موضوعاً لمعظم المناقشات. كما يود البعض أن تتاح لهم فرصة معارضة اسم المجال قبل إقراره، بينما يقترح آخرون أن تكون خدمة مطالب العلامة التجارية إلزامية أو يتم توسيعها لمرحلة ما بعد الإطلاق.

ينبغي، في البداية، ملاحظة أن دور كل من غرفة المقاصة وخدمة مطالب العلامة التجارية و Sunrise قد تمت مناقشته بالفعل من قبل IRT و STI. ولا يقدم الهدف من هذه الخدمة آلية إعاقة حيث يوجد العديد من الأسباب الشرعية وكان يريد أناس مختلفون أن يستخدموا كلمات موجودة بسجل العلامات التجارية في مكان ما بالعالم. وفي نفس السياق، لا يعد إشعار التسجيل السابق الإلزامي/سياسة الجدل مناسباً أو ضرورياً، خصوصاً في ضوء المتطلبات الإيجابية المقترحة على المسجل التي تستدل على النفع الشرعي من تطبيق TLD. علاوة على ذلك، وبدون قناعة مشتركة مع اسم مجال معين، سوف يكون من الصعب معرفة ما يتسبب في إيذاء أصحاب العلامات التجارية مثل أولئك الذين لهم الحق في طلب إعانة. ولهذا لن يفيد التوازن ولا آلية جدال حل التسجيل السابق في دور الأعباء والتكاليف في إمكانية التسجيل ومسجل النطاق.

وبالنظر إلى طلب إما خدمة المطالب أو مرحلة ما بعد الإطلاق، قررت IRT أن هذه الخدمة لن تكون إلزامية بسبب وجود آليات أخرى لمرحلة ما قبل الإطلاق بما في ذلك URS و PDDRP إضافة إلى كل المحاكم القضائية المختصة. وكما هو ملاحظ من قبل IRT "تتطلب IRT ما إذا كانت خدمة مطالب IP ينبغي أن تمتد لمرحلة ما بعد الإطلاق. وانتهت IRT إلى أنه من غير الضروري توفير خدمة IP الادعاءات بعد الإطلاق بسبب منح URS أنظمة الحماية كما وصت IRT أيضاً في هذا السياق".
هامش (6) علاوة على وجود خدمات IP للمراقبة التجارية.
<http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/irt-final-report-trademark-protection-29may09-en.pdf>

وتتطلب STI أيضاً في إمكانية إيجاد خدمة مطالب العلامة التجارية و Sunrise الإلزامية. كما تم اعتبار أن سجلات gTLD مطلوبة من أجل واحد أو أكثر. بينما لا يوجد برنامج معين يمكن أن يمنع السلوك المشين، فإنه لا يوجد أيضاً برنامج يمكن أن يوفر طبقة من الحماية الإلزامية لم تكن مطلوبة من قبل لمشغل gTLD. كما يوجد عدد من الحقوق لمرحلة ما بعد الإطلاق تعتبر متاحة لأصحاب العلامات التجارية، من أجل توسيع gTLD أو تسجيل اسم المجال حيث تحدث مثل هذه التسجيلات أضراراً يمكن تداركها.

الخدمات السابقة لغرفة المقاصة

ملخص التعليقات

RPM واعتبارات امتيازات العملية. وبقصد منع الصراعات بشأن ممولي RPM في المستقبل ينبغي إضافة هذه الأساليب إلى الوحدة 5: "ينبغي على كل من ممولي RPMS وغرفة المقاصة الخاصة بالعلامات التجارية أن يشيروا إلى ما إذا كانوا ملزمين أو يقبلوا الحفظ ذو الصلة بامتيازات وصف حقوق آلية الحماية". *EnCirca* (9 ديسمبر 2010).

فربما يقود توفير خدمة معاونة من قبل غرفة المقاصة إلى فقد الثقة في البيانات التي تقدمها غرفة المقاصة. حيث ينبغي أن تكون أية بيانات تقدمها غرفة المقاصة ملكاً لها وتستخدم لأغراض فردية بالتعاون مع تطبيقات gTLDs. *تلسترا* (23 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

يقدم دور غرفة المقاصة أحدث النسخ من الدليل والتي تتبنى أهداف IRT كما هي معتبرة من خلال STI والتي تؤكد أن ممولي غرفة المقاصة لم يحصلوا على أية ميزة تفضيلية دون منافسي الخدمات الإضافية الآخرين. ولهذا، سوف يسمح تغيب الرخصة عن صاحب العلامة التجارية وعن قاعدة بيانات غرفة المقاصة فقط بامتلاك البيانات من أجل أغراض تطبيق خدمة غرفة المقاصة. كما سيتم انتخاب الممولين من خلال مزيدة مفتوحة، وسيتم اعتبار أية بيانات إضافية تؤثر على كونه ممول نزيه أو تؤثر بأية صيغة على تنافسية الآخرين. وسيتم الكشف عن معلومات ذات صلة بالموضوع وتقييمها.

نظام التعليق السريع الموحد (URS)

النقاط الرئيسية

- تظل توصيات IRT سليمة كما هي:
 - يوسع مقترح URS الحالي أنواع العلامات التجارية التي يمكن أن تستخدم URS للعلامات التجارية الموثقة من المقاصة المحمية بموجب معاهدة أو قانون وتلك الموثقة من المحاكم.
 - تبني IRT المقترح و STI إثبات المصادقية الواضحة والمقنعة.
 - تبني IRT المقترح و STI نظام التعليق كعلاج.
- قد يتم تقصير نماذج الشكوى إلى أقل التكاليف المتوقعة.

عام

ملخص التعليقات

جدير بالذكر أن URS هي أداة قوية لمالكي العلامة التجارية في الحالات حيث يكون هناك تقسيم فعلي وواضح لحقوق العلامة التجارية. *Demand Media* ديماند ميديا (!إعلام الطلب) (8 ديسمبر 2010).

ولا يمكننا التأكيد بشكل قوي كفاية على أن URS كما هو موضح في الدليل ليست المتصورة في الأساس من IRT. ويجب إعادة التعرّيج على مقترح IRT الأصلي لمعالجة ذلك الموقف. *هوجان لوفيلز* (9 ديسمبر 2010). *Adobe Systems*.
أنظمة أدوبي (10 ديسمبر 2010). *INTA* (14 يناير 2011).

وهي تظل قضايا إجرائية خطيرة وأسئلة غير متوقعة النهاية حيال URS والأهلية العملية لها على الهيئات التي قد تختار إدارة هذا النظام. تحتاج تلك الأمور إلى التحديد قبل إمكانية التصويت على موافقة URS. يجب على ICANN تضمين NAF في المناقشات المتعلقة بتنفيذ URS قبل الموافقة النهائية. NAF (8 ديسمبر 2010).

التسجيل الممتد المشتمل على المخاطر التي تؤثر على فعالية وكفاءة URS إلى الحد الذي يمثل فقدان القصد الأساسي من وراء WIPO ومقترحات IRT. وعدم التوازن المشكل في هذه المزايا مثل: تعيين المجلس حتى في الحالات الافتراضية؛ والتحقق من المجلس للدفاعات المحتملة؛ وإمكانية الاستئناف خلال عامين من نظام إثبات المصادقية الافتراضي والعالي وعدم التأكيد للنتائج (العيب المحتمل والتفكير في المراقبة للصيقة)؛ واستخدام تسجيل رابط اليقين غير الحقيقي واستخدام وتحديد العلامات التي تشكل أساساً لدعاوى URS سواء للمراجعة الواقعية المعروفة أو العلامات المصدقة من المقاصة (مع تضمينات الوقت والتكاليف)؛ ومتطلبات الشفافية الواضحة والخيار المتاح لإعادة التقديم واحتمالية حالات الاستئناف والإطارات الزمنية الهامة. وعلاوة على ذلك هناك قيود غير محددة على الكلمات ومشكلات اللغة التي تؤثر على فعالية الإشعار والغموض الذي يلف لغة الشكوى والإخفاق في توقع خدمات الخصوصية/البروكسي والرسوم غير القابلة للرد للعيوب الإدارية الصغيرة والإشعار الافتراضي عبر نشره قبل إشعار الشكوى من خلال النشر وحالات تمديد الوقت غير الكافي والمنطق غير الواضحة لطبقة الاستئناف والمفهوم غير الواضح لشهادة المجلس والافتقار إلى التكافؤ والتعادل في العواقب والنتائج لحالات تسجيل الإساءة المتكرر والمزود غير الواضح المنتبج للالتزامات التي تضمن سلوك المسجل. مركز WIPO (2 ديسمبر 2010). IACC (9 ديسمبر 2010). هوجان لوفيلز (9 ديسمبر 2010). MarkMonitor مارك مونيتر (9 ديسمبر 2010). مؤسسة الأخبار (9 ديسمبر 2010). NCTA (10 ديسمبر 2010). MARQUES/ECTA (10 ديسمبر 2010). CADNA (10 ديسمبر 2010). BBC (10 ديسمبر 2010). RE/MAX (10 ديسمبر 2010). Verizon فيرايزن (10 ديسمبر 2010). IHG (10 ديسمبر 2010).

كما حددت BC في التعليقات الأولى فإن URS ليست عملية سريعة وتدوم طويلاً كاستخدام UDRP بإثبات المصادقية العالي مع توفير تأكيد بسيط. BC (6 ديسمبر 2010). IACC (9 ديسمبر 2010). هوجان لوفيلز (9 ديسمبر 2010). MarkMonitor مارك مونيتر (9 ديسمبر 2010). AT&T (10 ديسمبر 2010). تلسترا (23 ديسمبر 2010).

لا يجب تعيين المجالس في الحالات الافتراضية. يجب تأسيس الإخبار الكافي لمنع العيب. MarkMonitor مارك مونيتر (7 ديسمبر 2010).

التفاصيل وتشغيل URS يجب تقييمه بعد فترة تجريبية لضمان أنه يلبي الغرض المقصود منه في أن يكون سريعاً وكافياً وعادلاً. تلسترا (23 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

يستمر URS في كونه موضوع التعليقات من العديد من أصحاب المصلحة. هناك البعض الإطراء والاستحسان لـ RPM الجديد وآخرون عبروا عن اهتمامهم في كونها غير فعالة أو ببساطة مختلفة جداً عن ما تم اقتراحه من IRT. يتم النظر بعين الاعتبار إلى كافة التعليقات في تطوير مقترح URS الحالي.

وقد تمت مراجعة مقترح IRT من STI مع تعديل بعضها ولكن المفهوم URS لم يتم الاعتراض عليه. يخضع المقترح إلى مزيد من التعليقات العامة وتعتبر التعديلات نتيجة مباشرة لهذا التعليق. في حين تقترح التعليقات أن المقترح الحالي مختلف على نحو درامي عن مقترح URS IRT فإن العديد من توصيات IRT تظل على حالها في الإصدار الحالي لـ URS أو حالات حماية العلامة التجارية المحسنة. كما في بعض الأمثلة:

- وقت الاستجابة هو ذاته - 14 يوماً (يقدم الإصدار الحالي تمديد لفترة واحدة فقط لا تزيد عن سبعة أيام في حالة وجود النية الصادقة واستندت إلى يقين جيد).

- أي من العلامات التجارية يمكن أن تشكل أساساً لدعوى URS لتوسيعها أكبر من URS الحالي بمقترح IRT – يتطلب IRT التمويل الذي ينطبق عليه اسم النطاق أو يشبه على نحو مربك العلامة التي يستحوذ عليها

- المشتكى كتسجيل علامة تجارية أصلية صادرة من الدائرة القضائية التي تعقد حالة تحقق واقعية قبل التسجيل ويوسع مقترح URS الحالي من العلامات التجارية المتحقق منها بالمقاصة والعلامات المحمية بموجب معاهدة أو قانون وتلك التي متحقق منها بالمحكمة.
- إثبات المصادقية هو ذاته – دليل واضح ومقنع.
- مطلب عرض اليقين المشكوك فيه هو ذاته – يجب تسجيله واستخدامه بيقين مشكوك فيه.
- والحقيقة أن التحقق المطلوب حتى في الحالات الافتراضية هو ذاته.
- والوقت اللازم للمجلس لتقديم القرار محدود على مقترح URS الحالي (لفترة (3) ثلاثة أيام لا تزيد عن أربعة عشر (14 يوماً) – ولا توجد تقييدات مقترحة من IRT.
- والمعالجة هي ذاتها - التعليق.
- طول فترة التعليق بمقترح URS الحالي يمكن تمديده بمواقع عام بعد انقضاء التسجيل الحالي – ولا توجد احتمالية عن ذلك التمديد بمقترح IRT.
- والنية السيئة التي يتم تحديدها هي ذاتها – قضية إساءة واضحة.

كما أن التغييرات التي يتم تنفيذها يكون لها ناتج الإدخالات من العديد من أصحاب المصلحة وتعكس موازنة حقوق حاملي العلامة التجارية وحالات التسجيل الشرعية التي قد تحدث للتمتع بأسماء نطاق مسجلة قد تتضمن علامة تجارية من مكان ما في العالم.

الأسئلة حول طريقة بدء الشكوى سواء في النموذج والدفاعات التي يجب مراجعتها واللغات التي تعقد بها تلك الإجراءات أمور تم طرحها وتحديدها خلال فترات التعليق العامة المختلفة. وفي كل مرحلة من المراجعة يتوجب أن تكون النية نحو تقديم آلية حماية حقوق سريعة توجه مباشرة نحو الحالات الأكثر وضوحاً لإساءة العلامة التجارية. يتوقع تحقيق طبيعة الإجراءات إلى هذا الوضع.

المناقشات مستمرة ومراجعات تفصيل التنفيذ الإضافي أمور يتم وضعها على سبيل المثال إنشاء نموذج شكوى تقلل من حدود الكلمات 5000 إلى 500 كلمة. وقد لا يتم تحديد مقدار 500 كلمة على المجيب حيث سيطلب المجيب بوصف الأساس الشرعي عند تسجيل اسم النطاق. وحدود كلمات المجيب سيتم تقليدها من 5,000 إلى نسبة أقل يحتمل أن تكون 2,500 كلمة من أجل تقليل متطلبات الوقت للتحقق من العملية وبالتالي تحسين الظروف للتكاليف الخاصة بالعملية. (تذكر أن الأغلبية العظمى للحالات يتوقع أن المدعى عليهم لن يجيبوا أصلاً).

إجراء تلك التغييرات على نموذج الشكوى يتسق مع مقترحات IRT و STI. ومجالات IRT الأكدية المقترحة يتم تضمينها بنموذج الشكوى و IPC قد اقترحت 500 كلمة إضافية للصندوق النصي بلغة مبسطة. يتسق مقترح STI مع توصيات IRT. STI اقترحت: "يجب أن يكون نموذج الشكوى بسيطاً ومصاعاً ما أمكن. يجب وجود حدود مسؤولة على الشكوى والرد. يجب على الشكوى أن تسمح بمساحة لبعض التفسير ويجب أن لا تكون مجرد صندوق تعليم." سيتم استكشاف التوصيات النهائية وتحديدها قبل إصدار دليل مقدم الطلب النهائي.

كما أشارت GAC كذلك إلى إمكانية تقديم ICANN بعض توصيات التنفيذ لـ URS والتي سيتم تحديدها خلال استشارات GAC والمجلس في بروكسل وخلال اجتماع ICANN العام في مارس.

كما أن هناك بعض الأسئلة الأخرى المحددة حول المظاهر العملية للإجراءات التي سيتم تحديدها بالأقسام أدناه.

الإجراءات

ملخص التعليقات

الفترات الزمنية

يجب تنفيذ URS بحيث تكون أسرع من UDRP. MarkMonitor مارك مونيٲور (7 ديسمبر 2010).

فيما يتعلق بالمراجعة بعد عام واحد لـ URS بعد أن تتم فإن حالات تدفق القيود لمقترح URS الحالي مرخصة كما أنه من غير الجيد السماح بما سيكون فعالا دون شك قبل تحديدها. NCTA (10 ديسمبر 2010).

وقت الاستجابة

لا يوجد تفسير حول سبب قصر وقت الاستجابة من 20 يوما إلى 14 يوما. جدير بالذكر أن فترة 14 يوما غير عادلة للأفراد ممن لا يتوقعون إشعارات URS وقد لا يعرفون حيال عملية URS. وهو يتعارض مع 4.3 التي تنص على أن الإشعارات يتم إرسالها عبر البريد المسجل الذي يختلف في وقت تسليمه كثيرا خالصة عند التسليم الدولي. يجب مطالبة مزود URS بضمان التسليم خلال إطار زمني محدد (مثلا باستخدام خدمات البريد الجوي السريع) التي ستقدم كذلك إيصال التسليم. ثم يجب أن تبدأ فترة 20 يوما لتقديم الإجابة إلى URS وقت تسليم البريد الورقي. وعلاوة على ذلك فإن إشعار المسجلين عبر البريد الإلكتروني غير موثوق. حيث لا يوجد ضمان لتسليم البريد الإلكتروني نظرا لإمكانية أن تقوم مرشحات البريد الإلكتروني المزعج بالتعامل مع البريد على أنه بريد مزعج والعبث طوال فترته وما إلى ذلك. بي. فاندني وال (النموذج 5، 24 نوفمبر 2010). NCUC (10 ديسمبر 2010).

يجب استعادة وقت الاستجابة 20 يوما لـ URS أو الدليل الشامل وتقديمه فيما يتعلق بأسس طلب 7 أيام "بقيين جيد" لمنح تمديد الوقت. ICA (9 ديسمبر 2010).

أخطأ المجلس في التقليل الكبير لوقت الاستجابة من 20 إلى 14 أيام. حيث أن هذا القرار غير مسبب وهو ضد أن المجلس لا يقود السياسة فيما عدا حين تعذر المجلس في الوصول إلى توافق. STI تصل إلى التوافق العام خلال فترة 20 يوما. وهي كلها مسببة وتوفر ضبط حدود كلمات الشكوى عند 5,000 كلمة. إيه. جرينبيرج (9 ديسمبر 2010). ALAC (10 ديسمبر 2010). إيه. جرينبيرج (10 ديسمبر 2010).

إن فترة الاستجابة 14 يوماً تعتبر غير كافية للمقدمين بأن يحصلوا على محامي، وهي غير متنسقة مع ضمان استلام المسجلين للإشعار الفعلي للشكوى. والوقت اللازم للاستجابة يجب أن يوظف على عمر اسم النطاق -14 يوماً + 5 يوم x عمر النطاق بالأعوام (مثلا المسجل قد يحصل على 5 أيام إضافية للاستجابة لكل عام بعدم تسجيل اسم النطاق). وقد يؤدي ذلك إلى إحضار الشكاوى بطريقة مناسبة زمنيا - أي خلال العام الأول. ملاحظة: ملاحظة: URS القسم 9.6 غير متناسق - يتحدث عن فترة استجابة تبلغ 20 يوما. جي. كيريكوس (13 نوفمبر 2010).

تصحيح وقت الفحص (9.6). يحتوي هذا القسم على الإطار الزمني القديم. والإطار الزمني الجديد هو 14 يوما. NAF (8 ديسمبر 2010).

حدود صفحة URS

يجب أن يكون حدود الكلمات أقل من 5,000 كلمة للشكاوى والاستجابة. قد يكون من المساعد كثيرا فرض حدود على الصفحة في العرض. NAF (8 ديسمبر 2010). هوجان لوفيلز (9 ديسمبر 2010).

يجب تقليل حدود الكلمات إلى أقل رقم ممكن مثلا 500 كلمة. IPC (9 ديسمبر 2010).

تقليل الطول المسموح للمرافعات لجعل التحديد أسهل للقائم بالفحص ما يقلل الرسوم إلى أقل مدى متوقع مع إعداد قرارات على المدى القصير. NAF (8 ديسمبر 2010).

المراجعة الإدارية.

الإجبار على الصرف لسهولة تصحيح أخطاء الوقت الضائع. يجب السماح للأفراد بتعديل الشكوى للتوافق مع بدلا من طلب الصرف وإعادة التقديم. كما هو مكتوب في الوقت الحالي فإن تلك القواعد لن تجعل الأشياء أسرع وستقلل من النفقات. **NAF (8 ديسمبر 2010).**

إنه أمر يتعلق بالعدالة الأساسية للسماح بالرد على الاستجابة ومع ذلك يمكن إلى جانب القائم بالفحص إجراء الاستنتاجات من الحالات المهملة ما أمكن. لا يقدم UDRP أي تحقق من التوافق للإجابة والرد. لا يجب إلزام المزود بترجمة كافة المستندات - فمن المنطقي أن يمررهم على المجلس الذي يتحدث اللغة ذاتها. إضافة إلى أنه نظرا لتوجيه كل تلك التقديمات إلى القائم بالفحص سواء كانت هناك شكوى أم لا (URS 5.6) تنص على أن المزود سيقوم بفحص حالات النقص ولكن لا يقول شيئا حول ما إن كانت الدعوى أو الرد لا يمثل شكوى) وستستخدم مراجعة النقص فقط الوقت الإضافي والقدرة الإضافية على العملية. **NAF (8 ديسمبر 2010).**

الرسوم.

هذه القاعدة لها تأثيرها على تمديد وقت القضية. من المحتمل أن هناك عدد كبير من المدعى عليهم سينتظرون إلى فترة 30 يوما كاملة بعد تحديد الرد بذلك يزيد من متوسط الوقت للقضية ضمن URS وفق ما هو معارض من UDRP. **NAF (8 ديسمبر 2010).**

لا يجب السماح بالإجابة المتأخرة تحت أي ظرف دون تقديم رسوم وتوقيت الرد المتأخر على الدعوى يجب تحديده ويسمح فقط عند عرض السبب الجيد. **NCTA (10 ديسمبر 2010).**

يجب وجود رسوم يدفعها عند تأخر الرد أو لا يوجد حافز للتعامل مع الأمر بطريقة مناسبة زمنيا. **BBC (10 ديسمبر 2010).**

يجب أن تكون هناك رسوم لتقديم الرد على الشكوى. **LEGO ليغو (11 يناير 2011). VKR (12 يناير 2011). Arla Foods آرلا فودز (11 يناير 2011). Vestas فيستاس (11 يناير 2011).**

يجب على مجلس ICANN تشجيع مزود URS على تقديم الرسوم المخصصة للشكاوى التي يتم التحقق منها من المنظمات التي لا تهدف للربح/NGOs. **P-NPOC (1 ديسمبر 2010). الصليب الأحمر (9 ديسمبر 2010).**

URS 1.2 (د). والكلمة "يجب" بدلا من "وجب" إن كان مطلب الشكوى يتضمن نسخة من معلومات Whois المتوفرة حاليا. **NAF (8 ديسمبر 2010).**

مشكلات ترجمة الإنجليزية (4.1). هل لغة مسجل النطاق المفترضة هي اللغة المستخدمة في الدولة المدرجة لمسجل النطاق ب-Whois؟ إذا كانت Whois تتمتع بخصوصية فهل يتم الاستعانة بخدمات الخصوصية؟ إذا تعذر على المدعي عليه قراءة الشكوى لكونها باللغة الإنجليزية فهل يتم طلب توضيح للوثيقة مع كونها ليست من وظائف المزود أن يترجم الشكوى (فقط الخطابات بالإنجليزية وليس الشكوى ذاتها). هل تقبل الدعوى إذا كانت لغة خلاف اللغة الإنجليزية؟ **NAF (8 ديسمبر 2010).**

الإشعارات (4.3). يجب توضيح هذا القسم في حالة التطبيق على كل الإشعارات بموجب القاعدة 4 وليس لكل المراسلات حول القضية. كذلك إذا أدرجت Whois خدمة الخصوصية فهل يكون المزود في حاجة إلى تنفيذ أي شيء يتعلق بالإشعار؟ **NAF (ديسمبر 2010).**

حدود الوقت -- الاستثناءات (URS 4). يجب أن تتضمن حدود الوقت استثناء العطلات/نهايات الأسبوع أو يجب أن يمنح المزود سلطة تقديم القواعد التكميلية التي تساعد على إدارة مشاحنات القضية بسلاسة. **NAF (ديسمبر 2010).**

إدارة القضية.

التصريح/ عرض حافز للمزودين ممن يستخدمون المنفذ الكامل عبر الإنترنت/تداخل إدارة القضية (المكمل بإشعارات ورقية/ فاكس بتوقيت البدء) التي تعمل على انسيابية العملية واستلام المستندات. *NAF* (8 ديسمبر 2010).

النظير بعين الاعتبار للخطوات التالية وماهيتها إذا لم يعلم مشغل السجل المزود بالفصل بطريقة مناسبة تراعي التوقيت الزمني. ما مقدار انتظار المزود للمتابعة (في حالة التوجيه بالمتابعة). قد يحدد مستند الممارسات الأفضل الذي يرافق *AG* ذلك من التوقيت. *NAF* (8 ديسمبر 2010).

URS 1.2 (د). والكلمة "يجب" بدلا من "وجب" إن كان مطلب الشكوى يتضمن نسخة من معلومات *Whois* المتوفرة حاليا. *NAF* (8 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

الوقت الذي تكون فيه متابعة *URS* تتخذ مكانها وتكون خاضعة للتعليق الشامل. في حين تأييد البعض لفترة استجابة 20 يوما واعتراض التغيير الأخير إلى فترة استجابة 14 يوما فإن العديد من التوقيات المقترحة يجب أن تكون أقصر من 14 يوما. في معرض الاستجابة للتعليقات العامة الهامة فإن المجلس أقر تقصير فترة الاستجابة من 20 يوما إلى 14 يوما مقترحة من *IRT*. والإصدار الأحداث من *URS* يعكس هذا التغيير. (انظر

<http://www.icann.org/en/minutes/resolutions-25sep10-en.htm#2.6>)

إلى المدى الذي تتعلق به الاهتمامات حول التوقيت المستغرق في التسجيل للحصول على إشعار وإعداد الدفاعات المطلوبة فإن تمديد الوقت لسبعة أيام أمر يمكن تحقيقه في حالة توفير اليقين الجيد لتوفير ذلك التمديد. وعلاوة على ذلك فإن تحديد الشكاوى لمصالح العلامة التجارية قد اقترح نموذج للشكوى ضمن حدود كلمات تبلغ 500 كلمة واضحة ويجب تبسيطها للجهود المطلوبة للاستجابات. وأخيرا وفي ضوء التحرر من النواحي الافتراضية وكون ذلك يمثل ظاهر تلقائيا عند تقديم استئناف أو استجابة خلال فترة عامين فيجب أن يكون هناك اهتمام بالرد الأولي ضمن حدود 14 يوما.

لا توجد عملية يمكن أن تحدد القضايا الواضحة الخاصة بالإساءة والموازنة بين الحقوق لمسجل النطاق يمكن أن يتم اتخاذها فوراً. حامل العلامة التجارية ومسجل النطاق كل منهما يتعين توفير الفرصة له لتقديم موافقهم ويجب توفير الحقوق الخاصة بهم لتقييم الحالات. الإجراءات المحددة حاليا لمحاولات *URS* لموازنة كل الاحتياجات وتوقيت تقديم الشكوى والرد والمراجعة الفورية واتخاذ القرار الفوري أمر مقصود ليعكس سرعة القرار مع ضمان سماعه. وفقرات الإشعار يقصد منها على نحو مشابه أن توفر التوازن المطلوب للتأثير. ولا توجد طريقة واحدة للخدمة تمثل الدليل العبثي. يمكن عدم الرد على البريد الإلكتروني كما أن البريد العادي يستغرق وقتاً. التعرف على اهتمامات وحالات كل طريقة من طرق الخدمة يجب تسليم العملية بالبريد الإلكتروني وعبر الفاكس لزيادة احتمالية وصول الإشعارات بالفترة الزمنية المناسبة.

وقد تم الإشارة إلى أن وقت الرد لفترة 14 يوما في حاجة إلى دمجها في أقسام أخرى من الدليل لجعل الفقرات الزمنية متسقة مع (أي القسم 9.6) المتوافق. شكراً لكم.

في ظل اعتبار التعليقات الخاصة بطول الشكوى والدعوى يرجى التعرف على تحليل القسم "عام" أعلاه.

على الرغم من اقتراح البعض أن التخلص من الشكاوى لا يتوافق مع متطلبات مجرد مضيعة للوقت وأن السماح بالتعديل أمر غير عاجل لمسجل النطاق المؤهل كذلك للقرار الفوري. والهدف من *URS* هو إصدار قرار فعال وفوري إذا كانت الشكاوى لا تلبى المعايير مع التخلص منها.

وكلا الاتهام والدعوى يجب أن يتم التحقق منهما للتعرف على مدى توافقهما. اقترح أحد التعليقات أنه من غير العادل مراجعة الردود للتعرف على التوافق بسبب أن المدعى عليه يجب السماح له بالرد بأية طريقة يرغب بها. في حين يكون المدعى عليه غير مهوم بالرسوم للمساعدة في تحديد أية دفاعات أو حقائق من شأنها أن تبطل الدعوى ذات اليقين غير الحقيقي فإن

المتطلبات الإجرائية يجب أن تظل ملتزمة للعملية لتبقى فعالة وعادلة لكافة المشاركين بها. من غير المتوقع أن يعوق التحقق من التوافق بأية طريقة من إمكانية المدعى عليه من تأكيد الدفاعات القانونية لأي دعوى.

علق البعض على الرسوم اللازمة للبدء أو الرد على إجراءات URS. كما تم التحديد سابقاً بالدليل فمن المتوقع أن يحدد المزود ذلك بالتوافق مع هدف URS لتكون RPM فعالة من حيث التكلفة وهي تقريبا 300 دولار أمريكي. في ضوء رسوم الرد اقترحت IRT أن تكون واحدة ولكن STI اقترحت أن يكون ذلك فقط في حالة التقديم المتأخر (30 يوما بعد تاريخ الاستحقاق). فقرة STI ما تم قبوله حيث تتفق مع طبيعة السرعة والفعالية لتكلفة RPM.

تم كذلك اقتراح أن يتم توفير خصم للشكاوى من التحقق من المنظمات التي لا تهدف للربح أو NGOs. ما يشكل المنظمة التي لا تهدف للربح قد يكون صعب التحديد على أساس سهل لذلك فإن تحديد ذلك يعتبر جوهريا جداً لعلاج URS. والكل في النهاية واحد سواء تحمل هذا الخصم وطريقة تطبيقه فإنها ستترك للتصرف الأساسي من المزود. يتم دفع الرسوم مباشرة إلى المزود وليس ICANN بحيث لا تكون هناك رسوم قد تتحملها ICANN.

طريقة تقديم الإشعار واللغة التي يجب تقديم الإشعار بها خاضعة للتعليقات كذلك. وقد تم اقتراح تعديل القسم 4.3 لتوضيح تطبيقه فقط على القسم 4.

كل الإجراءات اليومية لم يتم توضيحها بالدليل بما يتضمن تلك المتعلقة بالترجمات. وسيتعامل المزود مع الإجراءات والقواعد الإضافية. من المتوقع أن تتضمن تلك الإجراءات ما يحدث إذا لم يعلم مشغل السجل عن القفل في الوقت المناسب إلى جانب طول الوقت الذي ينتظره المزود للمتابعة (في حالة التوجيه بالمتابعة). ومع ذلك فإن الاقتراح الخاص بعدم تضمين العطلات أو الأجازات في إجراءات URS الخاصة بالوقت لن يكون بالإمكان العمل بها لتوفر عدد العطلات المعروفة في أنحاء العالم. تشير المناقشة العامة إلى أن 14 يوم من أيام التقويم هي فترة مناسبة للرد.

وكل اقتراحات تغيير الكلمات المجددة سيتم النظر إليها بعين الاعتبار وجعلها مناسبة. شكراً لكم.

الواجب والتقييم والمعايير

ملخص التعليقات

أسس الشكوى. يجب أن تتوافق URS مع تطورات فقرة DRS حول العالم. كما يجب أن تكون أسس الشكوى بذات الاسم المسجل أو المستخدم بيقين جيد. يجب كسر الرابط إلى UDRP. MARQUES/ECTA (10 ديسمبر 2010).

عبء الإثبات.

جدير بالذكر أن URS ضعيفة في عبء الإثبات الذي يكون عبءه على مالك العلامة التجارية لإثبات أن مسجل النطاق ليس لديه مصلحة قانونية في اسم النطاق هذا. LEGO/ليغو (11 يناير 2011). VKR (12 يناير 2011). Arla Foods أرلا فودز (11 يناير 2011). Vestas فيستاس (11 يناير 2011).

من غير الواضح كيفية تلبية عبء الإثبات هذا (دليل واضح ومقنع) ضمن نموذج الشكوى التي هي "بسيطة وذات صياغة جيدة ما أمكن". كما أن هناك توتر بين الاستعلام عم المعيار الأعلى للدليل وسلاسة العملية عبر تقليل الأدلة المطلوب تقديمها من مالكي العلامة التجارية. تتطلب هذه القضية مزيد من الأخذ بعين الاعتبار ويجب توفير مزيد من التوجيه فيما يتعلق بكيفية التوجيه لجعل مالكي العلامة التجارية قد يلبون تلك المعايير. تليسترا (23 ديسمبر 2010).

تعاني URS من عبء الإثبات الكبير أكثر من UDRP. MarkMonitor مارك مونيتر (7 ديسمبر 2010).

الدفاعات. المقترح يعبر عن دفاعات إضافية لوجهة نظر واحدة (DAG 4.0) من سياسة حل النزاع من Nominet ولكنه يخفق في تضمين الافتراضات التي تدعم العثور على الإساءة. بشكل نظري فإن كل التغييرات التي تمت منذ بدء العمل بمقترحات RPM تجعل من الصعب الاستفادة من امتياز متابعة URS. NCTA (10 ديسمبر 2010).

التقييم.

يجب مراجعة لغة القسم 1.2 و.1 كما يلي: "أن (1) هو مسجل و(ليس ما تم التقدم لأجله فقط)؛ وكان من خلال فترة تقديم للمعارضة ذات الصلة المطبقة بدولة التسجيل وغير خاضعة لإجراءات التعليق أو الإبطال أو الإلغاء وقيود الاستخدام؛" هناك ملاحظة جديدة يجب إضافتها لتظهر بصحتها "قيود الاستخدام": "سيكون من الكافي لمالك الحقوق أن يتم عمل توضيح بسيط للاستخدام." ملاحظة 1 يجب حذفها (مستفيضة حالياً). وتهدف هذه المراجعة، التي تتطلب استخدام العلامة التجارية للدخول إلى قاعدة بيانات المقاصة، لخلق تأهيل عال لتخطي العقبات بما يكفي لاستبعاد العشوائية الإلكترونية التي تسعى لتسجيل مصطلحات في المقاصة دون وضع عقبة عالية لا يمكن لأصحاب الحقوق المشروعة أن يتخطوها. BC (6 ديسمبر 2010).

قسم URS 1.2 (و) (1) يجب إزالتها كمرجع لتقييم الأسس ذات الصلة وتقييم إثبات الاستخدام. IPC (9 ديسمبر 2010).

ونحن نحفز ICANN على التخلص من التمييز على أسس التقييم الواقعي بسياق URS. هوجان لوفيلز (9 ديسمبر 2010). LEGO ليغو (11 يناير 2011). VKR (12 يناير 2011). Arla Foods أرلا فودز (11 يناير 2011). Vestas فيستاس (11 يناير 2011).

يتطلب "استخدام" المقترحات الحالية التقليل الشديد في عدد العلامات التي ستكون مؤهلة للحماية بموجب URS. وهذا التغيير هو مثال آخر للعملية التي يتم التقدم بها بدون توفر الفرصة الكافية للإدخال الهام ومراجعته. NCTA (10 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

علق العديد من المعلقين على عبء الإثبات بـ URS. اقترح البعض أن الدليل الواضح والمقنع أمر ناسب تماماً بينما ادعى آخرون أن عبء الإثبات طلب حاسم جداً. والقص من URS هو تحديد أشد حالات الإساءة وضوحاً. وبالمثل فإن عبء الإثبات أمر مناسب تماماً. وقد بدأت IRT القضايا ذات الصلة غير المناسبة لقرار URS. (انظر الصفحة 34 من التقرير النهائي لـ IRT الموجود على الرابط <http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/irt-final-report-trademark-protection-29may09-en.pdf>). وبافتراض توفر التوجيه فإن المعيار الواضح والمناسب والمقنع أمر ضروري. في الوقت ذاته تم تقديم اقتراح يقضي بأن تضمين الدفاعات يغير على نحو ما من العبء ويزيد من صعوبة الانتشار. ولا توجد من الدفاعات المدرجة ما هي مطلقة ولا تؤكد افتراضاً نيابة عن مسجل النطاق. وهي تنوي تقديم إشعار للمدعين بما سيشكل حالات الإساءة الواضحة وما لا يشكل ذلك. ولا توجد افتراضات لأي طرف.

نوع العلامة التجارية الذي قد يشكل أساساً للدعوى ويخضع للتعليق. احتج البعض أن مطلب التقييم الواقعي يجب إزالته. في حين أن أدوات الحماية المقدمة لمجموعة العلامات التجارية المحددة – حتى أكبر من URS المحددة – ويجب ملاحظة أنه منذ تصميم URS لعلاج الحالات الواضحة للتقسيم على أساس سهل وتحدد URS بأن التسجيل المحدد أو العلامات التجارية المحمية ستكون مناسبة للمراجعة بمتابعة URS. كما أشارت IRT بالتقرير النهائي في الصفحة 38 من "إدراك IRT أن معيار الإدخال للاستفادة من URS أكثر تحديداً من المعيار المقدم بـ UDRP التي تسمح بمتابعة الدعوى للاستناد إلى المتابعة لأي علامة تسجيل حقوق العلامة التجارية أو حقوق القوانين المشتركة. وبطبيعة الحال يجوز أن يواصل الأطراف الذين لا يسمون بمعيار أعلى مقترح للإدخال لاستخدام URS الاستمرار في تقديم الشكاوي بموجب URDP أو بالمحاكم وفقاً لما تقتضيه الضرورة. (انظر <http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/irt-final-report-trademark-protection-29may09-en.pdf>)

أصدر المجلس قراراً مؤخراً يوجب تنفيذ تلك العلامات للمراجعة لتضمينها بمقاصة العلامة التجارية وتشكيل أساس URS. (انظر <http://www.icann.org/en/minutes/resolutions-25sep10-en.htm#2.7>) في هذا الصدد حدد لمجلس ذلك،

التقييم الواقعي: سوف يقدم دليل مقدم الطلب وصفاً واضحاً لعملية "التقييم الواقعي" أثناء القيام بعملية التسجيل، وسيحتفظ على الأقل بما تتطلبه المراجعة الواقعية للعلامات من أجل أن يضمن حمايتها تحت مظلة خدمات sunrise والاستفادة من URS، ويمثل كل منهما فائدة محددة لصالح حاملي العلامة التجارية. وعلى وجه الخصوص، تعد

عملية التقييم، سواء تلك التي تتم أثناء عمليات التسجيل أو من قبل أحد مزودي خدمة التحقق، ضرورية حيث تعتمد على الأسس المطلقة واستخدام العلامة. وللتقييم الواقعي الخاص بعمليات تسجيل العلامة التجارية ثلاثة متطلبات رئيسية: (1) التقييم على الأسس المطلقة - لضمان أن العلامة التي تم تقديم الطلب عليها تصلح فعلاً كعلامة تجارية؛ (2) التقييم على أسس نسبية- لتحديد ما إذا كانت العلامات المحفوظة سابقاً قد تعيق عملية التسجيل؛ و(3) تقييم الاستخدام - لضمان أن العلامة التي تم تقديم الطلب عليها قيد الاستخدام الحالي. وتتطلب المراجعة الواقعية التي قام بها مزود خدمة التحقق للمقاصة ما يلي: (1) التقييم على أسس مطلقة و(2) تقييم الاستخدام.

أشار البعض أن الصلاحية المطلوبة من أجل الاستخدام ربما تسفر عن مناهضة معيار المشاركين في معيار التسجيلات. وكما تمت الإشارة إليه سابقاً، فإنه من غير المرجح أن تؤدي هذه المتطلبات إلى مناهضة محتملة. وبخصوص الدولة، يعتبر الغرض من تحقيق صلاحية الاستخدام هو تقديم آلية تحدد الحصول على نفس النوع من الميزة من خلال استخدام RPM معين ومقيم بحزم في نفس المستوى.

وفي حين يجب التحقق من العلامات لاستخدامها من أجل العمل على أساس متابعة URS فإن مزود خدمة التحقق من المقاصة أو أي مزود آخر ربما سيقوم بتزويد الخدمة إذا لم تكتمل بتسجيل العلامة التجارية. كما تظل التحقيقات حول ما تتطلبه الصلاحية تحت المراجعة، ذلك الاعتبار الذي سيطلب من خلاله توضيحات مبسطة من أصحاب العلامات التجارية لتحديد أن تلك العلامات قيد الاستعمال وتحت بند الاستخدام التجاري (مثل الإعلانات والعناوين ولقطات الشاشة وغير ذلك). وIRT وSTI كلاهما اتفقا في الأساس على أن التحقق من الاستخدام هو تقييد مناسب للعلامات التجارية التي تخدم أساس متابعة URS

التخلف

ملخص التعليقات

لا يجب تعيين المجالس في الحالات الافتراضية. *MarkMonitor* مارك مونيتور (7 ديسمبر 2010).

القسم الافتراضي 6 ليس له تأثير مستقل ولا أهمية عملية (مثلا كل الحالات الافتراضية تتم متابعتها إلى الفحص). إذا كان الإعلان الافتراضي مقصود منه أن يكون له تأثير مستقل يحتاج إلى تحديده بوضوح. *NAF* (8 ديسمبر 2010).

اعتبار التخلص من تحديد القائم على الفحص للحالات الافتراضية (التي قد تجعل القسم الافتراضي له أكثر من معنى). وسيخلص ذلك من الاستفسارات للتحديدات المتعددة للحالة الواحدة. *NAF* (8 ديسمبر 2010).

في القسم 6.2 - فإن الإعلام عبر البريد والفاكس غير ضروريين. إن تم العمل على الشكوى عبر إشعارات البريد والفاكس ولم يتم استلام رد فإن إرسال إشعار افتراضي عبر البريد أو الفاكس من غير المحتمل أن يحث على الرد. يجب أن يكون البريد الإلكتروني كافياً والطرق الأخرى تزيد التكلفة والوقت. *NAF* (8 ديسمبر 2010).

مراجعة القسم 8.4. كما هو محدد حالياً فإنه بضمن بفعالية التصرف في كافة شكاوى URS التي لا يتم تقديم أي رد لها. ويجب المراجعة عند التقديم الخاص لتعليقات *Microsoft*. *Microsoft* مايكروسوفت (9 ديسمبر 2010).

من خلال من يتم حظر المسجل من تغيير المحتوى؟ ما هي العقوبة إن قام المسجل بتغيير المحتوى؟ من يراقب تغييرات المحتوى؟ لماذا لا يمكن تغيير المحتوى خلال الفترة الافتراضية ولكن يمكن تغييره خلال فترة الرد؟ *NAF* (8 ديسمبر 2010).

القسم 6.3 يجب تحديده بقسم الاستئناف وليس القسم الافتراضي أو وضعها بقسم جديد يسمى إعادة الفتح. *NAF* (8 ديسمبر 2010).

فيما يتعلق بـ 6.4، من يمكنه تعقب ماهية عنوان IP الأصلي؟ *NAF* (8 ديسمبر 2010).

يدعوا المقترح الحالي إلى العبث والإساءة من مسجلي النطاقات. على افتراض أن الإشعار المناسب تم إعطاؤه مع غياب السبب الجيد الذي تعارض به NCTA بقوة وتسمح بالتحديد الافتراضي بأن يتم إبطاله أو مراجعته. في حالة سماح URS بمراجعة التحديد الافتراضي فإن إطار التنفيذ يجب أن يكون مختصراً ويجب مطابقة مسجل النطاق بدفع الرسوم الكبيرة. (10 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

كانت العديد من التعليقات تتعلق بالفقرة الافتراضية لـ URS ولغة التزويد التي تفيد بوجوب مراجعة كافة الشكاوى. بينما اقترح البعض أن الوضع الافتراضي يجب أن يؤدي إلى الربح التلقائي للمشتكي. وقرار تزويد الفحص حتى في حالات الوضع الافتراضي المقترحة من IRT. ومن ثم فإنها تعتبر جزءاً من مقترح URS الحالي. وسبب الفحص في الحالات الافتراضية هو ضمان تطبيق العلاج على حالات الإساءة الواضحة. بحلول الوضع ذاته فإن المزيد من الحقائق مراجعة كافة الشكاوى التي لا تعني الاستغناء عنها كما اقترح أحد التعليقات. وهي ببساطة تعني أن الهدف من URS هو إيقاف الحالات الواضحة الخاصة بالانتهاك وهو ما يتحقق.

وطريقة تطبيق الوضع الافتراضي هو موضوع التعليقات العامة كذلك. احتج البعض بأن السماح بأن الحالات الافتراضية يجب إعادة فتحها عبر تقديم الرد الأخير الذي يقلل من فعالية العلاج أو يشجع على العبث. وسيستمر العمل بالوضع الافتراضي للحفاظ على العلاج القابل للتطبيق ومن غير المحتمل أن ينتج عن ذلك العبث ونظراً لعدم وجود مبادرة وحافز للرد بعد الدخول إلى الوضع الافتراضي. ومع ذلك فلا توجد أسباب للسماح بمراجعة الافتراضي. ولا توجد حالات يتم فيها رفض منح مسجل اسم النطاق الشرعي الفرصة لسماعه. في تلك الحالات يجب الحرص على سماع مسجل النطاق. وإلى ذلك فيجب توفير الإشعارات الافتراضية عبر البريد والفاكس وسيستمر ذلك لضمان إعلام مسجل النطاق بالوضع الافتراضي. (تذكر أن الأغلبية العظمى من الحالات لا يتوقع أن ترد ونادراً ما يتم العمل بتلك الفقرة. وعندما يتم ذلك فإنها توفر طريقة علاج رخيصة للخطأ المحتمل.)

التغييرات التي يمكن إجراؤها لمحتوى موقع الويب والأطراف المسؤولة عن تلك التغييرات التي هي محل التعليقات. بعض تفاصيل التنفيذ تفيد استمرار استكشاف الإجراءات وتحسينها تماماً لـ URS. ومع ذلك فإن الأسئلة ستتم مراجعتها واعتبارها مع مزيد من التفصيل إن أمكن وسيتم تضمين ذلك بالإصدار النهائي لـ URS.

حالات الاستئناف

ملخص التعليقات

توقيت الاستئناف.

يجب أن لا يخضع قرار URS للاستئناف لفترة عامين بعد فترة التسجيل للاسم المنقضي. *MarkMonitor* مارك مونيتور (7 ديسمبر 2010). *BBC* (10 ديسمبر 2010).

يجب تقصير الفترة إلى 90 يوماً أو حتى انقضاء النطاق أو أيهما أقصر. *IACC* (9 ديسمبر 2010).

العديد من حالات URS ستكون أطول فعالية بسبب أن تلك الحالة بمجرد ان تغلق في حدود 45 يوماً ستكون في حاجة إلى توفيرها لإعادة فتحها في أي وقت خلال العامين الماضيين. *NAF* (8 ديسمبر 2010).

مراجعة *de novo* دي نوفو لعامين (6.4) رفعت العديد من المشكلات العملية: هل يسمح بإكمال الشكاوى للمرافعات بمرور الوقت؟ هل تم تعديل التحديد الأصلي (بمن يسمع عن القضية) أو هل التحديد الثاني تم الإعلان عنه وهل تم ربط الاثنين معاً؟ هل تم إلزام الشكاوى بالحفاظ على تقدير المزود للتغييرات على الخطة؟ إذا لم يتم ذلك فما هي الإجراءات التي يتخذها المزود من جانبه وتشكل الإشعارات للشكاوى بإعادة فتح القضية؟ *NAF* (8 ديسمبر 2010).

يسمح معيار مراجعة *de novo* بالاستئناف غير الناجح ليأمل ببساطة اتخاذ قرار مختلف من مراجع جديد والنتيجة النهائي تكون فقط في صالح طرف واحد فقط - مسجل نطاق اسم النطاق. *NCTA* (10 ديسمبر 2010).

قرار اسم النطاق. يعترض BBC على مقترح تقديم مسجل النطاق لطلب مراجعة *de novo* لاسم النطاق ثم تقرير عنوان IP الأصلي. يجب الحفاظ على الوضع الراهن وتعليقه لنتيجة أية مراجعة. يجب إعادة اسم النطاق إلى عنوان IP الأصلي حيث يتم تقديم الردود خلال فترة السماح المحددة أي أشهر قليلة في المعظم. *BBC* (10 ديسمبر 2010).

الإساءة (URS 11.3). هذا القسم يشوبه الغموض. إذا أمكن إجراء الاستئناف على المزود ذاته وإن تم دفع أية رسوم للمزود/للقاتم بالفحص من المستأنف فهل هناك أية مرافعات إضافية سواء من المستأنف أو مسجل النطاق الأصلي؟ ما هو العلاج — الذي يقرب التحديد الكلي أو فقط يعثر على الإساءة؟ هل يقوم القائم على الفحص الثاني بتعديل تحديد القائم على الفحص المكتوب أولاً؟ هل يتم تقديم الاستئناف المستقل بالتزامن مع استئناف البحث والعثور على الإساءة؟ هل يجب على المزودين أن يكون لديهم قائمين فرعيين على الفحص الخاص بالاستئناف وهل يجب على هؤلاء الفاحصين أن يشكلوا مجلس من 3 أعضاء؟ *NAF* (8 ديسمبر 2010).

دليل جديد. فيما عدا المستأنف من تقديم أي دليل جديد مع عدم تخصيص وتحديد ماهية ذلك الاستئناف كما تقوم ICANN بـ DAG كما في "إعاقة" الخصم. فإن ذلك يعتبر مقيداً لكنه عادل ويتسق مع هدف URS في تقديم عملية فعالة من حيث التكلفة وسهلة كذلك. *NCTA* (10 ديسمبر 2010).

الاستفسارات الخاصة بالعملية. عملية الاستئناف تعطي فقط ثلاثة فقرات صغيرة؛ وترفع العديد من المشكلات الإجرائية: إلى أي مدى تحديد حق تقديم مادة جديدة؟ هل تعتبر تحديد وتقييد لمجرد صفحة/كلمات المزود؟ ما هي الإطارات الزمنية للاستئناف (المختصرات والتحديد)؟ هل يمكن تنفيذ فحص الاستئناف من مجلس يتكون من ثلاثة أعضاء إن اتفق على ذلك أحد الأطراف أو الطرفين؟ إذا فقدت الشكوى قضية URS ولكنها تميز الاستئناف لتلك الفترة لاسم النطاق غير المحلول بدءاً من تقديم URS أو وقت تميز المستأنف؟ هل يمكن للمشككي الاستئناف بموجب 11.8 بالتزامن مع الاستئناف المستقل؟ ماذا يحدث إن تم توفير تحديد URS بشكل عام إن انقلب الاستئناف على التحديد أدناه (هل يظل متوفر عموماً؟) *NAF* (8 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

توقيت تقديم الاستئناف خاضع لعملية التعليقات. استفسر البعض عن فترة اختيار فترة العاميين واقترح البعض أن تلك الفترة طويلة جداً. يتم تطبيق فترة العاميين إن طلب التحرير من الوضع الافتراضي. وإلا فإن المدعى عليه لديه 14 يوماً كما هو محدد سابقاً في القسم 12.4. من غير المحتمل أن يكتمل العبث نظراً لأن القسم 12.3 يزود "تقديم الاستئناف لن يغير من قرار اسم النطاق." في حين IRT لا تقترح استئناف مزود URS كما تفعل STI فإن IRT قد اقترحت احتمالية محقق الشكاوى الخاص بـ URS على الأقل في الحالات التي يتميز فيها المدعي. تفهم أن المراجع من محقق الشكاوى لـ URS سيكون مقيداً على إساءة التمييز أو العملية من القائم على الفحص واقترح STI أن يكون المراجع *de novo* وأي مما تم تبنيه. في معرض الرد على التعليقات وسماح مقترح STI للاستئناف في أي وقت فإن مقترح URS الحالي محصور على عاميين فقط.

وهذا الاستئناف يمكن أن يكون *de novo* وهو خاضع للتعليقات. على الرغم من اقتراح البعض أن ذلك سيكون في صالح مسجل النطاق فإن تلك التحديدات قد لا تكون دقيقة. وسيكون للقائم على فحص URS تقديم دليل فعلي واضح فقط. ومن ثم فمن غير المحتمل أن مراجعة *de novo* قد تطيل العملية ولا أن تغير من قرار اسم النطاق كما اقترحت التعليقات. القسم 12.2 واضح في "تقديم الاستئناف لن يغير من قرار اسم النطاق." وبافتراض توفر معيار اليقين غير الحقيقي والمراجعة المستقلة في هذه الحالات المقيدة ستكون في مصلحة كافة الأطراف. ومن ثم فإن معيار *de novo* يجب أن يظل مطبقاً.

وحدود الدليل الموضحة سابقاً في القسم 12.2 مقترحة من STI لتشكّل تقييداً عادلاً على القرار النهائي بما يتفق مع هدف URS بشأن تنفيذ عملية سهلة وفعالة من حيث التكلفة. وأية خصائص لتلك العملية ستكون دقيقة. ولا تقدم IRT أية تعليقات فيما يتعلق بالدليل المحتمل عند الاستئناف.

ومحددات التقييد إلى جانب متطلبات الموجزات والتوقيت يجب أن يترك للمزود لتحديد الإشعار المتسع وسيتم توفيره.

(تذكر أن الأغلبية العظمى من الحالات لا يتوقع أن ترد ونادرا ما يتم العمل بتلك الفقرة. وعندما يتم ذلك فإنها توفر طريقة علاج رخيصة للخطأ المحتمل.)

العلاجات وتغيير الرسوم

ملخص التعليقات

النقل أو الخيار الأول للمسجل.

بافتراض معيار التميز العالي على شكوى URS فإن أية عملية نقل أو تقديم للمدعي ضمن الخيار الأول لمسجل اسم النطاق بعد التعليق يتم تشغيله أكثر من العلاج الحقيقي المنصف والفعال. في ضوء التغييرات التي تتم على مقترح URS فإن طبيعة العلاجات المتوفرة يجب مراجعتها لاستعادة التوازن وتشجيع مالكي العلامات التجارية على اتخاذ ميزة URS. NCTA (10 ديسمبر 2010).

يجب توفير الفرصة للمدعي لطلب نقل النطاق في حالة عدم الرد أو رفع الشكوى. MARQUES/ECTA (10 ديسمبر 2010). Verizon فيرايزن (10 ديسمبر 2010). Adobe Systems أنظمة أدوبي (10 ديسمبر 2010).

من منظور العملاء ممن يبحثون عن موقع الويب لعلامة تجارية كبيرة والعتور على صفحة تحتوي على معلومات عن URS لا يساعد على نحو عملي ويمكن تحديدها بالعلامة التجارية. بسبب قصد URS العمل على الحالات الواضحة فقط للهجوم الإلكتروني فإن وجد ذلك في حالة ما فلا يوجد سبب لعدم نقل اسم النطاق إلى المدعي. تلسترا (23 ديسمبر 2010).

يجب إعطاء الرفض الأولي للمدعي لمسجل اسم النطاق عند التحديث عن إعادة التجديد لتجنب الدورة الدائمة لمخاطر الاحتلال الإلكتروني ومراقبة النطاق وإجراءات URS. BBC (10 ديسمبر 2010).

العلاج المؤقت. بافتراض نقل النطاق بعد تقديم الدعوى والتقارير المراقبة لفترة من الوقت فيجب أن يكون هناك علاج مؤقت في حالات الضرر المحتمل الذي قد يحدث على الأقل لمالك العلامة التجارية والعامة (مماثل للإنذار القضائي المؤقت في إجراءات المحكمة). BBC (10 ديسمبر 2010).

العلاج الدائم. كما لاحظنا في التعليقات السابقة فإن علاج الإساءة يحتاج إلى علاج دائم. من خلال فقط تعليق اسم النطاق وإجبار المشتكي على التسجيل الدفاعي للمسجل بموجب العلامة التجارية ويكون فعال من حيث التكلفة أكثر مما ينبغي. يجب التوضيح المطلق في الفقرات قبل إمكانية بدء وعمل gTLD الجديد. IHG (10 ديسمبر 2010).

توقيت التنفيذ. قسم العلاجات لا يحدد مدى تنفيذ تحديد العمليات من السجل. ورأينا NAF في حالات لا تحصى يتميز فيها المشتكي ولكن المسجل يزحف على قدميه لفترة عام لنقل الاسم. NAF (8 ديسمبر 2010).

شكاوى الإساءة.

الإصدار الحالي لدليل مقدم الطلب لا يزال يتضمن المعايير القاسية غير الكافية والمنخفضة لفرض العقوبات على المشتكين ممن ليس لهم فقرات مشابهة وقد وجدوا يكررون حالات تسجيل الإساءة. لا يوجد منطق عقلي لتلك التغييرات قد تم تقديمه من NCTA. ICANN (10 ديسمبر 2010).

تتضمن URS سياسة ضربتين قاسيتين لشكاوى الإساءة وحالات الكذب المتعمد بالمواد. من غير المبرر العمل مع الإجراءات (مثل مراجعة المجلس الملزم لمسجل النطاق الافتراضي، والحالة لمدة عامين للتقييدات على استئناف de novo من الوضع الافتراضي وما إلى ذلك). IOC (29 نوفمبر 2010).

المدفوعات الخاصة بالخاسر.

يجب على الخاسر الدفع في حالات الاستشهاد بدعوى العلامة التجارية. *MarkMonitor* مارك مونيتور (النموذج 5، 7 ديسمبر 2010).

نموذج دفع الخاسر غير جديد حيث أنه طريقة معمول بها لحماية المستهلك عبر فرض التمييز الضروري على الهجمات الإلكترونية. في حين تدرك INTA أن ذلك يتطلب تعبيراً إضافياً وإدخالات من أصحاب المصلحة فإن المفهوم يسمح لمسجل النطاق بفرصة الاستثناء بالتضمنين أو الإبعاد بإجراء URS ومتابعة الإشعار الخاص بالشكوى وتحليلها على النحو المستحق لها. نموذج دفع الخاسر يساعد على إنشاء نظام يحجز ويوقف انتشار الهجمات الإلكترونية التي نراها غالباً في مساحة gTLD الحالية والتوقعة على نحو إضافي لـ gTLDs الجديدة والوضع الشرعي لتكلفة حالات تسجيل اسم النطاق الذي ينتهك الملكية الفكرية أو يقلل على الأقل من النفقات عبر المتابعة الكاملة للإجراءات حيث تكون هناك مصلح حقيقية للمسجلين ولا توجد مصلحة في الدفاع عن تسجيل النطاق. إذا كانت ICANN لا ترغب في تطوير التغييرات الهائلة والآليات المقترحة التي تحدد الأنشطة المشينة بالنهاية الأمامية فيجب على ICANN العمل مع المجتمع على وضع حد مناسب بالآليات التي تتعامل مع تلك الأنشطة بالنهاية الخلفية. *INTA* (8 ديسمبر 2010).

لا توجد آلية دفع الخاسر بـ URS وهي ضرورية بـ URS لأية قيمة فعلية. *LEGO* ليغو (11 يناير 2011). *VKR* (12 يناير 2011). *Arla Foods* أرلا فودز (11 يناير 2011). *Vestas* فيستاس (11 يناير 2011).

نموذج دفع الخاسر ينهي 90% من انتهاك النطاق ويقلل من التأثير الاقتصادي السلبي على التخوفات التجارية ناتج عن تقديم gTLDs الجديد. *MARQUES/ECTA* (10 ديسمبر 2010).

قبل النطاق ضد اختراقات المتهين التسلسليين. المدعي الذي يرتكب ثلاثة حالات إساءة بشكوى URS يمكن منعه وحظره من استخدام URS ولكن المنتهك التسلسلي يمكن أن يخسر 1,000 شكوى دون عقوبة. يجب تغيير السماح بحيث يكون المنتهك التسلسلي الذي ثبت عليه 3 شكوى بأن يتم حظره تلقائياً وقل نطاقه تلقائياً. *MARQUES/ECTA* (10 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

علق العديد من الأشخاص على العلاج المتوفر للمدعي لـ URS. احتج البعض بأن العلاج يجب أن يكون النقل بينما احتج آخرون بحق الرفض أولاً لاسم النطاق. تعليق IRT المقترح وليس نقله. نظراً لأن القصد من URS المعالجة الفورية لحالة الإساءة الواضحة فإن العلاج يعكس مقدار الأذى المخصص من أجله RPM للوقاية منه. في حين تم اقتراح الرفض الأولي كبديل مقترح على افتراض وجود حالات الإساءة الواضحة جداً بالتوازن فقد يتم اعتبار التقديم علاجاً مناسباً وملائماً ولن يتم تبني الرفض الأولي. ومع ذلك فإن استدعاء المدعي يعطيه الحق في تمديد التسجيل ومن ثم التعليق لفترة عام إضافي. يوفر التمديد معلومات مفادها أن اسم النطاق سيتم تعليقه على نحو أطول من الفترة الموصى بها من IRT.

IRT تميز ما إذا كان المدعي يرغب في نقل اسم النطاق أو إمكانية انتفاع المدعي ذاته من البدائل الأخرى المتوفرة بما يتضمن طلب تحرير النصيحة القضائية في المحكمة ذات الاختصاص أو بدء إجراءات UDRP.

وقت تنفيذ السجل لقرار المزود خاضع للاستعلام. سيتم اعتبار إضافة مزيد من الاختصاص وتضمينها بالإصدار النهائي لمقترح URS وكون ذلك مناسباً.

تسأل البعض عن الظروف والحالات التي يتم فيها تقرير الشكوى على أنها إساءة. وقد تم اقتراح أن علاجات شكوى الإساءة والمواد الكاذبة غير هامة لأنها خاضعة للمراجعة والاستئناف. وعند المراجعة وفي ضوء تلك المعايير وحقيقة إمكانية إجراء الإقرار يعتقد أن حقوق المراجعة والاستئناف يجب الحفاظ عليها. وعلاوة على ذلك فإن تنفيذ ذلك قد يقطع العلاج بأيّة طريقة. بدلاً من ذلك فإنها ستحتفظ بالعلاج عبر الحفاظ على تكامل العملية.

الرسوم التي يجب دفعها للمدعى والطرف المستجيب خاضع للتعليقات كذلك. رفض نظام دفع الخاسر الصريح من IRT. أشارت IRT إلى "من الهام ضمان أن عمليات تسجيل اسم النطاق الفردية لا يظهر إن كانت تتحمل التقدم بالرد." ثانياً هناك اهتمام بعدد الأوضاع الافتراضية التي قد تحدث باستخدام UDRP كنموذج وانتشار معلومات Whois المغلوطة واستعادة تلك الرسوم أمر مستحيل." وكذلك قد يؤدي طلب ذلك النظام إلى حالات الإساءة. في الوقت الحالي لم يتم تقديم طريقة دفع الخاسر للنظر فيها بعين الاعتبار.

وحقيقة حدوث تلك الانتهاكات لمن فقد العديد من الإجراءات يجب قفل نطاقاتها أمر قد تم اقتراحه من IRT ومن ثم لم يتم تضمينه كجزء من مقترح URS الأحدث. ويتطلب هذا الاقتراح الاعتبار على نحو دقيق وفعال. قد يكون على سبيل المثال حافظاً للتزييف معلومات Whois.

إجراء تسوية خلاف ما بعد التفويض (PDDRP)

إجراء تسوية خلاف ما بعد التفويض (PDDRP)

النقاط الرئيسية

- ينبغي أن يكون التسجيل قابلاً لتطبيقه الملزم الذي ينتج عنه خرق العلامات التجارية، أو معايير PDDRP المحاكمة لتحصيل هذا الهدف.
- وكان طلب الدليل المقنع والواضح قد تقدم به IRT وتم تنفيذه. وبناء على المناقشة المستقبلية، فقد يتم تعديل هذا لترجيح الدليل المطلوب إذا التزمت المجموعة العليا بالمعايير، كما هو مكتوب حالياً، وظل العمل به.
- عرض استخدام العلامة مطلباً مهماً ويمكن أن يكون بنفس القدر من بساطة القيام بتصريح من صاحب العلامة التجارية بأن العلامة قد استخدمت، وتماشياً مع المثال الذي يعرض استخدامها تجارياً (مثل شعار، أو إعلان، أو لقطة شاشة أو ما يماثل هذا).

عام

ينبغي أن يطبق PDDRP على المسجلين.
ينبغي أيضاً أن يوجه PDDRP للمسجلين. IOC (29 نوفمبر 2010).

حيث تظهر ICANN بتوجهها للتكامل العمودي والذي سيكون ضرورياً لتطبيق ذات المبدأ على PDDRP وآليات المقارنة ولذا لمنع استثناء التوسط ذات المستوى المتدني. مركز WIPO (2 ديسمبر 2010). CADNA (10 ديسمبر 2010).

من المتوقع أن تتخطى مطالبة الشاكي بشكل جيد لعرض بعض الأضرار المعينة منها إلى طلب الدليل بأن تسجيل gTLD به نموذج تسجيل الأسماء العامة انتهكت عن عمد علامات الشاكي. وبالرغم من درجة تعسف العمل فلا أساس لشكوى PDDRP ضد مشغل gTLD حيث لا يوجد صاحب علامة تجارية واحد لديه علامة تجارية تأثرت خصيصاً بالتسجيلات التعسفية في تسجيل واحد. وتعتزف NCTA أنه حتى وإذ تمت مراجعة PDDRP فمن ثم سنستطيع مواجهة الاعتداء المنظم، وبغض النظر عن هوية صاحب العلامة التجارية فإن PDDRP لن تستخدم أبداً. NCTA (10 ديسمبر 2010).

المعايير

الإغفال.

وبوضوح فإن PDDRP يجب أن تشمل مقياس الإغفال الذي يتضمن تشاطر المسؤولية للموائى ذات التصميم الأمن للتوسط. الفشل المستمر في معالجة هذه القضية سيترك فجوة على مستوى التطبيق الإداري في DNS. مركز WIPO (2 ديسمبر 2010). MARQUES/ECTA (10 ديسمبر 2010). RE/MAX (10 ديسمبر 2010).

لا زالت PDDRP مسؤولة هي وسلطات التسجيل عن اتباع سياسة إغفال المسؤولية. IOC (29 نوفمبر 2010). هوجان لوفيلز (9 ديسمبر 2010).

تدعم NCTA معيار من شأنه أن يتطلب بأن السجل قد وضع أولاً على إشعار تسجيلات الإساءة، ولكنها في ذات الأمر لم تغفلهم. ولا زالت NCTA على يقين بتتحية المسؤولية عن المسجلين تحت PDDRP لأي اسم عام للتسجيلات من قبل الأطراف الثالثة إلا إذا أمكن توضيح تشجيعها بقوة من قبل التسجيل والذي سوف يوظف أي فائدة محتملة من PDDRP. التطلع لبعض الفائدة من التسجيل بدلاً من الرسوم المسجلة سيؤثر أيضاً على حيادية PDDRP. عدم احتمال كونهم مسؤولين عن تجاهل التسجيل المتعسف الذي قد لاحظوه، فالتسجيلات سيكون لها مطلق الحرية لجمع هذه الرسوم واستمرار تجاهل الاعتداءات التي تحدث. NCTA (10 ديسمبر 2010).

بتحديد عملية تأكيد السلوك، فإن ICANN لا تحبذ لأفضل شركاها من خلال تسجيلاتها، بما فيهم هؤلاء الذين صمموا عملياتهم بعزم كي يتورطوا في أعمال يندى لها الجبين من خلال وسائل مجهولة. وبالنص على أنه إذا كان التسجيل بخصوص ملاحظة خاصة بانتهاك العلامة التجارية فهم غير مطالبين بتوجيه رسائل بأن ICANN سوف تتسامح في الأنشطة المحظورة المعينة من قبل مسجليها إذا التزموا الصواب. ينبغي أن يكون تعريف العمل الجاد متسع بما يكفي ليشمل كل من المعرفة والتعمد السيئ على حساب التسجيلات والمسجلين سواء كانوا "إيجابيين" أو خلافة. Verizon فيرأيزن (10 ديسمبر 2010).

مهمة الإثبات/المقياس الواضح.

تحتوي PDDRP على مهمات إثبات غير واقعية تماماً على المستويين الأول والثاني. BC (6 ديسمبر 2010). Verizon فيرأيزن (10 ديسمبر 2010).

تبدوا الأضعاف المضاعفة من واضعي الإجراءات (مثل المراجعات، ووجوه الاستئناف) وخيار التصميم المسؤول (مثل: المقاييس الواضحة، ومساحة الإعفاء لأسماء المستوى الثاني المنتهكة في الطرف الثالث، وخيار الثلاثة أعضاء للتسجيل، وهكذا) تبدو وكأنها تتوافق مع المصلحة الأولية للمستأنفين المتوقعين. وهذا ليس من قيم PDDRP بدلاً من التقدم خطوة للتتظيم الذاتي بين أصحاب المصلحة الصدوقين. مركز WIPO (2 ديسمبر 2010). CADNA (10 ديسمبر 2010).

ينبغي على PDDRP أن تتحمل عبء الدليل. MarkMonitor مارك مونيتور (النموذج 5، 7 ديسمبر 2010).

ينبغي أن يكون المقياس مرجح على الدليل. IACC (9 ديسمبر 2010).

القسم 6. تعد شروط الموائى الأمانة غير واضحة المعنى وتعول على "التشجيع" و"التحفيز" الذين قد يكونا غامضين وقد يمنعا التقدم العام. "يجب أن يكون التشجيع خاص بالتسجيل المدعى انتهاكه. وبالتالي، ينبغي مراجعة القسم 6 ليكون: "مشغل التسجيل غير مسؤول تحت PDDRP عن أي تسجيل لاسم رئيسي وهو: (1) مسجل من قبل شخص ما أو كيان مستقل عن مشغل التسجيل؛ (2) المسجل من دون التشجيع الدولي المباشر أو غير المباشر، والتحفيز، والتدخل أو التوجه المخصص بتحديات التسجيل، وجاء أي شخص أو كيان مرتبط بمشغل التسجيل...." RySG (7 ديسمبر 2010).

أثر القرار السادس.

استبعاد المجلس للفصل الرأسي يستوجب مراجعة PDDRP لضمان كون تعريف "مشغل التسجيل" ينتهج القسم 2.9 (د) لغة في الاتفاقية للتأكد من أن عقد التسجيل يتكامل عمودياً مع مشغل التسجيل لتحقيق أهداف "معايير" القسم 6. أضف إلى ذلك

الحاجة لاعتبار الإصلاحات بالعملية كنتيجة للقرار السادس الموضح بالمثال: النقص التام لمرجع المسجلين الذي سيفتح منه النيران. *INTA* (8 ديسمبر 2010). *Microsoft* مايكروسوفت (9 ديسمبر 2010). *IPC* (9 ديسمبر 2010).

أثر الانقلاب المأساوي للمجلس على ملكية PDDRP التي تحتاج إلى إيضاح وأن توضع في الاعتبار لمدة تتجاوز القليل من الأيام. *Time Warner* تايم ورنر (9 ديسمبر 2010).

الإجراءات

التكاليف والخسائر المدفوعة. سيكون من الأنسب لكل طرف أن يساهم في التكاليف بينما يظل نموذج "مدفوعات الخاسرين" بمجرد تنقيح القرار. *INTA* (8 ديسمبر 2010). *IPC* (9 ديسمبر 2010).

القسم 9.2.1. ينبغي أن تراجع اللغة كالتالي: أن الشاكي هو حامل لعلامة كلمة " (1) هو مسجل و(ليس ما تم التقدم لأجله فقط)؛ وكان من خلال فترة تقديم للمعارضة ذات الصلة المطبقة بدولة التسجيل وغير خاضعة لإجراءات التعليق أو الإبطال أو الإلغاء وقييد الاستخدام؛" هناك ملاحظة جديدة يجب إضافتها لتظهر بصحبتها "قييد الاستخدام؛" "سيكون من الكافي لمالك الحقوق أن يتم عمل توضيح بسيط للاستخدام." وتهدف هذه المراجعة، التي تتطلب استخدام العلامة التجارية للدخول إلى قاعدة بيانات المقاصة، لخلق تأهيل عال لتخطي العقوبات بما يكفي لاستبعاد العشوائية الإلكترونية التي تسعى لتسجيل مصطلحات في المقاصة دون وضع عقبة عالية لا يمكن لأصحاب الحقوق المشروعة أن يتخطوها. *BC* (6 ديسمبر 2010).

منصة استعراض

ينبغي أن تعقد منصة الاستعراض على يد شخص مستقل عن مدعم PDDRP، ولم يختاره مدعم PDDRP. ينبغي أن يكون مدعم المنصة مستقلاً عن كل من مدعم PDDRP وجدول المحلفين لتجنب ظهور الرضا التلقائي على ميزان مدعم المنصة والتحول إلى جدول المحلفين (ورسوم أخرى على مدعم PDDRP). *RySG* (7 ديسمبر 2010).

مراجعة جدول المنصة تبدو غير ضرورية. الغرض من الجدول هو عقد مراجعة شكوى إدارية، التي يتحمل مسؤوليتها مدعم PDDRP. *CADNA* (10 ديسمبر 2010).

العلاجات

تحدي العلاج (القسم 21). تقترح *RySG* لغة خاصة لتوضيح القضية بشكل أفضل. وتري أن جميع الأطراف يتفقون على أن التحدي تحت هذا القسم سيحتوي على استعراض دي نوفو. اللغة المقترحة للقسم 21.4: أدرج "التي يجب أن تراعي جميع مسائل دي نوفو" في الجملة الثالثة بعد الكلمات "الجدل التحكيمي". *RySG* (7 ديسمبر 2010).

مصادقية المحكمة أو الجلسات الأخرى (القسم 22). ينبغي أن تفهم هذه القضية، بل قد تزيد من توضيح كون حقوق المراجعة متناسقة مع إدخال الجملة الثانية في القسم 22.1: "تعد جميع الإجراءات بتحدي المراجعة لأي تحديد لقابلية العلاج في PDDRP هذه تراكمية ولا يزمع جعلها استبعاد أي صيغة أخرى للمراجعة أو التحدي الذي نحن بصدده". *RySG* (7 ديسمبر 2010).

ينبغي على PDDRP تعريف معالجة الاعتداء العام. ينبغي أن تحتوي المعالجات على سندات خاصة للعقوبات التي تمنع الاعتداء. *MarkMonitor* مارك مونيتور (النموذج 5، 7 ديسمبر 2010).

حتى ولو فاز المشتكي فلا عقوبات على التسجيل ولا واجب إجرائي من قبل ICANN للتحري أو معاقبة التسجيل. *BC* (6 ديسمبر 2010). *Verizon* فيرايزن (10 ديسمبر 2010).

وهي تقف ضد التوجه العام لتحريم الشطب، والتحويل أو الإرجاء لتسجيلات المستوى الثاني حيث أنها القاعدة لادعاء PDDRP. *Microsoft* مايكروسوفت (9 ديسمبر 2010).

وضع سقف لأصحاب العلامات التي تحتوي على كلمات يعد مبهم وغير معقول. *Microsoft* مايكروسوفت (9 ديسمبر 2010).

يجب توضيح العلاجات بالضبط عن كيفية احتمال تنوع العلاجات المقترحة إذا كان المسجل تحت سيطرة مشغل التسجيل الكاملة (القسم 18.1). تدعيمات التحكيم لاتفاقية التسجيل (21.4) ينبغي أن يتم توضيحها بخصوص إن كانت ICANN تستطيع تنفيذ العلاج بمجرد خلوص التحكيم إن تم تأييد اتخاذ قرار ضد مشغل التسجيل. *IPC* (9 ديسمبر 2010).

متنوعات

تصحيح القسم 8.2-الشكوى المعدلة. اللفظ "ليس" ينبغي أن يظهر بعد اللفظ "استلم" (كلمة مفقودة).
INTA (8 ديسمبر 2010). *Microsoft* مايكروسوفت (9 ديسمبر 2010).

القسم 7.2.3(ج) ينبغي إزالته فهو متعارض مع القسم 6.1 وغير ضروري. *Microsoft* مايكروسوفت (9 ديسمبر 2010).

ملخص التحليلات

كما هو ملاحظ في تعليق التحليل السابق، فليس كل المراجعات المقترحة قد ضمت أو لها أن تضم في PDDRP حيث كان بعضها إما غير قابل للتنفيذ أو تناقضت مع بعضها البعض، وبذلك طلب توازن المصالح. تمت مراعاة جميع التعليقات بعناية في زيادة التفاصيل التنفيذية في PDDRP حتى ولو لم تنفذ.

يقترح البعض أن PDDRP تحتاج لأن تمد للمسجلين حتى تكون فعالة. وكما سبق، فبينما قد يكون هذا شيئاً معتبراً في المستقبل، فهذا التوسع ليس هو القضية هنا وليس موضوعاً في الاعتبار كجزء من تنفيذ gTLD RPM الجديد.

وبخصوص معيار الأهلية، فقد استمرت المناقشة والتعليق حول كون المسجلين مسؤولين تحت PDDRP بسبب الإغفال عن التعامل غير المشروع، أي أن الحقيقة هي وجود لأسماء متعددة في تسجيلها. واقتراح آخرون أن التغافل والتجاهل للأسماء المتعددة في التسجيل ينبغي أن تكون المقياس لإيجاد المسؤولية. وكما هو محدد في النسخة الأخيرة من مسودة علامة PDDRP التجارية، وهو موضوع في النسخة الأخيرة من ملخص التعليق وكذا تحليل PDDRP.

الإغفال لا ولا ينبغي أن يضم كجزء من المقياس الذي سترجع عليه التسجيلات. فحصة PDDRP أنه يمكنها إمساك التسجيل القابل للانتهاك في المستوى الثاني تعد خطوة كبيرة في مجال حماية العلامات التجارية. يجب أن يم عملها بعناية. لا علاقة للسجلات بالعملاء، وما يحدث في مستوى التسجيل. تحفظ السجلات قاعدة البيانات. عند التسجيل الكبير فثمة عدد كبير متصل بـ "الانتهاك"، وقد يكون التسجيل على دراية ببعضهم ولكنه سيجهل بعضهم أيضاً. فجعل التسجيلات مسؤولة عن كل حادثة انتهاك له ما له من آثار غير معروفة على قدرة التسجيل على إنجاز العمل. وفي غضون ذلك، فمن المعقول جعل التسجيلات مسؤولة عن الفقد الثابت بالنسبة لأسماء المستوى الثاني. وهذا ما يقوم به المقياس، ولم يتم العمل به حتى الآن، وهي خطوة هامة.

<http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/pddrp-comment-summary-and-analysis-28may10-en.pdf>؛
<http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/summary-analysis-agv4-12nov10-en.pdf>

ينبغي أن يكون التسجيل قابلاً لتطبيقه الملزم الذي ينتج عنه خرق العلامات التجارية، أو معايير PDDRP المحاكاة لتحصيل هذا الهدف. وبالتالي، فبينما اتضح كون البعض لازال يعتقد أن المقياس ينبغي أن يضم الإغفال، أو ما شابهه، فلا خطة لتغيير المقياس في نسخة PDDRP الحالية. هناك سبل عدة أخرى لتتبع المسجلين المعتدين على العلامات التجارية، ويجب أن يمحى هؤلاء من تنمية RPMs المختلفة.

ويقترح البعض أن الدليل القاطع والمقياس الساطع يعد عال جداً بحيث تبدو PDDRP أنها تحابي مشغلي التسجيل. فما اقترحتة IRT هو متطلبات الدليل الواضح والمقتنع وكذا متطلبات القصد السيئ. وطالما أيد المجلس المقياس كما هي سليمة

ومكتوبة، فاقترح خفض السقف لتجهيز الدليل قد يتم اعتباره. وفي الواقع، لقد كان هذا الموضوع في مناقشات مجتمعية حديثة ويمكن أن يعاد ذلك مع GAC.

اقترحت إحدى المجموعات أنه ما لم يوجد إقناع، وتدخل، وتوجيه "دولي"، فلا وجود للمسؤولية. بوجود اتساع في الفقرات التي تمكن من حماية عمليات التسجيل، وبالتوازن في حقوق من يحتمل شكواهم، فلن تكون التغييرات المقترحة مناسبة. وإن كان التشجيع، أو بدء التحفيز، أو إن وجد التوجه، أو كان دولياً أم خلافه، فلا بد للمشتكي أن يثبت مسؤولية مشغل التسجيل. لذا، فلا مراجعة ستحدث لهذا الدفاع.

وبينما يقترح البعض مراجعة المتطلبات التي تجعل على المشتكي امتلاكها كي يجهز ملف PDDRP، فيبدوا التغيير الحقيقي المقترح بأنه طبيعة ما هو أمثل في الاستخدام. كما تظل التحقيقات حول ما تتطلبه الصلاحية تحت المراجعة، ذلك الاعتبار الذي سيطلب من خلاله توضيحات مبسطة من أصحاب العلامات التجارية لتحديد أن تلك العلامات قيد الاستعمال وتحت بند الاستخدام التجاري (مثل الإعلانات والعناوين ولقطات الشاشة وغير ذلك).

ويقترح البعض أن قرار المجلس بخصوص الملكية المشتركة بين المسجلين والمسجلات ستغير طبيعة PDDRP وتتطلب توسيع انتشارها الذي ينبغي أن يتتبع القسم 2.9(ج) من مسودة اتفاقية التسجيل الأساسية. فلغة القسم 6 في PDDRP، قد أخذت في الحقيقة من مسودة اتفاقية التسجيل الأساسية وتم تحديثها ببساطة لتتلاءم مع مصطلح مشغل التسجيل، وليست "مدمجة". ومن ثم، فمن الواضح أن PDDRP ستكون سنوثر بتساو في تسجيل -الملكية المشتركة للمسجل والمراجعات اللزوم عملها في PDDRP بسبب قرار المجلس بخصوص الملكية المشتركة.

واقترح البعض أن توضيح اللغة يبدو غير ضروري في هذا الوقت. واقترح آخرون بإزالة صفات معينة من المعايير مثل "الإخلال" غير المبرر بالشخصية، وخلق شبه كبير يدعوا للارتباك، أو نموذج "واقعي" للممارسة. حذف "الإخلال" و"كبير" يبدو معقولاً، كما أنه لا يغير طبيعة المعايير بالكامل. ومع هذا حذف "الواقعي" يبدو أنه لا يغير المعايير بالكامل. وكما سبق، إن كان تخفيض عبء الإثبات معتبراً ومعتمداً، فلا ينبغي اعتماد تخفيض المعايير. مراجعات اللغة الإضافية يمكن أن توضع في الاعتبار ما دامت غير واقعية.

وطالب معلق بلزوم تعريف الحلول للتعدي العام. ومن غير الطبيعي أن تطور حلول حوادث التعدي العام بينما تبقى PDDRP من غير اختبار. بالنسبة لنموذج الأنواع الخاصة لحالات التعدي، فيمكن بل يجب مراجعة تطوير الحلول الخاصة بأشكال التعدي المعينة.

وعلق آخرون أنه حتى ولو فاز المشتكي فلا عقوبات على التسجيل وينبغي على ICANN توقيع العقوبات. بل، هناك نوع متاح من العقوبات. سيوصي قرار الخبير، وستقرض ICANN حلولاً من شأنها أن تناسب الظروف الموجودة وما وجده الخبراء. وحق أن لا عقوبات مالية على PDDRP. ومع هذا، فمعدل الحلول الممكنة ضد مشغلي التسجيل يرتفع ليشمل إنهاء اتفاقية التسجيل. فهذا الاتساع للحلول الممكنة ينبغي أن يسفر عن نفس نتائج العقوبات المالية بقدر الإمكان، والمنتظر أن تردع فاعلي السوء.

واقترح معلق أن PDDRP ينبغي أن تمد الشطب، والتحويل أو الإرجاء لتسجيلات المستوى الثاني حيث أنها القاعدة لادعاء PDDRP. ويجب معرفة أن مسجل الاسم المتعدي ليس جزء من PDDRP عموماً. فالسعي وراء الحذف، أو التحويل أو التعليق ممكن من خلال RPM الأخرى التي تساند الادعاء ضد مسجل (UDRP، URS،) جراً محكمة). وتعنى PDDRP بالوصول إلى عقد مشغل التسجيل. وكذلك، PDDRP لا تساند الحذف، أو التحويل أو الإرجاء لدرجة أن المسجلين قد أوضحوا للمسؤولين والمديرين والوكلاء أو الكيانات تحت التحكم العام مع أحد مشغلي التسجيل. ويجب هذا التصريح الأخير على التعليق الخاص بكيفية اختلاف الحلول إذا كان المسجل تحت التحكم العام لمشغل السجل. وبالطبع، فجميع الحلول ستكون قابلة للتطبيق.

واقترح البعض أنه سيكون من الأنسب لكل طرف أن يساهم في التكاليف بينما يظل فقرات "مدفوعات الخاسرين" في نهاية هذه الإجراءات. وكان هذا الاقتراح موضع المزيد من المناقشة. فتوازن فقرة تغيير الرسوم هذه، ومع العلم بأن مشغل السجل

سيكون دوماً مستأنفاً، فضلاً عن أفراد المسجلين في RPM الأخرى، وكذا العلم بأن اتفاقية التسجيل فشلت في مواكبة خرق PDDRP لاتفاق السجل، وعلى ما يبدو مناسباً عدم تطلب PDDRP تسجيلاً ثابتاً بالكامل.

اقترح معلق أن تحمي PDDRP العلامات التجارية المغايرة لـ "العلامات التي تحتوي على كلمات". وهذا المسألة المتعلقة بوضع سقف لانتهاك العلامات التي تحتوي على كلمات الذي تكررت مناقشته استجابة لتعليقات PDDRP، وغرفة المقاصة و URS. فاستخدام العلامات غير المقتصرة على العلامات التي تحتوي على كلمات لحماية نطاق الأسماء المقتصرة على الكلمات سيتطلب الحرية والموضوعية، أو حتى المعالجة المتفاوتة فهدف RPM هو معاملة أصحاب العلامات باعتبار متساو تحت ظروف متساوية. وكذلك فمع العلامات الإضافية وكونها قابلة للحماية من قبل PDDRP التي ستطلب التحليل والتقييم، ستضيف مستوى آخر من التعقيد للعمليات المعقدة أصلاً.

وعلاوة على التعليقات الواقعية فيطالب البعض بتوضيح بعض التعديلات المقترحة استجابة للأخطاء الهجائية مما سيوصل للنسخة النهائية لـ PDDRP. شكراً على تحصيل هذه. مقترح آخر بأن القسم 7.2.3(ج) لا يتوافق فحواه مع القسم 6.1 وليس ضرورياً. تم اعتبار هذا الاقتراح لكن على غير هذه الفقرات التي لا تبدوا غير متوائمة.

إجراءات تسوية نزاعات قيود التسجيل (RRDRP)

النقاط الرئيسية

- طورت RRDRP لتمكن من التحليل المستقل كمثل ما إن كان نطاق خاص لا يتوافق مع التحديدات الموجودة بالتسجيلات في مجتمع TLD أساسي.
- فوجهة النظر بإجراء شكوى سريع أمام RRDRP قد تم تضمينها في RRDRP منذ نسخة أكتوبر 2009 لدليل مقدم الطلب.

ملخص التعليقات

ينبغي أن تعمل RRDRP مثل PDDRP.

توصي RySG بأن المطلوب الأخير الذي يتحتم على مشغل السجل الدفع مقابل الاستجابة ينبغي تعديله ليكون معروفاً لدى PDDRP. ينبغي أن يعكس القسم 9 في RRDRP القسم 10 في PDDRP. RySG (7 ديسمبر 2010).

لا بد وأن توجد منصة استعراض مستقلة كما في PDDRP لتحديد الشكاوى غير المبررة. فمنطوق منصة الاستعراض كما هو في PDDRP في الوقت الحالي ينبغي إضافته في RRDRP مع تعديلات بسيطة في تباينات القرار. فالتأكد من أن الطرف لم يقدم فعلاً مماثلاً ضد مجتمع TLD في إجراء ICANN آخر ينبغي إضافته. PIR (النموذج 5، 15 يناير 2011).

فسبل صد التعدي لدى RRDRP ينبغي أن تكون بنفس قوة تلك الموجودة في PDDRP بما في ذلك:

- يجب ألا يسمح لطرفي النزاع بنفس الفرص في نفس القضية بإجراءين مختلفين (PDDRP و RRDRP).
- للبقاء والمعايير كما الحال في PDDRP فيجب أن يكون في RRDRP متطلبات عالية للبقاء والمعايير. ينبغي على ICANN أن ترفع المعايير وتضع عبء إثبات واضح ومعقول على المشتكي. فينبغي أن لا يكون حق رفع الدعوى متاحاً لتزويد من خسروا المعركة في مجتمعاتهم بالذخيرة بما في ذلك حق قيادة مجتمع TLD (سعياً لبيان "ضررها") و/أو الشكاوى والاختلافات الموجودة في كل المجتمعات.

- ينبغي تغيير متطلبات الشكاوى. على الأقل يجب على الطرف المعتدى عليه أن يعرض برهان ساطع قاطع أن:
 - (1) له علاقة مستمرة مع المجتمع المعرف بأن عدداً محدوداً من الأفراد يقولون أن gTLD تؤيد؛
 - (2) قد فشل التسجيل فشلاً سريعاً أن يخدم المجتمع المعرف (بينما عرفه التسجيل وقبلته ICANN في اتفاقية التسجيل)؛

- (3) تسبب سلوك مشغل السجل في الضرر المادي للمشتكي، و
 - (4) ثمة نموذج للسلوك السيئ تجاه المشتكي.
- PIR (النموذج 5، 15 يناير 2011).

أثر القرار السادس. استبعاد المجلس للفصل الرأسي يستوجب مراجعة RRRDRP لضمان كون تعريف "مشغل التسجيل" ينتهج هذه اللغة في الاتفاقية لضمان كون سلوك المسجل يتكامل عمودياً مع مشغل التسجيل المتهم بعملية التسجيل تلك. أضيف إلى ذلك الحاجة لاعتبار الإصلاحات بالعملية كنتيجة للقرار السادس الموضح بالمثال: النقص التام لمرجع المسجلين الذي سيفتح منه النيران. INTA (8 ديسمبر 2010).

فشلت RRRDRP في تقليص التسجيلات التي تم الإغفال فيها لتفشي السطو الإلكتروني في مساحة الاسم الخاصة. RE/MAX (10 ديسمبر 2010).

إجراء مستعجل.

ينبغي حذف إجراء الشكوى الفردية في المذكرة 1 والذي كان أول اقتراح في DAGV5 من غير مناقشة عامة من الأسس التي لم يتم توضيحها أو تعديلها أو فحصها مع مجتمع الإنترنت. سيعرض مجتمع TLD سلسلة من المخاطر والتحديات لتسجيلات الاسم العام من المستوى الثاني، وفتح ذرائع الاعتداء والانتهاك. PIR (النموذج 5، 15 يناير 2011).

أما بالنسبة للمذكرة 1 فتؤيد INTA تطوير العمليات التي من شأنها أن تحل الجدل بسهولة وسرعة ولكنها لا ترى ملء "شكوى ابتدائية" باتجاه مشغل السجل ينبغي أن تطلب ابتداء وقبل تدخل RRRDRP إذا فضل الشاكي التدخل الفوري من RRRDRP. INTA (8 ديسمبر 2010).

التكاليف

ومثل PDDRP فهذا القسم تم تعديله بشكل مؤسف فلا يعدوا أن يكون نظرياً. وسيقبل هذا إن لم يكن على مشغل السجل دفع الرسوم (أي: الاستجابة للشكوى). على مشغل السجل أن يستجيب خلافاً لتوصيات RySG ثم ينبغي إعادتها لها إذا ربح: "13.4 إذا أراد المؤيد لمشغل السجل أن يكون المنتصر فيجب أن يعاد المال المدفوع لمشغل السجل وهو رسوم الملء". RySG (7 ديسمبر 2010).

سيكون من الأنسب لكل طرف أن يساهم في التكاليف بينما يظل نموذج "مدفوعات الخاسرين" بمجرد تنقيح القرار. INTA (8 ديسمبر 2010).

تحدي العلاج (القسم 20). ومن الجيد توضيح أن هذا يعد استعراض دي نوفو. RySG (7 ديسمبر 2010).

مصادقية المحكمة أو الجلسات الأخرى (القسم 21). ينبغي أن تفهم هذه المسألة بل من الجيد توضيح كون حقوق الاستعراض تراكمية. RySG (7 ديسمبر 2010).

دخولاً في عبء الإثبات. إن المشكلة الأساسية عند RRRDRP أنها تحول عبء الإثبات على الطرف المستأنف. فتعزز RRRDRP نظاماً يرى مشغل السجل مطلوباً منه أن يسبق التقييمات الواقعية المتعلقة بعناصر الشكوى الحقيقية. وهذا يضع حاجزاً غير مبرر أمام مشغلي السجل ولا يندرج تحت أي آلية لفض النزاع ولم ترد ICANN له تعديلاً. فعلى ICANN أن توضح صحة مطالبة مشغلي السجل بعمل هذا التقييم، أي ما الذي يجعل اعتراضات المجتمع الأساسية مميزة بطبيعتها دون جميع الاعتراضات المبررة لثمة تحويل في عبء الإثبات؟ ففي الشكاوى الحالية يتم فرض المتطلبات على المسجلين لا على السجلات. إن مطالبة مشغلي السجل بالتحري عن عدم الالتزام سيزيد من ثقافة تكرار رؤية مشغلي السجل بالسيطرة على المحتوى البعيد عن إطار تعاقدهم. فمشغلي السجل ليسوا من يمد بالمحتوى بل هم طرف لعقود تسجيل الاسم العام بين المسجلين والمسجلات، وتنقصهم الأدوات أو حتى الشرعية كي يسبقوا في مثل هذه التقييمات الواقعية. كيه. كومانتيس (النموذج 5، 14 يناير 2011).

تحديد اللغة. ينبغي أن تلتزم RDRP باللغة الإنجليزية. قد يكون مجتمع gTLD من بين الحالات القليلة التي ستكون فيها اللغة مسألة وأي مسألة. والعديد من المجتمعات حول العالم ليست اللغة الإنجليزية لديهم هي اللغة الأولى وينبغي عليهم أن يستطيعوا تقديم الشكاوى بلغاتهم الأصلية. ينبغي على RDRP السماح للأطراف باختيار اللغة التي تريدهم. كيه. كومايتيس (النموذج 5، 14 يناير 2011).

هيئة الاستئناف- لا تدوير. لا ينبغي تدوير هيئة الاستئناف. قد لا تتناسب هيئة الاستئناف لشتى الخبراء الدوليين مع المزود ولكن من خلال عمليات ICANN ومزودي الخدمات وامتيازات المسؤولين للتناقص والتوحد هي مفتاح الحل الناجح لفض النزاع. كيه. كومايتيس (النموذج 5، 14 يناير 2011).

إلغاء مرجعيات التحكيم. ينبغي إلغاء أي مرجعية "للتحكيم" وهذا من واجبات وأهداف ومصداقية RDRP وسيخلق مشاكل عدة لكل من المسجلين والمجتمعات. إن الإجراءات التحكيمية لها طبيعة فريدة وصارمة وأما RDRP فهي بطبيعتها مميزة. كيه. كومايتيس (النموذج 5، 14 يناير 2011).

العلاجات.

ينبغي مطالبة مشغلي السجل ليس فقط بنطاق الأسماء في إجراء RDRP ولكن أيضاً التسجيلات من المسجلين المعنيين. INTA (8 ديسمبر 2010).

فإن ربح الشاكي فلا يرد غير ما دفعه من رسوم ولكن لا مجال للأضرار المالية ولا للعقوبات. وليس على ICANN أن تأخذ أي خطوات لتتحرى أو تضحى بسجل تبعاً لأغراض الشكاوى. Verizon فير/يزن (10 ديسمبر 2010).

إن الحلول التي قد يفرضها المزود لتشكل خطراً عظيماً، فمثلاً الحرمان من قبول تسجيل نطاق اسم جديد في gTLD وإنهاء اتفاق التسجيل. ينبغي على ICANN أن تمد مجتمع TLD بسبل حماية خاصة في حين تزيد RDRP في تهديدهم وتعرضهم لمخاطر عظيمة. PIR (النموذج 5، 15 ديسمبر 2011).

تصحيات.

ينبغي أن تظهر كلمة "لا" في القسم 8.2 قبل كلمة "يستلم" (كلمة مفقودة). INTA (8 ديسمبر 2010). IPC (9 ديسمبر 2010).

يبدو أن كلمة "ينبغي" مفقودة من القسم 13.2 ("ينبغي على المزود الإشارة.."). IPC (9 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

كما هو ملاحظ في تعليق التحليل السابق، فليس كل المراجعات المقترحة قد ضمت أو لها أن تضم في RDRP حيث كان بعضها إما غير قابل للتنفيذ أو تناقضت مع بعضها البعض، وبذلك طلب توازن المصالح. تمت مراعاة جميع التعليقات بعناية في زيادة التفاصيل التنفيذية في RDRP حتى ولو لم تنفذ.

جاء في كثير من التعليقات الاقتراح بأن RDRP ينبغي أن توافق إجراء حل النزاع ما قبل تفويض العلامة التجارية (PDRP). ومع هذا توجد اختلافات هامة. وقد اقترح أحد الأطراف على وجه الخصوص أنه ينبغي أن يكون التسجيل مسؤولاً تحت RDRP "إذا فشلت دوماً وأبداً في خدمة المجتمع المعرف" وعملت بنفسها على "اتجاه عمل مضر ومسيء للشاكي". وكذلك فقد فرضت متطلبات مماثلة على مشغلي السجل في PDRP لضمان كون مشغل السجل مسؤولاً عن عملها الخاص وليس عمل الآخرين كالمسجلين. وعندها حتى لو كان مشغل السجل ليس له إلا اسم واحد في التسجيل الذي لا يلتزم بقيود التسجيل فهو مسؤول إذن عن هذا العمل كما هو الحال في التسجيل المتطلب تحت عقده لضمان الالتزام بالقيود. وهذا هو السبب نفسه لكتابة عبء الإثبات بنفس الطريقة التي هو عليها ولن يتغير.

لذا PDRP بطبيعتها تشمل طرفاً ثالثاً والمسجل (إلا إذا كان المسجل هو السجل). ومن جانب آخر فقد تم تطوير RDRP لتسمح بالتحليل المستقل عما إذا كان نطاق عام قد فشل في الالتزام بالقيود الموضوعة للتسجيلات في قاعدة

مجتمع TLD ولذا يحتمل خرق قانوني في اتفاق ICANN. وسيساعد هذا التحليل المستقل في ضمان كون ICANN لا تشترك في تحليل المحتوى على الإنترنت والذي هو ليس من اختصاص ICANN.

حيث إن تخفيف ما يتطلب ليدفع مشغلو السجل رسم رفع استئناف لا يتفق مع ما هو موجود في PDDRP. أضف إلى ذلك أن المراجعة السهلة المتقدمة المنتدبة أمام RRDRP يمكن ملئها وهذا مشابه لنظام تقرير المشكلات بيانات Whois بالإنترنت (WDPRS) الشكوى (انظر أدناه لمزيد من التفاصيل) تزود مشغل السجل بملاحظات هامة على نشاط شكوى مثل استعراض البديل سيضيف مستوى غير ضروري من التعقيد. (تقوم WDPRS بتوفير وسيلة عبر الإنترنت للناس كي يشتكوا عندما يروا أن Whois بخصوص تسجيل معين تعد غير دقيقة أو غير تامة. وتنتقل هذه الشكاوى تلقائياً للمسجل للتحقق).

وكاستجابة للتعليق الذي يقترح التزام RRDRP باتفاق السجل مثل تعريف مشغل السجل، وكما ملاحظ أعلاه بخصوص RRDRP فعمل مشغلي التسجيل الحقيقيين هو المقصود لأن السجل وليس غيره منوط به اتباع ما نصت عليه اتفاقية السجل وقيود التسجيلات المسموح بها في التسجيل.

يقترح البعض أن RRDRP تحتاج لأن تمد للمسجلين حتى تكون فعالة. وكما سبق، فبينما قد يكون هذا شيئاً معتبراً في المستقبل، فهذا التوسع ليس هو القضية هنا وليس موضوعاً في الاعتبار كجزء من تنفيذ RPM.

وأما بالنسبة لاقتراح تطبيق إجراء مستعجل في WDPRS في الوقت الذي يقترح فيه البعض أنه لا داعي له أقترح غيرهم أن نسخة دليل المستخدم النهائي هي أولى الآليات المقترحة. ومن أجل تصحيح التسجيل وفي التعليق الأول على هذا الموضوع فإمكانية إجراء شكوى مستعجل في تقدم RRDRP قد تم تضمينه في RRDRP منذ نسخة أكتوبر 2009 لدليل المستخدم.

الشكاوى الأولية من جانب أولئك الذين يزعمون التعرض للأذى من جراء عدم الامتثال للـ TLDs المحظورة للمجتمع قد يتم معالجتها من خلال نموذج مشابه لنظام تقرير مشكلة بيانات Whois في InterNIC.net. وأن رسم المعالجة الاسمية يمكن أن يؤدي إلى التقليل من الشكاوى غير الجدية. وسوف يتلقى مشغل التسجيل نسخة من الشكوى، وستكون هناك حاجة لاتخاذ خطوات معقولة للتحقيق (والعلاج إذا اقتضى الأمر) وعدم الامتثال للتقرير. ويجري الآن التحقيق والتفكير في تنفيذ عملية الشكاوى تلك عبر الإنترنت.

انظر <http://icann.org/en/topics/new-gtlds/draft-rrdrp-04oct09-en.pdf>
انظر أيضاً <http://icann.org/en/topics/new-gtlds/draft-rrdrp-clean-15feb10-en.pdf>
<http://icann.org/en/topics/new-gtlds/rrdrp-clean-28may10-en.pdf>
<http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/rrdrp-clean-12nov10-en.pdf>

وبوجود اختلافات بين RRDRP و PDDRP فمن المناسب أن نستمر بمطالبة مشغل السجل بدفع رسم رفع استئناف والذي من شأنه تغطية التكاليف الإدارية.

سيتم تبني التعليقات التي تتعلق بإضافة مزيد من الإيضاح. بل عندما تعنى الدورة الأولى لكل العمليات لتكون بالإنجليزية سيتم مراجعة هذا واعتبار المراجعات كلما تقدمت برامج gTLD الجديدة خلال الدورات المختلفة. لاحظ أن إجراءات UDRP تأتي باللغة الإنجليزية.

واقترح معلق أنه سيكون من الصعب البقاء على هيئة استئناف مزودة باستعراض القرارات على جميع إجراءات RRDRP كإقتراحات معلق واحد. وسيكون هناك مجتمعات موسعة قد تحتاج لمدى متسع من الخبرة لفض المنازعات. وسيتنوع أيضاً استعراض القيود في هذه الإجراءات. لذا يأتي اختيار الهيئات وكذا الاستئناف المقدم كأنه أفضل حل.

ويدعوا معلق بإلغاء مصطلح التحكيم لأن RRDRP مميزة عن التحكيم. فالرجوع للتحكيم ليس كالرجوع لـ RRDRP بل لو قدم أحد ما التحكيم وفقاً لاتفاق التسجيل معيقاً تنفيذ أحد الحلول. إذن فالرجوع إلى التحكيم يعد مناسباً وكذلك لن يتم تطبيقه في RRDRP.

بينما جاءت بعض التعليقات عن تعديل الحلول فلاحظ أن الحلول التي ليست سوى توصيات من الهيئة ستسرع مدى كبير من الخيارات. وكذلك التعليق بأن ICANN ليس لها أن تأخذ أي خطوة في التحري أو منع تسجيل لأغراض الامتثال المضللة. فالامتثال بالعقد يستمر في حفظ ما افترضته ICANN رغم أي إجراء لفض النزاع قد يقدمه طرف ثالث.

وبخصوص التعليق حول التغييرات أو التصويبات فسيتم اعتباره وجعله مناسباً.

إجراءات الاعتراض

النقاط الرئيسية

- وعند اعتبار ذلك فقد أثار المجلس الانتباه عند السماح لـ GAC (و ALAC) عموماً لتقديم الاعتراضات مع الدعم المالي من ICANN.
- وستتم مراجعة دليل المستخدم للتأكد من أن IO ليس لها اتخاذ أي عمل إلا إذا جاء تعليق معارض معلن واحد على الأقل.
- حيث لا يستطيع لا فريق الخبراء من خلال تقريره، ولا ICANN من خلال قبول أو رفض طلب الحصول على gTLD الجديدة، إصدار قرار في هذا الشأن يكون نهائياً وملزماً لدولة ذات سيادة.
- ويعد الهدف النهائي لعملية اعتراض المجتمع هو منع اختلاس تسمية المجتمع من خلال وفد TLD وللتأكيد على أن المعارض لا يمكن أن يمنع مقدم الطلب وصاحب مصلحة TLD المشروعة من الاستمرار في النجاح.

الإجراءات

ملخص التعليقات

خيار القانون. إن عدم وجود خيار واضح للدعم القانوني "للاعتراضات" المتاح في سياسة gTLD الجديدة (إجراءات فض النزاع المقال 2 (هـ) 2.9)-(3) يثير الانتباه. وبناء على الدراسة التالية فإن عدم وجود دعم قانوني في UDRP قد نتج عنه تطبيق غير متسق وتحريف النتائج محاباة للمستأنفين الحاملين لجنسيات معينة. فن إجراءات فض النزاع. 2 (هـ) (1) و(4) تثير الانتباه لأنها تعطي حقوقاً للناس على غير قاعدة قانونية لهذا وبها احتمال الخطاب المميز عن الإنترنت دون تعديل مناسب. دي. سيمونز (النموذج 3، 11 يناير 2011).

رسوم التنازل عن اعتراض الحكومة. من التطبيق مطالبة الحكومة بدفع رسوم الاعتراض. وفي حالة اعتراضات الحكومة التي ليست وكالة عن العمل أو مصلحة اجتماعية إذن ينبغي التنازل عن رسوم الاعتراض. يمكن لـ ICANN أن تراجع هذه السياسة إذا اشتملت على اعتداءات. Demand Media ديماند ميديا (إعلام الطلب) (8 ديسمبر 2010).

الرسوم المخفضة لغير الربحية/NGO. ينبغي على مجلس ICANN أن يطالب من يقومون بفض النزاع لديه كي يؤيدوا الرسوم المخفضة على المنظمات غير الربحية/NGO في جميع خطوات إجراءات gTLD لفض النزاع المشتملة على رسوم (مثل الأقسام 3.2.2 و 3.2.4 و 3.3.7 والبند 14 ورسوم إصدار الحكم المتضمنة). P-NPOC (1 ديسمبر 2010). الصليب الأحمر (9 ديسمبر 2010).

عملية اعتراض العناصر الخارجية المقترحة. التكاليف الخارجية على كل فرد جديد من gTLD يمكن تخفيفها بقدر كبير إذا أضيفت عملية اعتراض العناصر الخارجية على برنامج gTLD الجديد. وسيوقف اعتراض العناصر الخارجية gTLD نحن بصدده إذا حكمت إحدى الهيئات بأن gTLD ينتج عنه تكاليف خارجية غير مقبولة. يجب أن يبقى عبء الإثبات على المعارض.

فتعد التكاليف الخارجية غير مقبولة إذا كان مجموع استفادة المستخدم من TLD أقل وبوضوح من مجموع التكاليف. ولا قبول لها أيضاً عندما يكون مجموع التكلفة الخارجية أعلى من العبء الذي سيتحمله مشغل gTLD كي ليوقفها. ومجرد احتمال الاعتراض يوفر الحوافز لمطبقي gTLD كي يبقوا بمأمن. ويجب حساب التطبيق بالطبع أما الوفاء. وهذا سبب آخر لم ينبغي على PDDRP أن تطبق على جميع TLD وليس فقط على قاعدة مجتمع TLDs. ديليو. ستوب (10 ديسمبر 2010).

إرجاء الاعتراضات -التوقيت والمخزن المركزي (3.2.1). توصي RySG أن تنشر ICANN الاعتراضات المقدمة كل خمسة أيام من تقديمها. توصي RySG بعمل سجل مركزي (أي ICANN) لجميع الاعتراضات والتعليقات. RySG (7 ديسمبر 2010).

عناصر فض النزاع (3.4). ينبغي توضيح ماهية عبء الإثبات بالنسبة للمعترض. RySG (7 ديسمبر 2010).

حقوق الاعتراض القانونية -حقوق العلامة التجارية (3.4.2). ينبغي توضيح مقدار الوزن لأنواع حقوق الأنواع التجارية المختلفة (مثل: التسجيلات والطلبات المعلقة والقانون العام والأجنبي والتحكيم والعلامات التجارية الوصفية). RySG (7 ديسمبر 2010).

المعترض المستقل.

ينبغي إضافة وصف آلية ICANN سيستخدم في التماس المصلحة من IO وكذا معايير القرار الخاص فيما يتعلق باختيار ومراقبة IO. BC (6 ديسمبر 2010).

على ICANN أن تجد طرفاً ثالثاً أو حصة لمجتمع ICANN المشترك في اختيار واحد من IO أو أن تكون أكثر شفافية بشأن هذه العملية وربما سعياً وراء مجتمع ICANN للتعرض لتأكيد أن IO مستقل في الحقيقة ولن يقوم بتطبيق لائحة ICANN بمنتهى البساطة. CADNA (10 ديسمبر 2010).

ضمانات هامة لعدم الإزالة أو التفريط في المصلحة العامة. فبدلاً من طريقة منع مقدمي الطلبات والمعترضين من استيقاف معارضتهم تم تكييف IO كوسيلة لتقديم اعتراضات غير مسماها أو غير معدودة أو غير واضحة. ترى ALAC الآن أن دور IO ينبغي أن يتم استبعاده. فإن تم استبعاد IO فسيمكن توفير تكاليف باهظة بل ينبغي تحصيلها. وقد اتضح أن احتمال إساءة استخدام IO أو أي فائدة يجرها لن تكون بقدر الدعوة للتلاعب والعبث الذي يسببه. والمسائل التي يمكن الوصول إليها والتي صمم من أجلها IO للتحديد يمكن تحديدها في حالة تنفيذ توصيات CWG. يصر مجلس ICANN والطاغم ضد المصلحة العامة لتنفيذ IO، حيث يجب عليهم على الأقل تنفيذ كل أدوات الحماية الضرورية لمنع المخاطر الموروثة بالتصميم الحالي. ALAC (8 ديسمبر 2010). P-NPOC (9 ديسمبر 2010).

ولا يتطلب كون الاعتراض عن طريق IO مرتبط على الأقل بطرف معين يدعي تضرره إذا استمرت TLD. الشفافية منعدمة؛ لا يمكن بقاء الاعتراضات السرية من الحكومة وغيرها. فإن كان لابد من IO فيجب الإتيان باعتراضات حقيقية وشفافة في دورها لمنع TLD الجديد. "تخفيف المخاطر" ليست بالسياسة الشرعية لـ ICANN (بمعنى أن استخدام IO كمنتهى للقضاء ببطء على TLD باتجاه منع قدرة ICANN من أن تستخدم في ساحات المحاكم). إن المصلحة الدولية فيما يخص DNS هو واجب ICANN الأول وليس مصلحة شركتها الخاصة. ويفتقد IO أيضاً للاستقلالية الحقيقية ففي الوقت الذي يتم فيه توظيف IO من قبل ICANN والطرف الثالث الذي تم التعاقد معه لاختيار الخبراء الذين يحددون الاعتراض والموروث أيضاً لدى ICANN. ستبتعد هيئة الاستئناف عن الحيادية حيث سيكون لديها من المغريات للتوافق مع IO (ICANN) التي وظفته. NCUC (10 ديسمبر 2010).

يبدوا أن مقترح IO يسمح بعمل الاعتراضات على قاعدة غير مسماها وغير واضحة. DCFE (10 ديسمبر 2010).

دور مجلس ICANN.

وقد اتضح أن ICANN قد تحتاج اعتراضاً مستعينة بمصدر خارجي ومسائل التقييم خلال عملية تطبيق gTLD الجديدة. ولكن الاستعانة بخدمات من مصادر خارجية لا تجعل ICANN تتصل من المسؤولية الناتجة عن مقدمي خدمات المصادر الخارجية. يجب أن يكون مجلس ICANN هو الملاذ الأخير لفض النزاعات التي تظهر أثناء عمليات التقييم والاعتراض. إن

تحديات إدارة عمليات الاعتراض بالاستعانة الخارجية والداخلية يضع توصيات BC كدفعة أولى لأقل من 500 طلب. BC (6 ديسمبر 2010).

أما قرار مراقبة TLD فلا ينبغي الاستعانة فيه بمصادر خارجية بل ينبغي أن يقوم به مجلس ICANN مباشرة. DCFE (10 ديسمبر 2010).

رسوم الاستئناف التي ينبغي أن يدفعها مقدم الطلبات (3.2.4). ينبغي حذف القسم 3.2.4. وإن تم تحديد أحد الطلبات فينبغي إطلاق رسم ثانٍ ليتمكن مقدم الطلب من الدفاع عن الفحوى الموجود بالفعل في طلبهم الأصلي. وقد تم تنسيق هذا نظراً لملاحظات ICANN في كتاب الدليل أن بعض الاعتراضات قد تكون بلا جدوى. BC (6 ديسمبر 2010).

حماية IGOs.

فقد لاحظ مركز WIPO بشكل إيجابي أن الدليل يظهر في هذا الوقت درجة عليا من الحماية لـ IGOs. وبالنسبة لتسجيلات المستوى الثاني سيتم الترحيب بتوضيحات ICANN بشأن الحماية المتصورة. يقدم تقرير طاقم ICANN 2007 في المسودة IGO اسم النطاق قاعدة للتعامل مع النزاعات المتعلقة بالتسجيل أو استخدام اسم نطاق بطريقة قد تكون مثلاً الاستخدام المضلل الذي يوهم بوجود صلة له مع IGO أو ما من شأنه نقض المعاهدة. مركز WIPO (2 ديسمبر 2010).

وقد سرت هوجان لوفيلز بالفقرات الخاصة بحماية الأسماء والاختصارات في IGO بنطاق اعتراضات الحقوق القانونية. هوجان لوفيلز (9 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

وعبر اقتراح عن القلق بشأن قلة الخيار الواضح بالفقرات القانونية الخاصة بالاعتراض وإجراء فض النزاع. وفي حالة هذه الاعتراضات تعتمد القواعد على المعايير وليس على القانون الصادر عن الفرد. وأثناء تطوير البرنامج التعليق العام المتسع تعرف العملية بنفسها المعايير التي ستطبقها الهيئات في إجراء الاعتراض. وجاء توضيح هذه المعايير في دليل مقدم الطلب (3.4 §) الذي يشير له البنودان 2(هـ) و 20 لإجراء gTLD الجديد لفض النزاع ("الإجراء"). يشير اعتراض الملكية العامة المحدود ودليل مقدم الطلب § 3.4.3 على وجه الخصوص للقانون الدولي وكذلك لمعاهدات معينة والوسائل الدولية الأخرى. لاحظ أيضاً أن البند 4(د) للإجراء الذي ينص أن موضع إجراءات الاعتراض الذي قد يشتمل على تعلق قانوني ينبغي أن يكون موقع DRSP الذي يدير الإجراءات.

ويقترح البعض بما فيهم GAC أن تزال رسوم عمليات الاعتراض للحكومات. وهذا سيكون موضوع النقاش أثناء تشاور مجلس/GAC في بروكسيل واجتماع مارس لـ ICANN. فمجموعة عمل الصليب التي شكلت لمناقشة القضايا المتعلقة بالتوصية 6 (التوصية CWG 6) عن سياسة توصيات gTLD الجديدة التابعة لـ GNSO التي ناقشت شيء كهذا - هل ينبغي أن GAC بنفسها تدفع رسوماً كمجموعة ومقدم للاعتراضات. وبينما عبر المجلس عن الرجوع للسماح لـ GAC (و ALAC) بشكل عام بتقديم اعتراضات مع نوع من الدعم المالي من ICANN فلم يتم اتخاذ أي قرارات. ومن المحتمل تنمية المزيد من المعلومات أثناء الاجتماعات المنعقدة بين المجلس و GAC.

أما بالنسبة لرسوم الاعتراض الخاصة بـ NGO أو المنظمات "غير الربحية" كما اقترح معلقين فلا يمكن العمل بها. فيلزم كون NGO أو المنظمات "غير الربحية" لها تعريفات متباينة. فتحديد أي منظمة ستخفف عنها الرسوم سيشكل نوعاً من الموضوعية أو حتى المعاملة المميّزة التي يسعى أصحاب المصلحة بالغاؤها ما أمكنهم ذلك. في أي حدث يتم دفع المصاريف لمن يقومون بفض النزاع وليس لـ ICANN. الرسوم في مستوى التفاوض ولا سقف للتخفيضات.

ويعتمد في تنمية "اعتراض العناصر الداخلية" على الادعاء الذي يجمع بين كون مجموع مكاسب المستخدم أقل من مجموع التكاليف المقترحة. وتوضح التحليلات أن الشكل الجديد للاعتراض سيؤدي لإجراءات فض النزاع المكلفة مالملاً ووقتاً وبدخول لا يمكن توقعها (أي التكلفة المرتفعة والربح المشكوك فيه). وتعالج الأقسام الأربعة الموجودة للاعتراض التكاليف الخارجية (مثل الحقوق القانونية والمجتمع). وقد تم إدراج آليات أخرى للبرنامج تقلل التكاليف الخارجية. وحتى الآن قد لا يكون من الضروري أو من المناسب أن نصف اعتراضاً عاماً للعملية بالرغم من أن هذا قد يكون موضوع المناقشة مع GAC والمجلس في بروكسيل.

واقترحت إحدى المجموعات أن تنشر ICANN الاعتراضات المقدمة كل خمسة أيام من تقديمها. ينبغي ملاحظة الاعتراضات لم تقدم بـ ICANN لذا قد يكون هناك إرجاء بالإخطار. وأضف أن جميع من يقومون بفض النزاع سينشرون معلومات ذات صلة بالاعتراضات بصفة مستمرة (انظر الإجراءات بالبند 9(هـ) على العنوان التالي <http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/draft-new-gtld-drp-clean-12nov10-en.pdf> سيتم اعتبار جعل موقع ICANN يؤشر إلى النشرات المختلفة تلك.

وبخصوص الكم المقدم للعلامات التجارية المتعددة والتي نحن بصدددها فهو بين يدي الهيئة لتحديده. أولاً، يجب أن تحدد الهيئة إن كان هناك حق في علامة تجارية معينة يدعم أركان الشكوى. ثم يجب على الهيئة التحديد إذا كانت العلامة قد تم انتهاكها طبقاً للمعايير الموضوعية. ثم تقوم الهيئة بالتحديد ببناء على ما انتهت إليه. ولن يكون بناء على قوة التسجيل أو استخدامه أو خلافه من فراغ.

وعلق البعض على اختيار ومواصفات المعارض المستقل (IO). يصف القسم 3.1.5 في دليل مقدم الطلب مواصفات IO وكيف يكون اختياره أو اختيارها. وهناك معلومات أخرى بالمذكرة التفسيرية التي تم نشرها في 18 فبراير 2009. (انظر <http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/independent-objector-18feb09-en.pdf>) معلومات أكثر تفصيلاً وخطوط إرشادية بخصوص اختيار IO ستجدها بصفة دائمة. ستكون عمليات الاقتراح والاختيار على قدر من الشفافية.

واتهم البعض استقلالية IO واقترحت إحدى المجموعات استبعاد IO. لا تتفق ICANN مع الاقتراح القائل بأن عملية المعارض المستقل ما هي إلا "ضرب من العيب" أو نقص "الضمانات الهامة". قد يتلقى IO التعليقات والاقتراحات من الجمهور ولكن بنية بذل قصارى الجهد لمصلحة من يستخدم الإنترنت من الجمهور -يقرر أو ستقرر بعدها تقديم الاعتراض وكيفية السعي لهذا الاعتراض. وأوضحت ICANN عند توضيحها استجابة لتقرير التوصية 6 CWG <http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/explanatory-memo-morality-public-order-12nov10-en.pdf>، مسؤولية IO أمام هيئة الخبراء. وفي حدث غير مسبوق يخضع IO لاعتراض مصلحة عامة محدد ليس على أساس واضح أو سيء استخدام حق الاعتراض، فسيتم إقصاء المعارضة في إجراء "النظرة السريعة". والمعارضة التي يقدمها المعارض المستقل وتجتاز اختبار "النظرة السريعة" تظل خاضعة لنفس التدقيق بواسطة الخبراء كأى معارضة أخرى. لذلك لن يكون لدى المعارض المستقل موقعاً يتمتع بامتيازات، حيث يستخدم سلطة لا رقابة عليها.

وتمت مقابلة القلق بشأن استقلالية IO بتفصيلات عملية وضمانات. والحقيقة أن ما تدفعه ICANN إلى IO لا تجعله تابع لـ ICANN. وضعت جميع الضمانات في مكانها مثل التي لمحقق شكاوى ICANN فيقرر IO ما يراه أو تراه ويعمل للمصلحة العامة وليس لمصلحة ICANN.

التوصية 6 CWG والتعليقات هنا تعبر عن القلق بشأن تقديم IO اعتراض دون أي معارضة أكيدة للطلب. وكاعتبار لهذه التعليقات ستتم مراجعة دليل المستخدم للتأكد من أن IO ليس لها اتخاذ أي عمل إلا إذا جاء تعليق معارض معن واحد على الأقل.

وأشار تعليق أن مجلس ICANN هو "الملاذ الأخير للحل". وفي الواقع، بينما يكون الاعتماد على تحديرات الخبراء بخصوص المسائل الموجودة بالاعتراضات يتحمل كامل المسؤولية ببرنامج gTLD الجديد.

وتم قبول التعليقات بشأن الرسوم اللازم دفعها لتقديم اعتراضات مستأنفه وكذلك الفترات والمواعيد النهائية للعملية. وقد حلت واستجابت ICANN لهذه التعليقات في دورات سابقة. وقد يكون من الجيد أن نكرر هنا أن نظام الدفع المقدم للتكاليف مرسخ بحيث يتم تعويض صاحب الحق حيال الدفع المقدم. انظر الإجراء، المقال 14(هـ).

وبخصوص IGO لاحظ المعلقون أن ICANN قد عززت حمايتهم بالنسبة لحقوق الاعتراض وعملية فض النزاع.

اعتراض محدود على المصلحة العامة (الأخلاقيات والنظام العام (M&PO))

ملخص التعليقات

دعم نهج الدليل. يتعامل دليل مسألة M&PO بطريقة ملائمة ومتوازنة. وتكمن الحقيقة في أنه سوف تكون هناك طلبات قليلة، إن وجدت، تثير الأخلاق أو النظام العام أو الحساسية الثقافية. يدخل الكثير من التخطيط والاستثمار في طلب gTLD والعمليات التجارية المتوافقة مع مقدم الطلب للمخاطرة في الحصول على كتب إلكترونية خلال النزاع حول هذه الأنواع من المخاوف. فنحن لا نستطيع التخطيط لكل سيناريوهات حيث أن كل واحدة أو اثنين من الدول قد تكون حساسة لشيء معين. ولو نشأت مشكلات بعد إطلاق بعد القواعد والإجراءات كان من الممكن إعادة النظر فيها للمضي قدماً. Demand Media (إعلام الطلب) (8 ديسمبر 2010).

معارضة عملية DRSP.

تجاهلت ICANN منهج الإجماع المجتمعي (مجموعة العمل المجتمعية (CWG) الذي يغير من الطبيعة الأساسية لسلسلة التقييم من إجراء مقارنة موضوعية للأخلاق إلى تحليل موضوعي للاعتراضات ضد القانون الدولي). كما يبقى مفهوم DRSP الأساسي وغير المناسب بشكل أساسي على حاله في الدليل النهائي المقترح. وتتخوف ALAC كثيراً من أن تفاصيل CWG قد قدمت بطريقة غير لائقة وقاصرة لمجلس إدارة ICANN وأنه نتيجة لتوصيات CWG لم يتلق العناية الملائمة. ALAC (8 ديسمبر 2010). P-NPOC (9 ديسمبر 2010).

ينبغي على مجلس الإدارة اعتماد توصيات التوصية CWG 6 النهائية استجابة لاهتمامات GAC حول الأخلاقيات والاعتراضات حول النظام العام. حيث صاغت مجموعة العمل بطريقة رائعة بناء مجمع عليّة يجعل ICANN ناجحة. إي. برويس (6 يناير 2011).

مزود DRSP.

تتجاوز المجالات التي يتناولها هذا الاعتراض نطاق والخبرة التي تتمتع بها غرفة التجارة الدولية. وبمقتضى الأهمية الكبيرة التي تتعلق بالمصلحة العامة والمجتمع، ينبغي أن تتبنى السلطات الأكثر تمثيلاً حياداً DRSP. مجتمع الإنترنت بالصين (10 ديسمبر 2010).

إذا كان هناك DRSP، فإنه من غير الملائم ICC لتكون بمثابة سلطة اختيار الخبراء لتسوية المنازعات التي تنطوي على حقوق الإنسان الأساسية مثل حرية التعبير. DCFE (10 ديسمبر 2010).

القانون ساري المفعول. ينبغي تحديد الامتثال للاعتراضات حول للمبادئ العامة محدودة الفائدة وفقاً لمبادئ كل من القانون الدولي وقوانين كل دولة ذات سيادة. فإذا تم نظر الاعتراض فقط عبر مبادئ القانون الدولي، فمن المرجح جداً أن يؤدي إلى الموافقة على gTLDs التي تتعارض مع قوانين بعض الدول التي من الواضح أنها غير عادلة بالنسبة لهذه الدول. مجتمع الإنترنت بالصين (10 ديسمبر 2010).

التوضيح المطلوب. يشير القسم الخاص باعتراضات المصلحة العامة المحدودة إلى أن المعايير القانونية المقبولة عموماً "المقبولة عموماً" يحتاج إلى توضيح. CADNA (10 ديسمبر 2010). BC (6 ديسمبر 2010).

المعايير.

ينبغي إعطاء حقوق معترف بها دولياً في حرية التعبير، ويجب توضيح المعايير المستخدمة لقمع TLDS والتي تستخدمها السلطة. وينبغي أن يقتصر TLDS التي تنتهك بشكل واضح القوانين الدولية الراسخة في إطار القسم 3.4.3. كما لا يحترم الإصدار الحالي من الدليل حرية حقوق التعبير الشرعية بما فيه الكفاية. وينبغي على مجلي إدارة ICANN أن يجري تعديلات ملائمة على الدليل النهائي. كما ينبغي أن يكون عبء الإثبات دائماً على المعارضين لإثبات أن TLD المقترح غير قانوني وينبغي للحكم السماح بأشكال متنوعة من التعبير. DCFE (10 ديسمبر 2010).

الاحتمالات التي تقضي بعدم صحة اعتراضات المصلحة العامة المحدودة تعتبر استغلال خاطئ لحق المعارضة الذي يجعل أصحاب العلامات التجارية أقل ميلاً إلى الاعتراض مما يسمح للمتلاعبين بالدخول في الأسهم. CADNA (10 ديسمبر 2010).

اعتراض على العنوان. ينبغي تغيير عنوان القسم إلى "الاعتراضات التي تركز على أساس المبادئ العامة للقانون الدولي". حيث أن مصطلح المصلحة العامة شامل جداً وغير محدد ولا يعتمد على أساس راسخ في القانون الدولي. كما ينبغي إيقاف العمل بمصطلح "الأخلاق والنظام العام" بداية من النص (صفحة 3-18). DCFE (10 ديسمبر 2010).

دائماً. إتاحة الأدلة للمعتريين على المصلحة العامة المحدودة قد يؤدي إلى حلقة دائمة من المعارضة. يوصى بنظام أكثر تحديداً. BC (6 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

تستند معارضة المصلحة العامة المحدودة على القواعد القانونية العامة المقبولة والمتعلقة بالأخلاقيات والنظام العام التي يتم الاعتراف بها وفقاً لمبادئ القانون الدولي. تعكس المعايير المحددة التي تم اعتمادها لهذا الاعتراض القواعد القانونية المقبولة العامة، كما هو موضح في المذكرة التي نشرتها ICANN يوم 30 مايو 2009. (انظر "بحث معايير الأخلاقيات والنظام العام" على العنوان التالي - <http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/morality-public-order-30may09-en.pdf>). وقد تم اقتراح وجوب استخدام سلاسل gTLD أيضاً بجانب قوانين كل دولة ذات سيادة. مع ذلك، فقد تمنح مثل هذه القاعدة في الواقع كل دولة حق النقض على شبكة الانترنت العالمية وهو أمر غير مقبول. لا يجوز لأية دولة تقييد حرية التعبير بطريقة لا تتلاءم مع المعايير القانونية التي تتعلق بالأخلاق والنظام العام والمعتبر بها بموجب مبادئ القانون الدولي. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه على الرغم من احتفاظ الدولة بحقوقها السيادية، فإن إجراءات تسوية منازعات gTLD لا تنتهك سيادتها بأي شكل من الأشكال. حيث لا يستطيع لا فريق الخبراء من خلال تقريره، ولا ICANN من خلال قبول أو رفض طلب الحصول على gTLD الجديدة، إصدار قرار في هذا الشأن يكون نهائياً وملزماً لدولة ذات سيادة.

يرجى قراءة المذكرة التوضيحية "معايير الأخلاقيات وبحوث النظام العام" فهي مؤرخة 30 مايو 2009، استجابة لطلب توضيح مصطلح "مقبول عموماً". ولن يكون من المجدي تقديم تعريف محدد لمصطلح "معارضة جوهرية" حيث يتوقف هذا العامل على ظروف كل حالة.

يشير البعض إلى أن أصحاب العلامات التجارية ستكونون أقل ميلاً إلى تقديم اعتراض على المصلحة العامة المحدودة حيث أنه إذا تمت إساءة استغلال هذه الاعتراض، كان من المرجح أن يفقدوا حقهم في تقديم اعتراض على انتهاك الحقوق في وقت لاحق. أولاً، لا ينبغي على أي عضو تقديم اعتراضات لا أساس لها من الصحة. ثانياً، لن يتم اعتبار إساءة استعمال الاعتراضات حول المصلحة العامة المحدودة ضد القدرة على تقديم اعتراضات على انتهاك الحقوق.

أكد تعليق ما أن الإصدار الحالي من الدليل لا يحترم الحقوق الشرعية في حرية التعبير بما فيه الكفاية. ومع ذلك، لم يقدم هذا التعليق أي تفاصيل أو أمثلة على هذا. حيث تعتبر معايير الاعتراضات حول المصلحة العامة المحدودة في القسم 3.4.3 من الدليل وإجراءات النظر في هذه الاعتراضات غير المنصوص عليها في gTLD إجراء جديد لتسوية المنازعات. ولم يتبين بعد كيف أن هذه المعايير والإجراءات لا تحترم حقوق حرية التعبير المشروعة. بشأن مهمة الإثبات الخاصة بالمعتري، انظر إجراءات المادة 20(ج).

كما هو موضح خلال الجولات السابقة من التعليقات، تعتبر ICANN مركز ICC الدولي للخبرة مؤهلاً لتحديد القانونيين البارزين ذوي السمعة الدولية ليكونوا بمثابة خبراء في مجموعات النظر في الاعتراضات حول المصلحة العامة المحدودة. وتناول تعليقات المعتريين المستقلين ودور كل من فريق الخبراء ومجلس إدارة ICANN في أماكن أخرى في هذا التحليل.

ولم تجعل المخالفة لبعض التعليقات ICANN تتجاهل عمل التوصية CWG 6. تعتبر المخاوف من أن تفاصيل من تقرير التوصية CWG 6 لم تعرض بطريقة كافية لمجلس إدارة ICANN، لا أساس لها من الصحة، كما تم شرح بإسهاب المواد المنشورة. (انظر، على سبيل المثال، - <http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/explanatory-memo-morality-public-order-12nov10-en.pdf>). وينبغي عدم فهم عدم قبول ICANN جميع توصيات

التوصية CWG 6 على أنها تعني أنه تم تجاهل هذه التوصيات أو إعطائها قليل من الاهتمام . وقد قدمت ICANN تفسيراً لعدم قبولها التوصية. وعلى وجه الخصوص، لا تعتبر ICANN أن الطبيعة الأساسية لسلسلة التقييم في إطار إجراءات الاعتراض القائمة حول اعتراضات المصلحة العامة المحدودة يمكن وصفها بأنها "مقارنة موضوعية للأخلاقيات". حيث أن هناك معايير محددة وجامدة للغاية لتقييم ما هو مطلوب لسلاسل اعتراضات المصلحة العامة المحدودة. (انظر الدليل قسم 3.4.3) والذي قد يقدم اعتراضات على هذه الأسس وضعت أيضاً في الدليل.

وعلى الرغم من المواقف المعلنة في الإصدار الحالي من الدليل، وكما أشير في أعلاه، هناك توقع بالمزيد من التغييرات في ضوء المناقشات المثمرة بين ICANN التوصية CWG 6 في قرطاجنة والتوضيحات اللاحقة. وعلاوة على ذلك، يدرك المجتمع جيداً أن هذا الحيز من مجال برنامج gTLD الجديد هو موضوع مناقشة مجلس إدارة GAC. كما سيناقش GAC ومجلس إدارة ICANN وجهات نظرهم حول عملية المعارضة خلال اجتماعات بروكسل، وكذلك خلال اجتماع ICANN في شهر مارس. وقد تشمل هذه المناقشات أيضاً مناقشة حول عنوان هذه الاعتراضات.

اعتراضات المجتمع

ملخص التعليقات

أسباب توسيع اعتراضات المجتمع. لا يمكن للمعارض في كثير من الحالات توفير الأدلة من الناحية المادية ضد طلب gTLD الذي له علاقة بالمجتمع. فعلى سبيل المثال، لا تعد سلسلة "هونجكونج" اسماً جغرافياً يحميه الدليل ويمثل أهالي هونج كونج باعتباره واضح ومحدد بوضوح المجتمع. فإذا كانت منظمة ما لا تتخذ من هونج كونج مقراً لها وتتقدم لسلسلة "هونجكونج"، سيكون من الصعب على المجتمع من أهالي هونج كونج تقديم اعتراض خلال هذه العملية، كما لا يمكن استنتاج وجود ضرر مسبق بمصالح أهالي هونج كونج من الناحية الاقتصادية أو السمعة. كما ينطبق الشيء نفسه على شروط أكثر عمومية مثل "هونكونجي" (كنية مشتركة لأهالي هونج كونج) و "كيوي" (الاسم الشائع لنيوزيلنديين). كما حرمت مجتمعات مؤسسية في عملية تسوية المنازعات من gTLDs الجديدة. وتوصي HKIRC بعدم قصر اعتراضات المجتمع ذات الأسباب المعقولة على تلك التي ينص عليها القسم الفرعي 3.4.4 من الدليل، كما ينبغي النظر رسمياً فيها من قبل لجنة الخبراء. HKIRC (22 ديسمبر 2010).

اعتراضات أساسية. يعد الأسلوب غامض للغاية في اشتراط أنه على المعارض أن يثبت وجود معارضة كبيرة في المجتمع الذي يمثلها. كما يحتاج مصطلح "معارضة جوهرية" أيضاً تعريف أكثر تحديداً. CADNA (10 ديسمبر 2010). BC (6 ديسمبر 2010).

الدعم المقدم من أجل استبعاد كامل الدفاع. يسر BITS هذا التغيير وإتاحة قدرة المجتمع الممنوعة عن غير قصد من أجل معارضة المتقدم الغير مناسب. BITS (9 ديسمبر 2010).

إيذاء.

دون تفسير بعض التغييرات الجذرية المنتشرة في مختلف الجوانب الهامة للدليل النهائي المقترح والتي قد يكون لها تأثير خطير ضار بالجمهور. فعلى سبيل المثال، أثار الدليل النهائي المقترح فجأة ودون تفسير شريط من اعتراضات المجتمع بصورة كبيرة بحيث انه من المشكوك فيه أن يفوز أي شخص بمثل هذا الإجراء. كان هناك تحوّل جذري في القسم 3.4.4 يتطلب ليس فقط أن يثبت المعارض أن المجتمع الذي يمثلها من المرجح أن يعاني من "ضرر جسيم" إذا تمت الموافقة على الاعتراضات على الطلب (حيث أن كلمة "جسيم" مضافة حديثاً ولم يتم تحديدها) ولكن أيضاً "ضرر جسيم" يتعارض على الأرجح مع "مجتمع الإنترنت الأوسع نطاقاً" (حيث يعد هذا المصطلح أيضاً غير محدد). كما يبدو أن موظفي ICANN اختاروا من جانب واحد وبدون توضيح استئصال عملية اعتراض المجتمع، والتي تكاد ترتقي بالتزامات ICANN تجاه المصلحة العامة. COA (3 ديسمبر 2010).

ينبغي أن يعود معيار "ضرر جسيم" إلى المعيار السابق ومتطلبات إظهار أن "ضرر جسيم" لمجتمع الإنترنت الأوسع، ينبغي إزالته. RIAA وآخرون (11 يناير 2011).

تحليل التعليقات

أشار أحد المعلقين أن معايير الاعتراض المجتمعية المتزايدة محدودة للغاية حيث أن المعارض قد لا تكون قادرة على تقديم الأدلة. فإذا كانت الأدلة غير متوفرة، كان من المناسب أن لا يطالب المتقدم بالدفاع ضد أي اعتراض. كما يجب على المجتمع المعارض أن يوضح أن: "معارضة المجتمع – توجد معارضة وحيثة لطلب gTLD من جانب نسبة كبيرة من المجتمع الذي يمكن أن تستهدفه سلسلة gTLD بشكلٍ صريح أو ضمني." (انظر الدليل قسم 3.1.1 على العنوان <http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/draft-dispute-resolution-procedures-clean-12nov10-en.pdf>). فإذا كان هناك مجتمع حقيقي ومعارضة كبيرة كان الاعتراض صحيحاً. وإلا فلن يكون كذلك. وتعد الأدلة المطلوبة بشكل مناسب في جميع أنواع منابعات الاعتراض. كما يوقف غياب الأدلة أي اعتراض.

يطلب أحد المعلقين توضيحات بشأن مصطلح "معارضة كبيرة". وسيحدث هذا التحديد نتيجة الموازنة بين مجموعة متنوعة من العوامل، إلا أن التعريف المحدد هو أمر صعب. ومع ذلك، تم وضع عوامل خصيصاً في الدليل قسم 3.4.4 (انظر <http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/draft-dispute-resolution-procedures-clean-12nov10-en.pdf>).

علق البعض على المستوى المتزايد من الضرر المطلوب من أجل الانتصار في إجراءات الاعتراض، في حين أعربت مجموعة أخرى عن تأييدها لاستنصاء كامل الدفاع. حيث ترتبط هاتين المراجعتين معاً. ويعد الهدف النهائي لعملية اعتراض المجتمع هو منع اختلاس تسمية المجتمع من خلال وفد TLD وللتأكيد على أن المعارض لا يمكن أن يمنع مقدم الطلب وصاحب مصلحة TLD المشروعة من الاستمرار في النجاح.

سابقاً، ومع كامل الدفاع في هذا المجال إذا أمكن للمجتمع أن يلبي المعايير فسوف يكون في حاجة إلى أن يتغلب على الاعتراض حيث سيكون لمقدم الطلب الغلبة دائماً في إجراءات الاعتراض. وقد سبقت الإشارة إلى أن هذا يمكن أن يؤدي إلى نتائج غير مقصودة.

مثال مع كامل الدفاع في هذا المجال: المجتمع الحقيقي من صانعي القطعة الفاسدة المعروفة لبيع قطع معيبة ينطبق على سلسلة تركز على المجتمع، ويعترض مجتمع صانعي القطعة المشروعة الذين يبيعون قطع غير معيبة. ويمكن لصانعي القطعة الفاسدة أن يعززوا دفاعاً كاملاً، لمنع الاعتراضات المشروعة. وكانت هذه نتيجة خاطئة. ولهذا، تم إلغاء الدفاع الكامل من عملية gTLD الجديدة.

مثال، مع إلغاء الدفاع الكامل: صناع القطع الشرعيين المتقدمين للحصول على TLD وصانعي القطعة الفاسدة المعارضين. حيث يمكن للاعتراض إظهار ضرر بسيط بالنسبة لمجتمع صنع القطعة الفاسدة وعرقلة السلسلة المشروعة. حيث تعد هذه نتيجة يجب تجنبها. ويعد السبيل الوحيد لتجنب هذه النتيجة هو طلب إثبات الضرر أكثر من مجتمع المعارضة.

لا تزال ICANN ترحب باقتراحات بديلة، ولكن بالعودة مرة أخرى إلى الضرر البسيط للمعارض وحده لا يعد مقبولاً. كما تعد بعض الأضرار الإضافية مطلوبة أيضاً من أجل وقف السلسلة. ونحن نتطلع إلى مزيد من المناقشة حول هذا الموضوع لمساعدتنا في التوصل إلى حل عملي.

تصرف خبيث

النقاط الرئيسية

- سوف يبين التعليق العام المقيمين خلال عملية تقييمهم. أنه ينبغي أن تكون التدابير الأمنية متناسبة مع نوع TLD.
- سوف يدخل الاقتراح باتخاذ تدابير معروفة وسريعة حيز التنفيذ بتطلب مناقشة المجتمع خارج عملية gTLD الجديدة لأنها تنطوي على اعتبارات السياسة الجديدة.
- تصدر مجموعة عمل المنطقة الأمنية الرفيعة تقريرها النهائي في مارس. قد تكون هناك جوانب معينة من إطار رقابة HSTLD تنطبق على جميع TLDs.

ملخص التعليقات

تظل معايير السلوك الخبيث غير كافية. ينبغي على ICANN أن تطور آليات جديدة وتحسن من شروط AG النهائية المقترحة للحد من قدرة الجهات الفاعلة الخبيثة على استغلال DNS لأغراض غير مشروعة وتحقيق مكاسب مالية. وينبغي أن تطلب ICANN في AG تلك المعلومات حول وسائل الحماية ضد السلوك الخبيث المقترح من قبل مقدم الطلب gTLD الجديدة بالتفصيل بما فيه الكفاية في عملية الطلب بحيث يمكن للمجتمع التعليق على هذه التدابير. IPC (9 ديسمبر 2010).

التدابير الأمنية المناسبة لطلب gTLD من أجل معيار تقييم السلسلة 35. هناك بعض الأدلة على الاستجابة خلال AG النهائية المقترحة للعديد من المشتكين حيث لم يتم معالجة مسألة منع السلوك الخبيث على نحو كاف من قبل. فعلى سبيل المثال، في حين تشعر COA بخيبة أمل بسبب رفض الخيارات الأكثر فاعلية التي اقترحتها، يمكن أن يوفر المعيار 35 المنقح بشكل صحيح، على الأقل، بعض الضمانات الإضافية التي تدل على أن ICANN تقدر التزامها بالمصلحة العامة في هذا المجال. ومن المهم أن توضح ICANN أن الإشارة إلى "خدمات TLDs المالية الموجهة" في هذا المعيار هي مجرد مثال وأنه شرط لتعزيز الحماية "بما يتناسب مع الطبيعة التطبيقية لسلسلة gTLD" سوف تعمل أيضاً في مجالات أخرى، على سبيل المثال، TLDs للرعاية الصحية ذات الصلة و TLDs الموجهة إلى الأطفال وجميع TLDs التي تنطوي على مخاطر مرتفعة بشكل غير عادي مع كونها مكانا لسلوك إجرامي أو احتيالي أو غير قانوني ولكن لا يقتصر على قرصنة حق المؤلف. COA (3 ديسمبر 2010). IPC (9 ديسمبر 2010).

يمثل عدم نشر إجابات السؤال 35 للعامة مشكلة، ولذلك لا يمكن تحقيق مساعدة الجمهور للمقيمين في طلب هذا المعيار. ويمكن حل هذه المشكلة بطريقة من طريقتين. الأولى، يمكن نشر إجابات السؤال 35 للعامة (بعد التنقيح المناسب حسب الاقتضاء اللازم لحماية المعلومات الأمنية الحساسة) والثانية، يمكن تعديل المعيار 28 بساطة ليطلب من المتقدمين تقديم "سياسات شاملة حول إساءة الاستخدام وإجراءات تقلل من احتمالات إساءة استخدام TLD، مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة التطبيقية لسلسلة gTLD والاستخدامات المقصودة من أسماء النطاقات المسجلة في gTLD". وإذا كان مفهوم المستوى المتناسب من الأمن يظهر الآن في معيار 35، فقد اعتمدت أيضاً كمعيار "للمستوى المتناسب لمنع من إساءة الاستخدام والتخفيف من أثارها" وطبقا للسؤال 28، يمكن للجمهور تقديم المساعدة اللازمة للمقيمين وذلك لأن جميع الردود على السؤال 28 قد تم نشرها للعامة. COA (14 يناير 2011).

وتؤيد COA (1) تقديم بعض أنواع إجراء المعارضة الرسمية التي يمكن رفعها ضد الطلبات التي يرى المعارض أنها تفشل في تلبية "الحماية التي تتناسب مع طبيعة سلسلة" المعيار، (2) لتوضيح أنه يمكن أن تكون هناك حاجة ليس فقط للخدمات المالية الموجهة TLDs ولكن أيضاً لغيرها من الخدمات التي تشكل خطراً كبيراً بشكل غير معتاد من كونها محلاً لسلوك إجرامي أو احتيالي أو غير قانوني، يمكن أن يطلبه المقيمون لتلبية "معايير مستقلة جديدة لضوابط أمنية فعالة" أو للوقاية من إساءة الاستخدام أو للتخفيف من حدتها طبقاً لكل حالة. COA (14 يناير 2011).

الإلغاء السريع أو أنظمة التعليق. ينبغي أن تطالب ICANN شركات التسجيل اعتماد وتنفيذ الإلغاء السريع وأنظمة التعليق لمكافحة السلوك الخبيث، كما تم تقديم واحدة من الآليات الأكثر مناقشة لمكافحة انتشار السلوك الخبيث كما هو متوقع ستكون gTLDs الجديدة. Microsoft مايكروسوفت (9 ديسمبر 2010).

ستكون التوصيات في AG النهائية المقترحة مفيدة للغاية في مجال مكافحة السلوك الخبيث، ولهذا ينبغي النظر في حل مثل هذه القضية. Domain Dimensions دومين دايمشنز (أبعاد أسماء النطاق) (9 ديسمبر 2010).

أفضل الأساليب. بالنظر إلى تاريخ التعدي الموسيقى على الانترنت، فإن RIAA وآخرون من المحتمل أن يمكن استخدام الموسيقى تحت بند gTLD من التعدي على حقوق الطبع والنشر واسعة النطاق والعلامات التجارية. تود RIAA بآخرون العمل مع ICANN وغيرها لضمان وضع أفضل الأساليب واستخدامها لتأكيد عدم حدوث هذا النوع من السلوك الخبيث. RIAA وآخرون (11 يناير 2011).

النطاقات الأمنية المكثف. وينبغي أن تتخذ ICANN إجراءات مع برامج التحقق من النطاقات الأمنية المكثفة وجعلها إلزامية للمتقدمين. Microsoft مايكروسوفت (9 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

ولا يزال القلق يساور بعض أفراد المجتمع حول إمكانية حدوث السلوك الخبيث في gTLDs الجديدة وأعربوا عن بذل المزيد من العمل بما في ذلك المضي قدماً في برنامج HSTLD وجعله إلزامي يتعين القيام به. وقد عملت ICANN عن كثب مع المجتمع في عدد من المبادرات الرامية إلى التخفيف من السلوك الخبيث gTLDs الجديدة. وقد نشرت مذكرة تفسيرية تم تحديثها بشأن تخفيف السلوك الخبيث في يوم 12 نوفمبر 2010 تفاصيل التقدم بشأن المبادرات التسع المحددة في المذكرة التفسيرية في 3 أكتوبر 2009 حول هذا الموضوع.

بشأن التعليقات التي وردت حول معايير المسائل 28 (منع وتخفيف إساءة الاستخدام) و35 (سياسة الأمن)، تتشاور ICANN مع خبراء داخليين وخارجيين حول الكيفية التي يمكن بها تعديل المسائلتين بطريقة توفر للمجتمع مزيداً من الشعور بالثقة حول توضيح المتقدمين بشكل كافٍ لأمنهم ومنع إساءة الاستخدام وسياسات التخفيف "بما يتناسب مع طبيعة طلب للحصول على سلسلة TLD وأخذاً في الاعتبار الاستخدامات المقصودة من أسماء النطاقات المسجلة في gTLD". كما تجرى التعديلات على النسخة التالية من دليل مقدم الطلب، بما في ذلك النظر في المعلومات الإضافية لإجابات مقدم الطلب التي سيتم نشرها على الملأ.

تسعى مراجعات الدليل أيضاً إلى توضيح الخط الفاصل بين أنواع المعلومات التي ينبغي الإعلان عنها، والتي لا يجب إفشاؤها لأسباب أمنية.

وقد تم اعتبار مصلحة المجتمع في وجود فرصة للمشاركة في تقييم آليات الوقاية الأمنية ومنع إساءة استخدام طلب ما. ويعتبر تشغيل TLD هو مهمة كبيرة، كما ينبغي فهم التدابير الأمنية المخططة بشكل جيد بحيث يمكن للمستخدمين والمسجلين معرفة كيفية التعامل مع TLD الجديدة. ويمكن أيضاً تمرير معلومات قيمة للمقيمين من خلال التعليق العام.

يجب أن يلاحظ أيضاً، بيد أن المقيمين سوف يكونوا متخصصين في مجال التدابير الأمنية والجوانب الأخرى لعمليات TLD. يجب أن تكون عملية التقييم نفسها مصممة وقادرة بمفردها على فحص طلبات الحصول على هذه الجوانب وغيرها من المعايير بقدر كافي. ومع ذلك، فمن المهم أن تكون الطلبات مفتوحة إلى أقصى حد ممكن، لتقديم إشعار المجتمع على أنواع ونماذج من TLDs التي ينبغي فيها التفويض.

لا تنوي ICANN في هذا الوقت تقديم عملية اعتراض في مجال السلوك الخبيث المحتمل. ولكي يتم اعتبار هذه العملية وتوضيحها، لا بد من وضعها في معايير موضوعية. ولم يقترح أي تعليق عام حتى الآن مثل هذه المعايير. ولم تسفر المناقشة بين كل من فريق التنفيذ والمجتمع عن آلية قابلة للتطبيق. كما سيطلب من المقيمين تأكيد التدابير الأمنية التي تتناسب مع الاحتياجات الأمنية. إضافة إلى ذلك، سيتم استخدام التعليقات العامة لإعلام لجان التقييم كجزء من تحليل الطلب.

فيما يتعلق ببرنامح HSTLD، يستمر العمل من قبل الفريق الاستشاري وهم يتوقعون نشر تقريرهم النهائي في مارس 2011. وسوف يتضمن التقرير النهائي لمحة عامة عن عمل المجموعة خلال العام الماضي، بما في ذلك المعلومات الواردة استجابة لـ RFI الصادر في 22 سبتمبر 2010، وكيف حصلت إمكانية أن يكون البرنامج المحتمل طوعي. وستأخذ توصيات HSTLD بعين الاعتبار في قرار مجلس إدارة ICANN بداية من 25 سبتمبر 2010 حيث أن "ICANN لن تصدق على مفهوم HSTLD وتدعم ICANN وضع المعيار المرجعي للصناعة الذي قد يلجأ الآخرون إلى استخدامه كمعيار شهادة خاصة بهم. ولن توقع ICANN أو تدير البرنامج، ولا ترغب في أن تكون مسؤولة عن القضايا الناشئة عن استخدام أو عدم استخدام هذا المعيار"

ورد بتعليقين أن الفائدة من ضمان وجود تدابير كافية لتخفيف المسائل المتعلقة بالعلامات التجارية. كما اقترح أحد المعلقين أنه ينبغي على ICANN أن تطلب مشغلي تسجيل لاعتماد وتنفيذ الانتهاء السريع أو أنظمة التعليق والثانية اقتراح أفضل الأساليب التي ينبغي تطويرها. حيث تحدد المواصفة 7 لاتفاقية تسجيل مسودة gTLD الجديدة الحد الأدنى لمتطلبات آليات حماية الحقوق، بما في ذلك تنفيذ نظام تعليق سريع موحد (URS) والذي يطلبه مشغلو التسجيل من أجل تطبيقه في TLD.

خارج URS أو بعض آليات النزاع الأخرى، فإن الاهتمام والتطوير المحتملين لتسجيل يديره نموذج إنهاء سريع وقد نوقشا كجزء من أفضل الأساليب للجهات العاملة في مجال أنظمة الأسماء الأيكولوجية. حيث تشمل المشكلات التي أثرت في بعض هذه الآليات المسؤولية عن القرارات التي لم يصدر بشأنها قرار رسمي بشأن إساءة الاستخدام. وينبغي أن تستمر هذه المناقشات كما يمكن أن تقود ICANN عملية النظر في تطوير نظام إنهاء مستقل سريع.

إضافة إلى المجالات التي نوقشت أعلاه، تحتوي أحدث نسخة من اتفاق التسجيل على قانون تسجيل السلوك، وتهدف إلى التصدي لأشكال عدة من الانتهاكات المحتملة في الأسواق.

مقياس النطاق الأساسي

النقاط الرئيسية

- أن يكون مثل هذا الدعم إلزامي، يفرضي إلى توقعات موضوعية بأن طلب IPv6 من المتوقع أن ينمو بشكل كبير بعد استنفاد مساحة العدد IPv4.
- جعل دعم DNSSEC إلزامي يصب في مصلحة تلبية الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على DNSSEC من المسجلين، ونشر مزيد من DNSSEC بصفة عامة.
- تشير أحدث الدراسات إلى أن المقدمة المناسبة المتوقعة لكل من IPv6 و DNSSEC و IDN و gTLDs الجديدة لم تظهر أن IPv6 و DNSSEC و IDNs تم تقديمها دون وقوع حوادث تؤثر على تقديم gTLD الجديدة منفردة.

ملخص التعليقات

النطاقات الأمنية المكثف. وينبغي أن تتخذ ICANN إجراءات مع برامج التحقق من النطاقات الأمنية المكثفة وجعلها إلزامية للمتقدمين. Microsoft مايكروسوفت (9 ديسمبر 2010).

IPv6. ومن الخطأ فرض IPv6 أو عدم السماح بالمكدس المزدوج أو آليات الانتقال للمتقدمين الذين لم تقدم أسواقهم قدرات IPv6 حتى الآن بطريقة ذات معنى. وفي هذا الصدد، يعطى الانتباه إلى اقتراح السياسات ARIN 123. إي. برونر ويليامز (9 ديسمبر 2010).

ينبغي تمييز DNSSEC "كقيمة مضافة". من الخطأ فرض DNSSEC دون تمييز بين الطلبات التي تضيف قيمة وتلك التي تضيف قيمة نظرية فقط. وبالنسبة للمقترحات التي يمكننا من خلالها افتراض أن قيمة كبيرة للمعاملات سيتم تبادلها داخل مساحة الاسم، يتم التوقيع على المنطقة الأصلية وورقتها بحذر (ينبغي أن يوقع أي "بنك"). وبالنسبة للمقترحات التي يمكننا من

خلالها افتراض أن قيمة ضئيلة من المعاملات سيتم تبادلها عبر مساحة الاسم، يكون التوقيع على العقد والمنطقة الأصلية في كعب البحث ذو قيمة رمزية فقط (لا يلزم أن توقع أي "museum"). إي. برونر وويليامز (9 ديسمبر 2010).

تقارير ودراسات. تود CADNA أن ترى التقارير والدراسات (ومؤلفيها) التي تدعم زعم ICANN أن إدخال gTLDs الجديدة لن يؤثر على أمن واستقرار DNS. وينبغي أن تتطلع ICANN نحو تحليل موضوعي استنادا إلى أرقام وحقائق وأدلة ثابتة. CADNA (10 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

النطاقات الأمنية المكثفة:

يبدو أن دعم إلزامية النطاقات الأمنية المكثفة ليس قضية أساسية. حيث تستمر مناقشة إنشاء HSTLDs كما تتم مناقشتها في أي مكان آخر من خلال هذه الوثيقة. كما يستمر العمل ببرنامج الأمن المكثف.

دعم IPv6

نلاحظ أن دعم إلزامية لـ IPv6 لا تبدو قضية أساسية فقد تم تقديم IPv6 glue في المنطقة الأساسية لسنوات عديدة ولم يكن له آثار ضارة لوحظت في التوزيع أو الجيل أو في خدمة المنطقة الأساسية.

تفيد سجلات gTLD الجديدة في الحالات العامة والدائرة العالمية. لا يعتبر وجود أو غياب خدمات IPv6 الأساسية في مناطق محلية معينة تم تركيب تسجيل gTLD جديد فيها، ذات صلة بمسألة ما إذا كان هناك طلب أو ضرورة دعم IPv6 من قبل المسجلين الموجودين في المناطق التي تختلف فيها ظروف السوق المحلية.

لا يعد دعم IPv6 في مخطط التسجيل وفي نطاق TLD التي تم إنشاؤها من البيانات المخزنة ووفقا لهذا المخطط، له علاقة إلى حد كبير بتوافر نقل IPv6 وبالتالي بظروف السوق المحلية.

ومن أفضل الأساليب توزيع خوادم أسماء TLD عبر منطقة طوبولوجية وجغرافية واسعة من أجل إضافة إلى تنوع النظام وجعلها أقل عرضة للفشل بسبب الظروف المحلية (مثل تقسيم الدولة عبر الإنترنت أو كارثة طبيعية). وبالنظر إلى أنه يتم توجيه مشغلي التسجيل لتوزيع خوادم الأسماء بهذا الشكل فإن القدرة على نشر خوادم الأسماء مع نقل IPv6 لا علاقة لها بظروف السوق المحلية.

أن يكون مثل هذا الدعم إلزامي، يفضي إلى توقعات موضوعية بأن طلب IPv6 من المتوقع أن ينمو بشكل كبير بعد استنفاد مساحة العدد IPv4.

دعم DNSSEC الإلزامي

نلاحظ أن دعم DNSSEC الإلزامي لا يرقى أن يكون قضية أساسية، كما أن نشر DNSSEC في المنطقة الأساسية وبالتالي نشر الثقة في DS RRsets داخل المنطقة الأساسية للعديد من TLDs لم تسفر عن ملاحظة الآثار الضارة لتوزيع الجيل أو خدمة المنطقة الأساسية.

ليس من المعقول وضع افتراضات حول فائدة أو إمكانية تطبيق DNSSEC على مجموعة متنوعة من السكان المسجلين لأي gTLD جديد. ويبدو من المعقول تجربة معينة مع TLDs أخرى موقعة لتوقع أي gTLD جديد، بغض النظر عن الغرض المقصود، وسيكون هناك بعض الطلب على مناطق المسجلين لتوقيعها. فمن الممكن تماما، من أجل بناء المثال المذكور في التعليق، أن البنك قد يختار gTLD غير المصرفي عند تسمية الخدمات التي ينطبق DNSSEC عليها تماما.

وقد استخدمت جزر من الثقة باعتبارها آلية انتقالية تسمح بالنشر المبكر لـ DNSSEC في بعض الحالات، وليس من المتوقع أن نشر هذه الإستراتيجية سوف يقيم التعقيد المشارك في توزيع الثقة. ضمان DNSSEC يتم دعمها في سجلات gTLD الجديدة يخفف من هذا التعقيد إلى حد كبير، حيث أن التوزيع الرئيسي لمستخدمي الخدمة لم يعد هناك حاجة إليه، ويتم اكتشافها من قبل المدقق تلقائياً من المناطق الأصلية.

ونلاحظ أن فائدة DNSSEC كمكون مساهم في أمن واستقرار DNS يزيد كما يرى نشر أكبر؛ ويتزايد الطلب على المصادقة بزيادة المناطق الموقعة، على سبيل المثال.

جعل دعم DNSSEC إلزامي يصب في مصلحة تلبية الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على DNSSEC من المسجلين، ونشر مزيد من DNSSEC بصفة عامة.

تقارير ودراسات.

نشرت SSAC تقريراً¹ حول تقييم الجذر في أغسطس 2009. وأشارت الدراسة إلى أن معدلات التفويض المسيطر عليها، بدلا من العدد الإجمالي للتفويض، كانت جانبا رئيسيا في الحفاظ على استقرار منطقة الجذر.

نشرت ICANN تقريراً² في سبتمبر 2009 وقدم نموذج كمي لمنطقة الجذر استخدم لمحاكاة السيناريوهات ذات الصلة بقياس الجذر.

نشرت ICANN دراسة³ في أكتوبر 2010 لتحليل آثار المشروع من الأحداث الأخيرة والمتوقعة لاستقرار منطقة الجذر. تشير أحدث الدراسات إلى أن المقدمة المناسبة المتوقعة لكل من IPv6 و DNSSEC و IDN و gTLDs الجديدة لم تظهر أن IPv6 و DNSSEC و IDNs تم تقديمها دون وقوع حوادث تؤثر على تقديم gTLD الجديدة منفردة. ويشير البحث إلى أنه في معدلات التفويض المتوقعة، لن يكون استقرار منطقة الجذر منطقة سيئة قدمها التفويض وتشغيل gTLDs الجديدة.

تساور مجلس ICANN مع مشغلي خادم الجذر في سبتمبر 2010⁴، وأبلغ بأن جميع خوادم الجذر (والبنية التحتية لتوفير DNS) قادرة على استيعاب 1000 gTLDs جديد سنوياً.

التزمت ICANN⁵ بالحد من عدد الطلبات التي سيتم تجهيزها لـ 1000 سنوياً، وهو الإجراء الذي يتماشى مع المشورة المقدمة من مشغلي خادم الجذر ومع دراسات تحليل أقصى معدلات تجهيز الطلب.

¹ "قياس الجذر - تقرير حول تأثير ذلك على نظام جذر DNS لزيادة حجم وتقلب منطقة الجذر"، 31 أغسطس 2009،

<http://www.icann.org/en/committees/security/sac046.pdf>

² "دراسة لتحجيم الجذر: وصف نموذج قياس الجذر"، 1 أكتوبر 2009،

<http://www.icann.org/en/committees/dns-root/root-scaling-model-description-29sep09-en.pdf>

³ <http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/summary-of-impact-root-zone-scaling-06oct10-en.pdf>

⁴ "قرارات المجلس المتبناة، تروندهايم، النرويج"، مجلس إدارة ICANN، 25 سبتمبر 2010،

<http://www.icann.org/en/minutes/resolutions-25sep10-en.htm#2.3>

⁵ <http://www.icann.org/en/minutes/resolutions-25sep10-en.htm#2.3>

<http://www.icann.org/en/minutes/resolutions-10dec10-en.htm#2>

تشابه السلسلة والاختلافات

النقاط الرئيسية

- يشير تعليق ما إلى إعطاء الأولوية لطلب واحد يستند إلى المجتمع على غيره، ومعالجة مجموعات فرعية من المجتمع
- ويقترح تعليق ما أن المعاملة المنفصلة للمنظمات التي لا تهدف للربح لمعالجة مثل هذه المنظمات قد يكون في حالات المزداد
- ويطلب تعليق ما بأن السلاسل المشابهة من قبل نفس مقدم الطلب يجب ألا ينظر إليها في الخلاف
- ويقترح تعليق ما بأنه يجب إدراج الخبرات اللغوية المناسبة في لوحة استعراض سلسلة التشابه
- ويتطلب الوصول إلى أفضل نتيجة لموقف التنافس توازنا دقيقا بين متغيرات عدة، وهذا هو سبب تضمين عدد من العناصر في التحليل.
- ويجري تنقيح دليل لتقديم توضيحات بشأن تقييم التأييد والمعارضة في تقييم أولوية المجتمع.

ملخص التعليقات

سلسلة مماثلة/تمايز السوق gTLDs المماثل. ينبغي على ICANN معالجة مسألة السلاسل لمنع التسجيلات الدفاعية وارتباك المستخدم (مثل طلبات لـ ،music ،.song ،.tune ، وما إلى ذلك.) كما أن السياسة الفعالة تعطي الأولوية لطلب مجتمع واحد يخدم جميع أصحاب المصلحة الشرعيين بشدة. *dotMusic* (10 ديسمبر 2010).

المزادات-التأثير على المنظمات التي لا تهدف للربح/NGOs. ينبغي على مجلس ICANN تكليف الموظفين لإعادة النظر في الآثار المترتبة على إجراء المزاد على المنظمات غير الهادفة للربح/NGOs. ويحتمل أن يضع إجراء المزاد الداخلي منظمات لا تهدف للربح/NGOs مع الميزانيات المحدودة في وضع غير مناسب في الحصول على gTLDs جديدة تطلب من قبل طرفين أو أكثر. *P-NPOC* (1 ديسمبر 2010). *الصليب الأحمر* (9 ديسمبر 2010).

مجموعات تنافس السلسلة (2.2.1.1).

يجب ألا تتضمن مجموعات تنافس السلسلة سلاسل مشابهة مطلوبة من قبل مقدم الطلب واحد يسعى إلى الاختلافات اللغوي للمتقدمين الآخرين. في حالة تطبيق مشابهة للسلسلة، فيجب وضع متغيرات لسلسلة TLD التي يجب أن توضع في مجموعة متنافسة حتى ولو لم تشغل السلاسل من قبل مقدم الطلب نفسه، لأغراض مماثلة، في لغات متعددة و/أو نصوص. وهذا لن تكون نتيجة منطقية أو مقصودة باستعراض تشابه السلسلة. *BC* (6 ديسمبر 2010). *CADNA* (10 ديسمبر 2010).

تحسين إجراء استعراض تشابه السلسلة. نظرا لأن حكم تشابه السلسلة يكون موضوعي، فإنه من المتوقع أن توفر ICANN آلية عادلة ومفتوحة للتعليقات والاعتراض خلال استعراض سلسلة وعملية حل المنازعات. وينبغي أن تعمل ICANN على إجراء ممكن بحيث يمكن أن يشارك اللغويين من مجتمع لغة السلسلة الذي سيشارك في لوحة استعراض تشابه السلسلة، وينبغي أن تنظر ICANN بجدية في اقتراح المجتمع المطابق. *مجتمع الإنترنت بالصين* (10 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

يفترض التعليق المقترح أولويات الطلبات وفقا لتسلسل هرمي على حسب معنى السلاسل، في الحالة العامة، ضمنا أ) أن ينظر في هذه السلاسل في خلاف مع بعضها البعض و ب) أن يتم حل الخلاف عن طريق إعطاء أولوية للطلب على أوسع نطاق من الوصول إليه. وبشكل عام، لم يكن للافتراضات أ) و ب) أساس في السياسات المعتمدة والغريبة عن النهج المتبع في دليل

الطلب. إلا أنه بالنسبة للحالة الخاصة من طلب المجتمع محل الخلاف، يراعي تقييم أولوية المجتمع تمدد المجتمع، والوصول الذي طبق من جانب معنى السلسلة والثقة ذات الصلة بأي معارضة مسجلة. وهذا من شأنه أن يرقى إلى تقييم متوازن من قبول الطلب بالنسبة للمجتمع الذي يتصدى، كما هو مبين في النتيجة العامة فيما يتعلق بعثة منح أولوية المجتمع. كما أن الموقف المقترح ليس ليعدل النهج المتبع في ضوء هذا التعليق.

يقترح التعليق معاملة منفصلة من المنظمات غير الربحية كالمقدمين في حالات الخلاف، وخاصة بهدف تجنب (أو تعويض) المزايدات، وينطوي على معالجة تفضيلية مماثلة من المتقدمين في هذا القرار للسلسلة خلاف ما هو منصوص عليه من طلبات المجتمع. ومع ذلك، ليس هناك أساس للسياسة لمنح أي معاملة تفضيلية في حالات الخلاف المبينة لمقدمي الطلبات القانونية أو التنظيمية والموقف المقترح لا لتعديل العملية في هذا الصدد. يوحي التعليق ضمنا استحداث فئة جديدة من طلب المنظمات غير الهادفة للربح، وهي مسألة تم تناولها في مكان آخر.

يناقش التعليق أن سلاسل التشوش المماثلة في الطلبات المقدمة لا ينبغي أن يكون اعتبارها في الادعاء الذي يتطلب مجموعة من قضايا السياسة المحتملة، والتي تمت معالجته سابقا بالتزامن مع الإصدار 4 من دليل مقدم الطلب. ومن الواضح تماما أن قضايا السياسة هذه تحتاج أولا إلى حلها للحفاظ على تجنب الارتباك المستخدم في كل من المدى القصير وعلى المدى الطويل، والموقف المقترح هو انتظار وضع هذه السياسات قبل النظر في الاقتراح. تجدر الإشارة إلى أن سلاسل المتغير IDN في نطاق طلب واحد عبارة عن مسألة مختلفة، كما في أماكن أخرى موجهة في دليل مقدم الطلب.

ويطالب التعليق بأن الخبرات اللغوية المناسبة تشارك في لوحة استعراض سلسلة التشابه واحدة من الاحتياجات المتوقعة لشراء مقدمي الفريق.

تقييم أولوية المجتمع

المبادئ التوجيهية لمقيمي الطرف الثالث. من الضروري أن يتم توفير التدريب المناسب والمبادئ التوجيهية لمقيمي الطرف الثالث والتي تتفق مع أسس AOCs الخاصة بـ ICANN لمنع إلحاق ضرر حقيقي بمقدمي طلبات TLD ومنع الألعاب العملية من خلال الثغرات. dotMusic دوت ميوزيك (10 ديسمبر 2010).

مسألة المجتمع. تقدم عملية التقييم الحالي نقاط للمتقدمين التي تحد من تسجيلات لأفراد المجتمع. وهذه عملية خطأ منذ استناد العديد من المجتمعات بناء على السلوك، وليس عضوية رسمية. ومن ناحية أخرى لا يوجد حكم يطالب مقدم طلب gTLD بناء على المجتمع ليثبت أن gTLD سيخضع لعملية ذات مصداقية بالمجتمع. يعتبر اختبار المصداقية لمسألة المجتمع سواء كانت هناك عملية الحكم الموضوعية التي يمكن للمجتمع منها يمكن أن يحل محل الأفراد المسؤولين عن العمليات اليومية لـ TLD. دبليو. ستاوب (10 ديسمبر 2010).

التقييم الأولي للمجتمع (4.2.3).

ونظرا لاحتمال أن بعض المتقدمين بالطلبات سيحاول الاستفادة من الثغرات التي من شأنها منع مجتمع TLDs من تسجيل أعلى مستوى من معيار TLDs، وينبغي أن تعطى نقطة واحدة إضافية في التقييم الأولي للمجتمع بالنظر إلى الشروط المنصوص عليها تحديدا في تعليقات dotBERLIN .dotBERLIN دوت برلين (9 ديسمبر 2010). GMBH (9 ديسمبر 2010). dotMusic دوت ميوزيك (10 ديسمبر 2010).

في التعاريف والمبادئ التوجيهية لمعيار 4 # ينبغي أن تقدم مواصفات إضافية لتقنين التأييد والمعارضة. نظام التسجيل الحالي بالمجتمع لا يؤيد تأييدا تاما هدف تسجيل مجتمع TLDs أعلى من مستوى معيار TLDs، وخاصة فيما يتعلق بالوزن المنسوب إلى بعض الاعتراضات من المجتمع في مقابل دعم من أجزاء كبيرة من المجتمع (+/- 2 نقطة). DOTZON دوت زون (9 ديسمبر 2010). dotHOTEL دوت هوتل (10 ديسمبر 2010).

يجب أن تتماشى مبادئ المعيار 4 التوجيهية بشأن المعارضة مع أهداف برنامج gTLD الجديدة. عبارة "غير متوافقة مع أهداف المنافسة" ينبغي أن تضاف إلى القسم 4.2.3 من معيار التقييم الأولي للمجتمع (صفحة 4-18، أي "مصادر المعارضة التي ... لا تتوافق مع أهداف المنافسة... لن. تعتبر ذات الصلة"). dotMusic دوت ميوزيك (10 ديسمبر 2010).

أولوية المجتمع في خلاف السلسلة (4.2.1). وينبغي أن ينص القسم 4.2.1 على أن الطلب يجب أن يسجل على الأقل 13 (وليس 14) نقطة حتى يفوز في التقييم الأولي للمجتمع. ولن يدرك القصد من أولوية المجتمع ما لم يمكن أن تصل إلى حد معقول عتبة النقطة 14 (مثل تقديمي اعتراض من شأنهما أن يجعلنا من المستحيل على مقدم الطلب لتحقيق المطلوب وهو 14 نقطة). لا تزال BC غير مقتنعة بأن طاقم ICANN قد حلل بشكل واف إمكانية واحتمالات توصل المتقدمين إلى 14 نقطة. BC (6 ديسمبر 2010). شركاء RNA (10 ديسمبر 2010).

معيار التقييم الأولي للمجتمع (4.2.3).

وفيما يتعلق بالمعيار 2، فتعد متطلبات العلاقة والتفرد صارمة جداً وربما حرمان من يستحق من المتقدمين من نظر المجتمع. MarkMonitor مارك مونيتر (النموذج 4، 7 ديسمبر 2010).

لا تقم بتعديل تسجيل المجتمع. وينبغي أن تجاهل ICANN مناقشات التعديل في اللحظة الأخيرة لتسجيل المجتمع من المرشحين المهتمين. إف. كروجور (10 ديسمبر 2010). Bayern Connect بايرن كونكت (10 ديسمبر 2010). العيوب في إجراءات المجتمع.

الإجراء على النحو المحدد في AG النهائية المقترحة لا يوجد به عنصر الثقة من مطالبي المجتمع، وذلك بدافع من الخوف من التلاعب التي قد تكون الآن أصبحت من المستحيل تقريباً لـ gTLD الجديدة لتعلن نابع نفسها كمجتمع gTLD. وخطة AG تنحرف كثيراً عن توصيات IG-H من GNSO. لا يوجد الفصل المتوازن للمطالبات المقارنة من قبل DRSP النحو الذي أوصت به IG-H. بدلاً من ذلك هناك فقط مجموعة الدرجات التي من شأنها أن تسمح لكثرة الأدلة على دعم المجتمع لمقدم الطلب الواحد لتكون نقصت من قبل اثنين من الزبائن المزيفين يعملان لحساب منافس (المعيار 4ب). AG أيضاً أزالوا نقطة عن الاسم ذي المعاني الأخرى، أي أن أي مجتمع يعد اسمه أيضاً كلمة شائعة، مشهورة أو خلافه، سوف يفقد 1 نقطة. هذين الشرطين معا بما يكفي لاستبعاد كثير من المجتمعات من النظر، ولكن يقولون شيئاً عن صحة طلب المجتمع ولا علاقة لها مع المعايير المنصوص عليها في التوصيات IG-H من GNSO. وقد تم التعامل مع المجتمعات بنوع من الشك، وليس مع الرعاية الخاصة التي تهدف لها توصيات GNSO. وسيكون من الأفضل لو تتنافس المجتمعات للحصول على نفس الاسم المتعرض للتقييم المقارن من DRSP. بدلاً من ذلك يجب إزالة الشروط 2ب و 4ب أو على الأقل ينبغي أن تخضع لمزيد من الصقل. إيه. دوريا (نموذج 4، 9 ديسمبر 2010).

من الناحية المثالية، ينبغي النظر في أهلية اختيار الاسم والمحتوى والاستخدام جميعاً، ويجب أن يتم تقييم النتيجة من 0 إلى 3. وعلى أقل تقدير ينبغي اعتبار اختيار الاسم والمحتوى والاستخدام جميعها بديلاً وليس حلاً تراكمياً، أو نقصان "تمرير" التصنيف لـ 13. الإصدار الحالي من التسجيل يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها: أنه يشجع على تبني سياسات تسجيل غير معقولة، بينما من ناحية أخرى فإنه من شأنه أن يمنع وليس فقط الأكثر منطقية ولكن حتى المجتمع القائم الأكثر تقييداً/TLDS المراقبة من اجتياز الاختبار. إيه. أبريل أبريل (النموذج 4، 10 ديسمبر 2010).

تحقيق التوازن بين التأييد والمعارضة. وينبغي أن تتبع ICANN هذا النهج: سيتم النظر في مدى وكمية وأهمية التأييد الشامل الذي تم تقديمه من قبل مقدم الطلب، والذي سيتم مقارنته بالمدى وكل من الكمية والأهمية، والمعارضة المعرب عنها، والرعاية التي ستتخذ لتحقيق التوازن بين الدعم والمعارضة في أي قرار. dotGay دوت غاي (النموذج 4، 10 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

عبر تعليق ما عن القلق بشأن العبث أو الاستخدام غير المناسب لتقييم أولوية المجتمع مما قد يضر بمقدمي الطلب القانمين على المجتمع. ويتطلب الوصول إلى أفضل نتيجة لموقف التنافس توازناً دقيقاً بين متغيرات عدة، وهذا هو سبب تضمين عدد من العناصر في التحليل. وكان الهدف من هذه العملية هو دعم مقدمي طلبات المجتمع، ولكن لا يمكن ضمان نتيجة أي قضية مقدمة.

ويعبر التعليق عن القلق إزاء احتمال استخدام وجه التفرد للمعيار 2 (رابطة) لاستبعاد بعض من مقدمي الطلب القائمين على المجتمع. ومن المقرر أن يعرض هذا المعيار أعلى نتيجة حيث أن التحليل واضح وادعاء الأولوية أكثر وضوحاً. وهذا لا يعني استبعاد خصائص طلبات تضم اسماً غير فريد كسلسلة TLD، لأن ادعاء الأولوية في هذه القضية سيخضع لمزيد من التفسير وهذا سيتطلب تحليلاً أكثر تعقيداً.

ويقترح التعليق أن المعيار 3 (سياسات التسجيل) قد يمنح نقاطاً لمقدم طلب من أجل تقييد تسجيلات في TLD. وقد تتلقى سياسات التسجيل المقيدة تحديداً عالياً في قضايا معينة، ومع ذلك فهذه ليست حقيقة لازمة في كل قضية. ويوضح الدليل في التوجيهات في هذا المعيار أن: مزيداً من القيود تؤدي تلقائياً إلى نقاط أعلى. وينبغي أن تظهر القيود وآليات تفعيل الاستجابة التي اقترحتها مقدم الطلب موائمة مع الغرض القائم على المجتمع لـ TLD وأن يظهر استمرار مساهمة المجتمع الوارد في الطلب.

كما يقترح التعليق أنه يجب أن يتم النظر في اختيار الاسم واستخدام المحتوى معاً فيما يتعلق بالمعيار 3 (سياسات التسجيل). ولا ترى ICANN هذه المصادر على النحو الوارد بالروابط المشار إليها: يمكن للسجل أن يسمح بسهولة للمسجلين بتسجيل أي اسم، طالما أن محتوى مواقع الاستجابة يتفق مع سياساتها المتبعة. أو، يمكن أن يسمح السجل للمسجلين باستخدام أسماء لأي غرض، طالما أنها تتفق مع سياسات اختيار الاسم (مثل، يجب أن تكون الأسماء في صيغة <اسم منظمة> TLD).

وتشترط بعض التعليقات مواصفات أكثر في الموازنة للدعم والمعارضة في المعيار 4 (تصديق المجتمع). ويقدم الدليل توجيهها بشأن التحليل الذي يحدث في هذا المجال. كما تم استيعاب المخاوف حول التأثير على نتيجة تقييم أولوية المجتمع بحكم حجم الطلبات المؤيدة لنتيجة معينة. ولا تتوقع ICANN أن يكون التحليل مجرد مقارنات رياضية أو أن يعاقب مقدمي الطلب تلقائياً على الاعتراضات (حتى الوصول إلى مرحلة تسوية الخلاف، التي نشرها مقدم الطلب) دون اعتبارات إضافية للسياق. وخاصة وأن الدليل ينص على ما يلي:

أنه سيتم النظر بعين الاعتبار في "المعارضة" والاعتراضات السابقة على تقديم الطلب وكذلك التعليقات العامة خلال نفس فترة التقديم وتقريرها في هذا السياق. ولن تكون هناك افتراضات بأن مثل تلك الاعتراضات أو التعليقات قد تمنع النقطة 2 أو تؤدي إلى نتيجة معينة للمعارضة. ويجب أن تكون مثل تلك الاعتراضات أو التعليقات ذات طبيعة مبررة ليتم النظر إليها كمعارضة ذات صلة. كما أنه لن تعتبر مصادر المعارضة التي من الواضح أنها زائفة ولا أساس لها أو وضعت بغرض إعاقة مصادر ذات أهمية.

ويدرس الدليل هذه النقطة فيما يتعلق بالمعارضة، ويتم حالياً مراجعتها لتقديم هذا التوضيح في مجال الدعم أيضاً.

وتقدمت بعض التعليقات باقتراح تخفيض نقاط تحديد تقييم أولوية المجتمع من 14 إلى 13 نقطة. وطبقاً لما ورد في الدليل:

تجدر ملاحظة أن طلب المجتمع المؤهل يلغي كافة طلبات التقديم القياسية للمنافسة المباشرة، بغض النظر عن مدى أهلية الأخير المحتملة. وهذا هو السبب الرئيسي للشروط الصارمة جداً لتأهيل الطلب القائم على المجتمع، كما ورد في المعايير أدناه.

وقد دعم تعليق آخر تحديد المعايير واقتراح الاحتفاظ بها. وكما لاحظنا سابقاً أن المصالح والآراء متنوعة. كما لم يتم إثارة حجج لأحد الطول في جولة هذه التعليقات. كما تم تناول بعض المخاوف السابقة التي تتعلق على سبيل المثال بمخاطرة الفشل من أجل اعتراضات معوقات لا أساس لها من الصحة، في التعليقات التوضيحية للإصدار 4. وقد أدى ذلك إلى مناقشة كبيرة و مكثفة مع المجتمع. وسوف يسجل بالدليل النقاط بواقع 14 من 16 نقطة.

ويفيد تعليق آخر بأن المخاوف من العبث قد استحوذت على قدر كبير من الأهمية في هذه العملية بدلاً من الثقة في مقدمي الطلب القائمين على المجتمع. بل هو في الواقع نية لتصميم العملية التي لا تجعل من سوء الاستخدام أمراً سلساً، وهذا يعني بالضرورة أن الطلبات المجتمعية يجب أن تقوم ببعض التدقيق إذا كانت تطالب بأن يكون لها الأولوية على غيرها من الطلبات على هذا الأساس. وهذا يتماشى مع H خط إرشاد تنفيذ GNSO:

سيتم تصديق ادعاء مُقدم الطلب - في حالة ادعائه بأن الهدف من TLD هو دعم مجتمع مُحدد مثل TLD المدعوم أو أي TLD آخر تم تخصيصه لمجتمع مُحدد- مع الاستثناءات التالية:

(i) كما يخضع الإدعاء المتعلق بسلسلة إلى طلب آخر واستخدام ادعاء دعم المجتمع للحصول على الأولوية للطلب

وينبغي المناداة بعدم عمل الاعتمادات المجتمعية ما لم يدعي مقدم الطلب القائم على المجتمع أولوية كنتيجة لتنافس السلسلة.

كما دعت تعليقات إلى نقاط إضافية لتحديد تاريخ بدء مبادرة TLD، وتوثيق أنشطة التواصل. وكما ذكرنا سابقاً أن إضافة نقاط لعملية تأسيس (بالرغم من نشر خاتمة gTLD PDP الجديدة) مقدمي الطلب تبدو غير ملائمة من منظورين. الأول، أنه تم اشتغال المعيار الأخير بخصوص "ما قبل التواجد". ثانياً، أن بمعيار "ما قبل التواجد" يرتبط بالمجتمع وليس بالمتقدم في حد ذاته. وهنا يكون المجتمع المفهوم الرئيسي المعني بينما تقدم الكيان/الكيانات ويمكن أن يتغير مع الوقت لأسباب عديدة، ودون مواعيد لهذه التغييرات المحتملة مما يوضح الاختلاف في النقاط. كما أن المكان المقترح لا يعالج النقاط في هذا الشأن.

وأوضحت بعض التعليقات أن آليات الحكم القائمة على المجتمع يجب أن تكون جزءاً من المعايير. لإضافة نقاط إلى بنية حكم المساهمين المتعددين بوجه عام أو فيما يخص تطوير السياسة بصورة خاصة، فسوف يكون لها بعض المزايا ولكن سوف يتم إضافية تعقيدات كبيرة إلى التقييم وتتطلب إجراءات التزام إضافية لما بعد التفويض. لم يكن الهدف من تقييم أولوية المجتمع هو طلب أنواع متعددة من نماذج تقديم المجتمع. ومع ذلك، فمن المتوقع تقديم المساءلة أمام المجتمع، كما تبين من معايير أخرى (مثل وصف المجتمع، وسياسات التسجيل، وتوثيق الدعم).

إدارة المتغير

النقاط الرئيسية

- سوف تواصل ICANN دعمها لدراسة وتنمية أنشطة حل إدارة المتغير في المستوى الأعلى، حيث سيتمكن المستخدمين حول العالم من الاستفادة بالفرص المتزايدة في نظام DNS الآمن والموثوق.

ملخص التعليقات

IDN المتغير (1.3.3 TLDs). ينبغي تحديد سبل حل صراعات TLD المتغير وأن يتم تقديمها للمجتمع قبل إصدار برنامج gTLD الجديد. ويمكن أن تؤثر السبل المستخدمة لحل مثل هذه الصراعات مادياً على الطريقة التي يعد بها مقدمي الطلب كل مراجعتهم الخاصة. *MarkMonitor* مارك مونيتر (النموذج 1، 7 ديسمبر 2010).

التفويض المزدوج للصينية المبسطة والصينية التقليدية gTLDs. ويجب أن تسمح AG للتفويض المزدوج لـ gTLDs للصينية المبسطة (SC) والصينية التقليدية (TC) لتحقيق أفضل استخدام وقراءة لملايين الصينيين من مستخدمي الانترنت. ولا تعد SC و TC بالنسبة للمستخدمين الصينيين لغة واحدة ومتطابقة. فنحن نشجع ونرحب بالتفويض المزدوج لأنظمة gTLDs لكل من SC و TC استناداً إلى حقوق ملايين المستخدمين الصينيين في الاستخدام والقراءة للانترنت.

ولدينا قلقاً متزايداً حول إذا ما كان يتوافق مع قوانين ICANN الداخلية لتجنب هذا التحدي لإدارة المتغير لاسيما عندما يؤثر على حقوق مليارات من مستخدمي العالم لحق استخدام الانترنت. وقد تشكل أي محاولة لفصل SC عن TC فصلاً ثقافياً لأنها قد تؤدي إلى ارتباك المستخدم وتمهيش ملايين من مستخدمي الانترنت الذين يرون SC و TC على أنهما متماثلان جوهرياً.

ويوفر السماح باعتماد مطابقة سلاسل SC و TC كـ IDN TLDs راحة هائلة للمستخدمين الصينيين الذين لا ترجح لوحات المفاتيح وطرق الإدخال وفي بعض الأحيان طرق العرض كفة أحدهما على الآخر. وقد كشفت بعض الأبحاث أن المستخدمين الصينيين يتوقعون استخدام كلا الإصدارين لأسماء النطاق بنفس المسجل. كما أشار استطلاع أجرته CNNIC في 2009 إلى أن 95% من المشاركين في الاستطلاع حريصين على أسماء النطاقات الصينية الخالصة.

واعتماداً على هذا البحث، عارضت CNNIC بقوة تفويض أحد الإصدارين الخاص بأنظمة gTLD الصينية لمقدم الطلب، والذي سيحرم بالتأكيد مشغل السجل و مسجلي CDN والمستخدمين الصينيين حول العالم من حق الاستخدام المناسب لـ .CDN.

CNNIC (30 نوفمبر 2010). CDNC (9 ديسمبر 2010).

وتوصي CDNC بتعديل AG ليعكس التفويض المزدوج لإصداري SC و TC لأسماء النطاق لمقدم طلب واحد في نفس الوقت. وينبغي تقسيم الهيئة المعنية (2.4.1) بتشابه السلسلة إلى قسمين: هيئة معنية بتشابه السلسلة للمسميات المقترحة في الكتابات الأبجدية والصوتية و هيئة تقييم CDN للمسميات المقترحة للحروف الصينية. كما ينبغي تعديل اتفاقية السجل لتعكس أنه سيتم اعتبار CDN وبدليها المفضل على أنها TLD واحدة للمراجعة والموافقة والأغراض التعاقدية لكل ممارسة حالية في المستوى الثاني لـ TLDs الصينية. ويجب أن تسمح خطة gTLD الجديدة بتقديم CDNC TLDs حرف واحد. CDNC (9 ديسمبر 2010).

وفي ضوء التطبيق العملي ورؤية IDNs في اللغة الصينية، يجب تفويض سلاسل المتغير في اللغة الصينية إلى نفس مدير IDN TLD لنظام gTLD الجديد للعمل بسهولة. وتقتضي الضرورة تطبيق هذا المبدأ من التفويض للغة الصينية IDN TLDs حيث أن الحروف الصينية التقليدية والمفضلة قابلة للتعديل ويتم استخدامها على نطاق واسع من قبل مجتمع اللغة الصينية بوجه عام. بينما يوصي HKIRC بأن الدليل المعدل ليعكس البدائل المقدمة للغة الصينية IDN TLD سيتم تفويضه إلى نفس مقدم الطلب الناجح في حالة تقديم آلية إدارة المتغير المعمول بها. HKIRC (22 ديسمبر 2010).

تحليل التعليق

ويفيد تعليق بأن الكثير من المعلومات المطلوبة للآليات مستخدمة لحل صراعات المتغير TLD. وكما ورد بالقسم 1.3.3 من الدليل أنه لن يتم تفويض سلاسل المتغير gTLD خلال برنامج gTLD الجديد حتى يتم تطوير وتنفيذ حلول إدارة المتغير. وحيث أن العديد من مقدمي الطلب يسعون للحصول على السلاسل المحددة من قبل ICANN كبداية لبعضها البعض، سيتم وضع طلبات التقديم في مجموعة تنافس وسيتم إتباع إجراءات قرار التنافس القائمة.

بينما قالت تعليقات أخرى في هذا الصدد بأن وسائل تفويض البدائل في المستوى الأعلى مطلوبة في حالة اللغة الصينية المبسطة والتقليدية.

وتجدر الإشارة إلى أن IDN ccTLD التي تنطوي على الكتابات الصينية المبسطة والتقليدية تم تفويضها، ويتوقع أن الخبرة المكتسبة من خلال IDN ccTLD Fast Track سيبيلغ هذه المناقشات المجتمعية بالمضي قدماً ويساعد في تقديم نهج عملي لمساحة اسم gTLD. كما أن المراجع والمعلومات المقدمة في هذه التعليقات مفيدة جداً وقيمة.

في تصريح تفويض IDN ccTLDs، لاحظ قرار المجلس أن المنهجية التي اتخذها مدير IDN ccTLDs للتعامل مع هذه الحالات من IDN ccTLDs الموازي، في المدى القصير، هي الخيار الوحيد المتاح، ولكن هناك حدود خطيرة إلى حيث يكون هذا المنهج قابل للتطبيق، بحيث لا يمكن أن ينظر إليه على أنه حل عام. وبالتالي، يجب متابعة تطور العمل على المدى الطويل. وأشار المجلس أنه "لا بد من مواصلة التحليل الهام لأعمال التنمية المحتملة على كل العناصر السياسية والتقنية لإيجاد حل للإدخال على أساس عام من السلاسل التي تحتوي على المتغيرات مثل TLDs". (انظر <http://www.icann.org/en/minutes/resolutions-22apr10-en.htm>).

ومن المتفق عليه أن الحالات والممارسات النصية تختلف في جميع أنحاء العالم، وأن المتغيرات تعتبر حاسمة لتوفير تجربة جيدة للمستخدم بالنسبة لعدد من مستخدمي الإنترنت. ومن المتوقع على المدى الطويل أن المتغير TLDs سيتم دعمه وتفويضه إلى مشغل TLD نفسه. وتتمثل المهمة في تحديد فهم واضح ومدعوم عالمياً لتعريف المتغير TLD، وما هي السياسات وتوقعات المستخدم التي يمكن أن يتم إرفاقها إليهم.

وكما تم عرض حل من قبل المجلس في نوفمبر، أن ICANN تمضي قدماً نحو تنفيذ مشروع قضايا المتغير IDN. وتقتراح الخطة الحالية تشكيل فرق تتألف من خبراء المجتمع في اللغويات والـ DNS وعمليات السجل والسياسة.

لاسيما، اقتراحات ICANN لإجراء دراسات خمس حالات (الحالات المقترحة هي اللغة الصينية والعربية واللاتينية والهندية والسريالية) لبحث مجموعة القضايا التي تحتاج لحل لتسهيل خبرة قارئ جيدة لـ IDN متغير TLDs. وسيتم إصدار تقرير القضايا، من دراسات هذه الحالات الخمس.

سوف تواصل ICANN دعمها لدراسة وتنمية أنشطة حل إدارة المتغير في المستوى الأعلى، حيث سيتمكن المستخدمين حول العالم من الاستفادة بالفرص المتزايدة في نظام DNS الأمن والموثوق.

الأسماء الجغرافية

النقاط الرئيسية

- وستلتزم ICANN بحكم قانوني ملزم صادر من سلطة قضائية مختصة.
- ويمكن للحكومة أن تفرض بالموافقة على الطلب كشرط أو دعم أو عدم اعتراض، أن يتم التسجيل تحت الإطار القانوني للبلد.
- وبالتوافق مع نصيحة GAC، تحفظ أسماء الدولة والإقليم في المستوى الثاني، ولكن يمكن أن يتم نشرها خلال عمليات محددة، وقد تكون شبيهة بإجراء INFO.
- ولن يتم أي تغيير في التعامل مع أسماء المدن في دليل مقدم الطلب.

ملخص التعليقات

السلطة القضائية.

ومن غير الواضح للوزارة ما هي الظروف التي قد يتعرض لها TLD الجديد المحتمل ويعمل تحت السلطة القضائية الدانمركية أو أي سلطات قضائية وطنية أخرى وما هي الظروف التي قد يتعرض لها ويعمل تحت السلطة القضائية لكاليفورنيا. وهذا بالطبع ذا صلة خاصة بالحالات التي يكون لـ TLD فيها علاقة مع الدانمرك بشكل أو بآخر (مثل TLDs الجغرافية). الوزارة الدانمركية (10 ديسمبر 2010).

ويجب أن يحكم TLDs المتعلقة بمنطقة جغرافية بموجب السلطة القضائية لهذه المنطقة (مثلاً "denmark." أو "jylland"). يجب أن تحكم وفق القانون الدانمركي وليس أي قانون آخر). وبدون وعد باحترام قرارات محكمة الدولة فيما يتعلق بـ TLD الجغرافية المعنية، سيصبح من الصعب تفعيل حقوق المستهلك في الدولة المعنية. DIFO (15 يناير 2011).

ولا يضع الدليل السيناريوهات المحتملة والمتعددة في الحسبان فيما يتعلق بـ TLDS للمصلحة الجغرافية. ومن غير الواضح أيضا كيفية تعامل ICANN مع مثل هذه السيناريوهات، مثل إذا سحبت الحكومة خطاب عدم المعارضة لتقديم طلبات TLD الجغرافية (مثل إذا ما غير السجل المنتالي محور الاهتمام على الخدمات) أو عندما تملأ استمارة على أنها الاستمارة النموذجية ولكنها تنتهك حقوق الحكومات (أو السلطات المحلية) أو المصالح العامة. الوزارة الدنماركية (10 ديسمبر 2010).

ومن الأهمية بمكان في الوثائق المختلفة أن نكون صريحين عن أي سلطة قضائية تتحدث عنها ICANN. وهناك اختلافات في الصياغة عن المحاكم والسلطة القضائية في DAG4 وفي نموذج الخطاب المقترح في AG وفي الفقرة 7.13 من اتفاقية السجل وفي رسالة بيتر دينجيت تراش 23 نوفمبر. وهذا يجب النظر فيه كما يجب مراجعة النص لتوضيح أن ICANN ستمتثل لأمر المحكمة الملزم قانونا من المحكمة المختصة داخل دائرة السلطة القضائية للحكومية أو السلطة العامة والتي أعطت الدعم لمقدم الطلب. UNINETT (النموذج 2، 10 ديسمبر 2010).

وقد ضعفت صياغة النسخة الحالية لـ AG فيما يتعلق بواجبات ICANN في حالة سحب دعم الحكومة في ما بعد التفويض مقارنة بالنسخة 4. وينبغي تقديم نص AG تماشيا مع الصياغة في رسالة بيتر دينجيت تراش 23 نوفمبر 2010 لـ GAC ("ICANN ستمتثل" لما ورد في هذا الخطاب، وليس "قد تنفذ ICANN ما ورد بخطاب النموذج المقترح والفقرة 7 والشرط 7.13 من اتفاقية gTLD الجديدة). كما هو موضح أن الإدارة المحلية لا يوجد لديها ضمان بأن ICANN ستتبع قرار ملزم قانونا في اختصاص ذات الصلة (التي ينبغي أن تكون الولاية القضائية فيه للدولة التي يخدمها نطاق المستوى الجغرافي) إذا كان هناك نزاع بين الحكومة / السلطة العامة و مقدم الطلب. وهذا من شأنه قد يقلل رغبة الحكومات لدعم مقدمي الطلب للأسماء الجغرافية. UNINETT (النموذج 2، 10 ديسمبر 2010).

أسماء الدول.

يجب أن نولي أسماء الدول تفكيراً مثل "انجلترا" في القسم 2.2.1.4. وهذه ليست ISO 3166-1 اسم دولة، لذلك لم يتم استبعادها بموجب القسم 2.2.1.4.1. إنه إقليم محلي مدرج في ISO 3166-2 ولكنه لا يملك حكومة محلية أو سلطة عامة (على النقيض لاسكتلندا وويلز و أيرلندا الشمالية والتي لديها حكومات محلية يمكن أن تقدم دعماً لتقديم طلبات TLD الجغرافية). وتتولى الحكومة الوطنية للمملكة المتحدة شؤون انجلترا. وتم اقتراح الإضافة التالية للقسم 2.2.1.4.2 الفقرة 3: "إذا لم توجد حكومة محلية أو سلطة عامة لاسم مكان ذا دلالة قومية ثانوية مدرج في معايير ISO-3166-2 بعد ذلك سيتم قبول الحكومة الوطنية المشتركة كسلطة ذات الصلة." دي. سايرس (نموذج 2، 30 نوفمبر، 2010).

توضيح بشأن أسماء الدول المحفوظة في المستوى الثاني. التوضيح ضروري لاختيار أي شكل من ISO 3166-1 يحتاج لأن يحفظ في المستوى الثاني. وفي 5.1، ما المقصود بالتعبير "صيغة مختصرة (باللغة الإنجليزية)"؟ هل هذا يشير بشكل حصري إلى اختصار أسماء البلدان باللغة الإنجليزية التي تستخدمها وكالة الصيانة ISO 3166؟ وهناك بعض الغموض لأن قائمة ISO 3166-1 أيضا تحتوي على حرفين وثلاثة من رموز البلدان. هل "الصيغة المختصرة" تشير إلى أن AG أيضا تشمل حرفين وثلاثة من الرموز؟ كيه. جلوفينا (نموذج 5، 10 ديسمبر 2010).

إطلاق أسماء الدول. ينبغي توضيح إجراء إطلاق أسماء الدول في نموذج 5. هل ترجع قواعد وإجراءات الإطلاق المشار إليها في النموذج 5 إلى إرادة السجل؟ وهل سيكون من الضروري التقديم للحصول على موافقة ICANN الرسمية قبل إطلاق الأسماء؟ كيه. جلوفينا (نموذج 5، 10 ديسمبر 2010).

أسماء الدول أو الأقاليم (2.2.1.4.1).

وهل ستفرض هيئة الأسماء الجغرافية تطبيق ما يعد أنه مشابه لرمز الأبجدية 3، صيغة طويلة أو مختصرة لاسم المنطقة، أو يجب أن تكون السلسلة متطابقة تماما مع رمز الأبجدية 3، صيغة طويلة أو مختصرة لاعتبارها اسم الدولة أو الإقليم؟ MarkMonitor مارك مونيتر (النموذج 2، 7 ديسمبر 2010).

تقدم HKIRC الدعم والتقدير لاستبعاد السلاسل التي هي أسماء دول أو أقاليم في قائمة ISO 3166-1، وترجماتهم في أي لغة والاختصارات والتبديل والتغيير من هذا التقديم حول gTLDs الجديدة. وتعتقد HKIRC أن هذه السلاسل يجب أن تخضع لحماية دائمة وألا يتم طرحها للتطبيق أبداً خلال عمليات gTLD. HKIRC (22 ديسمبر 2010).

أسماء العاصمة (2.2.1.4.2).

في حالة "حسن النية" الظاهري من قبل مقدم الطلب للسلاسل المتشابهة بشكل محير مثل باري أو بلين يظهر أنه يمكن أن يسحب بسهولة طلب تقديم باري أو برلين إلى مجموعة التنافس بمزايدة لاحقة. وهذا قد ينتهي بسيناريو يجبر فيه مقدمي طلب المدينة TLD على دفع رسوم استرداد عالية. ونعتقد بأنه من غير المقبول أن يجعل مقدمي الطلب TLD الخبيث TLDs المدينة هدفا للابتزاز. dotBERLIN بوت برلين (9 ديسمبر 2010).

وينبغي أن توسع ICANN نطاق الحماية لأسماء الجغرافية في الجولة الأولى وأن تأخذ في الاعتبار أسماء المدن العواصم وكذلك الأسماء الجغرافية القومية في ISO 3166-2. كما يجب النظر أيضا بشكل صحيح في الحالات الخاصة مثل الصين والمقاطعات ومجالس المحليات المباشرة ومناطق الحكم الذاتي والأسماء الكاملة والأسماء المختصرة. مجتمع الإنترنت بالصين (10 ديسمبر 2010).

أسماء المدن. يعد السماح للأفراد بشراء أسماء المدن مخالف للسياسة المستقرة وسيؤدي فقط لارتباك المستهلك. كما أن التوقع بأن الأسماء المرتبطة بالسلطة القضائية المحلية هي في الحقيقة موارد عامة هو توقع لقي دعما قويا على مدار 15 عاما الماضية من قبل IANA و ICANN. وهذا الدليل لا يدعم حجة أن عملية تقييم gTLD الجديدة لا يمكن أن تقوم على أساس منطقي بفحص لدعم الحكومة أو عدم المعارضة بسبب صعوبات الإدراج في القائمة. كما يجب على ICANN السماح للتطبيقات فقط التي تحظى بدعم الحكومة أو التي تثبت عدم المعارضة، ولا يجب السماح للشخص العادي بأن يعامل معاملة الحكومة. إي. برونر ويليامز (10 ديسمبر 2010).

أسماء المدن تتوفر اختيارات عديدة لقوائم المدن. وتلك القوائم مثل "الجدول 8، سكان مدن العاصمة والمدن التي يزيد تعدادها عن 100,000 نسمة أو أكثر" <http://unstats.un.org/unsd/demographic/products/dyb/dyb2008/Table08.xls> الذي تم نشره في حولية الأمم المتحدة للإحصاء السكاني أو قائمة توماس برينكوف للتكتلات 479 في العالم بمليون نسمة <<http://www.citypopulation.de>>، المستخدم سابقا للنظر في قضية عدم التفرد، يمكن أن تستخدم. إي. برونر ويليامز (1 ديسمبر 2010).

العلامة TLDs - حظر المستوى الثاني لأسماء الدول والأقاليم. وفيما يخص مالكي العلامات الذين يرغبون في الحصول على علامة gTLDs، فإن حظر أسماء الدول والأقاليم سيعيق قدرتهم على التسويق الإقليمي. كما يجب أن تكون هناك اعتبارات خاصة لهذه الأنواع من سجلات gTLD MarkMonitor. (النموذج 5، 7 ديسمبر 2010).

ضرورة تسجيل TLDs الجغرافي ك ccTLDs. إذا تم تقديم gTLDs الجديدة، ينبغي تسجيل TLDs الجغرافي ك ccTLDs وليس ك gTLDs DIFO (15 يناير 2011).

الأسماء العامة المستخدمة. نحن ندعم وبشكل كامل موقف GAC حول تعزيز وتوسيع حماية السلاسل الجغرافية لتشمل تلك التي تعتبر "أسماء عامة مستخدمة". وأحد الاحتمالات هو السماح "لمالكي" هذه السلاسل الجغرافية المحمية لاختيار أفضل اسم، والذي يمثل سلاسلهم المحمية (ويمكن أن يكون اختصارا لأن السلسلة المحمية قد تكون طويلة حرفيا وغير عملية للاستخدام ك gTLD). لجنة TLD العربية (النموذج 1، 16 يناير 2011).

تحليل التعليقات

القوانين المعمول بها وحلول نزاعات ما بعد التفويض

أي القوانين ستكون قابلة للتطبيق لمقدم طلب ناجح؟

من الضروري أن يبرم مقدم الطلب الناجح اتفاقية تسجيل مع ICANN، والتي تعد مؤسسة فائدة عامة غير ربحية بولاية كاليفورنيا.

كما يتم حل النزاعات الناشئة بموجب هذه الاتفاقية أو المتعلقة بها من خلال تحكيم مُلزم يتم إجراؤه وفقاً لقواعد محكمة التحكيم الدولية لغرفة التجارة الدولية. ويتم إجراء التحكيم باللغة الإنجليزية ويتم ذلك في مقاطعة لوس انجلوس، ولاية كاليفورنيا.

أما فيما يتعلق بالسجلات التي تعد منظمات حكومية أو كيانات حكومية أو حالات أخرى خاصة، فسيتم إجراء التحكيم باللغة الانجليزية في مدينة جنيف، سويسرا، ما لم يتم الاتفاق المشترك على مكان آخر بين مشغل التسجيل و ICANN.

وفيما يتعلق بالقضايا التي تتعلق فيها TLDs بالمنطقة الجغرافية فينبغي أن يكون الحكم فيها من قبل النظام القضائي في هذه المنطقة. وفي رسالة لـ GAC في 23 نوفمبر 2010، اقترح رئيس مجلس إدارة ICANN أن الموافقة الحكومية المطلوبة يمكن أن تفرض هذا المتطلب على مقدم الطلب كشرط للدعم أو عدم المعارضة. بينما لن يتم تنفيذ الاتفاق بين سجل gTLD والحكومة أو سلطة عامة من قبل ICANN، وستمثل ICANN بحكم قانوني ملزم صادر عن محكمة مختصة.

هل ستمثل ICANN بقرار المحكمة الملزم قانونا الصادر من محكمة ذات صلة في السلطة القضائية للحكومة أو السلطة العامة التي قدمت دعماً لمقدم الطلب؟

نعم، ستمثل ICANN بقرار المحكمة الملزم قانونا الصادر من محكمة في السلطة القضائية للحكومة أو السلطة العامة التي قدمت دعماً لمقدم الطلب كما هو مشترط في قواعد الأسماء الجغرافية.

وفي استجابة للتعليق الشفهي، الذي ورد خلال الاجتماعات التي عقدت في قرطاجنة مع ccNSO و GAC، تعهدت ICANN بإعادة إدخال اللغة التي تتناسب مع لغة دليل الإصدار 4 في رسالة النموذج لدعم الحكومة في الإصدار القادم من دليل مقدم الطلب، أي:

[حكومة / سلطة عامة] لمزيد من الفهم فإن ICANN ستمثل بالحكم القانوني الملزم في السلطة لقضائية ذات الصلة إذا ما كان هناك نزاع بين [حكومة / سلطة عامة] ومقدم الطلب. (تم إضافة تأكيد).

فضلا عن، أن الإصدار القادم للدليل سيحتوي أيضا على معلومات تتصح مقدم الطلب بأن ICANN ستمثل للحكم القانوني الملزم في السلطة القضائية ذات الصلة إذا ما كلن هناك نزاع بين الحكومة ذات الصلة أو السلطة العامة ومشغل السجل. (تم إضافة تأكيد).

وما تجدر الإشارة إليه أن التزام ICANN بأوامر المحكمة مع الحكومة أو السلطة القضائية، بدلا من مشغل السجل. ومن ثم، فإن الالتزام مع الحكومة أو السلطة العامة، ذلك الالتزام وصف في موضع ما في الدليل إضافة إلى اتفاقية التسجيل. واتفاقية التسجيل عقد ثنائي بين ICANN ومشغل السجل - فهي توضح التزامات ICANN وحقوقها فيما يتعلق بمشغل التسجيل والعكس صحيح، وهي ليست المكان المناسب لوصف التزامات ICANN مع الحكومات.

وعلى هذا الأساس، فإن اللغة الواردة باتفاقية التسجيل المتعلقة بدعم الحكومة المحدد، ملائمة كإشارة للالتزام ICANN المحدد في كل مكان، من بين أمور أخرى، "...في حالة حدوث أي نزاع بين مثل تلك الهيئة الحكومية ومشغل السجل، قد تتفد ICANN أمر أي محكمة في مثل تلك السلطة القضائية لصالح الهيئة الحكومية المتعلقة بـ TLD." (تم إضافة تأكيد).

ما هي الخيارات الأخرى المتاحة للحكومات والسلطات العامة لحل النزاعات مع مقدمي الطلبات المدعومين الذين غيروا الاهتمام الموضوعي لخدماتها، أو لم يعد يمثلون بالشروط المنصوص عليها في رسالة الدعم أو عدم المعارضة.

قد تبرم الحكومات أو السلطات العامة التي تقدم دعماً أو التي لا تعارض تطبيق الاسم الجغرافي TLD، اتفاقاً مع مقدم الطلب، يوضح بنود وشروط دعمهم. تم تقديم رسالة نموذج دعم الحكومة كمرقق للنموذج 2 من دليل مقدم الطلب كتوجيه لمقدمي الطلبات والحكومات. وهذا يشمل فقرة اختيارية، والتي تذكر بأنه ستكون هناك اتفاقية فصل توضح الحالات التي في ظلها يمكن أن تدعم الحكومة أو السلطة العامة مقدم الطلب في عملية TLD، وكذلك الظروف التي يمكن من خلالها سحب الدعم.

وكمبدأ إرشادي، فمن الأهمية بمكان أن تكون الحكومة أو السلطة العامة ذات الصلة قادرة على أن تعرض خلال عملية محددة أن مشغل السجل قد أخل بشروط الدعم الأصلي أو عدم المعارضة. بالإضافة إلى امتثال ICANN بأمر المحكمة الملزم

قانوناً؛ فيمكن الاستفادة من إجراء تسوية نزاع قيود التسجيل في تسوية نزاعات ما بعد التفويض التي قد تنشأ بين الحكومة ذات الصلة والسلطة العامة، التي تدعم أو لا تعارض طلب تقديم الاسم الجغرافي لـ gTLD الجديد، على أن يكون الطلب قد تمت معاملته كـ TLD قائم على المجتمع. (وقد تطلب الحكومة أن يقدم مقدم الطلب كـ TLD قائم على المجتمع كشرط للموافقة الحكومية - بذلك تستطيع توفير هذه الحلول للحكومة.)

وتشمل الحلول التي يمكن اقتراحها على ICANN بموجب هذا الإجراء:

- إجراءات العلاج للسجل التي يعمل بها بهدف ضمان وجود حدود مقابل السماح بعمليات التسجيل المستقبلية التي لا تتوافق مع القيود المستندة إلى المجتمع؛
- تعليق قبول تسجيلات أسماء النطاقات الجديدة في نطاقات gTLD إلى أن يتم معالجة الانتهاكات، أو في الحالات الطارئة؛
- إضافة عملية إلغاء اتفاقية السجل.

الحكومة ذات الصلة أو السلطة العامة

وما الذي يعد حكومة "ذات صلة" أو سلطة عامة لدعم طلب الحصول على اسم دولة أو إقليم أو اسم إقليم فرعي؟

وكشفت التعليقات أن إنجلترا ليست مدرجة في معايير ISO 3166-1 وكذلك ليست اسم دولة أو إقليم كما هو محدد في دليل مقدم الطلب، ولكنها اسم مكان ذا دلالة قومية ثانوية كما هو مدرج في معايير ISO 3166-2 وأن الحكومة ذات الصلة، في هذه الحالة، هي الحكومة الوطنية للمملكة المتحدة.

ومن أجل توجيه مقدمي الطلبات، يحدد الدليل مستوى دعم الحكومة أو السلطة العامة الذي يتوقع أن تكون مطلوبة لفئات الاسم الجغرافي المختلفة، أي موافقة الحكومة الوطنية على طلبات الحصول على أسماء المدن العواصم والولايات والمقاطعات أو موافقة الحكومات المحلية على طلبات الحصول على أسماء الأماكن التي تحمل دلالة وطنية ثانوية (بما في ذلك المدينة). ومع ذلك، يقدم هذا كتوجيه فقط وهي مسئولية مقدم الطلب أن يتأكد من الاستعلامات مع مسؤولي الحكومة عن مستوى دعم الحكومة ذات الصلة الضرورية للاسم الجغرافي كما هو محدد في دليل مقدم الطلب. ويقترح الدليل أيضاً أن يساعد في تحديد الحكومة ذات الصلة أو السلطة العامة المحتملة للاسم الجغرافي، وقد يرغب مقدم الطلب في التشاور مع ممثلي اللجنة الاستشارية الحكومية ذات الصلة <http://www.gac.icann.org/gac-representatives>.

يحتوي دليل مقدم الطلب على رسالة نموذج دعم الحكومة كمرافق للنموذج 2. وتقتصر الرسالة أن يؤكد كاتب الرسالة أن لديهم سلطة الحكومة والسلطة العامة للكتابة في هذا الأمر. كما توصي الرسالة بأن تشمل الرسالة توضيح الكيان الحكومي والفرع ذو الصلة والقسم والمكتب أو الوكالة ووظائفهم ومسئولياتهم.

حفظ أسماء الدولة والإقليم في المستوى الثاني

فالتوضيح أمر مطلوب لحفظ أسماء الدولة والإقليم في المستوى الثاني؛ وينبغي استبعاد عملية الإطلاق وأسماء العلامات التجارية.

ويعد حجز أسماء الدولة والإقليم في المستوى الثاني هو حصاد ما أسفرت عنه المشاورات بين مجلس إدارة ICANN واللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) فيما يتعلق بتنفيذ مبادئ GAC الخاصة بـ gTLDs لاسيما الفقرة 2.7⁶. ويمكن الاطلاع على المراسلة المتعلقة بهذا الشأن على:

⁶ ينبغي على المتقدمين المشتركين من أجل gTLDs جديدة التعهد بـ: (أ) تبني إجراءات ملائمة - قبل أن يتم تقديم gTLD الجديدة - لحظر الأسماء التي لها دلالة قومية أو جغرافية - مهما كلف الأمر وعند طلب الحكومات أو السلطات العامة أو IGOS - عند المستوى الثاني لأية gTLD جديدة؛ (ب) التأكيد على إجراءات السماح للحكومات أو السلطات العامة أو IGOS بإيقاف حالات إساءة استخدام أسماء لديها دلالة قومية أو جغرافية عند المستوى الثاني لأية gTLD جديدة.

- الرسالة الأولى كانت من المدير التنفيذي لـ ICANN إلى رئيس GAC في 17 مارس 2009
<http://www.icann.org/en/correspondence/twomey-to-karklins-17mar09-en.pdf>
- الرسالة الثانية من رئيس GAC إلى المدير التنفيذي لـ ICANN في 24 إبريل 2009
<http://www.icann.org/en/correspondence/karklins-to-twomey-24apr09.pdf>
- الثالثة من مجلس إدارة GNSO إلى رئيس GAC في 15 مايو 2009
<http://gns0.icann.org/correspondence/gns0-ltr-to-gac.pdf>
- لرسالة الرابعة من رئيس GAC إلى المدير التنفيذي لـ ICANN في 26 مايو 2009
<http://www.icann.org/en/correspondence/karklins-to-twomey-29may09-en.pdf>

تشير "الصيغة المختصرة (في اللغة الانجليزية)" بشكل خاص وحصري إلى صيغ مختصرة للدول، في اللغة الانجليزية، كما هو مدرج في العمود 2 من معيار ISO 3166-1. (انظر القسم 6.1 من ISO 3166-1:2006، أو استخراج من هذا العمود من المعيار على http://www.iso.org/iso/english_country_names_and_code_elements)

لا تشمل الصيغة المختصرة على الأعمدة الأخرى من المعيار ISO 3166-1، مثل الأبجدية 2 ورموز الأبجدية 3 المدرجة بالقائمة. ومع ذلك، فكل مسميات الرمزين محفوظة بشكل منفصل وفقا للتصنيفات 5 من مسودة اتفاقية السجل.

ما هي قواعد إصدار أسماء الدولة في المستوى الثاني؟

ينبغي تطوير قواعد إصدار أسماء الدول والأقاليم في المستوى الثاني وفقا للنصيحة المقدمة لمجلس إدارة ICANN من قبل GAC <http://www.icann.org/en/correspondence/karklins-to-twomey-29may09-en.pdf> في 29 مايو 2009.

تشتمل نصيحة GAC على:

"...أنه في تقديم طلباتهم ينبغي أن يطلب من السجلات توضيح كيف يعتزمون المشاركة في نصيحة GAC في إدارتهم لنطاقات المستوى الثاني. كما يجب أن تتم دعوة GAC (وباقي مجتمع ICANN) بعد ذلك للتعليق على ملائمة الإجراءات المقترحة.

ومن منطلق منظورهم أن السجلات قد تعتمد على المنهجية القائمة المعتمدة على عمليات ناجحة ومتطورة لحفظ وإطلاق أسماء الدول تحت ".info".

يقدم دليل مقدم الطلب توجيها لمقدم الطلب في هذه القضية في المرفق بالنموذج 2. وتحتوي أسئلة ومعايير التقييم على الأسئلة التي ستطرح على مقدم الطلب عند التقديم للحصول على gTLD الجديدة. يرتبط السؤال 22 بحماية الأسماء الجغرافية والدول التي يتعين على مقدم الطلب القيام بـ:

- وصف المقاييس المقترحة لحماية الأسماء الجغرافية بالمستوى الثاني والمستويات الأخرى. بالطلب المقدم لـ gTLD. ويجب أن يتضمن أي إجراءات وقواعد معمول بها للحجز و/أو إطلاق هذه الأسماء.

تقدم ملاحظات هذا السؤال:

- على مقدمي الطلبات مراعاة ووصف طريقة دمج نصيحة GAC في إدارة سجلات اسم النطاق من المستوى الثاني. انظر "المبادئ المتعلقة بالنطاقات الجديدة gTLDs" على <http://gac.icann.org/gac-documents>.
- وكمراجع، يمكن لمقدمي الطلبات البناء على الطريقة الحالية المطورة لحفظ وإطلاق أسماء الدول في نطاق المستوى الأعلى لـ INFO. كما سيتم نشر الإجراءات المقترحة للتعليق العام كجزء من تقديم الطلبات. لمعلومات عن إجراء

<http://gac.icann.org/press-release/reservation-country-names-dot-info-icann-board-resolutions-10-september>. يرجى زيارة موقع الويب: -

بالإضافة إلى أن مسودة اتفاقية التسجيل تحتوي على:

مسودة اتفاقية التسجيل

الفقرة 2.6 الأسماء المحفوظة لمسودة اتفاقية التسجيل، والتي تنص في جزء منها "باستثناء إلى الحد الذي تجيزه ICANN صراحة في الكتابة على خلاف ذلك، وأن يمتثل مشغل السجل للقيود المفروضة على تسجيل سلاسل الأحرف المنصوص عليها في (مواصفات 5)". تقدم المواصفات 5 جدولاً للأسماء المحفوظة في سجلات gTLD للمستوى الثاني، من بينها:

5. أسماء الدول والأقاليم. يجب حفظ أسماء المقاطعة والبلد الموجودة بالقوائم المعروفة دولياً أولاً بالمستوى الثاني وبكل المستويات الأخرى داخل TLD على النحو الذي يتم فيه توفير التسجيل من جانب مشغل السجل:

5.1. تم احتواء الصيغة المختصرة (باللغة الإنجليزية) لأسماء الدول والأقاليم بقائمة ISO 3166-1 مع التحديث من وقت لآخر؛

5.2. مجموعة الخبراء التابعين للأمم المتحدة فيما يتعلق بالأسماء الجغرافية ودليل المرجع التقني لمقاييس الأسماء الجغرافية وأسماء الجزء الثالث من بلدان العالم؛ و

5.3. كما تم إعداد قائمة بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة من جانب مجموعة العمل حول أسماء الدول لمؤتمر الأمم المتحدة حول مقاييس الأسماء الجغرافية.

لماذا يجب أن تتبع علامة TLDs نفس حظر المستوى الثاني لأسماء الدول والأقاليم؟

ومن القيمة بمكان بأن العلامة TLDs قد ترغب في استخدام أسماء الدول والأقاليم في المستوى الثاني من TLD لتكرار عمليات أو نماذج أعمال تجارية ويمكن النظر لتلك العملية على أنها تقييد لقدرتهم في التسويق على المستوى الإقليمي. ومع ذلك، فعلى ملاك العلامات التجارية أن يتبعوا نفس المتطلبات وفقاً للنصيحة المقدمة من قبل GAC. بينما رشح إجراء المعلومات كمثال لعملية تتبع، وقد يكون من المحتمل أن الاقتراح الأكثر تبسيطاً سيكون مقبولاً نظراً لأنه قد يكون كياناً واحداً بدلاً من عدد غير معروف من الكيانات والمسجلين الذين يسعون للتسجيل باسم دولة أو إقليم في TLD. ومع ذلك، فقد يتطلب هذا مشاورات مع GAC لمعرفة وجهات النظر حول هذه القضية. وأحد هذه الأسباب لإجراء info. هو حماية سيادة الحقوق المرتبطة بأسماء الدولة أو الإقليم في المستوى الثاني. وفي حالة العلامة TLD، يمكن لصاحب العلامة أن يوضح تسجيلات المستوى الثاني التي لا تتداخل مع تلك الحقوق ويطلب من الحكومة إطلاق الأسماء.

GTLT في مقابل ccTLD

ضرورة تسجيل TLDs الجغرافي كـ ccTLDs.

وفي استجابة للقلق الناجم عن جعل ccNSO وأسماء الدول والأقاليم متاحة في برنامج gTLD الجديد مما قد يمحى الفارق بين ccTLDs و gTLDs، وافق مجلس الإدارة على ألا تتم إتاحة أسماء الدول والأقاليم، كما هو محدد في دليل مقدم الطلب، في الجولة الأولى من برنامج gTLD الجديد معلقاً نتائج مناقشات السياسة التي أجرتها ccNSO. وقد اعترف المجلس بأن تحديد الاختلاف بين رمز الدولة والأسماء العامة قد يسوغ وجود مناقشات سياسة مجتمعية على نطاق واسع بين منظمات دعم ICANN واللجان الاستشارية.

ترتبط مفاهيم أسماء الدول والأقاليم بـ ccTLDs، ومن المعقول النظر في إذا ما كانت هذه الأسماء يجب أن تتاح كـ gTLDs أو ccTLDs. ومع ذلك، فهذا لا يتبع بالضرورة أن كل TLDs الجغرافية ينبغي أن تسجل مثل ccTLDs.

يقدم PDP الذي تعهده GNSO، بينما لا يوصي بفترة من TLD للأسماء الجغرافية، يقدم بنية وعمليات من شأنها أن تسمح بإضافة TLDs الجغرافية في إطار برنامج gTLD الجديد.

وكانت هناك مناقشة بناءة خلال اقتراح المجتمع تقديم أفضل تصنيف لأنواع TLDs (يعني، شيء ما خلاف ccTLD أو gTLD). تظل ICANN خصما قويا للاستخدام المبتكر لـ TLDs الجديدة. وهذا الأمر بشكل خاص حيث يمكن أن يتم تفويض TLDs لتحديد الاحتياجات للمجتمعات المحددة مثل المنظمات الحكومية البيئية والجماعات الاجتماعية الثقافية والعلامات التجارية المسجلة. وهذا بخلاف تحديد ICANN لهذا النوع من الابتكار والتحديد بنماذج TLD المحددة فقد يكون الابتكار منتجا عبر السماح للمجموعات المختلفة أن تحدد من تلقاء نفسها نوع TLD المدعى وتعزيز النموذج بين المجتمع. وفي حالة تشكيل برنامج الإعلان الذاتي والتخلص من التسويات التعاقدية أو تقليلها فقد تظل الرسوم ثابتة. كما أن الجماعات الاجتماعية الاقتصادية وأصحاب العلامات التجارية والجماعات الأخرى يمكن تسويتها جميعا ضمن الهيكل الحالي والتحديد الذاتي-كنوع محدد من TLD. وبمرور الوقت فإن مصالح السوق والمجتمع ستفرز أنواع TLD – النموذج المفضل لجعل ICANN تتعامل على أولوية ذلك التحديد.

قد يكون من الجيد كفئات دفاعية للطلبات الناشئة عن الممارسة العملية وـ ICANN والمجتمعات ذات الصلة التي تكتسب مزيدا من الخبرة لفوائد محتملة لفئات gTLD الإضافية بمرور الوقت وقد يتم تطوير البنية التنظيمية مع ICANN لتعكس تلك الفئات. وستكون هناك عاقبة لتطورات السياسة الكاملة-من المشاركين المتأثرين وفقا لنموذج ICANN. ولا يوجد شيء بإجراءات التنفيذ الحالية يعارض تلك التطورات المستقبلية.

أسماء المدن

لماذا لا يمكن أن يحتوي دليل مقدم الطلب على مرجع لقائمة أسماء المدن التي تتطلب الموافقة الحكومية ليتم تفويضها؟ (تشمل التعليقات مرجع للقوائم الحالية.)

كما تعد القوائم المقترحة خلال التعليقات العامة وثائق مرجعية مفيدة لمقدمي الطلب في التشاور أثناء النظر في خيارات اسم TLD. ومع ذلك، فتعكس القوائم المحددة بعض التحديات التي مرت بها ICANN في إعادة البحث عن قائمة قوية يمكن الاعتماد عليها. وتعكس مراجعة قائمة الأمم المتحدة التي نشرت على <http://unstats.un.org/unsd/demographic/products/dyb/dyb2008/Table08.xls> العديد من حالات التناقض. فعلى سبيل المثال، مناطق استراليا حددت مناطق وهي كذلك وليست مدن؛ وهناك العديد من المدن المفقودة من إفريقيا - ومصر بها القاهرة كمدينة واحدة والعديد من المدن الأخرى المفقودة من الدول العربية. والقائمة الأخرى المقترحة على <http://www.citypopulation.de> تبدو وأنها تحتفظ بفرديتها خاصة مع التزام غير واضح للحفاظ المستمر ومعايير واضحة للدقة وعدم التحيز.

وبالإضافة إلى ذلك تقدم هذه القائمة والقوائم الأخرى مشاكل إضافية:

وفي خلال عملية تطوير إطار عمل gTLDs الجديدة يأمل المجلس ضمان دمج: توضيح من أجل مقدمي الطلبات؛ حماية ملائمة من أجل منفعة المجتمع الرحب؛ وعملية إدارة سلسلة ومتوقعة وواضحة. كما أن مقدار هائلا من الوقت استثمر في العمل على معالجة الأسماء الجغرافية لضمان تحقيق هذه الأهداف وأيضا إلى حد ممكن حول التوقعات بشأن GAC والمجتمع. ويوجد شعور بأن التعريف الحالي للأسماء الجغرافية في دليل مقدم الطلب المدمج مع عملية اعتراض المجتمع توفر حماية كافية بشأن معدل الأسماء الجغرافية بينما توازن أهداف السياسة تلك.

وقد تم مناقشة الأسماء الجغرافية خلال عمليات تطوير سياسة GNSO ومجموعة عمل الأسماء المحفوظة لـ GNSO والتي نظرت بعين الاعتبار إلى أن عمليات الاعتراض كانت كافية لحماية الأسماء الجغرافية ولم تجد مبررا لمزيد من الحماية للأسماء الجغرافية. وعبرت GAC عن مخاوفها حيال عدم اشتمال مقترحات GNSO البنود التي تخالف عناصر هامة من مبادئ GAC كما أنها لا توافق على أن إجراءات الاعتراض و تسوية النزاع كانت كافية لمناقشة مخاوفها.

ومن المعترف به في الدليل (وفي المراسلات والمناقشات مع GAC) أن أسماء المدن تمثل تحديات لأنها قد تكون أسماء عامة أو أسماء علامات تجارية، وفي كثير من الحالات، لا يوجد اسم فريد لمدينة. وعلى عكس الأنواع الأخرى من الأسماء الجغرافية المحددة بالدليل، لا يوجد قوائم مؤسسة يمكن أن تستخدم كمراجع موضوعية في عملية التقييم. وهذا يجعله غير عملي أو مستحيل للمقيمين أن يتحققوا وبشكل فعال من إذا ما كانت طلبات الحصول على سلاسل هي أسماء مدن وقد يستبعد آلاف من الاستخدامات والتطبيقات الشرعية. وفضلا عن ذلك، ونظراً لأن العديد من أسماء المدن متكررة في أنحاء العالم، فسيكون أيضاً من غير العملي أن يحدد المقيمون أي حكومة أو سلطة عامة تكون "ذات صلة" في سياق قواعد دليل مقدم الطلب. ولهذا لا تتلقى كل أسماء المدن نفس أنواع الحماية كأسماء الدول والمدن العواصم.

ومع ذلك، فهناك العديد من الآليات الأخرى المحددة في الدليل والتي يمكن أن تساعد في تسوية أي نزاع حول اسم مدينة. على سبيل المثال، يتم تشجيع مقدمي الطلبات لتحديد الحساسيات المحتملة مقدماً والعمل مع الأطراف المعنية لتقليل المخاوف التي تتعلق بتقديم الطلب. وهناك أيضاً سبلا متاحة للحكومات للاعتراض على الطلب.

وسيتم نشر الطلبات بغية الحصول على المعلومات والتعليق العام. وقد تتواصل الحكومات مباشرة مع مقدمي الطلب باستخدام معلومات الاتصال الواردة بالطلب، مثل أن ترسل إخطاراً بأن المتقدم للحصول على سلسلة gTLD قد يكون مخالفاً للقانون الوطني وأن تحاول معالجة أي مخاوف مع مقدمي الطلب.

كما يمكن للحكومات أيضاً أن تقدم عملية إخطار لمعالجة المخاوف التي تتعلق بالقوانين الوطنية. ومع ذلك، فإن إشعار الحكومة عن المخاوف لا يعد في حد ذاته اعتراضاً رسمياً. كما أن إخطار الحكومة لا يشكل أساساً لرفض تطبيق gTLD.

وفي ضوء تقديم الاعتراض الرسمي على التطبيق، فإن أنسب الآليات هي أن تكون من خلال عمليات اعتراض المجتمع. كما تعتبر المؤسسات القائمة المرتبطة بشكل واضح مع المجتمعات المخططة مؤهلة لتقديم اعتراضات المجتمع. كذلك يجب أن يكون المجتمع المسمى من المعارض مجتمع يرتبط بشدة بسلسلة gTLD المطلوبة بالطلب محل الاعتراض. كما تم تقديم معايير حل الاعتراض في الدليل.

ما هي نظم الحماية الواردة بمجموعة التنافس والمقدمة لأسماء المدن لأنها تتشابه وبشكل محير مع الأخرى المقدمة للحصول على TLD؟

لا يوجد أي إعطاء للأولوية لطلب للحصول على اسم المدينة مع وثائق الدعم أو عدم المعارضة على طلب للحصول على اسم العلامة التجارية أو اسم عام مع نفس الاسم، إذا قدم الاثنين على حد سواء كطلبات قياسية. ومع ذلك، تم تطوير تصميم 'مجتمع' للطلبات لعرض هذه الطلبات بصورة أكثر إيجابية إذا كان يتسنى لمقدم الطلب أن يثبت، من خلال إجراء تقييم أولوية المجتمع، بأنه يمثل مجتمعا محددًا. كما يتم تشجيع مقدمي الطلبات الذين يهدفون إلى استخدام نطاق TLD بشكل أساسي لأغراض ترتبط باسم المدينة ويمكن أن تقدم كطلب 'مجتمع'، وفهم طلب معايير إضافية.

وفي استجابة للمثال المقدم، بأن باري أو بولين يمكن أن تسحب بسهولة طلب تقديم باري أو برلين إلى مجموعة التنافس بمزايدة لاحقة، وأن تصبح هدفاً للابتزاز. وقد تم تطوير عملية التقديم لتوفر عدداً من الضمانات للحد من مخاطر العبث، والابتزاز المتوقع كما هو مقترح في المثال السابق. بالإضافة إلى تسوية النزاع داخل مجموعة التنافس، والتي ستناقش أدناه، كما تتاح مراجع أخرى للحكومات، مثل:

- ويمكن أن تقدم الحكومات إخطاراً باستخدام إجراء الإخطار الذي سيتم تحديده أو منتدى التعليق العام ليتناول المخاوف التي تتعلق بالقوانين الوطنية. ومع ذلك، فإن إشعار الحكومة عن المخاوف لا يعد في حد ذاته اعتراضاً رسمياً. كما أن إخطار الحكومة لا يشكل أساساً لرفض تطبيق gTLD.

- وقد تتواصل الحكومات مباشرة مع مقدمي الطلب باستخدام معلومات الاتصال الواردة بالطلب، مثل أن ترسل إخطاراً بأن المتقدم للحصول على سلسلة gTLD قد يكون مخالفاً للقانون الوطني وأن تحاول معالجة أي مخاوف مع مقدمي الطلب.

- يمكن أن يتم الاعتراض الرسمي خلال عملية اعتراض المجتمع. كما تعتبر المؤسسات القائمة المرتبطة بشكل واضح مع المجتمعات المخططة مؤهلة لتقديم اعتراضات المجتمع. كذلك يجب أن يكون المجتمع المسمى من المعارض مجتمع يرتبط بشدة بسلسلة gTLD المطلوبة بالطلب محل الاعتراض. كما تم تقديم معايير حل الاعتراض في الدليل. ولا ترغب ICANN في التعلق على نتيجة نزاع المضاربة.
- وإذا أخفق الاعتراض على باري، فهذا لا يعني أن باري ستسود بدلاً من باريس في إجراء تقييم أولوية المجتمع المستخدم لحل سلسلة مجموعات التنافس. ومع ذلك، كما ذكرنا سابقاً، أن ICANN لا ترغب في التعليق على نتيجة مثل هذا النزاع.

هل عززت ICANN التوقع بأن الأسماء المرتبطة بالسلطات القضائية الإقليمية هي في الحقيقة موارد عامة؟

وفيما يتعلق بأسماء المدينة، والتي لم تقدم أي معاملة خاصة من قبل ICANN في الماضي. وكانت هذه الأسماء متاحة بشكل مطلق للتسجيل في كل أرجاء العالم. وعلى النقيض، فإن أسماء الدول والأقاليم لم تخضع للحماية في المستوى الثاني لـ gTLDs منذ موافقة INFO. والتي تتطلب موافقة الحكومة ذات الصلة قبل أن يتم إطلاق اسم الدولة للاستخدام في المستوى الثاني. وقد شملت كل عقود stLD منذ جولة 2004 لغة في جدول موافقتهم فيما يتعلق بحفظ الأسماء الجغرافية والأسماء الجيوسياسية في المستوى الثاني من info.

فعلى سبيل المثال تفيد اتفاقية آسيا:

<http://www.icann.org/en/tlds/agreements/asia/appendix-6-06dec06.htm>

الأسماء الجغرافية والجيوسياسية. ويجب أن تحفظ كل الأسماء الجغرافية والجيوسياسية التي تحتويها قائمة ISO 3166-1 من أن آخر بشكل أولي في المستوى الثاني وكل المستويات الأخرى داخل TLD حتى تقديم مشغل السجل للتسجيل. ويجب حفظ كل الأسماء باللغة الانجليزية وبكل اللغات الرسمية المرتبطة كما تحدد ICANN أو GAC.

وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على مشغل السجل حفظ أسماء الأقاليم والمواقع الجغرافية المختلفة والأسماء الجغرافية الأخرى والأسماء الجيوسياسية كما قد توجه ICANN من وقت لآخر. كما يجب حفظ مثل هذه الأسماء من التسجيل خلال أي فترة من فترات sunrise، ويجب أن تسجل في اسم ICANN قبل بدء وفتح التسجيل في TLD. كذلك يجب نشر مشغل السجل والاحتفاظ بالقائمة المحدثة لكل تلك الأسماء على موقعه الإلكتروني، ويجب أن تخضع تلك القائمة للتغيير في توجه ICANN. وبناء على تقرير من قبل ICANN للمعايير والمؤهلات المناسبة للتسجيل عقب مدخلات من الأطراف المعنية في مجتمع الإنترنت، يجوز الموافقة على هذه الأسماء للتسجيل إلى الهيئة المخولة المناسبة.

الأسماء المستخدمة بشكل عام

لماذا لا تتم حماية "الأسماء [الجغرافية] المستخدمة بشكل عام" بالطريقة ذاتها مثل الأسماء الجغرافية المحددة بدليل مقدم الطلب؟

تقترح التعليقات أن كل الأسماء الجغرافية المستخدمة بشكل عام قد يتم حمايتها. طلب المجلس ضمان عملية تطوير إطار عمل لـ gTLDs الجديد وهناك عملية واضحة لمقدمي الطلبات وأدوات الحماية المناسبة لفائدة مجتمع المجلس بما يتضمن الحكومات. يراعى المعيار الحالي لتحديد الأسماء الجغرافية كما هو موضح بالإصدار النهائي المقترح بدليل مقدم الطلب حيث أنه يلبي بشكل أفضل أهداف المجلس وتتنظر بعين الاعتبار كذلك إلى تحديد المدى الممكن لمبادئ GAC. وقد تم تطوير تلك المراسلات بعد العديد من المناقشات مع GAC – على تطوير أدوات حماية للأسماء الجغرافية بشكل جيد إلى ما تمت

الموافقة عليها في توصيات سياسة GNSO. وتتمثل هذه التحديدات إلى جانب وسيلة أخرى ثانوية في الاستعانة بالموارد المتاحة للاعتراضات المطورة لتحديد اهتمامات GAC.

وخلال تطوير عملية الأسماء الجغرافية، فقد اعتمدت ICANN على ISO أو قوائم UN للمساعدة في التحديدات الجغرافية في سياق gTLDs الجديدة. وتعتبر مجموعة الأسماء الكلية المحمية في الوقت الحالي في عملية gTLD جيدة في حالة زيادة 5000 من الأسماء وتوفر الحماية لتفسيرات الأسماء "المستخدمة بشكل عام" التي ستضاعف من عدد الأسماء وتعقيد العملية الميداني المتعدد.

وقد تم تطوير تخصيص "المجتمع" للطلبات لعرضها بشكل أكثر تأييدا عند إثبات مقدم الطلب من خلال إجراء تقييم أولوية المجتمع الذي يمثل المجتمع المحدد. ينوي أصحاب الطلبات استخدام TLD بشكل أساسي للأغراض المرتبطة بالاسم المستخدم بشكل عام لمنطقة أو دولة قد تتقدم بطلب "المجتمع" والتعرف على تطبيق المعيار الإضافي.

اتفاقية السجل

عام

حماية المستهلك. جدير بالذكر أن ICANN لا تحمي المستهلكين عند اعتبار التغييرات التعاقدية بالسجل. وفي ظل التكامل الرأسي حتى المسجلين لن يتطلعوا إلى المستهلكين لأكثر من ذلك. جي. كيريكوس (13 نوفمبر 2010).

معيار رفض المجلس للطلب (5.1). يجب تحديد المعيار المحدد لرفض المجلس للطلب وأن يوضح بحيث يمكن لمقدمي الطلبات المحتملين أن يبلغوا عن القرارات المعلومة حول احتمالية رفض المجلس المطلق للطلبات الخاصة. *MarkMonitor* مارك مونيتور (النموذج 5، 7 ديسمبر 2010).

استمرار عمليات التشغيل.

فمتطلبات AG لمصاريف التشغيل لمدة 3 سنوات في الرسالة غير القابلة للرفض من الانتماء أو الضمان الذي لا رجعة فيه ودائع نقدية يمكن ربط أموال كثيرة بها، وتعرقل كل الجديد من سجلات gTLD. وينبغي أن يسمح ICANN للعمل مع RySG لتحديد بدائل قابلة للتطبيق التي لا تعيق الوافدين الجدد بدون مبرر ولكن ذلك أيضا يوفر موارد كافية لأغراض الاستمرارية. *RySG* (7 ديسمبر 2010). بي. فاوست (9 ديسمبر 2010).

لا ينبغي أن يضطر مشغلو تسجيل gTLD الجدد إلى دفع رسوم عالية ويجري خصائص الأسر من المرافق القائمة بالسجلات الرئيسية (الذين هم منافسهم) من أجل أن تكون قادرة على تلبية متطلبات استمرارية التشغيل. وهذا لن يشجع على نمو المنافسة القائمة على التسهيلات وتنوع القدرات والاستقلال، وشرط لا غنى عنه من تنوع المحتوى. إن دفع مقدمي الطلبات هؤلاء المجازف بالمزيد من النقاط في الإيرادات وتلاعب السياسة العامة لمقدمي الخدمات هؤلاء يعد أكثر من القيمة الحقيقية. فالتكاليف الإضافية لمقدمي الخدمات القائمين على توفير الاستمرارية قريبة من الصفر. وينبغي أن تنبه AG على مقدمي طلبات gTLD الجدد أنها قد تشكل تعاونيات تجمع المخاطر والتأمين المتبادل المبتكر حتى يتمكنوا من أخذها عليها دون موفر الخدمة القائمة النهائية "المضمونة" ردا على سؤال أداة الاستمرارية. إي. برونر وويليامز (9 ديسمبر 2010). *Minds + Machines* عقول + آلات (10 ديسمبر 2010).

وينبغي للمجلس السماح لمقدمي TLD لتشمل عقدا مع مشغل خدمات التسجيل كموئل / وبديلا عن الأداة الحالية أو خطاب الاعتماد لعمليات التسجيل المستمرة بـ *DotGreen*. TLD *DotGreen* بوت غرين (9 يناير 2011).

مشكلات المنافسة (2.9 ب). ما الذي يبذل إحالة مشكلات المنافسة إلى هيئات وسلطات المنافسة؟ كيف سيتم تطوير المبدلات وبواسطة من؟ *RySG* (7 ديسمبر 2010).

استعادة التكلفة لـ RSTEP (6.2). تكرر RySG تعليقاتها السابقة بأن هذه الفقرة لا ينبغي اعتبارها في ظل الأثر السلبي الذي قد تنشره في إبداع مساحة TLD. *RySG* (7 ديسمبر 2010).

التكامل الرأسي (VI)

النقاط الرئيسية

- قرار المجلس بالتخلص من التقييدات على التكامل الرأسي هو نتاج المناقشات المطولة والاستشارات الواردة بالتفصيل على <http://www.icann.org/en/minutes/draft-cross-ownership-rationale-04feb11-en.pdf>.
- وستحتفظ ICANN بالتعبير عن حق الإشارة إلى مشكلات التكامل الرأسي إلى سلطة المنافسة المناسبة وتتطلب مرونة في طريقة التعامل مع تلك الحالات.
- التوجيه المسبق من GNSO فيما يتعلق بـ TLDs الجديد لا يسمح بالمعالجة المختلفة لـ "brand" TLDs المتعلقة بالاستخدام غير القائم على التمييز لمسجلي ICANN المعتمدين.

ملخص التعليقات

قرار المجلس بالتخلص من تقييدات الملكية المشتركة بين السجلات والمسجلين يزيد من الحساسية وهو مناسب من حيث الوقت. وهذه التقييدات تصنع من شروط 1999 وليس لها استخدام على المدى القصير على العرض الفعلي لسيطرة السوق من لاعبين محددين. التخلص من التقييدات المصطنعة على الملكية و/أو اعتبار التحكم الطريقة الوحيدة المبدئية لعدد من الأسباب:

- (1) تقييدات الملكية المشتركة من شأنها أن تثبط تطوير gTLDs العالمية. المسجلون الآن في الدول النامية يتمتعوا بخيارات واضحة لبدء استخدام gTLDs الجديد. وسوف تمنع تقييدات الملكية المشتركة المسجلين الذين يبدعون gTLD جديد على خلاف رأي القطاعات الواضحة لمجتمع ICANN الراغب في تشجيع gTLDs في الدول النامية.
- (2) يمكن التعامل مع تقييدات الملكية المشتركة وتطويقها باستثناء سجلات العالم النامي والصغير التي ليس لديها موارد ومحامين للتعامل بشكل جيد مع هياكل الشركة للتعامل مع تلك القواعد البطيئة. بينما المسجلون الأغنى والأكثر سيجدون طريقة للتعامل مع تلك القواعد تاركين الشركات الأكثر فقرا والأكثر صدقية لإتباع القواعد حتى التسبب بالأذى.
- (3) تاريخ تقييدات الملكية المشتركة لا يعتبر سببا جيدا لاستمرارها كما هو واضح بقرار مجلس ICANN.
- (4) تترك تقييدات الملكية المشتركة بعض gTLDs دون منفذ مبيعات. ولا يوجد شيء باستثناء التخلص من التكامل الرأسي وأدوات التحكم بالملكية المشتركة التي تتعامل مع المشكلة الحقيقية للسجلات الصغيرة التي يتعذر عليها العثور على مسجل لتنفيذ TLDs. و gTLDs ذات المطلب الخاص (مثل تقديم خدمات التسجيل باللغة التي يتم التحدث بها بشكل أقل) قد لا يتم خدمتها.
- (5) سلطات المنافسة وليس ICANN هي التي توفر الآلية المناسبة للتحقق من مشكلات التحكم بقوة السوق والسلوك المقاوم للسلوكيات التنافسية.
- (6) لم يتم توضيح التقييدات لتقليل أضرار المستهلك. إن تضرر المستهلك وظهرت مشكلات العبث بـ gTLDs الجديد فإن الإجراءات المحددة للحماية من الأضرار الخاصة يجب تنفيذها.
- (7) وستزيد التقييدات من فرصة إخفاق gTLDs الجديد. قناة مسجل المجلس هي طريقة التسويق الخاطئة لـ TLDs لأنها تحتاج بشكل خاص إلى الاستئناف للعملاء. سوف تعتمد بعض gTLDs الجديدة على تقديم وتعزيز رسالتهم على موقع المسجل وهو الخيار الأفضل لإنشاء المسجل. عدم القدرة على استهداف السوق وتقديم تعزيز كامل للرسالة قد يضر بشدة بسمات ومظاهر gTLD.
- (8) التقييدات التي قد تضر اعتماد ICANN. الحفاظ على تقييدات مضادة للتنافسية من عصر آخر ستؤدي بشكل محتوم إلى الاتهامات بأن ICANN تحاول إصلاح الشكل الاقتصادي لـ gTLDs الجديد. *Minds + Machines* عقول + آلات (8 ديسمبر 2010). *Bayern Connect*. بايرن كونكت (8 ديسمبر 2010). *Demand Media* ديماند ميديا (إعلام الطلب) (8 ديسمبر 2010). *AusRegistry* (9 ديسمبر 2010). *dotMusic* دوت ميوزيك (10 ديسمبر 2010).

قرار المجلس بالسماح بالملكية المشتركة كان حكيما وسيفيد مجتمع الإنترنت. إي. برويس (6 يناير 2011).

التأهيل (1.2.1). تقدر IBM قرار ICANN بعدم إنشاء قواعد جديدة تحظر المسجلين من التقدم أو تشغيل سجلات gTLD الجديدة. كما تدعم IBM التعزيز الإضافي للآليات المضافة بالتوازي مع التقييدات المقترحة مسبقاً على الملكية المشتركة. IBM (10 ديسمبر 2010).

الوقت الإضافي لاعتبار منهجية التكامل الرأسي الجديدة. منهجية المجلس الجديدة كلياً المتعلقة بالتكامل الرأسي (محور "قانون الإجراء لمشغل السجل" — المواصفات 9 لمسودة اتفاقية السجل) أول ما تم الإعلان عنه بالقرار الذي تم تبنيه باجتماع المجلس الذي تم تبنيه قبل سبعة أيام من إطلاق AG النهائي المقترح. وهذه المبادرة المترددة بـ AG النهائي المقترح تستحق وقتاً أطول من 28 يوماً الخاصة بالمراجعة والمناقشة والتعليق العام قبل تبنيها. وللتعرف على مثال واحد فإن القسم 1 (ج) من قانون الإجراء يرفع عدد من المشكلات المتعلقة بكيفية التقدم في الأمثلة المحددة (مثل نطاق brand TLDs). وكيفية تشغيله بالتوافق مع السياسات الأخرى مثل تلك التي تتعامل مع مخزن أسماء النطاق. تتطلع COA إلى المناقشة الكاملة لقانون إجراء السجل وقرار المجلس لعكس الأدوار للتكامل الرأسي. تتساءل COA عما إذا كانت تلك المناقشات قد تحدث لو تعامل المجلس بالدليل في كارتاخينا. وهذه العملية المندفعة لن تحل بشكل عقلائي هذا التعقيد والمشكلة الناتجة. COA (3 ديسمبر 2010).
INTA (8 ديسمبر 2010). هوجان لوفيلز (9 ديسمبر 2010). Time Warner تأييم ورنر (9 ديسمبر 2010).
IPC (9 ديسمبر 2010). بي. تاترسفيلد (10 ديسمبر 2010).

أخفقت ICANN في الأخذ في الاعتبار تأثير قرار التكامل الرأسي الجديد على اتفاقيات السجل. حيث أن ICANN لم تشير إلى توقيت وكيفية الإشارة إلى السجل/المسجل لهيئة التنافسية عند وقوع إساءة للسلطة. وقد أخفقت ICANN في التطوير الكامل والتفكير حيال متطلبات اتفاقيات السجل ولا يجب أن تكون جديدة لاعتبار AG بأن تكون نهائية كما ستكون أساساً للتشغيل وتتوافق مع الإنترنت الموسع. INTA (8 ديسمبر 2010).

خطأ المجلس بشأن قرار التكامل الرأسي. إي برونر و بليامز (16 يناير 2011).

حماية المستهلك. جدير بالذكر أن ICANN لا تحمي المستهلكين عند اعتبار التغييرات التعاقدية بالسجل. وفي ظل التكامل الرأسي حتى المسجلين لن يتطلعوا إلى المستهلكين لأكثر من ذلك. جي. كيريكوس (13 نوفمبر 2010).

مشكلات التنافسية. هناك افتقار إلى الهيكل الرسمي للتحديد عند إجراء الإحالة لهيئة التنافسية. وبافتراض الاهتمامات بافتقار ICANN للتوافق والموارد كيف سيتم صياغة تلك السياسة؟ BBC (10 ديسمبر 2010).

ما الذي يبذل إحالة مشكلات المنافسة إلى هيئات وسلطات المنافسة؟ كيف سيتم تطوير المبدلات وبواسطة من؟ RySG (7 ديسمبر 2010).

السجلات الحالية. كيف ستكون السجلات الحالية قادرة على المشاركة في فرصة التكامل الرأسي VI؟ ما هي الشروط المحددة والمتطلبات المحددة التي تقدم في حالة قرر السجل الحالي الانتقال إلى شكل جديد من الاتفاقية (وكيف سيتم تحديد ذلك وبمعرفة من؟) RySG (7 ديسمبر 2010).

نطاق Brand TLDs.

نطاقات المسجل الفردي الخاصة بالمستخدم المتاحة من قرار التكامل الرأسي سوف تبسط الأمر مع الاعتراف بأنه ليس لديها القدرة على النطاقات الكبيرة للتمتع بميزة حدوث الانتهاك. Tucows توكوز (8 ديسمبر 2010). Bayern Connect بايرن كونكت (8 ديسمبر 2010).

تهتم COA بشكل جدي بتأثير سياسة التكامل الرأسي الجديد للمجلس على brand TLDs. المعروف. في حين لا يوجد سبب لكيفية إعاقة سجلات TLD في هذه الفئة من التحكم في المسجل المعتمد فإنه من المساوي أنه غير واضح سبب كيفية إعاقة الدخول في ترتيبات خاصة بالمسجل المعتمد المستقل أو من الإعفاء من المسجلين المعتمدين معا وتحديد نطاقات المستوى الثاني كما تناسب. يحدد قرار التكامل الرأسي المشكلة الأولى (من خلال طريقة مستخدمة على نطاق واسع والتمديد إلى كل سجل TLD لأي وصف) ولكنها تترك الاثنين الآخرين غير محددتين. COA (3 ديسمبر 2010).

في حين تخلص المجلس من تقييد التكامل الرأسي في إصدار الدليل بالوحدة النمطية 5 التي لا تزال تتضمن فقرات قد تقييد كيفية توزيع مسجل TLD الفردي وإدارة التسجيلات بالمستوى المنخفض التي تكون كلية تحت ملكيتهم وتحكمهم. يجب إجراء التغييرات لإزالة تلك التقييدات. BC (6 ديسمبر 2010).

ينبغي إدراج هذا الاستثناء: "مسجل فردي ("dot brand") يجب على مشغل السجل استخدام المسجل المعتمد من ICANN ولكنه غير مطلوب لتقديم الوصول غير القائم على التمييز لكافة المسجلين حيث يسمح بالاسم للتسجيل بالمستوى الثاني ويجب أن يكون تحت تحكم مشغل السجل أو شركاؤه." يجب أن لا تقييد اتفاقية السجل بشكل كبير مسجل TLDs الفردي من استخدام المملوكة بالكامل أو التابعة عن قرب للمسجل وإدارة الأسماء التي تتحكم فيها (مثل للأقسام وخطوط الإنتاج والمواقع وما إلى ذلك). BC (6 ديسمبر 2010).

مالي العلامة ممن يشغلون TLD لاستخدامهم الخاص يجب عدم مطالبتهم بتنفيذ الوصول غير القائم على التمييز لكافة مسجلي ICANN المعتمدين. يجب إكمال نطاق TLDs للتحكم بأي المسجلين يمكنه تسجيل اسم نطاق في منطقتة. القسم 2.9 من مسودة اتفاقية السجل يجب أن يحدد بوضوح كافة السجلات من خلال اتفاقية المسجل - السجل الخاصة المتفق عليها من ICANN والتي يسمح لها بالتحكم في السجلات. UrbanBrain أيرين برين (14 يناير 2011).

تقترح RySG ترك هذا المطلب أو على الأقل تحديد الأغراض التي لا يستخدم فيها النطاق عند تسجيله من خلال المسجل التابع عن قرب. والمطلب المستمر لاستخدام سجل لطرف ثالث لنطاق dot Brand TLDs سيكون له تأثير غير متعمد لتعطيل المصلحة من مجتمع النطاقات تجاه التقديم لنطاق TLD. RySG (7 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

تاريخ وتقييم قرارات مجلس ICANN حول التكامل الرأسي مفصل بمسودة منطق المستندات على الرابط <http://www.icann.org/en/minutes/draft-cross-ownership-rationale-04feb11-en.pdf>. حدد المجلي وجود مناقشات كافية من المجتمع وتحليلات من الخبراء على مشكلات التكامل الرأسي وحدد المضي قدما للتخلص من العوائق التعاقدية للتكامل الرأسي على أنها غير ضرورية لحماية المستهلكين وتطور سوق عمل DNS الموسع.

تدرك ICANN أن اعتبار صناعات السجل-المسجل قد تزيد من مشكلات التنافسية. وبالمثل فقد عبرت ICANN صراحة عن حق الإشارة إلى ترتيبات الملكية المشتركة لسلطات المنافسة المعمول بها. تتطلب ICANN المرونة في كيفية وتوقيت اتخاذ القرارات للإشارة إلى الأحداث للسلطات التنافسية. المعيار المحدد لتلك الحالات غير مناسب باتفاقية السجل أو دليل الطلب المعمول به. من الهام ملاحظة أنه بموجب القانون الحالي بالدوائر القضائية المختلفة فإن أي طرف ثالث مظلوم قد يحاول الإشارة إلى ترتيبات التجارة إلى هيئات المنافسة للتحقيق في الإساءة المحتملة غير أن هيئة المنافسة ذاتها تحتفظ بحق العمل على علاج تلك الإساءة.

كما تمت الإشارة إلى قرار المجلس على التكامل الرأسي في 5 نوفمبر 2010 <http://www.icann.org/en/minutes/resolutions-05nov10-en.htm>، فسوف تسمح ICANN بمشغلي السجل الحاليين بالانتقال إلى الشكل الجديد لاتفاقية السجل الجديدة التي لا تحتوي على تقييدات على التكامل الرأسي وتخضع لأية تقييدات معقولة أو ظروف قد تكون ضرورية وتتعلق بـ TLD الشرعي.

وفي مبدأ 19 الموضح في التقرير النهائي لـ GNSO - تقديم نطاقات المستوى الأعلى العامة الجديدة، "يجب على المسجلين استخدام فقط مسجلي ICANN المعتمدين في تسجيل أسماء النطاق مع عدم التمييز بين المسجلين المعتمدين." لم يقدم تقرير GNSO معالجة مختلفة لـ TLDs "brand". سيكون من غير المناسب تضمين فقرة باتفاقية السجل لـ TLDs الجديد تتعارض مع توجيه GNSO ببرنامج gTLD الجديد.

التسعير

النقاط الرئيسية

- كما ناقشنا مسبقاً فإن أقصى الأسعار لن يتم تنفيذها لـ gTLDs الجديد ولكنها الإجراءات القياسية لا تهدف إلى منع السلوك الانتهازي عند إعادة تجديد السجلات.
- فقرات التسعير فيما يتعلق بإعادة التسجيل ستتم مراجعتها لتحديد اهتمامات RySG حول برامج التسويق المستهدفة المؤقتة.
- حدود الفترة 10 أعوام من التسجيل مقصود منها تعزيز دقة Whois واستخدام النطاق.

ملخص التعليقات

حدود الأسعار. تستمر ICANN في رفض حدود الأسعار لحماية المستهلكين وستسمح للحكومات بإصلاح أية إساءات مستقبلية على قوة السوق. جي. كيريكوس (13 نوفمبر 2010).

فقرات التسعير لخدمات السجل يجب إزالتها. تحافظ AG على متطلبات الإشعار لزيادات الأسعار (إشعار 30 أو حالات التسجيل الأولية وإشعار 180 لإعادة التجديد). هذه القواعد سوف تنشئ التفاوت بين ممارسات وسياسات تسعير TLD الجديد وTLD الحالية. لا يقدم إطار عمل ICANN أساس لـ ICANN لأمر سياسات تسعير السجل والممارسات الخاصة به. أسست ICANN إلى عدم وجود سياسة تسعير لعقود TLD وقررت السماح للتكامل الرأسي الكامل للسجلات وغياب قوة السوق والتحديد عبر المنافسة من هيئة المنافسة في الحالات التي يكون فيها قوة السوق عاملاً. RySG (7 ديسمبر 2010).

يجب مراجعة فقرات التسعير لإعطاء السجلات مرونة في التسعير والتسويق. كما هو مكتوب حالياً فإن القسم 2.10 (ب) يفيد على نحو كبير السجلان من الاشتراك في برامج التسويق المستهدفة و/أو الاستجابة للتغييرات في حالات السوق والتأثير المحتمل على التقليل الفعلي لقدرة السجلات على المنافسة على السعر. توصي RySG بمراجعة القسم للسماح للسجلات بالاشتراك في برامج التعزيز والتسويق الموجهة لتشجيع إعادة تجديد السجلات بالطريقة ذاتها كما في القسم 2.10 (أ) وستسمح بتلك البرامج لعمليات التسجيل الجديدة. RySG (7 ديسمبر 2010).

إعادة التجديد. لا نرى سبب واضح لسبب تحديد نظام إعادة التجديد ومدى كونه إلزامياً لـ gTLDs الجديد وحث ICANN على تبني AG للإبداع أو على الأقل استخدام أنظمة إثبات مختلفة في هذا المجال ما أمكن. سيعني هذا إجراء تغييرات على الاتفاقية الأساسية (2.10 التسعير والمواصفات 6، الفقرات 3 و8 كما هو محدد في تعليقات SIDN). لتجنب الشكوك في الوقت الحالي وفي المستقبل فإننا نقترح إضافة ذلك إلى العقد (البند 2.2. أو مواصفات 1) بأن "سياسات التوافق التي تهدف بشكل خاص إلى نظام يقدم فيه مشغل السجل علميات تسجيل اسم النطاق لفترات ثابتة غير معمول به في حالة تقديم مشغل السجل لعمليات تسجيل اسم النطاق لفترة غير محددة من الوقت مع إمكانية الإنهاء". SIDN (9 ديسمبر 2010).

فترة التسجيل. تحافظ اتفاقية السجل المقترحة على ما يظهر كونها فقرة تراثية بسجلات التقييد التي تقدم فترات تسجيل ليس لأكثر من 10 أعوام. وتعتبر تلك الحدود فرصة للمسجلين ومسجلي النطاق والمزودين النهائيين حيث يستفيد الكل من المرونة المتزايدة. يجب السماح للسجل وآخرين بالسلسلة تقديم فترات بديلة طالما كان الوصف دقيقاً وواضحاً للتقديمات. دبليو. سيلتزر (10 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

كما فصلنا سابقاً فإن تحليل تعليقات بعد المناقشات الزائدة واستشارات الخبراء حدد المجلس أن حدود التسعير غير ضرورية وغير مناسبة لجولة gTLD الجديد. للتعرف على معلومات أكثر عن خلفية ذلك الأمر يرجى الرجوع إلى الرابط <http://www.icann.org/en/announcements/announcement-06jun09-en.htm>.

كما ناقشنا سابقاً مع RysG والأطراف الأخرى المهمة على مجموعة الصياغة المؤقتة في 27 يناير 2011 فإن طاقم عمل ICANN يتفهم الاهتمام بالتقييد على التسعير المختلف لحالات التجديد للتسجيلات بـ gTLDs الجديد وقد يتم تشبيط برامج التسويق والانتقاص من الفوائد لمسجلي النطاق. المسودة القادمة لاتفاقية السجل ستتم مراجعتها لمحاولة تلطيف تلك الاهتمامات المستهدفة وبرامج التسويق على المدى القصير. ومع ذلك فإن الاستثناءات سيتم عملها بمسودة مع تفهم غرض الفقرة لمنع ممارسات التسعير المسيئة في ظل اعتبار إعادة تجديد عمليات التسجيل.

ومع اعتبار التقييد على فترة التسجيل ومدتها 10 أعوام فإن تلك الفقرة متضمنة في كافة اتفاقيات سجل gTLD الخاصة بـ ICANN منذ 1999 وليس هناك حاجة لوجود سبب منطقي لإزالتها. وعمليات التسجيل المطلوب تجديدها على الأقل مرة واحدة كل عشرة أعوام لها تأثير يعود بالفائدة لتعزيز دقة Whois والاستفادة من النطاق (عبر السماح بالنطاقات بالانقضاء إذا لم تستخدم لفترة طويلة أو لم تعد تحتوي على معلومات الاتصال الدقيقة). كذلك فإن الدخل المحتمل لحالات تجديد النطاق المستقبلية قد يعزز من الاستقرار المالي للسجل على المدى الطويل ويزيد من فرص وجود مشغل بديل يرغب في التمتع بتلك العمليات الخاصة بالسجل في حالة تعذر تسجيل مشغل السجل.

اتفاقيات مشغل السجل الأخرى

النقاط الرئيسية

- الشكل المناسب للمناقشات فيما يتعلق بالتعديلات على UDRP يتمثل في GNSO الخاص بـ ICANN وتمديد الالتزامات ذات الصلة بـ UDRP للسجلات التي يجب مناقشتها في هذا السياق من خلال الالتزامات التعاقدية لمشغلي سجل gTLD الجديد.
- ستتم مراجعة فقرات مراجعة التوافق التعاقدية لتوضيح أن ICANN قد تجري مراجعة بغض النظر عن دفع مشغل السجل للتكاليف والنفقات الخاصة بتلك المراجعة.

ملخص التعليقات

التوافق على قرارات UDRP. التزام مشغل السجل بالتوافق مع قرارات UDRP يجب إضافته إلى القسم 5.4.1 وحيثما يكون مناسباً بـ AG. الحالات السابقة عن توافق السجل مع قرارات UDRP يقترح لسوء الحظ هذه المنهجية الخاصة بالنظام والمعلقات من أجل تحرير وضمان التنفيذ لقرارات UDRP دون اللجوء إلى طاقم توافق ICANN. INTA (8 ديسمبر 2010).

المراجعة للتوافق (2.11).

القسم 2.11 يجب توفير رسوم عدم الدفع للسجل ولن يكون سبباً لـ ICANN لتأخير مراجعة السجل الذي يدعى له غير ذلك. في المواقف حيث يدفع مشغل السجل نفقات المراجعة يجب على ICANN ضمان أن التأخير في الدفع لن يؤخر أو يضعف مراجعة التوافق. قرار المجلس بالتخلص من التقييدات على الملكية المشتركة والتكامل الرأسي قد يؤدي إلى دمج مشغلي سجل gTLD مع المسجلين. وسيبسبب هذا في دفع مشغل السجل TLD لتكلفة المراجعات بالتوافق التشغيلي والتعاقدية. تهتم BC بإمكانية سحب تلك المدفوعات أو تأخيرها من أجل تأخير أو تقييد المراجعات من مهام مراجعة التوافق. التوافق التشغيلي والتعاقدية هو مسؤولية ICANN المطلقة وليس مشغل السجل. قد تحتاج ICANN إلى الاستعانة بخدمات المراجعة من الخارج والقرار بالاستعانة بالكوادر من الخارج لا يتيح لـ ICANN التهرب من مسؤولياتها لعدم التوافق من مشغلي السجل المتعاقدين. BC (6 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

وتعتبر UDRP أقدم سياسة توافق لـ ICANN مؤرخة في 1999. وهي تفرض التزامات فقط على المسجلين وليس السجلات. وأن الشكل المناسب للمناقشات فيما يتعلق بالتعديلات على UDRP يتمثل في GNSO الخاص بـ ICANN وتمديد الالتزامات للسجلات التي يجب مناقشتها في هذا السياق من خلال الالتزامات التعاقدية لمشغلي سجل gTLD الجديد. وأي عدم توافق مزعوم من المسجلين فيما يتعلق بالالتزامات عليهم بموجب UDRP يجب إحضاره للاهتمام الفوري لتوافق ICANN التعاقدية والفروق القانونية.

فقرات القسم 2.11 من اتفاقية السجل المقترحة ستتم مراجعتها لتوضيح أن تلك التكاليف أو النفقات لأي مراجعة هي مسئولية مشغل السجل المعوضة لـ ICANN بعد إجراء المراجعة. والتكاليف الأولية سيتم دفعها من ICANN ولا يوجد تأخير على عمل المراجعة. انظر كذلك التحليل والحالة المقترحة فيما يتعلق بقانون إجراء مشغل السجل لمزيد من التوضيح أدناه على الظروف والحالات التي يطالب فيها مشغل السجل بتعويض ICANN أو التكاليف أو النفقات لمراجعات التوافق.

الإنهاء

النقاط الرئيسية

- ستكون التغييرات المتسقة مع مراجعات RySG المطلوبة على حق إنهاء ICANN للإجراءات المتعلقة بالإفلاس والإدانات الإجرامية المحددة في الإصدار التالي من اتفاقية السجل.
- وسيتم التحكم في حالات الإنهاء المتعلقة بـ RPM من RPM المعمول بها وهي غير مناسبة لطلب نتائج إضافية من أجل بدء هذا الإنهاء.
- إذا نوى مشغل السجل استمرار تشغيل السجل بدلا من خرق ICANN فقد تتبع العلاجات ضمن اتفاقية السجل بالتوافق مع الإنهاء.

ملخص التعليقات

الإفلاس المتعلق بالإنهاء. القسم 4.3(د) يعتبر مشكلة. يجب تغيير اللغة على الأقل كما يلي: "(3) الملحق أو الإجراءات المشابهة التي بدأت ضد مشغل السجل وتمثل التهديد المحتمل الواقعي على التشغيل المستمر من لمشغل ولا تطرد خلال... (60) يوما من البدء." *RySG* (7 ديسمبر 2010).

الإنهاء ذو الصلة بالإدانات الإجرامية. يمكن لـ ICANN إنهاء اتفاقية سجل gTLD الجديدة بسبب عضو المجلي عن النشطة المالية في ظل عدم وجود فرصة للعلاج. وتعتبر هذه الأسس الجديدة للإنهاء غير محددة على نحو جيد ولا تتطلب المعرفة أو القدرة نيابة عن المشغل ولا تتطلب الإجراء ذو الصلة بأعمال السجل التجارية. ويجب على اتفاقية سجل gTLD الجديد تقديم فرصة واضحة لعلاج أساس ذلك الإنهاء. هذا القسم يجب مراجعته باللغة الموصى بها من *RySG* بالتعليقات. *RySG* (7 ديسمبر 2010).

الإنهاء المتعلق بالتوافق مع RPMs. هذا القسم يجب مراجعته لجعله متسقا مع فقرات الإنهاء الأخرى كما يلي: "يمكن لـ ICANN بعد تقديم إشعار قبل فترة 30 يوما لمشغل السجل أن تنهي هذه الاتفاقية بما يتفق مع القسم 2 من المواصفات 7 وهي تخضع لحق مشغل السجل في تحدي هذا الإنهاء كما هو موضح أعلاه بالإجراءات ذات الصلة وإذا أقر المحكم أو المحكمة بشكل نهائي أن مشغل السجل قد ارتكب خرقا ماديا أو أساسيا بهذا القسم 2 من المواصفات وتعدر على مشغل السجل التوافق مع هذا التحديد وعلاج هذا الخرق خلال (10) أيام وقد يتم تحديد فترة زمنية أخرى من المحكم أو المحكمة." *RySG* (7 ديسمبر 2010).

الإنهاء المتعلق بالتعذر في تلبية DNS DNSSEC SLAs استنادا إلى منهجيات القياس الجديدة. يجب مراجعة اللغة لتحديد: "الانتشار الذي سيبدأ خلال 60 دقيقة" غير "كامل خلال 60 دقيقة." *RySG* (7 ديسمبر 2010).

الإنهاء من مشغل السجل. تكرر *RySG* بعض الاهتمامات المرفوعة في تعليقات AGv4 غير المحددة من ICANN: إنهاء الاتفاقية من مشغل السجل لخرق ICANN الذي لا يعالج لا يعتبر خيارا واضحا وسيترك مشكلات عديدة غير محلولة. اتفاقيات مستوى الخدمة يجب تحديدها لصالح ICANN. *RySG* (7 ديسمبر 2010).

التمديد التلقائي. يجب إضافة اللغة للسماح بالتمديد التلقائي للفترة إذا تفاوض كل من مشغل السجل و ICANN على التجديد بيقين حقيقي. *RySG* (7 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

ستتم مراجعة إنهاء حق ICANN بخصوص أحداث الخسارة وإدانة مديري مشغل السجل بجرائم بعينها بطريق ثابت وبتعليقات RysG.

وتمت مراجعة انتهاء حق ICANN بخصوص عدم الامتثال لما وضعته RPM في التخصيص 7 في آخر نسخة لمسودة اتفاقية التسجيل للتأكد من أن هذا الحق المنتهي قد تعرض لحقوق مشغل السجل كما الحال في RPMs. سيكون من المناسب مطالبة ICANN ومشغل السجل ليتوافقوا مع آلية التدعيم والاستئناف لكل من RPM ثم مطالبة ICANN بإحضار دعوى تحكيمية وبعرض اعتداءات RPM لكي تعزز من حق ICANN لإنهاء الاتفاق. إن إجراءات وآليات جميع RPM تعد فقرات مستقلة طالما توافقت ICANN مع هذه الإجراءات والآليات، فإن سمح لـ ICANN لإنهاء اتفاق التسجيل تحت RPM فمن المناسب السماح لها بعمل ذلك دون ما إجراءات وآليات فض نزاع إضافية.

فبدايات التوافق التقني في التخصيص 6 تأتي تحت ICANN وستتم مراجعة استعراض المجتمع في النسخة القادمة لاتفاق التسجيل.

حق مشغل السجل في إنهاء اتفاق التسجيل في حالة تعدي ICANN الحثيث على الفصل 4.4 قد يسمح لمشغل السجل بالخروج من عمل مشغل السجل في حالة وجود تعطيل لعمله بسبب تعدي ICANN. وإن رغب مشغل السجل في مواصلة تشغيل السجل مع تعدي ICANN فقد يلتزم الحل من اتفاق السجل بما في ذلك الأضرار والأداء الخاص من خلال فقرات فض النزاع الموجودة في البند 5. ولا يزال تعرض ICANN لمتطلبات مستوى الخدمة في رحي النقاش ولكن ليس من اقتراحات أكيدة قد جاءت حتى الآن.

وبوجود الطبيعة طويلة المدى لكل من اتفاق التسجيل وقدرة مشغل السجل على تضمين مفاوضات موسعة مع ICANN في أي وقت، ولن يكون مناسباً السماح للتوسعات التلقائية المبنية على أرضية مفاوضات مستمرة وصادقة. فهي مسؤولية ICANN ومشغل السجل أن يتفاوضا بشأن التوسعات في وقت محدد.

النقل عقب الإنهاء

النقاط الرئيسية

- وكاستجابة لتعليقات عدة فإن ICANN ستضمن اللغة المقترحة في مسودة اتفاق السجل لاستعراض المجتمع والاسترجاع الذي سيزود بترتيبات بديلة منقولة للمسجل الفرد/المستخدم الفرد gTLD.

ملخص التعليقات

انتهاء العلامة التجارية. ينبغي إدراج هذا الاستثناء: "4.5 لا يجب تطبيقه على مسجل مفرد ("علامة النقطة") مشغلي السجل الذين لديهم حقوق الملكية الفكرية المطبقة لـ TLD" المسجل الفرد TLD سيتم تشغيلها من قبل كيانات حقوق الملكية الفكرية للبقاء على أي نوع من أنواع الانتهاء لاتفاق تشغيل السجل مع ICANN. بل إن جميع نطاقات المستوى الثاني ستأتي تحت سيطرة مشغل TLD المنوط به تحديد هل مصالح نطاق المالكين قد خدم بشكل أفضل من خلال النقل أو الانتهاء الصريح لـ TLD. وفي الحالات التي يمتلك فيها المسجل الفرد التحكم في جميع نطاقات المستوى الثاني فقد يؤدي توقف أو انتهاء TLD إلى إغلاق TLD أو التحويل بالكلية على يد محكمة الإفلاس أو المدير بدلاً من التحويل إلى مشغل جديد. ففي هذه الظروف يكون لدى مشغل السجل داع من إنكار نقل أو تحويل بيانات السجل لمشغل جديد عينته ICANN. حيث تحويلات ICANN مسجل مفرد (علامة النقطة) TLD لمشغل جديد فلا ينبغي أن تسلم حقوق الملكية الفكرية لمشغل جديد أو لـ ICANN، فقد يفشي نقل بيانات السجل بأسرار تجارية لطرف ثالث بما في ذلك قائمة المستهلك. BC (6 ديسمبر 2010).

لدى ميكروسوفت ملحق مرفق أ لتعليقاتها (التعديلات المقترحة لاتفاق السجل) للتعامل مع وجوه القلق لديها بأن مشغلي تسجيل العلامة التجارية TLD يجب أن يكون لديهم توجه حول نقل ICANN لـ TLD إلى طرف ثالث قد يكون منافساً. Microsoft مايكروسوفت (9 ديسمبر 2010).

ينبغي أن تلغي ICANN تحويلات العلامات التجارية مثل إلزام "تقليص" الاقتراح الموجود في تعليقات IPC التي ستمكن سجلات العلامات التجارية بالخروج الآمن من نشاطات السجل دون فقد السيطرة على علاماتهم التجارية وحقوق العلامات التجارية القائمة. IPC (9 ديسمبر 2010).

ينبغي أن يكون TLD.brandname/.companyname له آلية لمرحلة الخروج التي تمكن السجل من وقف العمليات بعد عدد محدد من السنين. إن تفاصيل مرحلة الخروج هذه ينبغي أن تتفاوض عليها ICANN ومشغل العلامة التجارية TLD وتضمينها في اتفاق السجل النهائي مع صاحب العلامة التجارية. UrbanBrain أيرين برين (14 يناير 2011).

تحليل التعليقات

تدرك ICANN أن تفويض إيفاد بعض TLD "brand". قد لا يكون ضرورياً أو مناسباً في حالة أن اختار مشغل السجل بـ TLD هذه تقليص السجل طواعية. وتعرض الاتفاقية توجهاً قد لا تكون TLD قد فوضت لحماية المسجلين في TLD والأطراف التي قد تؤثر في التفاوض إذا تم أو لم يتم إعادة إيفاد TLD بشكل مناسب. في الوقت الذي يتم فيه تكريس الجهد لتطوير مجموعة قواعد واضحة عندما ينبغي تحويل TLD وعندما ينبغي إغلاق TLD ولا قبول لهذا حتى الآن. فلكل مجموعة قواعد محتملة تم تطويرها وجد تعد محتمل أو استثنائي ليجعل تلك القاعدة غير فعالة. لذا فإن البديل الوحيد الناجح أن يسطع نجم هذا التوجه في الاتفاقية. وتواصل ICANN والمجتمع العمل على خيارات مجموعة من القواعد أو العرض الجيد لرسالة التوجه. وفي الحالة المحدودة للعلامة التجارية و TLD الذي يعمل كمسجل مفرد/مستخدم TLD مفرد سيكون من المناسب أن نشعر بألا نجبر مشغل خارج لنقل بيانات تسجيل المستوى الثاني (إذ لو وضع المشغل تحت ضغط فله أن يمسح الأسماء فقط في حالة عدم وجود المسجل ثم لا وجود لشيء ينقل بعد هذا) إذن ستضع ICANN اللغة المقترحة لاستعراض المجتمع والاسترجاع الذي سيتيح تدابير التحول البديلة للمسجل المفرد/مستخدم TLD المفرد.

تسوية المنازعات

النقاط الرئيسية

- قبلت ICANN من قبل موقف حل وسط عند استخدام الهيئات التحكيمية.
- إن ICC تعد منتدى مناسباً لنزاعات اتفاق السجل.

ملخص التعليقات

عدد المحكمين. تؤيد RySG السماح بالمزيد من المحكمين عند أضرار العقوبة والعبرة أو العقوبات الإجرائية والذي يتم التفكير فيه ولكن لا ينبغي تمديد هذا للمواقف التي قد تتعدى الإعانة المالية فيها 1 مليون دولار. بل بالنسبة للقرار بالسعي وراء أضرار العقوبة أو الردع يعد بين يدي ICANN وحدها، حيث تقتضي العدالة واعتبارات العمليات الواجبة أن مد السماع لأكثر من يوم واحد لا يتطلب أن يوافق عليه كلا الطرفين. فينبغي أن يكون كل طرف قادر على طلب مد السماع لأكثر من يوم وهذا يتطلب وجوب أن يمنح المحكم إن كان هذا معقولاً. وينبغي أن تكون لغة الفقرة قد تمت مراجعتها كما جاء في تعليقات RySG. RySG (7 ديسمبر 2010).

منتدى التحكيم. ينبغي مراجعة الفصل 5.2 للسماح لأطراف باتخاذ قرار منتدى التحكيم. وهناك تعارض محتمل لفائدة استخدام غرفة التجارة الدولية (ICC) حيث إن ICC اتعد ممن باعوا ICANN-LPI ونزاعات المجتمع. فإن كان قلق أن الطرفين لا يمكنهم الإجماع على منتدى تحكيمي والذي يجب أن يضم مننديات دولية إضافية معروفة غير ICC أمثل WIPO و CMAP. IPC (9 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

بعد حلقات عدة من التعليق والمناقشة وافقت ICANN على إضافة الحق بسماع التحكيم قبل المحكمين في حالة إن كانت ICANN تسعى لحلّول غير عادية (أي أضرار العقوبة والردع أو العقوبات الإجرائية). ادعاءات الأضرار المالية (حتى المبالغ فيها) لا تتطلب أعداداً من المحكمين للبت والتكاليف الإضافية المرتبطة بهيئة تحكيمية متعددة لا تعدل في حالة مثل هذا الادعاء.

وكاستجابة للتعليقات سيتم مراجعة فقرة التحكيم لإضافة يوم للسماع في حالة تحديد المحلف (أو المحلفين) ضرورة ذلك سواء كان هذا تحديده الشخصي أم طلب معقول من أحد الأطراف.

ومن المعروف أن محكمة التحكيم الدولية التابعة للغرفة التجارية الدولية تعد محكم موضوعي وكفاء للنزاعات بالمجتمع الدولي. أما النزاعات حول أي منتدى للإصرار على دعوى محكم سيضيف تعقيداً لا داعي له ومصاريف على دعاوى التحكيم.

الرسوم.

النقاط الرئيسية

- تقر ICANN بأن مشغلي السجل المرتقبين سوف يشيرون بعدم دفع تكاليف إبداعات خدمات التسجيل خاصتهم. بل إن ICANN ليس لها من المصادر كي تستوعب هذه التكاليف.

ملخص التعليقات

تغطية تكاليف RSTEP. تكرر RySG تعليقاتها السابقة بأن هذه الفقرة لا ينبغي اعتبارها في ظل الأثر السلبي الذي قد تنشره في إبداع مساحة TLD. RySG (7 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

ستكون تكلفة جمع هيئات تسجيل خدمة التقييم التقني ملقاة على مشغل السجل سعياً وراء الفائدة من الخدمة الجديدة المقترحة. ينبغي ملاحظة أن الخدمات المقترحة الجديدة يرجع فيها فقط لتلك الهيئات إذا حددت مسؤولية ICANN أن الخدمات المقترحة الجديدة قد ترفع الاستقرار الواضح أو القضايا الأمنية. فيوجود مجلد محتمل لـ gTLD وتعدد الخدمات المحتملة التي قد تؤثر على الاستقرار والأمن لـ DNS والإنترنت فلا يمكن أن توافق ICANN على تحمل هذه التكلفة حيث لا مصادر لتتمكن من هذا. عوضاً عن هذا قد ترفع ICANN الرسوم في مجالات أخرى ولكن لعدم وجود تكافؤ بين الجهد والتكلفة وقد تكون زيادة الرسوم هذه أعلى من الضروري لتفادي الخطر. إن الاتفاق الحالي يوفر المرونة لـ ICANN ليغطي بعض تكاليف RSEP في المواقف المناسبة وعلى قدر توجهها. ستسعى ICANN لجعل تكاليف عملية RSEP بالقدر الممكن من الكفاءة. وكذلك ICANN ليست غير ربحية فإن غطت الرسوم ومصادر الدخل الأخرى تكاليف الاستمرار فقد يلغى رسم RSEP المباشر. بل في المدى القريب ومع عدم وضوح التكاليف يتطلب الأمر كون الرسوم مقابلة لتكاليف RSTEP مدفوعة.

تعريف الأمن والاستقرار

النقاط الرئيسية

- تم مراجعة الاستخدامات الخاصة للمصطلحات المعرفة "الأمن" و"الاستقرار" في سياق اتفاق السجل وحكم بأنها معقولة ومناسبة.
- إن المنتدى المناسب لتعديل التعريفات هو عملية سياسة الإجماع.

ملخص التعليقات

تكرر RySG وتشير لتوصياتها الموجودة في تعليقات AGv4 خاصتها على تغيير تعريفات كل من الأمن والاستقرار التي لم تكن في AG الحالية. RySG (7 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

تم مراجعة الاستخدامات الخاصة للمصطلحات المعرفة "الأمن" و"الاستقرار" في سياق اتفاق السجل وحكم بأنها معقولة ومناسبة.

تم تعريف مصطلح "الأمن" و"الاستقرار" في سياسة تقييم خدمات السجل بـ ICANN وأي تغيير في استخدامهما في ذلك الصدد ينبغي استعراضه من خلال عملية سياسة الإجماع. سيأتي في مسودة اتفاق السجل التي تمت مراجعتها أن التعريفات قد تعدل ويبدأ بها من جديد من خلال عملية سياسة الإجماع. وكما هو ملاحظ عند الاستجابة للتعليقات الأولى على هذا الموضوع فقد تم تعميم التعريفات داخلياً كي يوضع استقرار وأمن الإنترنت خارج السجلات التي تعتم على وجوه التشغيل الآمنة والثابتة لبنية السجل الأساسية في الحسبان. وإن كان هناك حوادث خاصة في الاتفاقية فيعتقد المعلقون أن المصطلحات قد يساء استخدامها فإن المعلقين مدعوون لإرسال المقترحات وتوضيح أسباب هذه التغييرات المقترحة.

تغيير مراقبة مشغل السجل

النقاط الرئيسية

- سيتم عمل تغييرات مناسبة لفترات الملاحظة للتغيير في فقرات الحكم في النسخة القادمة من اتفاق السجل.

ملخص التعليقات

فترات الملاحظة. لدى ICANN 60 يوماً لترقب مشغل السجل الذي لا يقبل في الوقت الذي يجب على مشغل السجل أن يعطي 30 يوماً لملاحظة التغيير في التحكم أو مواد ترتيبات العقود الجانبية. أما الجملة الأخيرة في الفصل 7.5 فينبغي مراجعتها حيث توصي RySG في تعليقاتها (جعل معيار ICANN الزمني 30 يوم إن لم تطلب ICANN معومات إضافية قد تحصل بها ICANN على 60 يوم). وتشير RySG أيضاً على ICANN بالتعليقات السابقة من AGv4 والتي بها اقتراحات إضافية بخصوص الفصل 7.5 الذي لا استجابة ولا تغيير من قبل ICANN عليه. RySG (7 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

سوف توضح ICANN فترات الملاحظة والمتطلبات الوقتية لاستعراض ICANN للتغيير في التحكم ومواد ترتيبات التعاقد الجاني في النسخة القادمة من اتفاق السجل تماشياً مع تعليقات RySG.

تمت المناقشة حول التعليقات التي أضافتها RySG لهذه الفقرة في تحليل التعليق لـ AGv4. ولم تضيف RySG أي تفاصيل بخصوص الاعتداءات القانونية المحتملة والتي تتطلب مراجعة الفقرة الخاصة باللغة في هذه الفقرة.

الضمان - التخصيص 2

النقاط الرئيسية

- ستكون RFC الأخيرة المتعلقة ببيانات الضمان والتي في هذه العملية متوقع لها أن تتماشى مع RFC لقوة وقت تنفيذ اتفاق السجل.
- وستقبل ICANN بوكيل الضمان الذي يمكنه إظهار القدرة لاستيعاب المتطلبات التقنية والقانونية للتخصيص 2.

- وينوى توسيع مشعلات الضمان المطلق لحماية المسجلين.

ملخص التعليقات

شكل الإيداع. ولعلم RySG ما من RFC نهائي بخصوص بيانات الضمان. فالذي سيكون هو الإطار الزمني لتحديث بيانات الضمان على RFC أساسي على افتراض إقرار RFC النهائي. ويبدو أن غياب متطلبات معينة ستكون شديدة الاختلاف خلال التسجيلات. RySG (7 ديسمبر 2010).

التوسعات. يعد هذا الفصل حيوي للغاية مع الإطار الزمني القصير حول خدمات السجل متطلب للضمان وتركه مفتوحاً ومعرضاً لشتى الاقتراحات عن هذا الدور. RySG (7 ديسمبر 2010).

عمل ملفات الإيداع. قد يصعب تكامل هذه المتطلبات بشكل نهائي لحل نهائي مع وكيل الضمان. RySG (7 ديسمبر 2010).

إشعار الإيداعات. وسيكون هذا صعباً ومتسعيناً إن أودع ICANN ضامن للتنسيق ثم لم كان على مشغل السجل القيام بنفس الشيء؟ ما الذي يحدث عندما يودع مشغل السجل التقديم بينما يضع الضامن تقارير متناقضة؟ فكيف يمكن تنفيذ هذا: "تمت مراقبة الإيداع بواسطة مشغل السجل، ويتميز بالكمال والدقة"؟ هل سيقوم المرء بمراقبتها كل يوم؟ RySG (7 ديسمبر 2010).

وكيل المستودع. يبدو أن ICANN لن تنشر متطلبات لوكيل المستودع للمساعدة في تنظيم الإطارات الوقتية لتنفيذ التسجيل وجعل هذه العملية أكثر نجاحاً. وما هي المعايير التي ستستخدمها ICANN لتحديد إن كان وكيل المستودع له الحق في الدخول في أي اتفاقية؟ RySG (7 ديسمبر 2010).

الوصول لبيانات المستودع. وأوضحت خبرات السجل أن الإيداعات معرضة لمسائل تقنية عند نهاية الوكيل ونهاية التسجيل أو أثناء النقل. ويبدو أن اللغة صارمة جداً عند السماح لـ ICANN بالوصول إلى بيانات المستودع بما يحتمل منه فشل النقل دونما وقت كاف للإصلاح أو حتى نية هذا لثمة مسألة لمزود المستودع. RySG (7 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

ليس من متطلب أن تنفذ مسودة RFC بالنسبة لبيانات المستودع. تتوقع ICANN أن RFC النهائية ستكون في موضع سابق لتنفيذ اتفاقيات السجل لـ gTLD الجديدة. وفي حالة ما كانت RFC ليست في موضعها فسيكون على مشغلي السجل ليتوافقوا مع أحدث مسودة لـ RFC وكذلك لينفذوا التغييرات في غضون 180 يوم من انتهاء RFC جديدة تمت مراجعتها.

أما البيانات المتعلقة بجميع خدمات السجل (كما تم تعريفها في اتفاق السجل) فمطلوب إيداعها. وتعمل ICANN مع السجل ومجتمع وكيل المستودع للتأكد من وجود احتمال حل ملائم ونهائي.

وستقبل ICANN بوكيل الضمان الذي يمكنه إظهار القدرة لاستيعاب المتطلبات التقنية والقانونية للتخصيص 2. وأما المتطلبات المنشورة الخاصة لوكلاء المستودعين بالإضافة لمتطلبات اتفاق السجل فهي ليست ضرورية وقد تحدد وهذا لا يلزم عدد وكلاء المستودع المؤهلين.

وتنتظر ICANN استلام التقارير من وكيل المستودع وكذا مشغل السجل. فإن وجد تعارض في التقارير فمشغل السجل أن يدفع هذا التعارض ليتأكد من صحة بيانات المستودع. فوسيلة مراقبة البيانات تعد توجه مشغل السجل.

وينتظر من مشعلات إطلاق المستودع أن تحمي المسجلين في TLD. وستستخدم ICANN توجهها في تحديد مطالبة إطلاق مستودع في حالة أخطاء النقل المعنوية.

Whois - التخصيص 4

النقاط الرئيسية

- لقد تم التحديد على أن Whois البحثية لن تكون مطلوبة من gTLD جديدة ولكن ستمنح نقاط إضافية أثناء عملية التقديم لمشغلي السجل المستقبلين الذين يقومون بهذه الخدمة تطوعاً.
- إن طاقم ICANN ملتزم بتعزيز التوافق مع متطلبات Whois الصارمة.
- ويمكن أن تقوم ICANN بتخصيص إجراءات تأكيدية على مستوى المسجل بدلاً من مستوى السجل وتكون هذه الإجراءات معرضة لتنمية سياسة الإجماع.
- حيث تنوي ICANN دمج خطة ZFA بوضوح في اتفاق السجل.

ملخص التعليقات

تسجيل Whois البحثي الكامل. المعايير المراجعة 26 تستدعي التناقض والغموض. حيث تدين ICANN بشكل غير مفهوم الفقرات التي أدخلتها في ثلاثة تسجيلات قائمة (.post ، .asia ، .mobi). وتشتد ذلك عندما يتمكن مقدم الطلب من استلام "الانتماء الإضافي" عند طلب تقديم Whois بحثي كامل، فهي تستلم الانتماء فقط إن لم تكن الخدمة متاحة لجميع أعضاء الجمهور ولكن ليس غير هؤلاء المؤهلين على إنهم "مستخدمين شرعيين وموثوقين" كما جاء في تعريف السجل ظاهرياً. ولن تفعيل هذه الترتيبات ستم معاقبة التسجيلات التي تختار تشغيل خدمات Whois خاصتهم كما صرحت ICANN يعد مطلباً باتفاقيات .post ، .asia ، .mobi. أما الخطر الحقيقي فهو أن المسجلين قد يخسروا حقيقة كونهم مطالبين بتقديم خدمات Whois "فانيلا"، والشكوى الكاملة في التخصيص 4 و6، ولجميع الأعضاء من الجمهوريين من دون فرض وظيفة حراسة الأبواب، وبغض النظر ما إذا كانوا يعرضون Whois بحثي كامل لمجموعة مختارة بالكامل من عدمه. يجب أن تلفظ ICANN هذا وتلغي الفقرة التي جاء فيها يغرم مقدم التسجيل الانتماء الإضافي في هذا الصدد إن لم يتم طلب ما تقول ICANN بثلاث تسجيلات قائمة (في بعض الحالات لأربع أعوام مقبلة) لعمل ذلك. COA (3 ديسمبر 2010). IPC (9 ديسمبر 2010).

Whois البحثي الرجعي.

لأن إلغاء متطلب Whois البحثي يعيق قدرة شكاوى UDRP لعرض نموذج للتسجيلات ذات التصدي السيء حيث تطلب مارك مونيتر استرجاع متطلبات Whois البحثية. MarkMonitor مارك مونيتر (النموذج 5، 7 ديسمبر 2010).

ينبغي على ICANN الحفاظ على هذا المطلب وتعيد التأكيد على إرشاد مجتمعها المتطور السابق بـ Whois بحثي صارم لـ gTLD الجديدة وإزالة الغموض من الفصل 5.4.1. INTA (8 ديسمبر 2010). IACC (9 ديسمبر 2010). Microsoft مايكروسوفت (9 ديسمبر 2010). BBC (10 ديسمبر 2010). RE/MAX (10 ديسمبر 2010).

امتنال Whois.

يجب على ICANN تطوير جهود امتثال Whois لتقليص شكل القيمة من Whois. Microsoft مايكروسوفت (9 ديسمبر 2010).

صارت Whois تفتقر إلى الاهتمام وخصوصاً بالنسبة للتقارير الخاطئة في إجراءات UDRP. وتقتصر ICANN المزيد من التعليقات على كون Whois خالية من الإيماء إن لم تأخذ ICANN التعليقات بعين الاعتبار وكذلك افتقاد الشفافية عن كيفية عملها حيال هذه التعليقات وعمل شيء من التغيير في نسخة جديدة من الدليل. CADNA (10 ديسمبر 2010).

قواعد خدمات الخصوصية/بروكسي بـ Whois. ينبغي تنظيم قواعد خدمات الخصوصية/بروكسي بـ Whois بشكل ملزم لضمان أن آليات توضيح المعلومات التي لم يتم الكشف عنها سيجري تنفيذها في حالات خاصة عند الحاجة. ولا قواعد معينة قائمة لهذه المسألة في الوقت الحالي. ويؤكد العديد من المسجلين على احتمال طلب بيانات صاحب الإطار المسجل التي لم يتم الكشف عنها ما تم إخفاء هذه البيانات بسبب حماية الخصوصية الشخصية. وهذا يتحقق بتقديم طلب واضح ودافع لذلك الأثر. يحفظ المسجلون المعنيون معلومات صاحب الإطار بمجرد ما يتحققوا من أن المتقدم لديه سبب شرعي لكتمان البيانات. فهذا هو الهدف من الوصول

لموازنة احتياجات أصحاب العلامات التجارية ومزودي خدمات الخصوصية/بروكسي وينبغي على ICANN أن تعمل على تحقيق هذا الهدف. ECTA (28 أكتوبر 2010) مرفق لـ MARQUES/ECTA (10 ديسمبر 2010).

موديل Whois الصارم. تؤيد تليسترا بقوة للفرض الجبري على جميع المسجلين كي يقدموا معلومات Whois بموديل Whois الصارم بمعنى أن خدمة Whois تخزن معلومات Whois بالكامل لجميع المسجلين. حيث إن هذه المعلومات ضرورية لشفافية وكفاءة عملية URS في إطار مئات gTLD الجديدة المحتملة. تليسترا (23 ديسمبر 2010).

تأكيد Whois. لقد اقترحنا مرات عديدة أن تكون أسماء النطاقات خاضعة لتأكيد WHOIS (بمعنى: إرسال الرموز السرية للناوين الفعلية للمسجلين) لتقييد إساءة الاستعمال. تجاهلت ICANN هذا المقترح. ومن شأن هذا المقترح أن يحظى بالدعم القوي من جانب دوائر الملكية الفكرية، كذلك دعم معظم مسجلين أسماء النطاقات الشرعيين. وينبغي أن يكون هذا شرط مسبق لأي توسع جديد من جانب TLD. جي. كيريكوس (13 نوفمبر 2010). جي. كيريكوس (10 ديسمبر 2010).

خدمات نشر بيانات التسجيل. الفقرة 2.1 تقدم أن مشغلي السجل يسمحوا بمنطقة ملفات طبقاً لخطة ZFA. يوفر العقد التواصل مع خطة ZFA والتي لم تنتهي بعد. وحيث إن ZFA تعد وثيقة تعاقدية إضافية يمكن تغييرها مع الزمن وكذلك سيكون على مشغلي السجل الالتزام بها فإن RySG أن تضمن أن هذه التغييرات في ZFA ستتأتى من عملية مناسبة. وتعد فقرة منطقة الملفات من خدمات التسجيل كما جاء في التخصيص 6 الفصل 2 الذي سيكون خاضعاً كالعادة لعملية سياسة إجماع GNSO. RySG (7 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

رجعت ICANN لمسألة Whois البحثية لمجموعة عمل حماية بيانات المستهلك بمجلس ICANN <http://www.icann.org/en/committees/consumer-protection/> <. وقد لوحظ في تقرير DCP-WG النهائي "ينصح DCP-WG المجلس بأن جعل Whois البحثي إلزامياً يعد من سياسة GNSO لذا يلزم الرجوع إليها ولكننا نقبل جعله اختيارياً كما تم اقتراحه في دليل مقدم الطلب الحالي. ونحن نعلم أن ثمة مسائل متعلقة بعملاء وحماية البيانات يمكن إثارتها من خلال أنظمة Whois البحثية." <-<http://www.icann.org/en/committees/consumer-protection/report-on-recommendations-07dec10-en.htm>>.

واتبع مجلس ICANN هذه التوصيات في اجتماعه المنعقد في قرطاجنة لذا سيتم تقديم Whois البحثي كخيار لدى كل تسجيل بدلاً من جعله إلزامياً لجميع التسجيلات الجديدة. وهذا يتوافق مع اتفاقيات gTLD الحالية والقليل من (.mobi ، .asia ، .post) تذكر أن Whois البحثي سيكون معروضاً. أما الفقرات التي تحدد متطلبات Whois البحثي لكل اتفاق تسجيل التي أدخلت طوعاً من التسجيل التطبيقي كجزء من عملية التفاوض وليس كمتطلب من ICANN. حيث تذكر جميع هذه الفقرات أن هذه الخدمة سيتم تقديمها "خاضعة لسياسات الخصوصية المطبقة" لذا يعد وصول الدليل لوضع الخصوصية في الاعتبار غير متوافق مع ما يتم ممارسته حالياً. ستستعرض ICANN لغة الاتفاق للتأكد كما هو مطلوب في التعليقات من وضوح تقديم التسجيلات خدمة Whois "فانيليا" والشكوى التامة بالتخصيص 4 و6 ولجميع الأعضاء من الجمهور من غير فرض وظيفة حراسة البوابة وبغض النظر ما عرضوا أيضاً Whois بحثي كامل لاختيار مجموعة من عدمه.

إن طاقم تعزيز ICANN ملتزم بتنفيذ متطلبات Whois الصارمة وسيستمر في اكتشاف سبل تطوير تقرير Whois للممارسات التحفظية. فمن خطط استعدادات ICANN التشغيلية ما هو في موضع الوزن لتلبية احتياجات توسع السوق.

إن موضوع اتفاقية اعتماد المسجل هو "تحقق" Whois وذلك في الفصل 3.7.8 الذي ينص على اتفاق المسجلين مع أي سياسة إجماع من قبل ICANN "المطالبة (أ) بتحقق تطبيقي تجاري مقبول وقت التسجيل لتسجيل معلومات الاتصال باسم مسجل يكفله المسجل أو (ب) إعادة التحقق المرحلية لهذه المعلومة". فينبغي أن تكون أي متطلبات تحقق Whois قد تمت مناقشتها وإقرارها من خلال GNSO.

وقد جاء بحث ICANN لتنمية برنامج gTLD الجديد لحفظ الحالة القائمة بـ Whois لأبعد حد ممكن ولعمل تغييرات هامة بمتطلبات Whois دون الاستفادة من مناقشات تطوير السياسة بشكل ارتقائي.

إنه عزم ICANN على إنهاء خطة ZFA قبل إطلاق gTLD الجديد عبر العمل التعاوني مع أعضاء المجتمع وسيتم إدراج فقرات الخطة في التخصيص 4 وبهذا تصبح جزء من اتفاق السجل. ثم يمكن تعديل الخطة من خلال الاتفاق المتاح للتعديلات باتفاق التسجيل نفسه.

الأسماء المحفوظة، التخصيص 5

النقاط الرئيسية

- إن استخدام "الاسم الجغرافي" في المستوى الثاني يتعارض تماماً مع توصية GAC القائمة بغض النظر عن نوع محاولة TLD لتسجيل مثل هذه الأسماء.
- وسيتم اعتبار استمرار المناقشات حول علامات الشخصية المفردة وعلامات الشخصيتين IDN في مسودة التخصيص التي تمت مراجعتها في الفصل 5.
- وتعتمد ICANN على قائمة ISO 3166-1 بالدولة وأسماء المنطقة على أنها تسجيل معارض للأسماء الصحيحة المسجلة.

ملخص التعليقات

نطاق Brand TLDs.. ينبغي السماح لـ TLDs برفض متطلبات الفصل 5 إن كان المتطلب اسم جغرافي (مثل ".jp") في المستوى الثاني الذي يجب عليهم ابتداء إعادة حفظ الأسماء على قائمة ISO 3166-1. لا تشكل Brand TLDs أي تهديد على الحكومات أو اعتداءات الاسم الجغرافي. *UrbanBrain* أيرين برين (14 يناير 2011).

وينبغي إضافة استثناء بالنسبة للمسجل المفرد TLDs نظراً للأسماء الجغرافية بالمستوى الثاني. أما المسجل المفرد (شعار النقطة) فسيكون محتاج للغاية لإنشاء نطاقات المستوى الثاني بوحدات تشغيلهم أو الفصول في كل حذب وصوب (مثل *Canada.canon* أو *Haiti.RedCross*) *BC* (6 ديسمبر 2010).

الرمز المفرد والرمزين IDN gTLDs. لا يحتوي هذا التخصيص على أدنى ذكر لاستمرار النقاشات حول الرمز المفرد gTLDs أو السماح بالرمزين IDN gTLDs في المستوى الثاني. توصي *RySG* بتصحيح هذا. *RySG* (7 ديسمبر 2010).

الدولة السيادية للحكومات القبلية الهندية. ينبغي أن تضم ICANN حكومات القبائل الهندية لقائمة ISO 3166-1 لأسماء الدولة والمنطقة التي تمت لها الحماية الخاصة والحفظ تحت التخصيص 5 من الدليل. وهذا ضروري لضمان قدرة الحكومات القبلية الهندية على التشغيل دونما معارضة من مواقع الحكومة الرسمية والمعلومات الخطيرة عن مسائل الانتخابات القبلية المتشعبة وعلى خدمات الطوارئ وعلى المدارس القبلية والتسهيلات الصحية. يمكن أن تكون القائمة الحكومية للحكومات القبلية المعترف بها رسمياً والتي تنشر بانتظام كنقطة بداية لحماية الأسماء القبلية (انظر مثلاً المسجل الرسمي 1 أكتوبر 2010، المجلد 75، رقم 190، ص 60810). وللقبائل وضع خاص لدى الدساتير والقوانين الفيدرالية العديدة والمعاهدات وقرارات المحاكم الفدرالية التابعة للولايات المتحدة وهم يحتاجون نفس القدر من الحماية في الدليل كما هو مقدم من قبل الدول الأخرى والمناطق المدرجة في ISO 3166-1. وينبغي أن يتم السماح لمواقع الحكومات القبلية باستخدام اسم قبلي gTLD من غير موافقة صريحة من الحكومة القبلية. وهناك أيضاً أسباب ملكية فكرية/ثقافية لحماية الأسماء القبلية. فالقبائل حريصة أشد الحرص على ضمان أن أسماءهم لم تستخدم بطريقة غير مناسبة أو لأغراض استغلالية. فالعديد من القبائل ليس لها إلا مصادر محدودة بل قد يصعب عليها إيجاد المصادر لمجاراة عملية الاستئناف الصارمة للدليل المقترح. فقد تم استغلال مصادرهم المحدودة أفضل استغلال لدعم برامج المجتمع والتنمية الاقتصادية. المؤتمر الوطني للهنود الأمريكيين (11 يناير 2011).

تحليل التعليقات

وبناء على النصح الذي أسدته لجنة ICANN الاستشارية الحكومية فسيتم منع تسجيل الدولة في السجلات وكذا أسماء الأقاليم في المستوى الثاني من gTLDs الجديد. حيث إن أسماء المستوى الثاني هذه يمكن أن تطلق باستخدام إجراء "نمط info". وسيستلزم الأمر دراسة واستشارة GAC قبل منح الاستثناءات من قاعدة المنع العامة لأنماط معينة من TLDs بما فيها "brand". انظر المناقشة بالكامل في مناقشة الأسماء الجغرافية.

وستستعرض ICANN منطوق التخصيص 5 سواء كان ينبغي حفظ شعارات IDN ذات الرمز أو الرمزين من عدمه وستراجع ملائمة ضمان الوضوح وتجندب الدخول المتفق عليها كما جاء في مناقشات المجتمع.

وتعترف ICANN أن مجموعات عدة سترغب أن تجري معاملتها بنفس الطريقة في ما يخص قيود التسجيل وكذا البلاد والمناطق التي ضمت لقائمة ISO 3166. ومع هذا فقد اعتمدت ICANN منذ تأسيسها على ISO 3166-1 كقائمة موضوعية ومتطورة من الخارج لأسماء الدولة والمنطقة. وتفضل ICANN الاعتماد على قوائم الطلب المنشورة بشكل رسمي بصفة عالمية. فيمكن أن تكون التغييرات المستقبلية لجدول الأسماء المحفوظة متطورة من خلال GNSO في ICANN.

المواصفات الوظيفية - المواصفة 6

النقاط الرئيسية

- يعمل طاقم ICANN التقني حالياً في مناقشة إنتاجية مع أعضاء مجتمع السجل وغيره من الأطراف المهتمة بمراجعات SLAs التي ستهدى مخاوف RySG.

ملخص التعليقات

معيار EPP و RDPS بسبب مشكلات الخطة الجديدة لذا تطلب RySG العودة للطرق القديمة. فإن كان هدف ICANN هو تمحيص الأداء والاستجابة العامة لأنظمة السجل (كما تفعل ICANN الآن بخوادم مسجل Whois) فليس من عائق لهذا الفصل وفي خارج نطاق العمل الثقافي. أضف تساؤلات RySG عما إذا كانت ICANN تحتاج أو تقدر على الوفاء بمتطلبات التشغيل للاتصال بالسجل SRS بما في ذلك الحفاظ على شهادات ACL واعتماد تسجيل الدخول وتحديثات النظام وما إلى ذلك. RySG (7 ديسمبر 2010). AFNIC (9 ديسمبر 2010).

إن أثر هجر ICANN للنمط القائم والانتقال لخطة جديدة كما جاء في نسخة AG 5 الحالية (لبناء نظام SLA للمراقبة) على هذا المعيار هو أن تقرير أداء السجل لن يتوافق مع أداء SLA المشاهد في السجل وذلك المشاهد لـ ICANN وغير مطابق للأداء الفعلي. وهذا قد يتسبب ببساطة في اعتداءات SLA عديدة والتوافق التعاقدية عندما يعمل السجل في الواقع بسرعة وسلاسة. فقد يسفر معيار هذه الخطة الجديدة عن نتائج مبهره لأي تسجيل اعتماداً على شروط شبكة العمل وسينتج عدد أكبر من الموجود حالياً بتقارير ICANN. وستكون عيوب النظام الجديد على حساب مشغلي التسجيل والتي تقع بعيداً عن نظام الرصد بـ ICANN أو تقع في الدول النامية التي ليس لديها عرض النطاق الترددي العالي. بينما تخطط ICANN لنشر النتائج على الملأ، فإن النظام الجديد لا يقدم الاتساق الحقيقي ولا أساس للمقارنة، مما يجعل بعض السجلات تبدو أسوأ (أو حتى غير متوافقة) عن غيرها دون أساس. ومن شأن نظام القياس الجديد رفع زمن الاستجابة، ولكن لم قامت ICANN بزيادة EPP DAG4 و قياسات SLA RDPS للتعويض. RySG لا تعرف طريقة لتحديد ما هي الحدود التي قد تكون معقولة في ظل النظام الجديد المقترح. RySG (7 ديسمبر 2010).

يحدث DNS آثار SLAs و DNSSEC بالنظام الجديد. في تحديث DNS لـ SLAs، فإن ICANN لم تقدم أي اعتبار للنشاط DNSSEC أو أثر SLA المتعلق بتشغيلات DNSSEC على الإطلاق. وهذا النهج SLA سيقلل نشر السجلات من نظام خوادم DNS في المناطق النامية حيث تكون مخاطر SLA بسبب زيادة استتار الشبكة أو عدم التوافر التي لا تخضع لسيطرة مشغل التسجيل. RySG (7 ديسمبر 2010).

العقوبات والنظام الجديد. RySG لا ترى كيفية فرض ICANN عقوبات عن انتهاكات SLA (إلغاء عقد التسجيل، وتعيين مشغل بديل، وعقوبات ليفي المتصاعدة) عندما السجلات لا تملك السيطرة على ما يجري قياسه أو ما إذا كان الانتهاك يرجع إلى خلل الرصد، أو استتار الشبكة أو التسجيل الأداء. RySG (7 ديسمبر 2010).

معايير التوافق IDN. لا يوجد توجيهات صادرة بشأن الجداول الزمنية في تنفيذ RFCs الجديدة أو التحديثات في المبادئ التوجيهية. RySG (7 ديسمبر 2010).

حدود حالة الطوارئ.

إن فشل إيداع البيانات المستأمنة بالكامل لا يزال يشكل انتهاكاً، وأسباب إلغاء عقد التسجيل وتعيين مشغل آخر. كما لاحظت RySG في تعليقات DAGv4، فهذا الفشل لا يمكن أن يكون خطأ من مشغل التسجيل (على سبيل المثال مشكلة في النظام مزود الضمان أو مسألة العبور إلى الإنترنت). وينبغي أن لا يتوقف العقد على وديعة واحدة. RySG (7 ديسمبر 2010).

"حدود حالة الطوارئ" تشير الآن إلى DNSSEC "الحل الصحيح"، وهو مفهوم غير معروف؛ حيث إن RySG لا تعرف ماذا تعني هذا الحد. RySG (7 ديسمبر 2010).

إن غياب تسليم الضمان هو الأساس لإلغاء عقد التسجيل من قبل ICANN. ومع ذلك، فالمواصفات 2، والجزء ب، والمقاطع 6.1-6.3 ترجع إلى الإفراج عن ودائع الضمان من قبل وكيل المستودع. وهذا يجعل مشغل التسجيل مسؤول عن فشل مقدم الضمان، وعلى ذلك قد لا يملك مشغل التسجيل السيطرة. RySG تدعم إدارة الضمان المسؤولة والمهنية، ولكن لا نعتقد أن عقد التسجيل ينبغي خرقه من قبل طرف الآخر غير مشغل التسجيل. RySG (7 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

يعمل طاقم ICANN التقني حالياً في مناقشة إنتاجية مع أعضاء مجتمع السجل وغيره من الأطراف المهتمة بمراجعات SLAs التي في المواصفات 6 التي تقلل من مخاوف RySG. وسيكون المشروع القادم للاتفاق التسجيل على تحديدات منقحة ومعايير تشغيلية تهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح المجتمع والمستهلكين في عمليات التسجيل الفعالة عموماً والتحكم الجزئي لكل مشغلي التسجيل على بعض مقاييس الأداء..

استمرار آلية العمليات - المواصفة 8

النقاط الرئيسية

- حتى الآن، تعتبر حسابات الضمان النقدي وخطاب الاعتماد من قبل ICANN فقط حماية كافية ضد فشل التسجيل.
- وترحب ICANN بالاقترحات الإضافية المفصلة حيال هذا الموضوع من الأطراف المهتمة.

ملخص التعليقات

المتطلبات الحالية مرهقة جداً. فمتطلبات AG لمصاريف التشغيل لمدة 3 سنوات في الرسالة غير القابلة للنقض من الائتمان أو الضمان الذي لا رجعة فيه ودائع نقدية يمكن ربط أموال كثيرة بها، وتعرقل كل الجديد من سجلات gTLD. وينبغي أن يسمح ICANN للعمل مع RySG لتحديد بدائل قابلة للتطبيق التي لا تعيق الوافدين الجدد بدون مبرر ولكن ذلك أيضاً يوفر موارد كافية لأغراض الاستمرارية. RySG (7 ديسمبر 2010). بي. فاوست (9 ديسمبر 2010).

الظهير والمزود النهائي كبديل

وينبغي للمجلس السماح لمتقدمي TLD لتشمل عقداً مع مشغل خدمات التسجيل كمؤهل / وبديلاً عن الأداة الحالية أو خطاب الاعتماد لعمليات التسجيل المستمرة بـ TLD. DotGreen. دوت غرين (9 يناير 2011).

لا ينبغي أن يضطر مشغلو تسجيل gTLD الجدد إلى دفع رسوم عالية ويجري خصائص الأسر من المرافق القائمة بالسجلات الرئيسية (الذين هم منافسهم) من أجل أن تكون قادرة على تلبية متطلبات استمرارية التشغيل. وهذا لن يشجع على نمو المنافسة القائمة على التسهيلات وتنوع القدرات والاستقلال، وشرط لا غنى عنه من تنوع المحتوى. إن دفع مقدمي الطلبات هؤلاء المجازف بالمزيد من النقاط في الإيرادات وتلاعب السياسة العامة لمقدمي الخدمات هؤلاء يعد أكثر من القيمة الحقيقية. فالتكاليف الإضافية لمقدمي الخدمات القائمين على توفير الاستمرارية قريبة من الصفر. وينبغي أن تنبه AG على مقدمي طلبات gTLD الجدد أنها قد تشكل تعاونيات تجمع المخاطر والتأمين المتبادل المبتكر حتى يتمكنوا من أخذها عليها دون موفر الخدمة القائمة النهائية "المضمونة" رداً على سؤال أداة الاستمرارية. إي. برونر وويليامز (9 ديسمبر 2010).

Minds + Machines عقول + آلات (10 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

بعد استعراض البدائل المختلفة، تقرر أن المستودعات النقدية وخطابات الاعتماد توفر الحماية الوحيدة ذات المغزى ضد فشل التسجيل المفاجئ والضرر الناتج للمسجل. ومع ذلك، فإن طاقم ICANN، من خلال فريق الصياغة المؤقتة والأماكن الأخرى، قد سعوا لمدخلات بشأن بدائل قابلة للتطبيق. قد لا تكون العقود الموفرة للخدمات النهائية في حال عدم التسجيل كافية كما أن مزود الخدمة الخلفية قد لا يكون لديه حافز لتكريم العقد إذا فشل في التسجيل، ويتوقف مشغل التسجيل عن ممارسة الأعمال التجارية، وتفكر ICANN إلى الموارد اللازمة لقوة الامتثال مع مثل هذه العقود بطريقة فعالة. وبالمثل، فإن استخدام "تعاونيات تجمع المخاطر" لم يتم تطويره بالتفاصيل الكافية لإثبات كيف يمكن هذا التعاون سوف تعمل وكيف يمكن ICANN ضمان تغطية تكاليف السجلات مؤقتاً من قبل أعضاء التعاونية، وخصوصاً في حالة فشل عدة أعضاء من المجموعة في فترة زمنية مماثلة.

وفيما يتعلق بالمبلغ المطلوب ليكون مضموناً إما نقداً أو من خلال خطاب الاعتماد، ترى ICANN الشروع في طلب تقديم الاقتراحات والمعلومات من مشغلي التسجيل للجهة الخلفية من أجل تحديد التكلفة المتوقعة للحفاظ على وظائف التسجيل الضرورية للفترة الزمنية ذات الصلة. وعلى افتراض أن آراء الإجماع يمكن تنميتها على المبالغ المناسبة، فسوف توفر ICANN إرشادات إضافية في المسودة القادمة من الدليل المعمول به.

مدونة السلوك - الموصفة 9

النقاط الرئيسية

- تقدر ICANN التعليقات المفصلة التي وردت بمدونة السلوك، وسوف تبذل التعديلات المناسبة لفقراتها؛
- وسوف يتم صقل نطاق مدونة السلوك لئلا ينطبق إلا على الأطراف التي تقدم خدمات التسجيل ولكن لا يمكن توسيعه للأطراف غير المتعاقدة التي ليست لها علاقة قائمة مع مشغل السجل؛
- وسيتم تخفيف الحظر المعين في مدونة السلوك في حالة أن السلوك المقترح غير متميز والمعلومات التي يتم الكشف عنها أتاحت على نطاق واسع؛
- وفيما يتعلق بالمسجل المفرد (brand) TLDS، فإن ICANN ستحاول تفصيل مدونة قواعد السلوك لتوفير المرونة اللازمة للمشغلين بالقدر المناسب طالما تم استخدام TLD من قبل مشغل التسجيل فقط وليست للعمليات الخاصة والتسجيلات تباع أو تتاح للمستهلكين أو أطراف ثالثة أخرى.

ملخص التعليقات

دعم رمز تسجيل عقد السلوك. ترحب IACC بإضافة المدونة المقترحة من حيث المبدأ ولكنها تشعر بالقلق من أن التطبيق على نطاق عالمي في الظاهر لجميع gTLDs الجديدة قد يكون محددًا بلا مبرر (على سبيل المثال، هل معنى الفقرة 1 متساوي لمستخدم أعلى مستوى من سجلات النطاق). IACC (9 ديسمبر 2010).

يتطلب رمز السلوك بعض التوضيحات. تحتاج المصطلحات إلى تعريف، وبعض القيود تحتاج إلى تعديل (على سبيل المثال، الحظر المفروض على تسجيل السجل أسماء النطاقات في حد ذاتها، والفقرات بشأن الحصول على بيانات المستخدم أو معلومات الملكية لاستخدامها من قبل المسجل أو المنتسب إلى المسجل، والاستعراض الداخلية). *IPC (9 ديسمبر 2010)*.

يعد تسجيل رمز السلوك اعتراضياً. تعتبر المسودة الحالية للقانون غير مرغوب فيها من الجانبين على الأقل. الجانب الأول، تحتوي المسودة على غموض خطير يمكن أن يثير تساؤلات بشأن التسويق والبرامج الترويجية التي تنفذ حالياً من قبل السجلات والمسجلين، والتي من المحتمل أن تكون مصدر نزاع بين أطراف ثالثة ICANN أو السجلات/مسجلين وتمكين الأطراف الثالثة من استخدام الغموض الكائن في المسودة الحالية للدعاء بأن ICANN لا تطبق سلوكيات صحيحة وعادلة بين السجلات والمسجلين، بما في ذلك أن ICANN تخرق التزاماتها بموجب اتفاقيات السجل بعدم الانخراط في السلوكيات التعسفية وغير العادلة أو غير منصفة.

وسوف تقلل الاقتراحات التالية من الشكوك بأن المسودة الحالية من شأنها أن تخلق:

حيث ينبغي أن يكون القانون المقترح واضحاً كما ينبغي تحديد تطبيقاته وفق مسائل TLD الجديدة. وكما هو مقترح حالياً ينطبق القانون على جميع شركات التسجيل بغض النظر عن التكامل الرأسي (الاتفاق الأساسي قسم 2.14). حيث لا تميز اتفاقية السجل المقترحة ولا القانون بين الممارسات التي تتعلق بموضوع TLD الجديدة ذات الصلة بهذه الاتفاقية والممارسات فيما يخص TLDs أو غيرها من الترتيبات التي يجريها المشغل (مثل gTLD) بالتالي تخضع لاتفاقيات السجل المختلفة. ولهذا، فقد كان للقانون المقترح تطبيقات لا مبرر لها في ممارسات شركات التسجيل فيما يخص TLDs الأخرى مثل info.org أو .org. أم أنه لا يسمح بالتكامل الرأسي ودون مراعاة لشروط تطبيق الاتفاقيات السجل القائمة. *RySG (7 ديسمبر 2010)*.

أسلوب مسودة اتفاقية التسجيل (الاتفاقية الأساسية 5، القسم 2.14) القانون ينبغي تنقيحه على النحو الموصى به على وجه التحديد في تعليقات RySG للتعامل مع المشكلة التي تخالف الأحكام الواردة في اتفاقيات التسجيل القائمة، فقد لا تسمح القانون بالممارسات التي تختلف بين المسجلين من أجل مراعاة الفروق بينهم - على سبيل المثال، قسم 1.1. ولقد أدركت ICANN الحاجة إلى التمييز بين الأطراف، شريطة أن تمنح كل الأطراف فرصاً متساوية. حيث لا يظهر القانون أي اعتراف بمبادئ ICANN الماضية بهذا الصدد حيث يمكن أن يعتبر هذا مصدر للشك والتنافس الضار. *RySG (7 ديسمبر 2010)*.

ثانياً، يوجد هناك تمييز في تقاسم البيانات التي تخص الأطراف القائمة. يعتبر تحديد تقاسم بيانات "الملكية" أو "السرية" حماية مخادعة للسجلات الأخرى حيث أن ما ينبغي معاملته كبيانات "الملكية" أو "السرية" وفق القرار هو الاختياري والواقعي دون حدود. كما ينبغي أن تذكر الأقسام 3 و 4 أنه على مشغل السجل ألا يسمح بتقاسم البيانات من المسجل "ما لم تكن نفس البيانات متاحة لجميع السجلات" إضافة إلى ذلك ينبغي أن يضاف قسم 7 الجديد: "7. ولا ينبغي لأي شيء هنا أن يحد من قدرة أي مشغل السجل أو سجل يتبع طرفاً معيناً أو مقاول من الباطن للدخول في صفقات طويلة المدى في المسار العادي مع المسجل فيما يتعلق بمنتجات وخدمات TLD المعينة." *RySG (7 ديسمبر 2010)*.

قانون سجل السلوك الأولى لتشغيل أسماء النطاقات. ينبغي تنقيح 1.د ليصبح نصه كما يلي: "سجل الأسماء المتواجد في TLD أو في الميادين الفرعية من TLD على أساس ملكية الوصول إلى المعلومات حول عمليات البحث أو القرارات المطلوبة لأسماء النطاقات والتي لم تسجل بعد." حيث أن التشغيل التمهيدي لم يتم تعريفه بعد في الدليل، إلا أنه استخدم في وصف التسجيلات المعتمدة على أساس معرفة أطراف العقد لمن يبحث عن الأسماء المتاحة. وينبغي أن يقلل قانون السلوك من إساءة استخدام البيانات الشخصية للحصول على الأسماء غير المسجلة، سواء كان ذلك يحدث في بداية التشغيل أو بأساليب أخرى غير مناسبة، كأن يكون لدى سجل ما رؤية فريدة من حركة المرور لكل السجلات غير الموجودة والتي يطلبها المحللون. حيث يعني هذا أن السجل يمكن أن يرى جميع أسماء النطاقات غير المسجلة التي يتم كتابتها (أو أخطاء في كتابتها) من قبل المستخدمين، مشيراً إلى إمكانية الحصول على أسماء لأغراض خاصة بهم كالمضاربة أو تحويل النقود إلى سيولة. *BC (6 ديسمبر 2010)*.

ينبغي حظر التشغيل التمهيدي، إلا أنه لا ينبغي أن يطبق هذا التقييد على المسجلين الفرديين من TLDs. *IPC (9 ديسمبر 2010)*.

نطاق القانون. ونظرا لإزالة VI عبر ملكية السجلات والمسجلين، ينبغي أن تربط قوانين السلوك جميع المسجلين والبائعين ودمج اتفاقية اعتماد السجل. IPC (9 ديسمبر 2010).

تعتبر أحكام السجلات التي تحمل تكلفة أي مراجعة تتوافق مع القانون VI من السلوك غير واضحة. هل هناك تصميم على تحقيق سجلات عمودية متكاملة للدفع فقط لقانون تكاليف سير أعمال مراجعة الحسابات؟ وإذا كان الأمر كذلك فسوف تحتاج الصياغة إلى تثبيت. وإلا، فسوف يكون هذا رادعا للدمج العمودي. وينبغي توضيح أن تلك التكاليف التي تتعلق بالامتثال القسم 2.14 هي التي تفرض تلقائيا على مشغل السجل. RysG (7 ديسمبر 2010).

نطاق Brand TLDs. ينبغي إدراج بند 4 الجديد: "لم ينص على شيء في المواد 1، 2، أو 3 وينبغي أن يطبق على مشغل المسجل المنفرد (العلامة التجارية) فيما يتعلق ببيانات المستخدم التي تخضع للملكية والسيطرة، أو التي تتعلق بالسلوك المعقول للعمليات والإدارة والغرض TLD" كما ينبغي ألا يقيد قانون السلوك من استخدام العلامات التجارية التي يملكها المسجل وتربطها صلات وثيقة لتسجيل وإدارة أسماء التي يسيطرون عليها (مثل: الأقسام وخطوط الإنتاج والمواقع والعملاء والشركات التابعة، وغيرها). BC (6 ديسمبر 2010).

ينبغي أن تكون العلامة التجارية TLDs على وجه التحديد معافاة من شروط 9، الجزء 1، من مسودة اتفاقية gTLD الجديدة. UrbanBrain أيرين برين (14 يناير 2011).

سيظهر مسجلو gTLDs بالتأكيد تفضيلهم، لا لمسجل على وجه الخصوص، بل يرغبون في تسجيل المجالات استنادا إلى بيانات NXD. وهناك العديد من الاحتياجات الخاصة الأخرى التي يواجهها مسجل gTLDs المنفرد والتي لم يتم استيعابها من قبل مدونة السلوك والعقود وغيرها من عناصر برنامج gTLD. كما ينبغي على المجتمع أن ينظر في تشكيل فريق خاص لخلق عناصر برنامج gTLD التي تدعم هذه المجموعة المهمة من المستخدمين. MarkMonitor مارك مونيور (النموذج 5، 7 ديسمبر 2010).

مساهمات المجتمع في سوء الاستخدام/الخضوع. ينبغي أن تلتزم ICANN مساهمة المجتمع قبل أو أثناء عملية التطبيق حول الانتهاكات المحتملة (بما في ذلك القوائم التي تم تطويرها من خلال VI مجموعات عمل RAP) والكشف عن البيانات والبيانات اللازمة للكشف وآليات الحماية/أساليب الخضوع. كما ينبغي بحث مساهمات المجتمع بشأن فرض إجراءات عقابية لضمان الخضوع. لا يعرض قانون السلوك قائمة شاملة للانتهاكات، ولا يحدد البيانات المطلوبة للكشف عن تلك الانتهاكات. كما أنه لا يعرض آليات الخضوع التي من شأنها أن تساعد في حماية المسجلين. BC (6 ديسمبر 2010).

تحليل التعليقات

يرحب طاقم عمل ICANN بل يسعى إلى التعليقات الإضافية المحددة فيما يتعلق بمحتويات قانون مشغل السجل المقترح للإجراء مدونة السلوك ("المدونة"). واستنادا إلى التعليقات الواردة حتى تاريخه، تقترح ICANN أن تقوم بمراجعة القانون على الطريقة الآتية:

- سيتم تعديل القسم 1 لتوضيح أن المدونة سوف تطبق فقط على TLD التي هي موضوع اتفاقية السجل المرفق به القانون.
- سيتم تعديل القسم 1 لتوضيح أن (1) القانون يقدم فقط للأطراف المتعلقة بمشغل السجل أو ملزمة بعقد مع مشغل السجل الذي يقوم بتقديم خدمات السجل (كما هو محدد في اتفاقية السجل) فيما يتعلق بـ TLD و(2) أن قانون الإجراء يقدم فقط لعملية تسجيل مشغل السجل الخاصة بـ TLD ولا يقدم للأعمال الأخرى غير المتعلقة بمشغل السجل.
- وسيتم تعديل القسم 1 (أ) من القانون ليسمح بالمعاملات الخاصة بأمناء السجل والبائعين طالما أن الفرصة للتأهيل لمعاملة خاصة قابلة للمقارنة سانحة لكل أمناء السجل أو البائعين بشروط متماثلة جوهريا.

- كما سيتم إلغاء 1(ب) من القانون استجابة للتعليقات التي تشير إلى أنه سيزيد من صعوبة تفعيل وتفسير الأسئلة لاسيما في حالة المسجل الوحيد/علامة gTLDs التجارية.
- كما أنه سيتم إلغاء 1(ج) من القانون لأنها مكررة بالقسم 3.
- إضافة إلى أنه سيتم تعديل 1(د) من القانون بتوسيعها لتشمل تعريفاً أكبر لـ "التشغيل التمهيدي" كما اقترح في التعليقات العامة.
- فضلاً عن ذلك سيتم دمج القسم 3 و 4 في أقسام فرعية للقسم 1 ويتم تعديله ليسمح للكشف من قبل المستخدم وبيانات السجل طالما أن عمليات الكشف تلك متاحة بشكل عام لكل الأطراف الثالثة بشروط متشابهة جوهرياً.
- كما سيتم إضافة قسم جديد لتوضيح أن القانون لا يحد من قدرة مشغل السجل على إبرام صفقات مطولة في الدورة العادية مع أي مسجل أو بائع بالنسبة للمنتجات والخدمات التي لا تمت بصلة لـ TLD.

ومن المقرر أن يكون مجال القانون أشمل. ومن المتوقع أن يقوم مشغلي السجل بتنفيذ القانون مع الشركات الفرعية المحكمة وخلال العلاقات التعاقدية مع مقدمي خدمة السجل. ومع ذلك فمن غير الممكن أن يلتزم المسجلون والبائعون غير التابعين وذلك لأنهم ليسوا طرفاً في اتفاقية السجل.

في حالة (1) يتم إجراء التحقق من التوافق وفقاً للقسم 2.11 لضمان التوافق مع القانون و(2) يلحق مشغل السجل مع المسجل أو البائع ثم بعد ذلك يتحمل مشغل السجل تكلفة تلك المراجعة أو التحقق. ولن يكون مشغل السجل غير المدمج مع المسجل أو البائع مسؤولاً عن تلك التكاليف ما لم ينص القسم 2.11 على غير ذلك. وبالمثل فإن مشغل السجل المدمج مع المسجل أو البائع ولكن تتعلق المراجعة بتوافق تعاقدي آخر غي التوافق مع القانون، فلن يكون مشغل السجل مسؤولاً عن تكاليف المراجعة ما لم ينص القسم 2.11 على غير ذلك.

وقد يتم تعديل أو رفض أي من المراجعات المذكورة آنفا اعتماداً على مناقشات المجتمع الخالية فيما يتعلق بمجال القانون ومحتواه المناسب.

المشاركون

- أماديو أبريل أي أبريل (أ. أبريل أي أبريل)
- أنظمة Adobe المدمجة (أنظمة Adobe)
- AFNIC
- إريك إيريارت آهون (إي. أي. آهون)
- عبد العزيز الزومان (ع. الزومان)
- الجمعية الأمريكية لقانون الملكية الفكرية (AIPLA)
- الصليب الأحمر الأمريكي (الصليب الأحمر)
- مشروع نطاقات المستوى الأعلى العربية، اللجنة التوجيهية (اللجنة العربية TLD)
- أرلا للأغذية أمبا (أرلا للأغذية)
- جمعية PuntoGAL (PuntoGAL)
- اللجنة الاستشارية At-Large (ALAC)
- AT&T
- سجل Aus الدولي (AusRegistry)
- AutoTrader.com
- إس. باركلي
- بايرن كونكت GmbH (Bayern Connect)
- جون بريهل (جي. بريهل)

BITS

- هيئة الإذاعة البريطانية و BBC العالمية المحدودة (BBC)
- إريك برونر وويليامز (إي. برونر وويليامز)
- الدائرة التجارية (BC)
- اتحاد اسم نطاق الصيني (CDNC)
- (CNNIC) (مركز معلومات شبكة الإنترنت الصينية) كي. كلافي
- التحالف ضد إساءة استخدام اسم النطاق (CADNA)
- ائتلاف المساءلة عبر الإنترنت (COA)
- منظمة دعم أسماء رموز الدول (ccNSO)
- وزارة الدانمرك للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (وزارة الدانمرك)
- منتدى دانسك للإنترنت (DIFO)
- ديماند ميديا Demand Media
- أبعاد النطاق LLC (Domain Dimensions)
- أفري دوريا (أ. دوريا)
- دوت برلين dotBERLIN GmbH & Co. (دوت برلين)
- DotConnectAfrica
- دوت EUS جمعية (dotEUS)
- DotGreen
- dotHOTEL
- dotKoeln
- dotMusic
- .hamburg
- سجل دوت سكوت (dot Scot)
- DOTZON
- الائتلاف الديناميكي لحرية التعبير (DCFE)
- EnCirca
- نطاق الانترنت للمستوى الأعلى الأوروبي والثقافي (ECLID)
- بريت فاوست (بي. فاوست)
- روبرت فرناندز (أر. فرناندز)
- بول فودي (بي. فودي)
- كيسنيا جلوفينا (كي. جلوفينا)
- ألان جرينبرج (أ. جرينبرج)
- أش. لوندبيك A/S (أش. لوندبيك)
- هوجان لوفيلز
- (مؤسسة هونج كونج المحدودة لتسجيل الإنترنت) (HKIRC)
- مؤسسة IBM (IBM)
- دائرة الملكية الفكرية (IPC)
- مجموعة فنادق الملكية الفكرية (IHG)
- ائتلاف ضد التزييف للملكية الفكرية (IACC)
- اللجنة الأولمبية الدولية (IOC)
- جمعية العلامات التجارية الدولية (INTA)
- رابطة التجارة عبر الإنترنت (ICA)
- مجتمع الإنترنت بالصين
- جورج كيريكوس (جي. كيريكوس)
- قنسطنطينوس كومايتيس (ق. كومايتيس)

فريد كروجور (ف. كروجور)
مشروع الحرب القانونية
ليغو جويس (LEGO) A/S
لوكاس
مارك مونيتور
ماركيس/ECTA
مؤسسة مايكروسوفت (مايكروسوفت)
العقول + الآلات
ميتشل مووري (أم. مووري)
مجموعة الإنترنت متعدد اللغات
منتدى التحكيم القومي
جمعية الاتصالات الداخلية والكابل المحلي (NCTA)
المؤتمر الوطني للأمريكيين الهنود
إدارة المعلومات والاتصالات القومية (NTIA)
حلول الشبكة
مؤسسة الأخبار
دائرة المستخدمين غير التجاريين (NCUC)
دائرة المنظمات غير الربحية المقترحة (P-NPOC)
إلين بروويس (إي. بروويس)
سجل المنفعة العامة (PIR)
رابطة صناعة التسجيل الأمريكية وآخرون. (RIAA وآخرون)
مجموعة أصحاب المصلحة من المسجلين (RySG)
RE/MAX، LLC (RE/MAX)
شركاء RNA
دومينيك سايرس (دي. سايرس)
دانييل شيندلر (دي. شيندلر)
ويندي سيلتزر (و. سيلتزر)
SIDN
ديفيد سيمون (دي. سيمون)
ويرنر ستوب (وي. ستوب)
باول تاتريسفيلد (بي. تاتريسفيلد)
مؤسسة (Telstra) Telstra
شركة تايم وارنر (Time Warner)
لويس تيمونس (ل. تيمونس)
شركة توكوز (Tucows)
UNINETT Norid AS، النرويجية ccTLD (UNINETT)
شركة يوربانبرين (UrbanBrain)
غرفة التجارة الأمريكية وآخرون.
باتريك فاند وال (ب. فاند وال)
Verizon
أنظمة رياح فيستاس (Vestas) A/S
VKR Juris A/S (VKR)
تحكيم منظمة الملكية الفكرية العالمية
والمركز الوسيط (مركز WIPO)
وسائل الإعلام العالمية، شركة (وسائل الإعلام العالمية)